

التَّحْفُ النِّحْوِيَّةُ

فِي شَرْحِ الْأَجْرُومِيَّةِ

تأليف
الشيخ العلامة الفقيه
الميرزا محمد باقر
الميرزا ١٢٩٨ هـ

مطبعة
دار الكتب العلمية
بيروت



التَّحْفُ
النِّحْوِيَّةُ

١١

تنويه واعتذار

سقط سهواً أثناء إخراج الكتاب السطران الأولان من بداية ص ٢٢، فمعدرة للقارئ الكريم:
(منه تعالى شأنه حسن التوفيق، والهداية إلى سواء الطريق، إنه كريم جواد، ولطيف

(مقدمة)

التحفة النحوية في شرح الأجرومية



١١

التحقيق النحوي

في
خرج الجرمية

تأليف

الفاضل الشيخ عبد الله ابن الشيخ أحمد آل طعان

تحقيق ونشر

دار المصطفى صلى الله عليه وآله لإحياء التراث



ایران - قم

ص. ب ۳۱۵۶ / ۳۷۱۸۵

ت ۷۳۳۳۹ - فاکس ۷۳۴۸۱۳

- ☆ اسم الكتاب: التحف النحوية في شرح الأجرومية
- ☆ تأليف: العلامة الشيخ عبد الله ابن الشيخ أحمد آل طعان
- ☆ تحقيق ونشر: دار المصطفى (ص) لإحياء التراث
- ☆ المطبعة: أمين
- ☆ الطبعة: الأولى ۱۴۱۹ هـ
- ☆ العدد: ۱۲۰۰ نسخة



حقوق الطبع والنشر محفوظة
لدار المصطفى ﷺ لإحياء التراث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

اللهم ربنا لك الحمد أنت المكتفي بعلمك، والمحتاج إليه
كلُّ ذي علم، ربنا فلك الحمد بما علّمتنا من الحكمة
والقرآن العظيم المبين، والصلاة والسلام على محمد نبيّه
وصفيّه، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين.

و بعد فلا يخفى على القارئ الكريم أنّ المكتبة العربيّة والإسلاميّة تزخر
بأعظم كنوز التراث الإنساني، وفي شتّى المجالات العلميّة والأدبيّة
والثقافيّة، حتّى إنّها أصبحت ركيزة من ركائز التطوُّر العلميّ البشريّ في العالم،
سيما أوربة في عصر النهضة.

والمكتبة النحوية - بما أنّها جزء من هذا التراث الخالد - تضمّ بين جوانحها درراً
في هذا المجال، يجد من يغوص فيها ضالّته وبغيته. وقد أشبع علماء النحو
مواضيعها شرحاً وتدقيقاً وتأليفاً وتنقيحاً؛ إيماناً منهم بأنّ علم النحو من العلوم
الشريفة؛ لأنّه معيار تصحيح اللسان، وضبط حروف القرآن، ويكفيه شرفاً أنّه

وضع بإشارة من أمير البيان، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام .

وهو وإن كان وسيلة لغيره من العلوم ، لكن شرفه من شرف ما هو غاية له؛ وهو معرفة أحكام القرآن والفقه ، واستنباط الأحكام الشرعيَّة القائم على فهم النصّ العربي في موارد التشريع؛ إذ بإعراب كلام الشارع يتمكن الفقيه من فهم مراده وبسط الحكم الشرعي بمقتضاه.

وقد كُتب على مرّ العصور مئات المؤلفات في علم النحو ممّا وصل إلينا منه وقد حفظته لنا المكتبات ، وممّا ضاع وتلف وأُتلف . وما وصل إلينا منه كثير ، ومنه أقدم مؤلّف في علم النحو، وهو (الكتاب) لسيبويه المتوفى بين عامي (١٦١) هـ ، و (١٩٤) هـ .

ثم توالى بعدها المؤلفات قرناً قرناً.

وكان مما حفظه لنا التاريخ من ذلك:

١ - (الأصول في النحو) لأبي بكر ابن السراج البغدادي (ت ٣١٦هـ).

٢ - (الاستدراك على كتاب سيبويه) لأبي بكر الأشبيلي الزبيدي (ت ٣٧٩هـ).

٣ - (المفصل في علم العربية) للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) .

٤ - (الإنصاف في مسائل الخلاف) للأبّاري (ت ٥٧٧هـ).

٥ - (المقرب) لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) .

وغير ذلك مما يضيق المجال عن حصره وعدّه.

الآجرومية وابن آجروم

ومن جملة ما كتب في ذلك هو كتاب (الآجروميَّة) لمؤلّفه الجليل أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود النحويّ المشهور بابن آجروم^(١) - بفتح الهزّة الممدودة، وضم الجيم ، وتشديد الراء - الصنهاجي . وهو عالم جليل واسع الاطلاع . ولد في سنة (٦٧٢هـ / ١٢٧٣م) . له باع في الفرائض والحساب والأدب ، غير أنّه غلب عليه معرفة النحو والقراءات ، وله أراجيز ومؤلفات فيها وفي غيرها. توفي في صفر

- (١٣٢٣ / ٧٢٣ هـ) ، ودفن في باب الجديد في مدينة فاس ببلاد المغرب^(١) .
ولأهمية هذا الكتاب، ولما يميّز به من خصائص جعلته مدار الدرس والتدريس في معاهد الدراسة الدينيّة عند جميع المسلمين للمبتدئين ، فقد قام بشرحه جمعٌ من أعلام النحو ، سنأتي على ذكر بعض منها^(٢) :
- ١ - شرح يزيد بن عبد الرحمن المكودي . (ت ٨٠٧ هـ) . وأوّلُه : (الحمد لله الذي نورّ قلوبنا بمعرفة الأدب ...) .
- ٢ - المستقلّ بالمفهومية في شرح الألفاظ الآجروميّة ، وهو شرح أبي عبد الله محمد بن محمد المالكي المعروف بالراعي الأندلسي . (ت ٨٥٣ هـ) . وأوّلُه : (الحمد لله الذي فضّل لسان العرب ...) .
- ٣ - شرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي . (ت ٨٤٤ هـ) .
- ٤ - الكواكب الضويّة في حل الآجروميّة ، وهو شرح الشيخ شمس الدين أبي العزم محمد بن محمد الحلاوي المقدسي . (ت ٨٨٣ هـ) . وأوّلُه : (الحمد لله العليّ الأكرم ...) .
- ٥ - شرح حسن بن حسين الطولوني . (ولد ٨٣٦ هـ) .
- ٦ - النخبة العربيّة في حل ألفاظ الآجروميّة .
- ٧ - الجواهر المضيّة في حل ألفاظ الآجروميّة .
- وكلاهما شرح أحمد بن محمد بن عبد السلام . (ولد ٨٤٧ هـ) .
- ٨ - شرح الشيخ خالد بن عبد الله الأزهريّ الشافعيّ . (ت ٩٠٥ هـ) . وأوّلُه : (الحمد لله رافع درجات المنتصبين ...) .
- وعلى هذا الشرح حاشيتان : إحداهما للعلامة أبي بكر بن إسماعيل الشنواني (ت ١٠١٩ هـ) ، والثانية لأحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي (ت ١٠٦٩ هـ) .
- ٩ - شرح الشيخ خالد الأزهرّي . (ت ٩٠٥ هـ) .

(١) شذرات الذهب ٦: ٦٢، كشف الظنون: ١٧٩٦.

(٢) الذريعة ٣: ٤٠، ١٣: ٦٣، ٦٤: ١٨، ٢٥٩: ٢٥٩، كشف الظنون: ١٧٩٦ - ١٧٩٨.

١٠..... التَّحْفَةُ النُّحْوِيَّةُ فِي شَرْحِ الْآجُرُومِيَّةِ

١٠ - شرح أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الشاغوري . (ت ٩١٦هـ).

١١ - شرح أبي الحسن محمد بن علي (أبي الحسن علي بن محمد بن علي) المالكي. (ت ٩٣٠هـ)، وهو شرحه الكبير عليها.

١٢ - الدرر المضيئة. وهو الشرح المتوسط لأبي الحسن محمد بن علي المالكي عليها.

١٣ - الدرّة البرهانيّة ، وهو نظم الشيخ برهان الدين إبراهيم بن والي المقدسي. (ت ٩٦٠هـ).

١٤ - العلويّة في نظم الآجروميّة، وهو نظم الشيخ علي بن حسن الشافعي. وأوّلُه:

يقول عليّ الراجي عفواً مبجلاً بدأت بيسم الله في النظم أوّلاً

١٥ - التحفة البهيّة، وهو شرح الشيخ علي بن حسن الشافعي على (العلويّة نظم الأجرومية). وأوّلُه : (الحمد لله رافع الدرجات ...).

١٦ - شرح عبد الله بن أحمد الفاكهي. (ت ٩٧٢هـ).

١٧ - شرح العلامة أبي بكر بن إسماعيل الشنواني. (ت ١٠١٩هـ).

١٨ - اللآلئ السنيّة ، وهو شرح الشيخ محمد بن علي الحرفوشي. (ت ١٠٥٩هـ)، وهو كبير في مجلّدين.

١٩ - شرح مجهول مؤلّفه ، وقد شرحه الشيخ طاهر بن عبد علي ابن الشيخ عبد

الرسول المالكي الحجّامي ، شرحه عام (١٢٦٢هـ). والشرح هذا لأحد علماء الشيعة لكن نُسِي اسمه. يقول الشيخ طاهر المالكي : إن بعض مشايخي المعاصرين ، وهو الشيخ محمد ابن الشيخ عبد الجبار القطيفي^(١) ، ذكر لي اسم هذا الشارح ،

(١) الشيخ محمد ابن الشيخ عبد علي ابن الشيخ محمد بن علي بن عبد الجبار القطيفي البحراني. وصف صاحب (أنوار البدرين) أسرته بقوله: (أصحاب مصنفات وفتاوى). ص: ٣١٦.

ولد في القطيف، لكن المصادر لم تذكر لنا سنة ولادة. وقد توفي رحمه الله بعد سنة (١٢٥٠هـ) في بلدة سوق الشيوخ في إحدى رحلاته لزيارة العتبات المقدسة، ودفن في جوار أمير المؤمنين عليه السلام. ومؤلفاته تشير إلى أنه عالم فاضل، محقق مدقق، له باع طويل في التأليف والكتابة. وقد بلغت مصنفاته (٧٠) كتاباً منها كتابه: (هدي العقول إلى أحاديث الأصول) ، وهو أضخم مؤلفاته ، وأوسع شروح الكافي التي ظهرت إلى الآن .

لكنني نسيت.

٢٠ - إعراب الآجرومية للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى الشافعي . وأوله: (الحمد لله على ما أنعم....).

٢١ - شرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن علي بن منصور الحميدي . وأوله: (الحمد لله الذي نحتّ نحوه قلوب أصفياه....).

٢٢ - الدرة النحوية في شرح الآجرومية، وهو شرح محمد بن أحمد بن يعلى الحسيني النحوي.

٢٣ - شرح مجهول المؤلف . أوله: (الحمد لله الملك العلام....).

٢٤ - الجواهر السنية في شرح المقدمة الآجرومية . وهو شرح الفقيه النحوي الشيخ أبي محمد عبد الله ابن الشيخ أبي الفضل الفاسي . وأوله: (الحمد لله الذي خلق الانسان ، علّمه البيان....).

٢٥ - التحف النحوية في شرح الآجرومية. وهو هذا الكتاب الذي بين يديك عزيزي القارئ.

الكتاب

إنّ هذا الكتاب هو شرح مبسوط على الآجرومية ، ولعلّ ما ميّز هذا الشرح من خصائص ، جعله في مقدمة شروح الآجرومية. فهو يتناول العبارة ويشرحها شرحاً وافياً ثم يذكر عليها أمثلة ، ويقوم باعرابها ، وأحياناً يعرب أمثلة المصنّف نفسه . ويتميّز هذا الشرح بخصائص نُجملها فيما يأتي :

١ - اعتماده في شواهد على القرآن الكريم والشعر العربي القديم . ومما يلاحظ هنا أنّ الشارح قد استشهد بخمسة أحاديث من السنة الشريفة، ولعلّ ذلك راجع إلى الخلاف بين النحاة في خصوص الاستشهاد بالحديث النبوي ؛ فقد أجازَه ابن مالك

➡ وقد طبع منها مجلّدان ، أما المجلّدات السبع الباقية فهي قيد التحقيق . وكثير من مؤلفاته الأخرى قيد التحقيق في مؤسّسة دار المصطفى ﷺ لإحياء التراث . مصادر الترجمة: أنوار البدرين: ٣١٦، هدي العقول (المقدمة).

١٢..... التُّحْف النُحْوِيَّة فِي شَرْحِ الْآجُرُومِيَّة

والشيخ الرضي، ومنعه ابن الضائع وأبو حيَّان محتجَّين بأن نقل الحديث وقع غالباً بالمعنى^(١).

ولعلَّ الشارح رحمته الله يذهب إلى المذهب الثاني، ولذا كان ممَّا استشهد به حديثان في غير مجال النحو، هما:

الأول: قوله عليه السلام في أوَّل باب الحال: «كل أمرٍ ذي بالٍ لم يبدأ فيه باسم الله فهو أجذم»، حيث جعله شاهداً لغويّاً لإثبات أن الحال في اللغة هو البال.
والثاني عن أمير المؤمنين عليه السلام في باب أقسام الكلام وهو قوله عليه السلام: «الكلام كله: اسم وفعل وحرف»، حيث استشهد به على تقسيم الكلام.

ويلاحظ أن كلا الحديتين لا يمكن اعتباره شاهداً نحويّاً إذ غاية ما يثبتهُ الأول معنى لغوي، وما يثبتهُ الثاني حاصل قسمة عقلية أو استقرائية، وهما وإن نُقلا معنىً يصح الاستشهاد بهما في هذا المضمار.

وقد بلغ مجموع ما استشهد به من الآيات (١٤٨) آية شريفة، ومن الشواهد (١٥٦) بيتاً.

٢ - أنه لم يستشهد بالمثل العربي، بل ذكر واحداً منها استطراداً.

٣ - توضيح الحدود النحويّة عبر شرح مفرداتها مفردة مفردة ثم يمثّل لها، وغالباً يقوم بإعراب مفرداتها.

٤ - بما أن الشرح هذا موضوع للمبتدئين، فال مؤلّف رحمته الله عمد إلى الإكثار من الإعراب فيه لحاجة المبتدئ إليه.

٥ - مقابلة الآراء النحوية في بعض الموارد وترجيح أحدها على الآخر وفق ما يريّته الشارح خاضعاً للدليل، ويسوق في بعض المواطن الدليل على ذلك.



مؤلف الكتاب^(١)

وبعد هذا السرد الموجز عن الكتاب حان لنا أن نتساءل : من هو مؤلفه؟

اسمه ونسبه

هو العلامة الشيخ عبد الله ابن العلامة المحقق الشيخ أحمد بن صالح آل طعان السري البحراني القطيفي.

نقل الشيخ عبد العظيم أحمد محمد الشيخ في مقدمته على كتاب (الحق الواضح في أحوال العبد الصالح) عنه رحمته الله ما نصه:

(وكان قد تزوج بامرأة من البحاري . ومات شاباً في حياة أبيه، ولم يولد له. وكان شجاعاً؛ فإذا سمع بفزع كان من أوائل من يفزع لرّد المعتدي. وكان يجيد الرمي فيلوم أهل القديح - على شجاعتهم - أنفسهم كيف يسبقهم إلى الأمور الحريّة وهو (شيخ)^(٢)؟.....

وله خطٌ جميل ، وقد رأيت نَسَخَهُ لكتاب (قطر الندى) ، وله شرح على الأجروميّة اسمه (التحفة النحوية)^(٣) انتهى منه في الخميس ١٢٩٤/٨/٢١ هـ ، ثم نسخه في ١٢٩٦/١٠/١٦ هـ ، ومات بعده^(٤).

وقال السيّد الشريف في مجلة (الموسم) في ضمن ترجمة والده الشيخ أحمد آل طعان : (..... وكان له ولد فاضل ، مات في حياته ، اسمه عبد الله ، وكانت سنة وفاته ١٢٩٨ هـ / ١٨٨٠ م)^(٥).

والده

هو العلامة المحقق المدقق الشيخ أحمد بن صالح آل طعان رحمته الله ، (ت ١٣١٥ هـ). وهو من تلامذة الشيخ الأنصاري رحمته الله ، (ت ١٢٨١ هـ) . كان مرجعاً كبيراً معروفاً كما

(١) مصادر الترجمة: الذريعة ٣: ٤٠٠، ٣: ٦٤، نقباء البشر ١٢: ١٠٤، أعلام الثقافة الإسلاميّة في البحرين

(٢) أي رجل دين.

٣٠٢/٤٢٧:٢

(٣) اسم الكتاب كما أورده المصنف رحمته الله في مخطوطه (التحفة النحوية).

(٤) الحق الواضح في أحوال العبد الصالح (المقدمة): ١٢ - ١٣.

(٥) الموسم ، العدد (٩-١٠) ، مقال : من أعلام القطيف عبر العصور، ص: ٢٥.

١٤..... التُحف النحوية في شرح الآجروميّة

هو ملاحظ من مؤلفاته الّتي تناولت الفقه الاستدلاليّ ، والأصول، والكلام، والأدعية، والحكمة. وقد طبع منها:

١ - ديوان المراثي الأحمديّة.

٢ - زاد المجتهدين في شرح بلغة المحدثين في علم الرجال / مجلدان.

٣ - ترجمة العلامة الشيخ الأنصاري.

٤ - الصحيفة الصادقيّة والدعوات الجعفريّة.

بلدته

تنسب أسرة آل طعان إلى جزيرة (سترة) في البحرين . وقد سافر والده إلى مدينة المنامة ، ثم انتقل منها إلى القطيف وسكن (القديح).

وصفه

ذكره العلامة الطهراني رحمته الله في ذريعته بقوله: (كان من الفضلاء).

آثاره العلميّة

لم نجد له سوى هذا الكتاب (التحف النحويّة). وقد ذكره صاحب (الذريعة) بقوله: (شرح الآجروميّة. كبير للشيخ عبد الله ابن الشيخ أحمد بن صالح الستري البحراني ، المتوفى في حياة والده سنة (١٢٨٩) هـ .

وذكره في موضع آخر فقال: (التحف النحويّة في شرح الآجروميّة للشيخ عبد الله ابن الشيخ أحمد بن صالح آل طعان الستري البحراني، المتوفى قبل والده في ثيف وثلاثمائة وألف، يقرب من شرح القطر).

وفاته

توفي رحمته الله شاباً في حياة أبيه سنة (١٢٩٨) هـ ؛ ولذا لم يُشتهر كباقي أعلام أسرته. ويوجد تملك والده على شرحه على الآجروميّة سنة (١٢٩٩) هـ ، أي بعد وفاته بسنة أو أقلّ منها.

منهج التحقيق

اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب على مخطوطة المصنف رحمه الله ، وهي محفوظة في مكتبة الأخ الفاضل الشيخ مصطفى الشيخ (حفظه الله) ، وعدد صفحاتها (٢١٢) صفحة ، كل صفحة تحوي (١٥) سطراً. وخطها نسخي واضح .

جاء في الصفحة الأولى : (باسم الله تعالى . هذا من كتب المرحوم العم الشيخ عبد علي ابن الشيخ أحمد ابن الشيخ صالح الطعان البحراني عفا الله عنهم).

وفي الصفحة الثانية تملك المصنف للنسخة ، وفيه : (بسم الله الرحمن الرحيم . في ملك أقل الطلاب ، فقير ربّه المانع عبد الله بن أحمد بن صالح ، وفقه الله تعالى). لكن يظهر أن هنا شطباً على اسم (عبد الله) ، ويحتمل أنه وقع بعد وفاته وتملك والده رحمه الله للنسخة ؛ لأن بعدها توقيع تملك والده لها معطوفاً بقوله: (ثم صار في ملك والده). ونصّه: (باسم الله تعالى . ثم صار في ملك والده الأجدد الصالح شيخنا الشيخ أحمد خلف المقدّس الشيخ صالح - أيّده الله تعالى - بالوجه الشرعي في حدود سنة (١٢٩٩) هـ . وكتب الفقير لرّبّه السبحاني علي بن حسن بن علي بن سليمان البحراني - سامحه الله تعالى - ثم نقله مالكة المذكور - مدّ ظله ، ورفّع في الدارين محلّه - إلى ابنه الأسعد الصالح محمد صالح - حرسهما الله تعالى ، ومتّع به وبغيره طويلاً - بمحمد وآله . وذلك في أحد شهور سنة ١٣٠٠ هـ).

ثم تملك الشيخ محمد علي ابن الشيخ أحمد آل طعان عام (١٣١٦) هـ ، بعد وفاة والده.

وقد جاء في أوّل المخطوط بعد البسملة والاستعاذة : (الحمد لله الذي رفع مقام عباده المؤمنين ، ونصب أعلام الهداية للطالبيين...).

وفي الصفحة الأخيرة قول مصنفها: (حرّره من تسنّم ظهره، وقبض زمامه ، وأطلق في أيام التسويد والتنميق خطامه....).

وقد اعتمد الشارح رحمه الله طريقة كتابة المتن المشروح أعلى الصفحة وتحت الشرح مع الحفاظ على عدد سطور الشرح في كل حال . وكان يشير إلى مواضع السقط في

الهامش ويختتمها بكلمة (صح)، وإلى مواضع الشطب والتغيير ، فيختتمها بكلمة (بدل). ومن مميزات المخطوط قلة استخدام الرموز المتداولة في كتب المخطوطات القديمة إلا في موارد كما في موضوع المنادى، فإنه استخدم الرمز (ح) الذي يعني: حينئذٍ.

عملنا في الكتاب:

بما أن الشارح رحمه الله أراد تبسيط هذا الكتاب فتناوله بالشرح الوافي وإعراب بعض جملة، فقد حاولنا أن نخرج الكتاب كما أراد رحمه الله ؛ لذلك ، وبغية إتمامه وإخراجه بحلة قشبية ، كانت خطوات العمل كالآتي:

- ١ - تخريج جميع الآيات الكريمة التي استشهد المصنف بها.
- ٢ - تخريج شواهد الشعر ، ونسبتها إلى قائلها ، مع الإشارة إلى موارد ذكرها من الكتب . وفي بعض الموارد يستشهد الشارح بشطر بيت (صدر أو عجز) ، وكنا نعد إلى إتمامه في الهامش تحصيلاً للفائدة.
- ٣ - تخريج الآراء النحوية واللغوية التي يذكرها الشارح تصريحاً أو تلويحاً، بل إنه في بعض الموارد يذكر الرأي دون أن يشير إلى صاحبه، حيث يتم إرجاعها إلى كتب أصحابها ، أو إلى كتب أخرى تعرض لها في حال عدم توفر كتبهم عندنا.
- ٤ - وفي بضعة موارد لم نعر على آراء أصحابها لعدم توفر كتبهم، أو لعدم تعرضهم لها لندرتها ، مما اضطرنا إلى نقلها عن معاصره الشيخ محمد الأهدل (ت ١٢٩٨ هـ ، من كتابه (الكواكب الدرّية: شرح متممة الآجرومية)، وأشرنا إلى ذلك بقولنا: نقله في (الكواكب الدرّية). كما في باب المنوع من الصرف حيث قال الشارح : (وأسماء الأنبياء عليهم السلام الجامعة للشروط ممتنعة إلا صن شملة) . ولم نعر على هذا الاصطلاح إلا في (الكواكب الدرّية) وقد أشرنا إلى ذلك في موضعه.
- ٥ - هناك بعض الموارد يحتاج السياق فيها إلى إتمامه، فكنا نضيف ما يتممه ونضعه بين معقوفتين: [] . أما المنقول من مصدره وفيه نقص يقتضي إتمامه ، فقد نضيفه بين معقوفتين: [] ، مع الإشارة إليه في الهامش بعبارة: من المصدر، وفي

المخطوط: كذا. كما في موضوع المنوع من الصرف حيث أورد الشارح قول ابن مالك عن سيبويه فقال: إنما سُمِّيَ منصرفاً لاتقياده إلى ما يصرفه من التنوين. وهو خلاف المراد، وكان في المصدر: (إلى ما يصرفه عن عدم التنوين إلى التنوين). فأثبتنا ما في المصدر مع تعقيفه، وأشرنا إلى ذلك في الهامش، إضافة إلى عبارة المخطوط.

٦ - أما العناوين التي وضعناها للكتاب، فقد عمدنا إلى كتابتها داخل مستطيل مظلّل كي تميز عن العناوين التي وضعها المصنف الشارح نفسه.

٧ - في بعض الموارد كان يلزم تغيير عبارة المتن ، فكنا نفعل ذلك ونشير إليه بتثبيت الصحيح في المتن ، والمرجوح في الهامش أسفل الصفحة بعبارة: وفي المخطوط: كذا، كما في موضوع أقسام الكلام حيث أورد الشارح قصيدة الشيخ أحمد آل عصفور وفيها: ثلاثة ألفاظ أتوا.... فغيّرنا لفظ (أتوا) إلى لفظ (أتت). وكذا ما ورد في الموضوع نفسه حيث قال الشارح: (وأنبه - أي الفعل - بالاسم) ، فغيّرناها إلى لفظ (وأنبه للاسم) كي يستقيم السياق .

وعقّفنا ذلك وأشرنا إليه في الهامش ، إضافة إلى عبارة المخطوط أيضاً.

٨ - التعليق على بعض الموارد التي يلزم التعليق فيها للحاجة إلى ذلك ، أو لتوضيح المطلب كما في موضوع جمع المؤنث السالم حيث قال المصنف الشارح في مورد العلة التي من أجلها جعلت الكسرة لجمع المؤنث السالم والياء لجمع المذكر السالم : ولكن لا شك أن الفرع مفضول بالنسبة إلى الأصل فجعل أصل مع أصل ، وفرع مع فرع فتأمّل.

وواضح أن الكلام مؤدّ إلى خلاف مراد الشارح مما اضطرّنا إلى ترك بياض في الشرح مع الإشارة إلى استظهار أنّ في البين سقطاً.

٩ - حفل الكتاب بالكثير من المفردات اللغويّة العسيرة الفهم على المبتدئين ، والتي تحتاج إلى مراجعة قواميس اللغة؛ ولذلك عمدنا إلى تخريجها؛ كيلا نلجئها إلى مراجعة المعاجم اللغويّة ، وربما يتعذر عليهم الوصول إليها.

١٨..... التُحف النحوية في شرح الآجروميّة

وقد تمت مراجعة كافة مصادر التخرّيج المشار إليها للتشّبت من صحتها وتثبيتها نهائياً كي يتسنى للطالب والقارئ الإفاضة إليها عند الحاجة ؛ للاستزادة والتوسّع لو رام ذلك.

١٠ - قمنا بوضع فهرسة عامة للآيات القرآنية ، والشواهد ، والأعلام، وفهرسٍ تفصيليٍّ لمواضيع الكتاب ، ثم ألحقناها بمحلق ترجمنا فيه لكافة الأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب.

هذه بعض الخطوات التي اتّبعتها في تحقيق هذا الكتاب ، ونأمل من الله أن يتقبّله منا بقبول حسن؛ إنه وليُّ الاحسان.

وفي الختام:

تقدّم بالشكر الجزيل للأخوة الأعزّاء في دارنا، الذين قاموا بتحقيق الكتاب بما هو متعارف في هذا الفن من المقابلة ، وتخرّيج المصادر ، وتقويم النصّ وضبطه، سائلين الله تعالى التوفيق للجميع لما يحبه ويرضاه ، والحمد لله أولاً وآخراً.

دار المصطفى ﷺ للأهلباء والتراث

١٠/٤/١٤١٩هـ.

الطروس بغرب يوم الخميس وهو اليوم الرابع عشر من شهر المكرم شهر شعبان المعظم
 من شهر ذي الحجة سنة ٢٩٤١ الرابعة والتسعين بعد المائتين والفضل النبوي على
 مشرقها والفضل الصاوي واكمل التحية ختمه من تستم ظهره وقضيه واظمه
 في يوم التسويد والتثمين خطا من اسير ذنوبه وملق عيوبه والراجي الغفر
 ستواهنه من معبوده بمن وجوده من اذا حضره بعد او غاب لم يفقهه فلا
 اقدم المستغنين وقول خواتمه المؤمنين الالف الجاني والاسير الفاني المغف
 للفيض السخا عبد الله بن احمد بن صالح بن طعان بن ناصر بن علي الجرازي الو
 المواالي السري لمركباني اصلا والمناهي مولدا والفديحي حشنا وتحصيلا
 بلغه الله امله وختم بالصلح الحامله وعفوله ولولا الدير والجمع المؤمنين بسم الله
 له الحق عليه وجعل خيرا يام يوم يلفاه وساعده لفاضة عدا صاه ووفقه واو
 خيرا خراه واولاه بنو محمد وآله الطاهرين الاعلام وسلام على المسلمين الكرام
 والحمد لله على الفضل الانعام وهو حي و

هذا ما كتبه
 في شهر شعبان
 سنة ٢٩٤١
 في يوم الخميس
 الرابع عشر
 من شهر ذي
 الحجة
 في شهر شعبان
 سنة ٢٩٤١
 في يوم الخميس
 الرابع عشر
 من شهر ذي
 الحجة

وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله الطاهرين
 وسلم
 وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله الطاهرين
 وسلم

صمد وخاتم
 تم وكل وبخير
 عم شبل
 نتم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلَّى الله وسلَّم على محمَّد وآله الطاهرين، لهم دار السلام عند ربهم وهو وليهم بما كانوا يعملون، وعلى الله فليتوكل المتوكلون، توكلت على الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، والله حسبي ونعم الوكيل، نعم المولى ونعم النصير وبه الاستعانة في التتميم

الحمد لله الذي رفع مقام عباده المؤمنين، ونصب أعلام الهداية للطالبين، وفتح لهم مسالكها ليتفقهوا في الدين، وخفض مقدار الكفر بكسر جنود الكافرين، وجزم أعناق النواصب المعتدين بالعوامل الماضية من المهتدين. والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين، نبينا محمَّد الأمين، وعلى آله الطاهرين وصحبه المنتجبين أجمعين، المعربين عن أحوال الشرع المبين، والبانين لقواعده بأحسن بناءٍ وتمكين، والمظهريين لما أضمر من مضمراته، والمعرفين لما تنكر من مبهماته بأظهر تمييز وتبيين.

أما فهذه كلمات يسيرة مُشتملة على معاني كثيرة - ولو كانت في طروس^(١) **بعد** حقيرة - قد وضعها لتنقيح معاني (الآجرومية)، ووشم المهم من علم العربية، ورسمتها: بـ (التحف النحوية)، وجعلتها وسيلةً للمبتدئ من البرية، سائلاً

بالعباد.

حد علم النحو وموضوعه وغايته

يلزم كل شارح في علم من العلوم أن يعرف حدّه وموضوعه وغايته؛ ليكون على بصيرة فيه، فيقدم على معلوم، فإن من ركب متن عمى خبطَ خبط عشواء. فحدّ هذا العلم الذي نحن بصددّه، والمستحقّ لبذل الجدّ في كدّه، والمدح لمن طاف بأستار مجده، قيل:

ومن حوى النحو صار الفهم في يده طوعاً يحلُّ به ما ضمت الكتب
إن الذي ما له في النحو معرفة لسائده إن قرا القرآن يضطرب
كأنه جملٌ يمشي على زلقٍ ضعيفٌ جملٌ بثقلٍ^(١) مسّه جرب
علمٌ بأصول يُعلم بها أحوالٌ أواخر الكلم إعراباً وبناءً.

وموضوعه: الكلمات العربية التي يبحث فيها عن الحركات الإعرابية والبنائية. وغايته: أي الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في اللغة العربية، والاستعانة على فهم الأحكام الشرعية، ومن ثمّ وجب على من كانت له وعية.

(١) في المخطوط: (ضعيف بثقل جمل).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكلام وما يتألف منه

ولما كان موضوع هذا العلم الشريف الكلمات العربية والألفاظ النحويّة قال المصنّف، بعد التبرّك باسمه القديم والإقتداء بالكتاب العربي العظيم، والعمل بقول النبيّ الكريم :

(الكَلَامُ) - بفتح الكاف - لغةٌ يُطلق على معاني كثيرة^(١) منها: إطلاقه على جنس ما يُتكلّم به من كلمة، وعلى قسم الدوالّ الأربع، وعلى ما يفهم من حال الشيء مجازاً، وعلى التكلّم والتكليم، وعلى الخطاب، وعلى كلّ حرف واحد كواو العطف، وأكثر من كلمة، مهملاً كان أو لا، وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبر عنها، وعلى اللفظ المركّب أفاد أو لم يفد.

ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفياً به في أداء المرام.

(١) انظر: شرح شذور الذهب: ٢٧ - ٢٩، وهمع الهوامع ١: ١٠.

هو اللَّفْظُ المركَّبُ المفيدُ.....

وأما الكلمة فهي تقع على واحد من الأنواع الثلاثة؛ أعني: الاسم والفعل والحرف، وعلى الألفاظ المنظومة والمعاني المجموعة؛ ولهذا استعملت في القضية والحكم والحجّة، وبالجميع ورد التنزيل.

وحقيقة الكلام اصطلاحاً: (هو اللفظ) أي الملفوظ حقيقة أو حكماً، وهو في اللغة بمعنى الرمي^(١)، كما تقول: أكلت التمرة ولفظت النواة، أي رميتها.

وفي الاصطلاح: هو الصوت المعتمد على مقطع من مقاطع الفم، المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء، فيخرج به ما ليس بلفظ كالذوال الأربع، وهي: النصب، والعقد، والإشارة، والكتابة. وعبّر به دون القول مع أنّه شامل للمهمّل والمستعمل لإطلاقه على الرأي والاعتقاد.

(المركَّب) في اللغة: ما يتألّف من أجزاء كثيرة أو قليلة^(٢).

وفي الاصطلاح: هو ما تألّف من كلمتين فصاعداً بالإسناد، أعني: ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى ليفيد فائدة تامّة. وأقلّ ما يتألّف من اسمين كـ(زيد قائم)، أو فعل واسم كـ(قام زيد)، و(قم)، و(يا زيد).

ويخرج بالمركَّب المفردات كـ(زيد، عمرو، بكر، خالد) وهكذا، والأعداد المسرودة من غير إسناد كـ(واحد، اثنين، ثلاثة) وهكذا. وربما يستغنى عنه بذكر المفيد؛ إذ ليس هنا لفظ مفيد وهو غير مركَّب.

(المفيد) في اللغة: هو ما حصل منه مطلق الفائدة^(٣).

وفي الاصطلاح: هو ما أفاد فائدة تامّة يحسن السكوت عليها، وهل هو للسامع أو للمتكلّم، أو كليهما؟

(١) لسان العرب ١٢: ٣٠٣ - لفظ .

(٢) القاموس المحيط ١: ٢١٣، باب الياء - فصل الراء، ركب.

(٣) القاموس المحيط ١: ٦١٦ - ٦١٧، باب الدال - فصل الفاء، فاد.

..... بالوضع،

المشهور الأول بين أكثر المحققين، وتوجيه كل منها غير خفي على المتأملين. ويخرج به ما ليس بمفيد، وهي الأشياء المعلومة بالبداهة؛ مثل: السماء فوقنا، والأرض تحتنا، والنار حارة، ونحو ذلك.

(بالوضع) متعلق بالمفيد، وهو في اللغة بمعنى الجعل كما تقول: وضعتُ هذا على هذا، أي جعلته، وبمعنى الإزالة كما تقول: وضعتُ هذا عن هذا^(١)، أي أزلته، وبمعنى الحط كما يقال: وُضع فلان، أي انحط رتبةً، إذا لم يرد الجعل.

وفي الاصطلاح: هو جعل اللفظ دليلاً على المعنى؛ لأن ما استفيد من اللفظ باعتبار أنه قُصد منه يسمّى معنىً، وباعتبار أن اللفظ دالٌّ عليه يسمّى مدلولاً، وباعتبار أنه فُهم منه يسمّى مفهوماً. فيخرج عنه ما ليس بعربي، والمفيد بالعقل كإفادة حياة المتكلم وما أشبهه، والمفيد بالطبع كإفادة (أخ أخ) بوجع الصدر، و(أخ) بمطلق الألم، إذ لم يتعلّق بهذه الأشياء وضع أصلاً. وقيل: هو القصد، وهو أن يقصد المتكلم إفادة السامع.

فيخرج بهذا التفسير كلام النائم والساقي، ومحاكاة بعض الطيور وما أشبهه. ويظهر الفرق بين التفسيرين وثمرة الخلاف في البين في معنى دلالة الكلام؛ فعلى الأول تكون وضعيّة، وعلى الثاني عقلية.

والأول عليه جمهور علم العربية، وهو الأولي كما لا يخفى على ذي روية؛ لأنّ الدالّ؛ إمّا لفظ فالدلالة لفظيّة وإلّا فغير لفظيّة. وكلّ منهما؛ إن كان بسبب وضع الواضع وتعيينه الأول بإزاء الثاني، فوضعيّة، كدلالة زيد على ذاته، والدوال الأربع على مدلولاتها وإن كان بسبب اقتضاء الطبع كحدوث الدالّ عند عروض المدلول فطبيعيّة، كدلالة (أخ أخ) على وجع الصدر، وسرعة النبض على الحمّى، وإن كان بسبب أمر غيرهما فعقلية، كدلالة لفظ (ديز) المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ، والدخان على وجود النار.

وأقسامه ثلاثة.....

فالأقسام ستّة، والمعتمد على اللفظيّة الوضعيّة، إذ عليها لا محالة مدار الإفادة والاستفادة البتّة.

ومثال ما اشتمل على القيود الأربعة: زيد عالم، مثلاً، فيصدق عليه لفظ، لأنّه صوت مشتمل على بعض الحروف الهجائيّة، وهي: (الزاي، والياء، والذال، والعين، والألف، واللام، والميم)، وهي بعض حروف: (أ ب ت ث ... إلى آخرها)، ويصدق عليه أنّه مركّب؛ لأنّه مركّب من كلمتين: الأولى (زيد)، والثانية (عالم)، ويصدق عليه أنّه مفيد؛ لأنّه أفاد فائدة لم تكن عند السامع، لكونه يجهل علم زيد. ويصدق عليه - على التفسير الثاني - أنّه مقصود؛ لأنّ المتكلّم قصد بهذا اللفظ المخاطب، فأفاده ذلك اللفظ عقلاً فائدة؛ فإنّ مَنْ عرف مسمّى (زيد) وعرف مسمّى (عالم)، وسمع (زيد عالم) بإعرابه المخصوص، فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة العلم إلى زيد.

وعلى الأوّل الذي عليه المعوّل أنّ الواضع لاحظ هذا اللفظ فوضع بإزائه معنى وهو اتّصاف ذات بعلم، فليتأمل.

أقسام الكلام

(وأقسامه) أي أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها لا من جميعها، بمعنى أنّه لا يخلو الكلام منها ولا يكون مشتملاً عليها، بل قد تجتمع نحو: هل قام زيد، وقد يتخلف بعضها نحو: قام زيد، ونحو: زيد قائم.

فالمثال الأوّل قد اشتمل على حرف وهو (هل)، وفعل، وهو (قام)، واسم وهو (زيد).

والثاني قد اشتمل على فعل وهو (قام)، واسم وهو (زيد).

والثالث قد اشتمل على اسمين: الأوّل (زيد)، والثاني (قائم).

(ثلاثة) ولا رابع لها بإجماع منهم كما يفيد السكوت في مقام البيان والتقسيم؛

ولأنهم تبعوا كلام العرب واستقرؤوه فلم يجدوا رابعاً؛ ولقول أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه أفضل صلاة المصلّين: «الكلام كله: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ»^(١).

ولا التفات لأبي جعفر بن صابر، حيث حكى أبو حيان عنه أنه أزداد قسماً رابعاً، وهو: اسم الفعل، وسماه خالفة^(٢) كـ(صه)؛ فإنه: (خلف عن الفعل)، وهو (اسكت) و(مه) عن (أكف)؛ لأنه لا يخلو؛ إما أن تكون هذه وأمثالها أسماءً أو أفعلاً على الخلاف بينهم. والمشهور أنها أسماءٌ فيها معنى الفعل، فنابت عنه معنى واستعمالاً، كاستعمال الأفعال عاملة غير معمولة.

والمانع من كونها أفعلاً مع تأديتها معانيها أمرٌ لفظي؛ وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال، ولأنها لا تتصرف مثلها.

وليس المراد بقوله: (خلف عن الفعل) أن أسماء الأفعال موضوعة لصيغ الأفعال، على أن يكون (صه) مثلاً اسم للفظ (اسكت) الذي هو دالٌّ على معنى الفعل.

وقد علم حينئذ انحصار الكلام في ثلاثة أقسام من باب انقسام الكلّ إلى أجزائه، كانقسام السكنجيين إلى: خلٌّ وعسلٍ وماءٍ، فلا يصح حينئذٍ إطلاق المقسم على كلٍّ من أقسامه. بخلاف ما إذا جعلت هذه الثلاثة أقساماً للكلمة فهو من باب انقسام الكلّي إلى جزئياته، كانقسام الحيوان إلى: إنسان وفرس وبقر، فيصح حينئذٍ إطلاق المقسّم على كلٍّ من أقسامه.

وقد لُقِّب العلامة الأجدد الشيخ أحمد^(٣)، خلف المبرور الشيخ محمد آل عصفور - متّعهما الله بالبهجة والحبور - بهذه الثلاثة في هذه السطور:

(١) مناقب آل أبي طالب ٢: ٥٧، شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ٢٠، معجم الأدباء ١٤: ٤٩٠..

(٢) معجم الهوام ٢: ١٠٥.

(٣) هذا هو والد شيخنا المحقّق المنصف الشيخ يوسف البحراني صاحب الحقائق وغيرها، تجاوز الله تعالى عتاً عنهم، آمين. (منه).

والظاهر أنه ليس والد صاحب الحقائق، بل هو كما في أنوار البدرين: الشيخ أحمد بن محمّد بن أحمد آل عصفور البحراني، بذليل قول صاحب أنوار البدرين: وأخوه الشيخ عليّ الذي أجاب عن لغزه المذكور. وهو عالم جليل له مصنفات منها رسالة في الطهارة وفي الصلاة. (أنوار البدرين: ٢١٢).

أَلَا يَا نُحَاةَ النُّحُوِّ مَنْ نَحْوِ عَبْدِكُمْ
وَقَدْ جَاءَ فِي شِعْرِي وَنَثَرِي وَغَيْرِهِ
ثَلَاثَةُ أَلْفَاظٍ [أَنْتَ] ^(١) فِي كَلَامِنَا
وَأَوْسَطُهُمْ مَنْ دُونِهِمْ كَانَ مَهْتَدِي
إِذَا رُكِّبُوا صَارُوا جَمِيعاً لَوَاحِدٍ
وَلَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِمْ أَحْرَفاً وَلَا
وُيُدْعَى بِاسْمِ كُلِّ فَرْدٍ مُؤَنَّثٌ
فَمَتَّوْا بِتَنْقِيحِ الْجَوَابِ بِسُرْعَةٍ
وَقَدْ أَجَابَ عَنْهُ أَخُوهُ ^(٢) فَقَالَ:

أَيَا مَنْ لَهُ فِي النَّحْوِ ذَوْقٌ وَفُطْنَةٌ
أَتَيْتَ سَوْألاً قَدْ تَنَاهَى صُعُوبَةً
وَكَلَّفْتَ أَهْلَ النَّحْوِ شَرْحاً لِمَشْكَلٍ
فَاسْمٌ وَفَعْلٌ ثُمَّ حُرُفٌ ثَلَاثَةٌ
وَلَوْلَاهُمْ مَا كَانَ لِلخَلْقِ مَنْطِقٌ
وَأَوَّلُهُمْ ذُو عِلَّةٍ وَهِيَ هِمزةٌ
وَأَوْسَطُهُمْ مَنْ دُونِهِمْ كَانَ مَهْتَدِي
وَأَخْرَهُمْ مِنْ غَيْرِ عَيْنٍ يَرَى بِهَا
وَمَا اتَّفَقُوا كِلَا حُرُوفاً وَوُجُوهَةً
وَإِنْ رُكِّبَتْ تِلْكَ الثَّلَاثَةُ (جُمْلَةً)
وَإِنْ أَفْرَدُوا كِلَا يَسْمَى بِكَلِمَةٍ
فَهَاكَ جَوَاباً مَنْ أَخِيكَ بِدَاهَةٍ

أَتَاكُمْ سُؤَالٌ نَزَّ يَشْبُهُ الْبَذْرُ
وَلَوْلَاهُ لَا نَحْوُ يُقَالُ وَلَا يُقْرَأُ
وَأَوَّلُهُمْ ذُو عِلَّةٍ قَطُّ لَا تَبْرَأُ
وَأَخْرَهُمْ أَعْمَى إِلَى النِّشَاءِ الْآخَرِي
بَلَا شَكٍّ اسْمًا وَهُوَ يُدْعَى بِهِ جَهْرًا
عَلَيْهِمْ أَحٌ قَدْ زَادَ حَرْفًا وَلَا عَشْرًا
وَإِفْرَادُهَا تَعْرِيفُهَا دَائِمًا تَتَرَى
وَأَمْهَلْتُكُمْ شَهْرًا وَأَمْهَلْتُكُمْ دَهْرًا

يُنَالُ بِهَا عِلْمًا لَدَى غَيْرِهِ عُسْرًا
وَذُو قَدَرَةٍ بِالْعِجْزِ عَنْ نَيْلِهِ قَرَأَ
عَوِيصٌ فَهُمْ خُشُّ إِلَى النِّشَاءِ الْآخَرِي
وَلَوْلَاهُ لَا نَحْوُ يُقَالُ وَلَا يُقْرَأُ
وَلَا عَرَفُوا فِي الْبَيْنِ نَثْرًا وَلَا شِعْرًا
تَجَلَّتْ لَهُ حَتَّى تَقَحَّمتِ الصَّدْرَا
لَأَنَّ لَهُ عَيْنًا بِهَا قَدْ حَوَى سَرًّا
وَمِنْ أَجْلِ ذَا قَدْ صَارَ مُخْتَفَضًا قَدْرًا
وَمَا وَاحِدٌ قَدْ زَادَ حَرْفًا وَلَا عَشْرًا
دَعَا كُلُّهَا عِنْدَ الْجَمِيعِ وَلَا وُزْرًا
وَإِفْرَادُهَا تَعْرِيفُهَا دَائِمًا تَتَرَى
وَلَا تَمْهَلُنْ شَهْرًا وَلَا تَمْهَلُنْ دَهْرًا

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (أَنْتَا).

(٢) الشَّيْخُ عَلِيُّ ابْنِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ وَالِدِ الشَّيْخِ حُسَيْنِ صَاحِبِ الْمَصَنَّفَاتِ الْكَثِيرَةِ. (مِنْهُ).
وَلَمْ تَذَكَرْ لَهُ تَرْجُمَةً فِي أَنْوَارِ الْبَدْرَيْنِ سِوَى أَنْ لَهُ وَلَدٌ فَاضِلًا كَانَ إِمَامًا لِلْجَمْعَةِ وَالْجَمَاعَةِ وَالْقَضَاءِ فِي
الشَّاخُورَةِ وَاسْمُهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ. (أَنْوَارِ الْبَدْرَيْنِ: ٢١٢).

اسمٌ وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى.

وهذه الثلاثة: (اسمٌ) وهو ما دلَّ على معنى في نفسه ولم يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وسُمِّي اسماً؛ لأنَّه مأخوذ من السُّمُو وهو العُلُو؛ لاستعلائه على أخويه، حيث يترَكَّب الكلام منه وحده دون أخويه. وهذا ما عليه البصريون؛ وعند الكوفيين أنَّه مأخوذ من الوَسْم أو السُّمة بمعنى العلامة؛ لأنَّه علامة على مسماه^(١).

(وفعلٌ) وهو ما دلَّ على معنى في نفسه واقرن بأحد الأزمنة الثلاثة، وهي: (الماضي والحال والاستقبال).

وأتبعه [للاسم]^(٢)؛ للإخبار به لا عنه كما لا يخفى، وسُمِّي فعلاً لتضمُّنه معنى الفعل اللغوي وهو الحدث.

(وحرف) وهو ما دلَّ على معنى حاصل في غيره متعلِّق بالنسبة إليه، محتاج إلى انضمام كلمة أخرى إليه ليفيد ذلك المعنى كـ(من) و(إلى)، فإنَّهما لا يفيدان معنى الابتداء والانتهاء إلَّا بضمِّ ضميمة كالبصرة والكوفة في قولك: سرْتُ من البصرة إلى الكوفة.

وهو على ثلاثة أقسام:

حرف مشترك بين الاسم والفعل وهو (هل، ويل).

وحرف مختصَّ بالاسم وهو (من، وإلى).

وحرف مختصَّ بالفعل وهو (لن، ولم).

فالمختصَّ يعمل فيما اختصَّ به، وما لا يختصَّ لا يعمل.

(جاء) أي الحرف (لمعنى) يعني: إنَّ الحرف الذي يترَكَّب الكلام منه لا يكون له معنى مستقلاً بالمفهوميَّة كالاسم والفعل، نحو (من، وإلى، وعن) وما أشبهها من الحروف، ولا يخلو منه كحروف الهجاء إذا كانت أجزاء كلمة، كعين (عمر) وميمه ورائه، إذ لا يترَكَّب الكلام منها.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٦٠، البيان في غريب القرآن ١: ٣٢، إملاء ما مَنَّ به الرحمن ١: ٤، مغني اللبيب: ١٥.
(٢) في المخطوط: (بالاسم).

فَالاسْمُ يُعْرَفُ بِالْخَفْضِ وَالتَّنْوِينِ

وسَمِّيَ حرفاً لِأَنَّ الحرفَ لغةً: الطرف^(١)، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ خَرْفٍ﴾^(٢)، أي طرف من الإيمان.
والحرف في طَرَفٍ - أي جانبٍ - مقابلٍ للاسم والفعل، حيث يقعان عمدةً في الكلام، أي مُسنداً ومُسنداً إليه، وهو ليس كذلك.

علامات الاسم

(فالاسم) الفاء رابطة لجواب محذوف تقديره: إذا أردت معرفة كلٍّ من الاسم والفعل والحرف فالاسم المتقدم ذكره في التقسيم (يُعرفُ) أي يتميَّز عن قسيميَّه المخالفين له، وهما الفعل والحرف.

وبداً بعلاماته الخاصَّة به لشرفه على قسيميَّه باستغنائه عنهما؛ لقبوله الإسناد بطرفيه واحتياجهما إليه كما لا يخفى على نبيه.

(بالخفض) في آخره، وهي عبارة الكوفيين، ويقال فيه أيضاً: الجرّ، وهي عبارة البصريين^(٣).

وهو عبارة عن الكسرة التي تحدث في آخر الاسم عند دخول عامل الجرّ، ككسرة الدالّ من (زيد) في قولك: مررت بزيد مثلاً.

فـ(زيد) اسم لأنّ في آخره كسرة حادثة عند دخول عامل الجرّ وهو الباء. ونحو: غلامٌ زيدٍ، ومررتُ بزيد الفاضل.

وقس على ذلك ما أشبهه.

(والتنوين) في آخره أيضاً، وهو نون ساكنة زائدة تلحق آخره لفظاً وتنفارقه خطأً لغير توكيد، وهو أربعة أقسام:

تنوين التمكن: ويسمى الأمكنية. وتنوين الصرف: وهو اللاحق للأسماء المعربة

(١) القاموس المحيط ٣: ١٨٦، كتاب الفاء - فصل الباء، حرف.

(٢) الإيضاح في علل النحو: ٩٣.

(٣) الحج: ١١.

ودخول الألف واللام عليه،

المنصرفة، نحو: زيدٌ، ورجلٌ، ورجالٌ^(١).

وتنوين التنكير: وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية، فارقاً بين معرفتها ونكرتها، فما تُؤن منها كان نكرة، وما لم يُؤن كان معرفة، نحو: (صه، ومه، وإيه) قياساً، وسماعاً نحو: سيبويه وسيبويه آخر.

وتنوين العوض: وهو على ثلاثة أقسام:

عوض عن حرف، نحو: جوارٍ وغواشٍ، أصلهما: جواري وغواشي، حذفت ياؤهما وعوّض عنها بالتنوين.

وعوض عن كلمة، نحو: (كلٌ، وبعضٌ) ونحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ يَغْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾^(٢) أي كل إنسان أو واحد، ونحو: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^(٣) أي على بعضهم، فحذف المضاف إليه وعوّض عنه بالتنوين، والله أعلم.

وعوض عن جملة: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾^(٤).
التقدير والله أعلم: وأنتم حينئذٍ بلغت الروح الحلقوم، فحذفت الجملة الفعلية وعوّض عنها بالتنوين.

وتنوين المقابلة: وهو اللاحق لما جمع بألف وتاء، نحو: (مسلماتٍ)، وسمي بذلك: لأنهم جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم.

فهذه الأمثلة وما أشبهها أسماء بدليل دخول التنوين عليها في آخرها. وهنا تنوينات ستة لا حاجة لذكرها لعدم الاختصاص.

(ودخول الألف واللام) المعرفة أو ما يقوم مقامها (عليه) أي على الاسم في أوله، نحو: (الرجل، والغلام)، و(امسفر) على لغة حمير.

فالرجل والغلام وامسفر أسماء لدخول أداة التعريف عليها في أولها، وقس عليها

(١) انظر شرح ألفية ابن مالك (ابن الناطم): ٢٣ الهامش: ٢.

(٢) الإسراء: ٨٤.

(٣) البقرة: ٢٥٣.

(٤) الواقعة: ٨٤.

وحروف الخفض، وهي: من وإلى، وعن، وعلى

ما أشبهها.

(و) دخول حرفٍ من أحد (حروف الخفض) في أوّله أيضاً.

(وهي) أي بعض حروف الخفض: (من) ومن معانيها: الابتداء.

(وإلى) ومن معانيها الانتهاء، نحو: سرْتُ من البيت إلى المدرسة.

وإعرابه: سرْتُ: فعل وفاعل.

وأصله سَيرْتُ - بفتح السين المهملة وكسر الياء - [و] لَمَّا تحرَّكت الياء وانفتح ما

قبلها قلبت ألفاً؛ فالتقى ساكنان فحذف الألف لالتقاء الساكنين، فصار: سرْتُ بفتح

السين، [ثم] أبدلت الفتحة كسرة لتدلّ على الياء المحذوفة، أو نقلت حركة الياء إلى

ما قبلها بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين.

(من): حرف جرّ،

(و(البيت): اسم مجرور بـ(من) وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

(و(إلى): حرف جرّ،

(و(المدرسة): اسم مجرور بـ(إلى) وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره. فالبيت

والمدرسة اسمان؛ لدخول حرف الجرّ عليهما في أوّلهما.

(وعن) ومن معانيها: المجاوزة، نحو: رميت السهمَ عن القوسِ.

وإعرابه: رميت: فعل وفاعل.

والسهم: مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

(وعن): حرف جرّ،

(و(القوس): اسم مجرور بـ(عن) وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره. فالقوس

اسم لدخول حرف الجرّ عليه في أوّله.

(وعلى) ومن معانيها الاستعلاء، نحو: ركبتُ على الفرسِ.

وإعرابه: ركبتُ: فعل وفاعل.

(و(على): حرف جرّ،

وفي وحتّى ورُبّ

و(الفرس): اسم مجرور بـ(علّى) وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره. فالفرس اسم لدخول حرف الجرّ عليه في أوّله.

(وفي) ومن معانيها: الظرفية، نحو: (المالُ في الكيس).

وإعرابه: المال: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره. و(في): حرف جرّ.

و(الكيس): اسم مجرور بـ(في) وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره، وجملة الجار والمجرور في محلّ رفع على الخبرية. فالكيس اسم لدخول حرف الجرّ عليه في أوّله.

(وحتّى) في بعض المواضع، وهي كإلى في الانتهاء، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(١).

وإعرابه: ﴿حتّى﴾: حرف جرّ.

و﴿مطلع﴾: اسم مجرور بـ(حتّى) وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و﴿الفجر﴾: مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره. فمطلع اسم لدخول حرف الجرّ عليه في أوّله.

وإنما قلت: في بعض المواضع؛ لأنها تكون جازّة خاصة كما مثلنا، وتكون جازّة ناصبة، وتكون ابتدائية، وتكون عاطفة، وسيأتي بيان ذلك في باب العطف إن شاء الله تعالى.

(ورُبّ) ومن معانيها: التقليل، نحو: رُبّ رجلٍ كريمٍ لقيته.

وإعرابه: ربّ: حرف جرّ.

و(رجل): اسم مجرور بـ(رُبّ) وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(كريم): صفة مجرور وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(لقيته): فعل وفاعل ومفعول، الفعل لقي، والتاء ضمير متّصل في محلّ رفع

وواوها والباء والكاف.....

فاعله، والهاء في محلّ نصب مفعوله.

فرجل اسم لدخول حرف الجرّ عليه في أوّله.

(وواؤها) علىّ بعض النسخ، أي واو ربّ. وفي عدّها من حروف الجرّ تسامح؛

لأنّها قد تحذف ربّ وتقوم الواو مقامها لفظاً، كقول الشاعر:

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سدّولَه عليّ بأنواعِ الهُمومِ ليبتلي^(١)

وإعرابه: الواو واو ربّ،

و(ليل): اسمٌ مجرور بها وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(الكاف): حرف جرّ، وموج: مجرور بها وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(البحر): مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(أرخى): فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

و(سدول): مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، و(الهاء): في

محلّ جرّ بالإضافة.

فليل اسم لدخول حرف الجرّ عليه في أوّله.

(والباء) ومن معانيها: الاستعانة، نحو: كتبْتُ بالقلم.

وإعرابه: كتبْتُ: فعل وفاعل،

و(الباء): حرف جرّ،

و(القلم): اسم مجرور بالباء وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

فالقلم اسم لدخول حرف الجرّ عليه في أوّله.

(والكاف) ومن معانيها: التشبيه، نحو: زيدٌ كالأسد.

وإعرابه: زيد: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره.

و(الكاف): حرف جرّ.

(١) البيت لامرئ القيس، شرح القصائد السبع المشهورات ١: ١٥٩، شرح المعلقات السبع: ٢٩، أوضح

المسالك ٢: ١٦٣، شرح شذور الذهب: ٣٢١، خزانة الأدب ٣: ٣٢٨.

وَاللَّامُ وحروف القسم وهي الواو والباءُ

و(الأسد): اسم مجرور بالكاف وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره، وجملة الجار والمجرور في محلّ رفع على الخبرية.

فالأسد اسم لدخول حرف الجرّ عليه في أوله.

(وَاللَّامُ) ومن معانيها: الملك، نحو: الملك لله الواحد القهار.

وإعرابه: الملك: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

و(الله): جار ومجرور وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(الواحد القهار): صفتان لله مجرورتان وعلامة جرّهما كسر آخرهما، وجملة الجار والمجرور في محلّ رفع على الخبرية.

فالله اسم لدخول حرف الجرّ عليه في أوله.

وقس على هذه الأمثلة ما أشبهها. وسيأتي الكلام عليها تفصيلاً في آخر الكتاب بعون الملك الوهاب.

ومن جملة حروف الجرّ حروف القسم، وسُمّيت بذلك لدخولها على المُقسّم به، ولهذا قال: (وحروف القسم) بفتح القاف والسين المهملة بمعنى اليمين.

(وهي) ثلاثة: (الواو) وتختصّ بالظاهر، نحو: والله لأفعلنّ.

وإعرابه: الواو: حرف قسم وجرّ.

و(الله): اسم مُقسّم به مجرور وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(اللام): موطئة للقسم،

و(أفعلنّ): فعل مضارع مبني على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا.

فالله اسم لدخول حرف القسم عليه في أوله.

(والباءُ) وتدخل على الظاهر، نحو: أقسم بالله.

وإعرابه: أقسم: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا.

والتاء.....

- و(الباء): حرف قسم وجرّ.
- و(الله): اسم مُقَسَّم به مجرور وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.
- فالله اسم لدخول حرف القسم عليه في أوّله.
- وعلى المضمر، نحو: أقسمتُ به.
- إعرابه: أقسمتُ: فعل وفاعل.
- و(الباء): حرف قسم وجرّ.
- و(الضمير): اسم مُقَسَّم به مجرور محلاً؛ لأنّه اسم مبني لا يظهر فيه إعراب. فهو اسم لدخول حرف القسم عليه في أوّله.
- (والتاء) وتختصّ بلفظ الجلالة من الأسماء الظاهرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَاللّٰهِ لَا أَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾^(١).
- وإعرابه: التاء: حرف قسم وجرّ.
- و﴿الله﴾: اسم مُقَسَّم به مجرور وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.
- و(اللام): موطئة للقسم.
- و﴿أكيدن﴾: فعل مضارع مبني على الفتح لاتّصاله بنون التأكيد، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا.
- و﴿أصنام﴾: مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.
- و(الكاف): في محلّ جرّ بالإضافة، والميم: علامة الجمع.
- فالله اسم لدخول حرف القسم عليه في أوّله. وقس على ذلك.
- ومن جملة علامات الاسم صحّة الحديث عنه، كالتاء من نحو: ضربتُ زيداً.
- وإعرابه: ضربت: فعل وفاعل، الفعل ضرب والتاء ضمير متصل في محلّ رفع فاعل لإسناد الفعل إليه، وهو اسم مبني لا يظهر فيه إعراب.
- وزيداً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره. فالتاء اسم لصحّة

والفعل يُعرفُ بـ(قد)

الحديث عنه بالضرب.

واعلم أنّ العلامات الأربع التي ذكرها المصنّف لا يكون الاسم مشتملاً عليها لما في بعضها من التضاد مع بعض، فالجرّ يجتمع معه التنوين وحرفه دون (ال) نحو: مررتُ بزيدٍ، ويجتمع مع (ال) ومع حرفه دون التنوين نحو: مررتُ بالرجلِ.
فحينئذٍ يحصل من كلّ صورة من الصورتين صورة أخرى على طريقة اللّف والنشر المرتّب، فيكون أربع صور، والمثالان [منطبان] ^(١) عليها، إذ كلّ مثال منهما منطبق على أخرى صورته؛ لعدم التغاير معنىً، بل ترتيباً، وأخّر ما لعله أولى بالتقديم لطول الكلام على حروف الجرّ.

علامات الفعل

ولما فرغ من علامات الاسم شرع في ذكر علامات الفعل فقال:
(والفعلُ يعرفُ) أي يتميّز عن قسيميه المخالفين له (بقد) الحرفيّة في أوله وهي مختصّة به؛ لأنّها لمعانٍ لا تليق بغيره، فإذا دخلت على الماضي أو المضارع فلا بدّ فيها من معنى التحقيق.

ثمّ إنّّه يضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير: قد ركب الأمير.
وإعرابه: قد: حرف تحقيق، وركب: فعل ماضٍ، والأمير: فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

ومثله قول المؤدّن: قد قامت الصلاة.

ففيها إذن ثلاثة معانٍ: التحقيق، والتقريب، والتوقع.

وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع، نحو قولك: قد قام زيدٌ، لمن لم يتوقع قيامه. فركب وقام في المثالين أفعال لدخول (قد) عليها في أولها.

وَفِي الْمَضَارِعِ فِي الْأَغْلَبِ التَّقْلِيلِ نَحْوُ: إِنَّ الْكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ.
وَإِعْرَابُهُ: إِنَّ: حَرْفُ تَوْكِيدٍ نَاسِخٍ، وَالْكَذُوبُ: اسْمُهُ مَنْصُوبٌ بِهِ وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتَحَةٌ
ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ.

وَقَدْ: حَرْفٌ تَقْلِيلٌ، وَيَصْدُقُ: فَعْلٌ مَضَارِعٌ مَرْفُوعٌ لِتَجَرُّدِهِ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ
وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ جَوَازاً تَقْدِيرُهُ هُوَ، وَجُمْلَةٌ
الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فِي مَحَلٍّ رَفْعٍ خَبَرٍ إِنَّ.

وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ لِلتَّحْقِيقِ مَجْرُداً عَنْ مَعْنَى التَّقْلِيلِ، نَحْوُ: (قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ) ^(١)، ﴿قَدْ نَرَى
تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ ^(٢). فَيَصْدُقُ، وَيَعْلَمُ، وَنَرَى أَفْعَالٌ لَدُخُولِ قَدْ عَلَيْهَا فِي أَوَّلِهَا.
وَيَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِالْقِسْمِ، نَحْوُ: قَدْ وَاللَّهُ أَحْسَنَتْ، وَقَدْ لِعَمْرِي بَتْ
سَاهِراً، وَقَسَّ عَلَى هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مَا أَشْبَهَهَا.

وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ (قَدْ) الْحَرْفِيَّةَ تَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ، فَمَعَ الْمَاضِي يَغْلِبُ
فِيهَا التَّحْقِيقُ، وَمَعَ الْمَضَارِعِ يَغْلِبُ فِيهَا التَّقْلِيلُ، وَذَلِكَ حَاصِلٌ مِنَ التَّمَثِيلِ كَمَا لَا يَخْفَى
عَلَى مَنْ سَلَكَ سَوَاءَ السَّبِيلِ.

(وَالسَّيْنِ) فِي أَوَّلِهِ أَيْضاً، وَهِيَ مَخْتَصَّةٌ بِالْمَضَارِعِ؛ لِأَنَّهَا لِمَعْنَى لَا يَلِيقُ إِلَّا بِهِ؛
لِأَنَّهَا لِلتَّنْفِيسِ وَالدَّلَالَةِ عَلَى الْاسْتِقْبَالِ الْقَرِيبِ مَعَ التَّأْكِيدِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُ
السُّفَهَاءُ﴾ ^(٣).

وَإِعْرَابُهُ: السَّيْنِ: لِلتَّنْفِيسِ، وَيَقُولُ: فَعْلٌ مَضَارِعٌ مَرْفُوعٌ لِتَجَرُّدِهِ مِنَ النَّاصِبِ
وَالْجَازِمِ وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ. فَيَقُولُ فَعْلٌ مَضَارِعٌ لَدُخُولِ السَّيْنِ
عَلَيْهِ فِي أَوَّلِهِ.

(وَسُوفَ) فِي أَوَّلِهِ أَيْضاً، وَهِيَ مَخْتَصَّةٌ بِهِ كَمَا أَنَّ السَّيْنَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا لِلتَّسْوِيفِ
وَالدَّلَالَةِ عَلَى الْاسْتِقْبَالِ الْبَعِيدِ، نَحْوُ: سَوْفَ يَقُومُ زَيْدٌ.

وتاء التانيث الساكنة.....

وإعرابه: سوف: للتسويق، ويقوم: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

وزيد: فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره. فيقوم فعل مضارع لدخول سوف عليه في أوله. والتنفيس والتنسويق معانها واحد لكن التنفيس في (سوف) أكثر من التنفيس في (السين).

قال سيبويه: سوف كلمة تذكر للتهديد والوعيد وتنوب عنها السين. قال بعضهم^(١): سوف كالسين، وأوسع زماناً منها عند البصريين، ومرادفة لها عند غيرهم. وتنفرد عن السين بدخول اللام، نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٢). وقس على ذلك.

(وتاء التانيث الساكنة) في آخره، وهي مختصة بالماضي، نحو: ضرب، وإنما لحقته لتكون من أول الأمر علامة لتأنيث المُسند إليه؛ فاعلاً كان أو نائباً عنه، فتقول: ضربتُ هندٌ بفتح الفاء والعين، أو بضم الضاد وكسر الراء. وإعرابه: ضرب: فعل ماضٍ مبني للفاعل على الأول، أو للمفعول على الثاني، والتاء للتأنيث.

(وهندٌ): فاعلٌ أو نائب عنه مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره. فضرب فعل ماضٍ لدخول تاء التأنيث الساكنة عليه في آخره، وفس على ذلك. واحترز بالسكنة عن تاء التأنيث المتحركة، كضاربة وقائمة، فإنها مختصة بالاسم، وإنما جعلت ساكنة بخلاف تاء الاسم؛ لأنَّ أصل الاسم الإعراب وأصل الفعل البناء، فنبه من أول الأمر بسكون هذه على بناء ما لحقته، وبحركة تلك على إعراب ما وليته؛ لأنَّهما كالحرف الأخير ممَّا يلحقانه. وأيضاً لخفة الاسم بخلاف الفعل.

٤٠..... التَّحْفُ النَحْوِيَّةُ فِي شَرْحِ الْآجْرُومِيَّةِ

والحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل.....

علامات الحرف

ولما فرغ من علامات الاسم والفعل
شرع فيما يمتاز به الحرف عن
قسيييه لمسيس الحاجة إليه فقال:

(والحرف ما) أي لفظ (لا يصلح معه دليل الاسم) وهو: الألف واللام، وحرف الجرّ،
والتنوين، والخفض، والحديث عنه، وغيرها، فيكون اسماً.

(ولا) يصلح معه أيضاً (دليل الفعل) وهو: قد، والسين، وسوف، وتاء التانيث
الساكنة، ونون التوكيد، وياء المؤنثة المخاطبة، وغيرها، فيكون فعلاً.

فإذا انتفى عدم كون اللفظ اسماً وعدم كونه فعلاً تعيّن كونه حرفاً، فتبيّن من هذا
أن كل لفظ لم يصلح أن يكون اسماً أو فعلاً تعيّن كونه حرفاً لانهصار القسمة فيها
عقلاً ونقلاً، كـ(هل، ويل، وفي، ولم).

فعلامته حينئذٍ عدم قبوله العلامة بالكلية كما قال العمريطي:

والحرف لم تصلح له علامه إلا انستفا قبوله العلامه
نظير ذلك: (ج، ح، خ، فهل، ويل، وفي، ولم) حروف؛ لعدم قبولها لعلامات
الأسماء والأفعال.

تنبيه:

اعلم أن التركيب الثنائي العقلي بين الأقسام الثلاثة يرتقي إلى ستة:
ثلاثة منها من جنس واحد: اسم واسم، وفعل وفعل، وحرف وحرف.
وثلاثة منها من جنسين: اسم وفعل، واسم وحرف، وفعل وحرف.

ومن البين أن الكلام لا يحصل بدون الإسناد، والإسناد لا بد له من مسند ومسند إليه، وهما لا يتحققان إلا في اسمين أو اسم وفعل كما عرفت.

وأما الأقسام الأربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان، وفي الفعل والفعل والفعل والحرف المسند إليه مفقود، وفي الاسم والحرف أحدهما مفقود.



باب الإعراب

ولمّا كان لا بدّ من تمييز المعاني بعضها عن بعض قال:

(بابُ الإعرابِ) بكسر الهمزة من أعرب إعراباً كأكرم إكراماً، والباب لغة: هو ما يتوصّل به من خارج إلى داخل وعكسه.
واصطلاحاً: هو اسم مختصّ يشتمل على أصول وفروع وفصول ومسائل غالباً، وأصله بَوَبٌ، لمّا تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فصار باباً، ويجمع على أبواب.

الإعراب لغة

(الإعرابُ) في اللغة يطلق على معانٍ:
منها: الإبانة^(١)، يقال: الثَّيْبُ تعرّب عن نفسها، أي تبين، ويقال أيضاً: أعرب فلان عمّا في ضميره، أي أبان.

ومنها: التحسين، يقال: جارية عروب، أي حسناء^(٢).

ومنها: التّغيير^(٣)، يقال: عَرَبْتُ معدة البعير، أي تغيّرت.

والمناسبة في كلّ من هذه المعاني موجودة.

الإعراب اصطلاحاً

وفي الاصطلاح على قول من يقول: إنّه لفظي - وهو أنّ الحركة هو الإعراب، كما هو مذهب البصريين^(٤) - يعرفه بأنّه أثر ظاهريّ أو مقدّر يجلبه العامل في

(١) النهاية (ابن الاثير) ٣: ٢٠٠، القاموس المحيط ١: ٢٥٢، باب الباء - فصل العين، عرب.

(٢) النهاية (ابن الاثير) ٣: ٢٠٣ - عرب. (٣) لسان العرب ٩: ١١٦ - عرب.

(٤) الإيضاح في علل النحو: ٧٢.

هو تغييرُ أواخر الكلم

آخر الكلمة العربية^(١). وليس حكاية ولا حركة اتّباع ولا مجاورة.
وعلى قول مَنْ يقول: إنّه معنوي - وهو أنّ نفس الانتقال هو الإعراب كما هو
مذهب المصنّف والكوفيين - يعرفه بأنّه (هو تغييرُ) أي اختلاف أحوال (أواخرِ)
جمع آخر وهو طرف الكلمة العربية؛ إمّا حقيقة كدال (زيد) وراء (عمرو)، أو حكماً
كدال (يدٍ) وميم (دم).
والمراد بتغيير الأواخر نقلها مثلاً من حالة الوقف إلى الضمة، ومن الضمة إلى
الفتحة، ومن الفتحة إلى الكسرة أو السكون.
واحترز بتغيير الآخر عن تغيير الوسط كما في (فَلُس) إذا صغّرته قلت: (فَلُيس)
وإذا جمعته قلت: (فَلُوس)، فلا إعراب هنا كما لا إعراب في الراء والنون من نحو:
(امرىء، وابنم) وإن حصل فيهما التغيير.
وإنّما جعل الإعراب في آخر الكلمة لأنّه دالٌّ على وصف الاسم، أي كونه عمدة
أو فضلة، والدالٌّ على الوصف بعد الموصوف:
(الكلم) والمراد به هنا ثلاثة أضرب:
الأول: الاسم المتمكن الأمكن، أي المتمكن من الإعراب والأمكن من التكوين.
والثاني: الاسم المتمكن غير الأمكن، أي المتمكن من الإعراب وغير أمكن من
التكوين. فكلُّ أمكن متمكن ولا كل متمكن أمكن، بل بعض المتمكن أمكن، ويسمّى
الأول منصرفاً والثاني غير منصرف.
وهنا قسم آخر وليس هنا موضعه، وهو لا متمكن ولا أمكن، أي لم يكن متمكناً
من الإعراب ولا أمكن من التكوين، ويسمّى مبنياً، وهو ما ناسب مبنّي الأصل،
وحكمه أن يلزم طريقة واحدة ولا يختلف آخره بسبب ما يدخله من العوامل؛ لأنّ
البناء هو الثبوت وهو على أربعة أقسام: مبنّي على الفتح، ومبنّي على الكسر، ومبنّي
على الضمّ، ومبنّي على السكون.

لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديرًا:

وجمعها ابن مالك في قوله:

ومنه ذو فتح وذو كسرٍ وضُمٍّ كَأَيْنَ أَمْسٍ حَيْثُ، والسَاكِنُ كَمْ^(١)
ومن أرادها فليطلبها من المطوّلات.

والثالث: الفعل المضارع المجرّد من نون التوكيد، نحو: لأَكِيدَنَّ، ولأَفْعَلَنَّ، ومن نون النسوة نحو: يَتَرَبَّصْنَ، وَيُرْضَعْنَ.

(لاختلاف)، أي لأجل اختلاف، ويوجد بسبب اختلاف (العوامل) جمع عامل، وهو ما به يتقوّم المعنى المقتضى للإعراب، سواءً كان ذلك العامل لفظياً طالباً للمرفوع كـ(جاء زيد)، أو طالباً للمنصوب كـ(رأيتُ زيداً) أو طالباً للمجرور كـ(مررتُ بزيد)، وسواءً كان معنوياً كالابتداء في المبتدأ والتجرّد في الفعل المضارع كـ(زيدٌ يقومُ).

والمراد باختلاف العوامل تعاقبها علىّيّ الكلم (الداخلة) لأجل الإعراب (عليه)، أي علىّيّ الكلم من حيث العمل بأنّ يعمل بعض منها بخلاف ما يعمل البعض الآخر، فنحو: جلسْتُ حيثُ جلسَ زيدٌ، ليس بإعراب؛ لأنّه وإن حصل فيه التغيّر لكن لا لأجل اختلاف العوامل؛ لأنّ العامل واحد وهو (جلسْتُ).

وحيثُ خُصَّ الاختلاف في العمل فلا ينتقض بمثل: إنّ زيداً مضروبٌ، وإنيّ ضربتُ زيداً، وإنيّ ضاربٌ زيداً. فإنّ العامل في (زيد) في هذه الصورة مختلف بالاسميّة والفعلية والحرفية، مع أنّ الآخر لم يتغيّر باختلافه ويوجد عليها فيكون الضمير للأوآخر.

(لفظاً أو تقديرًا) منصوبان علىّيّ الحالية، فهما حالان من (تغيير)، أو علىّيّ التمييز، أي هو تغيير لفظ الآخر أو تقدير الآخر. أو علىّيّ المصدرية، أي هو تغييرٌ تغيّر لفظاً أو تقدير.

الإعراب اللفظي

فالتغيير في اللفظ هو الأصل كما في آخر (زيد) وشبهه، كقولك في حالة الرفع: جاء زيدٌ ورجلٌ وهندٌ وامرأةٌ وغلّامٌ عمرو والرجالُ والهنداتُ والزيدانُ والزيدونَ وأخوك، وكنحو: يقولُ أحمدُ.

وإعرابه: جاء: فعل ماضٍ، وزيد: فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره. و(رجل): معطوف على زيد، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

و(هند): معطوف على زيد أو على رجل، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

و(امرأة): معطوف على زيد أو على هند، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

و(غلّام): معطوف على زيد أو على امرأة، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

و(عمرو): مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(الرجال): معطوف على زيد أو على غلام، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

و(الهندات): معطوف على زيد أو على الرجال، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

و(الزيدان): معطوف على زيد أو على الهندات، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنّه مثني، والنون عوض عن الحركة والتنوين.

و(الزيدون): معطوف على زيد أو على (الزيدان)، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنّه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن

- الحركة والتنوين.
- و(أخو): معطوف على زيد أو على (الزيدون)، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة.
- و(الكاف): في محلّ جرٍّ بالإضافة.
- و(يقول): فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.
- و(أحمد): فاعله مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.
- وكقولك في حالة النصب: رأيتُ زيداً ورجلاً وهنداً وامراًءً وغلماً عمرو والرجالَ والهنداتِ والزيدينَ والزيدينَ وأخاك، وكنحو: لن أكرمَ أحمدَ. وإعرابه: رأيت: فعل وفاعل.
- و(زيداً): مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.
- و(رجلاً): معطوف على زيد، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.
- و(هنداً): معطوف على زيد أو على رجل، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.
- و(امراًءً): معطوف على زيد أو على هند، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.
- و(غلماً): معطوف على زيد أو على إمراًء، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.
- و(عمرو): مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.
- و(الرجال): معطوف على زيد أو على غلام، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.
- و(الهندات): معطوف على زيد أو على الرجال، والمعطوف على المنصوب منصوب،

وعلاّمة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنّه جمع مؤنث سالم.
 و(الزَيْدِيْنَ): معطوف على زيد أو على الهندات، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلاّمة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة؛ لأنّه مثنى، والنون عوض عن الحركة والتنوين.
 و(الزَيْدِيْنَ): معطوف على زيد أو على الزَيْدِيْنَ، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلاّمة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة لأنّه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن الحركة والتنوين.
 و(أخا): معطوف على زيد أو على الزَيْدِيْنَ، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلاّمة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنّه من الأسماء الخمسة.
 و(الكاف): في محلّ جرّ بالإضافة.
 و(الن): حرف نفي ونصب.
 و(أكرم): فعل مضارع منصوب بها، وعلاّمة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا.
 و(أحمد): مفعول به منصوب وعلاّمة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.
 وكقولك في حالة الجرّ: مررتُ بزيدٍ ورجلٍ وهندٍ وامرأةٍ وغلّامٍ عمرو والرجالِ والهنداتِ والزَيْدِيْنَ والزَيْدِيْنَ وأخيك، وكنحو: لم أخالف لأحمد.
 وإعرابه: مررت: فعل وفاعل.
 و(الباء): حرف جرّ، وزيد: مجرور بها وعلاّمة جره كسرة ظاهرة في آخره.
 و(رجل): معطوف على زيد، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلاّمة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.
 و(هند): معطوف على زيد أو على رجل، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلاّمة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.
 و(امرأة): معطوف على زيد أو على هند، والمعطوف على المجرور مجرور،

وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.
 و(غلام): معطوف على زيد أو على امرأة، والمعطوف على المجرور مجرور،
 وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.
 و(عمرو): مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.
 و(الرجال): معطوف على زيد أو على غلام، والمعطوف على المجرور مجرور،
 وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.
 و(الهندات): معطوف على زيد أو على الرجال، والمعطوف على المجرور
 مجرور، وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.
 و(الزیدین): معطوف على زيد أو على الهندات، والمعطوف على المجرور
 مجرور، وعلامة جرّه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة،
 لأنّه مثني، والنون عوض عن الحركة والتنوين، والزیدین: معطوف على زيد أو على
 الزیدین، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جرّه الياء المكسور ما قبلها
 المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة لأنّه جمع مذكّر سالم، والنون عوض عن الحركة
 والتنوين.
 و(أخي): معطوف على زيد أو على الزیدین، والمعطوف على المجرور مجرور،
 وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة لأنّه من الأسماء الخمسة.
 و(الكاف): في محلّ جرّ بالإضافة.
 و(لم): حرف نفي وجزم.
 و(أخالف): فعل مضارع مجزوم بها، وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر
 وجوباً تقديره أنا.
 و(اللام): حرف جرّ. و(أحمد): مجرور بها وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة؛
 لأنّه ممنوع من الصرف، للعلمية ووزن الفعل.
 وقس على هذه الأمثلة ما أشبهها.

الإعراب التقديري

والتفسير في التقدير على سبيل الفرض هو الفرع، ولا يكون إلا لمانع من ظهور الحركة، وذلك على خمسة أنواع:

الأول: المقصور: وهو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة كـ (الفتى) والعصى (وموسى)، وتقدر فيه جميع الحركات للتعذر: لأن الألف ملساء لا تقبل الحركة لذاتها. تقول في حالة الرفع: جاء الفتى.
وإعرابه: جاء فعل ماض.

و(الفتى): فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

وفي حالة النصب: رأيت الفتى.

وإعرابه: رأيت: فعل وفاعل.

و(الفتى): مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

وفي حالة الجر: مررت بالفتى.

وإعرابه: مررت: فعل وفاعل.

و(الباء): حرف جر.

و(الفتى): مجرور بها وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. وقس عليه ما أشبهه.

وتقول في إعراب (أرضع الصغرى الكبرى، وأكل الكثرى موسى):

أرضع: فعل ماضٍ. و(التاء): للتأنيث وحركت بالكسر لالتقاء الساكنين.

و(الصغرى): مفعول مقدم منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف للتعذر.

و(الكبرى): فاعل مؤخر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف للتعذر.

و(أكل): فعل ماضٍ.
و(الكمثرى): مفعول مقدّم منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الألف للتعذّر.
و(موسى): فاعل مؤخّر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الألف للتعذّر.
وهذا الإعراب كلّ فيما إذا كانت الألف موجودة. وأمّا إذا كانت محذوفة وكان الاسم منوناً نحو: (فتى)، فإنّه يرفع بضمة مقدّرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وينصب بفتحة مقدّرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، ويجزّ بكسرة مقدّرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين؛ إذ أصل (فتى: فتى) استقلّت الضمة على الياء؛ فقلّبت ألفاً ولتحرّكها أيضاً وانفتح ما قبلها فصار: (فتان)، فالتقى ساكنان: الألف ونون التنوين، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين وقدّر عليها الإعراب. وقس عليه ما أشبهه.

الثاني: المنقوص: وهو الاسم المعرب الذي في آخره ياء حفيفة مكسورة ما قبلها ك(القاضي والداعي) وتقدر فيه الضمة رفعاً والكسرة جرّاً للاستئصال، وتظهر الفتحة لخفّتها.

نحو: رأيتُ القاضي.
وإعرابه: رأيتُ: فعل وفاعل.
و(القاضي): مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة للخفة.
وتقول في حالة الرفع: جاء القاضي.
وإعرابه: جاء: فعل ماضٍ.
و(القاضي): فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الاستئصال.

وفي حالة الجرّ: مررتُ بالقاضي.
وإعرابه: مررت: فعل وفاعل.
و(الباء): حرف جرّ.

و(القاضي): مجرور بها وعلامة جره كسرة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الاستتقال.

وهذا الإعراب كلّ فيما إذا كانت الياء موجودة. وأمّا إذا كانت محذوفة وكان الاسم منوناً نحو: (قاضي) فإنّه يرفع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، ويجزّ بكسرة مقدّرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، والنصب بفتحة ظاهرة على الياء للخفة؛ إذ أصل (قاضي: قاضي) استثقلت الضمة على الياء فسكنت بعد حذف الضمة فصار: (قاضين) فالتقى ساكنان: الياء ونون التنوين، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصار: (قاضي). وقس عليه ما أشبهه.

وسمّي الاسم المقصور مقصوراً لقصوره عن الحركات جميعاً؛ ولأنّه حُبِسَ، والقصر: الحبس^(١)؛ أو لأنّه غير ممدود.

وسمّي المنقوص منقوصاً [لنقصه]^(٢) عن الضمة والكسرة خاصّة؛ لأنّ الفتحة تظهر فيه لخفتها كما عرفت.

الثالث: الاسم المضاف إلى ياء المتكلّم: وتقدر فيه جميع الحركات؛ لاشتغال آخره بحركة المناسبة إلى الياء؛ لأنّها تستدعي انكسار ما قبلها لمناسبتها، نحو: أخذَ غلامي كتابي من داري.

وإعرابه: أخذَ: فعل ماضٍ.

و(غلامي): فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال آخر الاسم بحركة المناسبة إلى ياء المتكلّم.

و(الياء): في محلّ جرّ بالإضافة.

و(كتابي): مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال آخر الاسم بحركة المناسبة إلى ياء المتكلّم.

و(الياء): في محلّ جرّ بالإضافة.

و(من): حرف جرّ.

و(داري): مجرور بها وعلامة جرّه كسرة مقدّرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال آخر الاسم بحركة المناسبة إلى ياء المتكلّم.

و(الياء): في محلّ جرّ بالإضافة. وليست هذه الكسرة الموجودة علامة الإعراب؛ لأنّها مناسبة للياء وقدّرت الضمّة والفتحة لعدم المناسبة، بل الأولى إجراؤه على سنن واحد؛ لأنّها ليست مجتنبية لأجل العامل، بل لأجل الياء كما لا يخفى.

اللّهمّ إلّا أن يقال: إنّ هذه هي التي اقتضاها العامل وتلك حذفت أو لم يؤثّر بها أصلاً.

وقيل: بينائه مطلقاً، كما قيل بأنّه واسطة بين المعرب والمبني.

الرابع: الفعل المضارع المعتلّ بالواو أو الياء: ك(يغزو، ويرمي)، فإنّه يرفع بضمة مقدّرة عليهما للاستتقال، وينصب بفتحة ظاهرة عليهما للخفة، ويجزم بحذفهما نيابة عن السكون.

تقول في حالة الرفع: يغزو عمرو، ويرمي زيد.

وإعرابه: يغزو: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الواو منع من ظهورها الاستتقال.

و(عمرو): فاعله وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

و(يرمي): فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الاستتقال.

و(زيد): فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

وفي حالة النصب: لن يغزو عمرو ولن يرمي.

وإعرابه: لن: حرف نفي ونصب.

و(يغزو): فعل مضارع منصوب بها، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة للخفة.

و(عمرو): فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

و(يرمي): فعل مضارع منصوب بـ(لن) أيضاً، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة للخفضة. وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

وفي حالة الجزم: لم يغرّ عمرو ولم يرم.

وإعرابه: لم: حرف نفي وجزم.

و(يغرّ): فعل مضارع مجزوم بها، وعلامة جزمه حذف الواو نيابة عن السكون.

و(عمرو): فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

و(يرم): فعل مضارع مجزوم بـ(لم) أيضاً، وعلامة جزمه حذف الياء نيابة عن

السكون وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. وقس على ذلك ما أشبهه.

الخامس: المعتل بالألف: نحو: يخشى، فإنه يرفع بضمة مقدرة عليها للتعذر،

وينصب بفتحة مقدرة للتعذر أيضاً، ويجزم بحذفها نيابة عن السكون.

تقول في حالة الرفع: يخشى زيدٌ.

وإعرابه: يخشى: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه

ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

و(زيد): فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

وفي حالة النصب: لن يخشى عمرو.

وإعرابه: لن: حرف نفي ونصب.

و(يخشى): فعل مضارع منصوب بها وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع

من ظهورها التعذر.

و(عمرو): فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

وفي حالة الجزم: (لم يخشَ زيدٌ).

وإعرابه: لم: حرف نفي وجزم.

و(يخشى): فعل مضارع مجزوم بها وعلامة جزمه حذف الألف نيابة عن السكون.

و(زيد): فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره. وقس عليه ما أشبهه.

وأقسامه أربعة: رفع، ونصب، وخفض، وجزمٌ. فلأسماءٍ من ذلك: الرفعُ
والنصبُ والخفضُ، ولا جزم فيها.

أنواع الإعراب

(وأقسامه) أي أنواع الإعراب (أربعة) بالاستقراء:
(رفعٌ) بحركة أو حرف، وهو تغيير مخصوص في آخر الكلمة، وعلامته الضمة
وما حمل عليها.
(ونصبٌ) بذلك أو بحذف، وهو تغيير مخصوص في آخر الكلمة، وعلامته الفتحة
وما حمل عليها.
(وخفضٌ) بحركة أو حرف، وهو تغيير مخصوص في آخر الكلمة، وعلامته
الكسرة وما حمل عليها.
(وجزمٌ) بسكون أو حذف، وهو تغيير مخصوص في آخر الكلمة، وعلامته
السكون وما حمل عليه.
وإنما كانت أربعة؛ لأنه إما سكون وهو واحد، أو حركة وهي ثلاثة.
(فلأسماء من ذلك) أي من الرفع والنصب والخفض والجزم ثلاثة:
الأول: (الرفع) نحو: زيدٌ قائمٌ؛ وإعرابه: زيدٌ مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه
الضمة.

(وقائمٌ): خبره مرفوع به وعلامة رفعه الضمة.
(و) الثاني: (النصب) نحو: رأيتُ زيداً. وإعرابه: رأيتُ: فعل وفاعل.
(وزيداً): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.
(و) الثالث: (الخفض) نحو: مررتُ بزيدٍ. وإعرابه: مررتُ: فعل وفاعل.
(و) (الباء): حرف خفض.
(وزيد): مخفوض بها وعلامة خفضه الكسرة.
(ولا جزم فيها)، أي في الأسماء.

وللأفعال من ذلك: الرفع أو النصب والجزم، ولا خفض فيها.....

(وللأفعال من ذلك) أي من الرفع والنصب والخفض والجزم ثلاثة أيضاً:
الأول: (الرفع) نحو: يقوم زيدٌ. وإعرابه: يقوم: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة.

(وزيد): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

(و) الثاني: (النصب) نحو: لن يقوم زيدٌ. وإعرابه: لن: حرف نفي ونصب.

(ويعوم): فعل مضارع منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة.

(وزيد): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

(و) الثالث: (الجزم) نحو: لم يَقمَ زيدٌ. وإعرابه: لم: حرف نفي وجزم، ويقم: فعل مضارع مجزوم بها وعلامة جزمه السكون، وزيد: فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمة.
(ولا خفض فيها) أي في الأفعال.

فعلم حينئذ أنَّ الخفض مختصٌّ بالأسماء؛ لأنَّ الخفض ثقیل والاسم خفيف، وأنَّ الجزم خفيف والفعل ثقیل فأعطي الثقیل الخفيف والخفيف الثقیل، قصداً للتعادل، وأيضاً أنَّ الخفض مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم، وأنَّ الجزم أدنى مراتب الإعراب، والفعل أدنى مراتب المعربات فخصَّ الأدنى بالأدنى.

بل نقل عن الشيخ الرضي رحمته بأنَّ الجزم ليس من أنواع الإعراب.

والحاصل: أنَّ أنواع الإعراب قسمان: قسم مشترك، وقسم مختص.

فالمشترك: هو الرفع أو النصب؛ لأنَّه يشترك فيهما الاسم والفعل، نحو: زيدٌ يقومُ، وإنَّ زيداً لن يقومُ.

والمختص: هو الخفض والجزم؛ لأنَّ الخفض مختص بالاسم، والجزم مختص بالفعل، كما قال ابن مالك:

والاسمُ قد خُصَّ بالجزم، كما قد خُصَّ الفعلُ بأنَّ يَنْجَزَماً^(١)
نحو: لم أذهب بزيدٍ.

تَتَمَّةٌ:

قد اختلف في الإعراب: هل هو أصل في الأسماء فرع في الأفعال؟ أو أصل فيهما؟
أو أصل في الأفعال فرع في الأسماء؟

فقال البصريون بالأوّل، والكوفيون بالثاني^(١)، والثالث^(٢) نقله ضياء الدين بن العليّ في (البسيط) بأنّ بعض النحويين ذهب إليه. وأولاهّا أوّلها، وأقبحها آخرها؛ لأنّ الأسماء كلّها معربة إلّا ما شابه الحرف، والأفعال كلّها مبنية إلّا ما شابه الاسم، وأمّا الحروف فلا حظّ لها في الإعراب أصلاً.

ولمّا كان لا بدّ للإعراب من علامات شرع في معرفتها فقال:



(١) الإيضاح في علل النحو: ٧٨، ٧٧، شرح ابن عقيل ١: ٣٧، مع الهوامع ١: ١٥.

(٢) شرح ابن عقيل ١: ٣٧.

بابُ معرفة علامات الإعراب: للرفع أربع علامات: الضمة والواو والألف، والنون؛ فأما الضمة

باب علامات الإعراب

ولما كان لابد للإعراب من علامات شرع في معرفتها فقال:
(باب معرفة) كميّة (علامات) أنواع (الإعراب) وهي عشر علامات:
الحركات الثلاث، وهي: الضمة، والفتحة، والكسرة، والأحرف الثلاثة، وهي:
الألف، والواو، والياء، ونون الرفع، وحذفها للناصب والجازم، والسكون، والحذف.
(للمرفع) منها (أربع علامات) وبدأ بعلامات الرفع؛ لأنها أشرف من غيرها؛ لأنّ
الرفع ممّا يكون للعمدة، والنصب للفضلة، والخفض؛ إمّا للفضلة أو للتردد بينهما.
الأولى: (الضمة) على الأصل.

(و) الثانية: (الواو).

(و) الثالثة: (الألف).

(و) الرابعة: (النون).

بالنيابة عنها^(١)؛ لأنّ الأصل في المرفوع أن يكون مرفوعاً بالضمة، وأمّا ما
سواها فهو فرع عليها.

ومن ثمّ بدأ بها وتنبّأ بالواو؛ لكونها بنتها، لأنها تنشأ منها إذا أشبعت، وثلث
بالألف لكونه أختا الواو في المدّ واللين ويبدل منها، كـ(قال)، وختم بالنون؛ لأنها من
علامات الأفعال. وسمّيت الضمة ضمة؛ لضم الشفتين عند النطق بها.

(فأما الضمة) (أما) بفتح الهزمة: حرف تفصيل بين كلامين بمعنى مهما، معتبر فيها
حذف فعل الشرط والتزام الفاء في جوابها، والفصل بينهما؛ إمّا بمبتدأ أو بأحد
متعلقات الجواب من ظرف، أو جار ومجرور، أو مفعول به، أو غير ذلك. وهنا فصل
بالمبتدأ، وفعل الشرط محذوف تقديره: مهما يكن من شيء فالضمة تكون.

(١) أي تنوب الواو والألف والنون عن الضمة.

فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع: في الاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء.....

و(الضمة): مبتدأ.

(فتكون) الفاء: رابطة للجواب، وتكون: مضارع من كان الناقصة، واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي.

(علامة) خبر تكون، وجملة تكون والاسم المستتر والخبر في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط (للمرفع) على الأصل. (في أربعة مواضع):

الموضع الأول: (في الاسم المفرد): والمراد به هنا ما ليس مثني ولا مجموعاً ولا من الأسماء الخمسة، نحو: جاء زيد.

وإعرابه: جاء: فعل ماضٍ.

و(زيد): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

وسيا تي الكلام عليه في المعربات إن شاء الله تعالى.

(و) الموضع الثاني: (في جمع التكسير): والمراد به ما تغيّر فيه بناء مفردٍ عند بناء جمعه بزيادة أو نقص أو تغيير شكل. وسيا تي بيانها إن شاء الله تعالى في المعربات، نحو: جاء الرجال.

وإعرابه: جاء: فعل ماضٍ.

و(الرجال): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

(و) الموضع الثالث: (في جمع المؤنث السالم)، والمراد بالسالم ما سلم فيه بناء مفرد من التغيير. وسيا تي بيانه إن شاء الله تعالى في المعربات. وحده: ما جمع بألف وتاء مزيدتين، نحو: جاءت الهندات. وإعرابه: جاء: فعل ماضٍ، و(التاء): للتأنيث وحركة بالكسر؛ لالتقاء الساكنين.

و(الهندات): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

(و) الموضع الرابع: (في الفعل المضارع) أي المشابه (الذي لم يتصل بآخره شيء).

وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ

ذلك الشيء:

إِذَا أُلِفَ الْاِثْنَيْنِ كـ(يُفْعَلَانِ، وَتُفْعَلَانِ).

أَوْ وَاوِ الْجَمَاعَةِ كـ(يُفْعَلُونَ، وَتُفْعَلُونَ).

أَوْ يَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ كـ(تُفْعَلِينَ)، فَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ أَحَدُهَا كَانَ عَلَامَةً رَفْعِهِ ثَبُوتِ النُّونِ.

أَوْ نُونِ التَّوَكِيدِ، نَحْوُ: لَيْسَجَنَّ. فَإِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ بَنِي عَلَى الْفَتْحِ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَّبَ مَعَهَا تَرْكِيبُ خَمْسَةِ عَشَرَ، وَلِأَنَّهَا لَشِدَّةُ الْاِتِّصَالِ بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ، فَلَوْ دَخَلَ الْإِعْرَابُ قَبْلَهَا يَلْزَمُ دَخُولُهُ فِي وَسْطِ الْكَلِمَةِ، وَلَوْ دَخَلَ عَلَيْهَا كَانَ دَخُولُهُ عَلَى كَلِمَةٍ أُخْرَى حَقِيقَةً. أَوْ نُونِ الْإِنْثَاءِ، نَحْوُ: يَتَرَبَّصْنَ. فَإِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ بَنِي عَلَى السُّكُونِ، إِذْ لَمْ يُمْكِنْ الْإِعْرَابُ؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي سُكُونًا قَبْلَهَا، فَحُمِلَ عَلَى نَظِيرِهِ وَهُوَ الْمَاضِي؛ لِأَنَّ هَذِهِ النُّونَ شَبِيهَةٌ بِنُونِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ فِي الْمَاضِي، فَضَعُفَ شَبَهُهُ بِالْاِسْمِ؛ لِأَنَّهُ اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مَا، لَا يَتَّصِلُ هُوَ وَلَا نَظِيرُهُ بِالْأَسْمَاءِ، فَرُجِعَ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ الْبِنَاءِ، لِأَنَّهُ إِثْمًا أُعْرِبَ لِمُشَابَهَتِهِ الْاِسْمَ كَمَا سَيَأْتِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، نَحْوُ: يَضْرِبُ زَيْدٌ. وَإِعْرَابُهُ: يَضْرِبُ فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ، لَتَجَرَّدَهُ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ.

و(زيد). فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

(وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ) نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ (فِي مَوْضِعَيْنِ):

الموضع الأول: (فِي جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ) وَهُوَ مَا جَمَعَ بَوَاوٍ وَنُونٍ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ، أَوْ يَاءِ وَنُونٍ فِي حَالَتِي الْجَزْرِ وَالنَّصَبِ، نَحْوُ: جَاءَ الزَّيْدُونَ. وَإِعْرَابُهُ: جَاءَ: فَعْلٌ مَاضٍ.

و(الزيدون): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مَذْكُورٌ

سَّالِمٌ، وَ(النون): عَوْضٌ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ.

وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْمَعْرَبَاتِ.

٦٠..... التُحْف النُحْوِيَّة فِي شَرْحِ الْآجْرُومِيَّة

وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ: أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ، وَأَمَّا الْأَلْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً

(و) الموضع الثاني: (في الأسماء الخمسة) بشرط أن تكون مفردة مكبرة مضافة لغير ياء المتكلم.

(وهي: أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال).

تقول: جاء أبوك، وجاء ذو مال.

وإعرابه: جاء: فعل ماضٍ.

(وَأَبُ): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنَّه من الأسماء الخمسة.

(والكاف): في محل جرٍّ بالإضافة.

(جاء): فعل ماضٍ أيضاً.

(وذو): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنَّه من الأسماء الخمسة.

(ومال): مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

وكذلك إعراب أخواتهما، وسيأتي بيانها إن شاء الله تعالى في المعربات.

(وَأَمَّا الْأَلْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ) نيابة عن الضمة (في تثنية الأسماء خاصة) منصوب على الحالية. واحترز بتثنية الأسماء عن تثنية فاعل الفعل (كـ) (يفعلان، وتفعلان).

والمراد بتثنية الأسماء هو أن يدلَّ الاسم على اثنين ويغني عن المتعاطفين بزيادة في آخره، صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه، نحو: جاء الزيدان.

وإعرابه: جاء: فعل ماضٍ.

(والزيدان): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنَّه مشئى.

(والنون) عوض عن الحركة والتنوين.

وسيأتي بيانه في المعربات إن شاء الله تعالى.

وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَنْثْنِيَّةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ

(وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ) نيابة عن الضمة (في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية) سواء كان للمثنى الغائب أو الحاضر.

فالأول نحو: هما يفعلان.

وإعرابه: هما: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ.

(ويفعلان): فعل مضارع مرفوع، لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون نيابة عن الضمة لأنه من الأفعال الخمسة.

(وَأَلَفَ التَّنْثِيَّةِ): فاعله. وجملة الفعل والفاعل في محل رفع على الخبرية.

والثاني: نحو: أنتما تفعلان.

وإعرابه: أن: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ.

(والتاء): حرف خطاب، (والميم والألف): علامة التثنية.

(وتفعلان): فعل مضارع مرفوع، لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

(وَأَلَفَ التَّنْثِيَّةِ): فاعله. وجملة الفعل والفاعل في محل رفع على الخبرية.

(أَوْ) اتصل به (ضمير جمع) سواء كان للجماعة الغائبين أو الحاضرين:

فالأول: نحو: هم يفعلون.

وإعرابه: هم: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ.

(ويفعلون): فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

(وَأَوَّ الْجَمَاعَةِ): فاعله. وجملة الفعل والفاعل في محل رفع على الخبرية.

والثاني: نحو: أنتم تفعلون.

وإعرابه: أن: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. (والتاء): حرف خطاب، (والميم):

علامة الجمع.

أو ضميرُ المؤنثة المخاطبة.

وللنصبِ خمسُ علاماتٍ: الفتحةُ، والألفُ، والكسرةُ، والياءُ، وحذفُ النونِ

(وتفعلون): فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

(واو الجماعة): فاعله. وجملة الفعل والفاعل في محلّ رفع على الخبريّة.

(أو) اتّصل به (ضميرُ المؤنثة المخاطبة) نحو: أنت تفعلين.

(وإعرابه: أن: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ، والتاء: حرف خطاب.

(وتفعلين): فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

(وياء المؤنثة): فاعله. وجملة الفعل والفاعل في محلّ رفع على الخبريّة.

وتسمّى هذه الأمثلة بالأفعال الخمسة، ولهذا في بعض النسخ هكذا: (وأما النونُ فتكونُ علامةً للرفعِ في الأفعالِ الخمسةِ، وهي: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين).

وهذا هو الأوّلُ ليكون الألف والواو أعمّ من أن يكونا ضميرين، نحو: الزيدان يفعلان، والزيدون يفعلون، أو علامتين نحو: يفعلان الزيدان، ويفعلون الزيدون، وأما ياء المخاطبة فلا تكون إلّا ضميراً، فتدبّر ترشد. وسيأتي بيانها إن شاء الله تعالى في المعربات.

(وللنصبِ) منها أيضاً (خمسُ علاماتٍ):

الأوّلُ: (الفتحةُ) على الأصل.

(و) الثانية: (الألفُ).

(و) الثالثة: (الكسرةُ).

(و) الرابعة: (الياءُ).

(و) الخامسة: (حذفُ النونِ).

بالنيابة عنها؛ لأنّ الأصل في المنسوب أن يكون منصوباً بالفتحة، وأمّا ما سواها

فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد، وجمع التكسير، والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصبٌ ولم يتصل بآخره شيءٌ.....

فهو فرع عليها.

ومن ثم بدأ بها وتى بالألف لكونه ابن الفتحة، لأنه ينشأ منها إذا أشبعت، وتلت بالكسرة لكونها أخت الفتحة في التحريك. وأتبع الكسرة بالياء، لكونها بنتها، لأنها تنشأ منها، وختم بحذف النون لأنها لا تكون إلا في الأفعال.

وسميت الفتحة فتحة لفتح الفم عند النطق بها.

(فأما الفتحة فتكون علامة للنصب) على الأصل (في ثلاثة مواضع):

الموضع الأول: (في الاسم المفرد) وقد مضى حده، نحو: رأيتُ زيداً.

وإعرابه: رأيت: فعل وفاعل.

و(زيداً): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

(و) الموضع الثاني: (في جمع التكسير) وقد مضى حده، نحو: رأيتُ الرجال.

وإعرابه: رأيت: فعل وفاعل.

و(الرجال): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

(و) الموضع الثالث: (في الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصبٌ) نحو: لن يضربَ زيدٌ.

وإعرابه: لن: حرف نفي ونصب.

و(يضرب): فعل مضارع منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة.

و(زيد): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

ولكن إذا (لم يتصل بآخره شيءٌ) يوجب بناء على الفتح، وهو نون التوكيد،

نحو: ليسجننَّ، أو على السكون وهو نون الإثبات، نحو: يتربصن، فإنه إذا بني كان

منصوب المحلّ، أو ينقل إعرابه، وهو ألف الاثنين، نحو: (يفعلان، وتفعلان)، أو واو

الجماعة، نحو: (يفعلون، وتفعلون)، أو ياء المؤنثة المخاطبة، نحو: (تفعلين). فإنه إذا

اتصل به أحدها كان علامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة.

٦٤..... التُحف النحوية في شرح الآجروميّة

وأما الألفُ فيكونُ علامةً للنصبِ في الأسماءِ الخمسةِ، نحو: رأيتُ أباكُ وأخاكُ، وما أشبهَ ذلك. وأما الكسرةُ فتكونُ علامةً للنصبِ في جمعِ المؤنثِ السالمِ. وأما الياءُ فتكونُ علامةً للنصبِ في موضعين: في التثنيةِ

(وأما الألفُ فيكونُ علامةً للنصبِ) نيابةً عن الفتحة (في الأسماءِ الخمسةِ) بشروط تقدّمت.

(نحو) مفعول مطلق، أو خبر لمبتدأ محذوف، أو بتقدير: أعني، (رأيتُ) فعل وفاعل، الفعل رأى، والتاء ضمير متصل في محلّ رفع وهو اسم مبني لا يظهر فيه إعراب. (أباك) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة؛ لأنّه من الأسماء الخمسة. و(الكاف): في محلّ جرّ بالإضافة.

(وأخاك) معطوف على أباك، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الألف أيضاً نيابة عن الفتحة؛ لأنّه من الأسماء الخمسة. و(الكاف): في محلّ جرّ بالإضافة.

(وما أشبه ذلك) من نحو: رأيتُ حماكُ وفاكُ وذا مالٍ. وإعرابه على حسب ما قبله. (وأما الكسرةُ فتكونُ علامةً للنصبِ) نيابةً عن الفتحة (في جمعِ المؤنثِ السالمِ) وقد مضى حدّه، نحو: رأيتُ الهنداتِ. وإعرابه: رأيت: فعل وفاعل.

و(الهندات): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنّه جمع مؤنث سالم.

(وأما الياءُ فتكونُ علامةً للنصبِ) نيابةً عن الفتحة (في موضعين):

الموضع الأوّل: (في التثنية) بمعنى المثنى من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول، وقد مضى حدّها، نحو: رأيتُ الزيدَينِ. وإعرابه: رأيت: فعل وفاعل.

و(الزيدَينِ): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة؛ لأنّه مثنى. والنون عوض عن الحركة والتنوين.

والجمع المذكر السالم. وأما حذف النون فيكون علامة للنصب في الأفعال التي رفعها بثبوت النون نحو: لن يفعل، ولن تفعل، و.....

(و) الموضع الثاني: في (الجمع المذكر السالم) وقد مضى حده، نحو: رأيتُ الزيدَينَ.

وإعرابه: رأيت: فعل وفاعل.

و(الزيدَينَ): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة: لأنّه جمع مذكر سالم. والنون عوض عن الحركة والتنوين.

(وأما حذف النون) أي نون الرفع (فيكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في الأفعال) أي الأمثلة الخمسة المتقدم ذكرها (التي رفعها بثبوت النون) وهي كلّ فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين، سواء كان للمثنى الغائب أو الحاضر.

فالأول: (نحو: لن يفعل) بالياء المثناة [من] تحت، تقول: الزيدان لن يفعلا.

وإعرابه: الزيدان: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الألف.

و(لن): حرف نفي ونصب.

و(يفعل): فعل مضارع منصوب بها وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة: لأنّه من الأفعال الخمسة، وفاعله (ألف التثنية). وجملة الفعل والفاعل في محلّ رفع على الخبريّة.

(و) الثاني: نحو: (لن تفعل) بالتاء المثناة [من] فوق، تقول: أنتما لن تفعلّا.

وإعرابه: أن: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ، و(التاء): حرف خطاب، و(الميم والألف): علامة التثنية.

و(لن): حرف نفي ونصب.

و(تفعلّا): فعل مضارع منصوب بها وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة: لأنّه من الأفعال الخمسة، وفاعله (ألف التثنية). وجملة الفعل والفاعل في محلّ رفع على الخبريّة.

(و) سواء اتصل به واو الجماعة للغائبين كانت أو للحاضرين:

لن يفعلوا، ولن تفعلوا، ولن تفعلِي.

وللخفَضِ ثلاثُ علاماتٍ: الكسرةُ، والياءُ، والفتحةُ.....

فالأوّل نحو: (لن يفعلوا) بالياء المثناة [من] تحت، تقول: الزيدون لن يفعلوا.
وإعرابه: الزيدون: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الواو، ولن: حرف نفي
ونصب، ويفعلوا: فعل مضارع منصوب بها وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن
الفتحة لأنّه من الأسماء الخمسة، وفاعله (واو الجماعة)، وجملة الفعل والفاعل في
محلّ رفع على الخبريّة.

(و) الثاني: نحو: (لن تفعلوا) بالتاء المثناة [من] فوق، تقول: أنتم لن تفعلوا.
وإعرابه: أن: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ، و(التاء): حرف خطاب،
(والميم): علامة الجمع.

(و) (لن): حرف نفي ونصب، وتفعلوا: فعل مضارع منصوب بها وعلامة نصبه حذف
النون نيابة عن الفتحة: لأنّه من الأفعال الخمسة، وفاعله (واو الجماعة)، وجملة
الفعل والفاعل في محلّ رفع على الخبريّة.

(و) سواء اتّصل به ياء المؤنثة المخاطبة، نحو: (لن تفعلِي) بالتاء المثناة [من]
فوق للمؤنثة المخاطبة خاصّة، تقول: أنت لن تفعلِي.

وإعرابه: أن: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ، و(التاء): حرف خطاب.
(و) (لن): حرف نفي ونصب.

(و) (تفعلِي): فعل مضارع منصوب بها وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة:
لأنّه من الأفعال الخمسة، وفاعله (ياء المؤنثة) المخاطبة. وجملة الفعل والفاعل في
محلّ رفع على الخبريّة.

(و) وللخفَضِ منها (ثلاثُ علاماتٍ):

الأوّلِي: (الكسرةُ) على الأصل.

(و) الثانية: (الياءُ).

(و) الثالثة: (الفتحةُ).

فأما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد المنصرف، وجمع التكسير المنصرف وجمع المؤنث السالم

بالنيابة عنها؛ لأن الأصل في المخفوض أن يكون مخفوضاً بالكسرة، وأما ماسواها فهو فرع عليها.

ومن ثم بدأ بها، وتثنى بالياء؛ لكونها بنت الكسرة؛ لأنها تنشأ منها إذا أشبعت، وثلت بالفتحة لأنها أخت الكسرة في التحريك، ولأن الكسرة نابت عنها في الجمع المؤنث، فكافأتها هنا. وسُميت الكسرة كسرة لانكسار الشفة السفلى عند النطق بها. (فأما الكسرة فتكون علامة للخفض) على الأصل (في ثلاثة مواضع):

الموضع الأول: (في الاسم المفرد) وهو ما ليس مشنئ ولا مجموعاً، ولا من الأسماء الخمسة.

(المنصرف) قيدٌ للمفرد. والمراد بالمنصرف الذي يدخله تنوين الصرف، نحو: مررتُ بزيدٍ.

وإعرابه: مررتُ: فعل وفاعل.

و(الباء): حرف جرّ، و(زيد): مجرور بها وعلامة جرّه الكسرة.

واحترز به عن غير المنصرف، وهو الذي لا يدخله تنوين الصرف، نحو: مررتُ بأحمد؛ لأنه حينئذٍ يخفض بالفتحة لا بالكسرة.

(و)الموضع الثاني: (في جمع التكسير) وهو ما تغيّر فيه بناء مفرده عند بناء جمعه.

(المنصرف) قيدٌ للجمع، والمرادُ به ما عرفت، نحو: مررتُ برجالٍ.

وإعرابه: مررتُ: فعل وفاعل.

و(الباء): حرف جرّ، و(رجال): مجرور بها وعلامة جرّه الكسرة.

واحترز به أيضاً عن غير المنصرف، نحو: مررتُ بمساجد؛ لأنه حينئذٍ يخفض بالفتحة لا بالكسرة.

(و)الموضع الثالث: (في جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين،

نحو: مررتُ بالهنداتِ.

وإعرابه: مررتُ: فعل وفاعل.

و(الباء): حرف جرّ، و(الهندات): مجرور بها وعلامة جرّه الكسرة.

وإنّما لم يقيّده بالانصراف كما قيّد الاسم المفرد وجمع التكسير؛ لأنّه لا يمنع من الصرف إلّا إذا كان علماً، ومع علميّته يجوز فيه الصرف وعدمه، والصرف فيه أشهر، وعند المحقّقين أظهر، كما نطق به الكتاب الأزهر في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَقْتَضَمَ مِنْ عَرَافَاتٍ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ﴾^(١).

والتنوين الذي فيه هو تنوين المقابلة لا تنوين التمكن.

ولهذا يحصل المراد من جواب اللغز المشهور المنسوب للعلامة المبرور الشيخ

حسين آل عصفور، حيث قال هذه السطور:

أَيَا مَنْ مَقَالِيدُ الْمَشَاكِلِ عِنْدَهُ	وَصَعِبَتْهَا قَدْ أَصْبَحَتْ طَوْعَ أَمْرِهِ
فَمَا عَلِمَ مَمْنُوعٌ صَرْفٍ مَنْوُونٌ	وَقَدْ دَخَلَتْهُ كَسْرَةٌ حَالَ جَرِّهِ
وَلَيْسَ مُضَافًا بَلْ وَلَا ذَا تَنَاسُبٍ	وَلَا أُلْ بِهِ بَلْ لَا ضَرُورَةَ شَعْرِهِ
لَقَدْ حَامَ مَشْهُورًا وَفِي الذِّكْرِ قَدْ أَتَى	فَهَذَا غَرِيبٌ فَاكْشَفْنِي لِسْرِهِ

وقد نظم والذي الأسعد الصالح الشيخ أحمد نتيجة المغفور [له] الشيخ صالح أطلّ الله بقاءه وساعده، وأوله خير أخراه وأوله في جوابه هذه الأبيات:

أَيَا مَنْ رَقِيَ كَيَوَانُ فِي الْفَضْلِ وَالذِّكَا	وَأَصْبَحَ صَعْبُ الْعِلْمِ فِي طَوْعِ أَمْرِهِ
إِلَيْكَ جَوَابًا مُحْكَمًا طَيِّبُ نَشْرِهِ	يَضُوعٌ لَذِي اللَّبِّ السَّلِيمِ بِذِكْرِهِ
فَذَا عَرَافَاتُ جَاءَ فِي الذِّكْرِ ظَاهِرًا	بِتَنْوِينِهِ مَعْ كَسْرَةٌ حَالَ جَرِّهِ
وَلَيْسَ مُضَافًا بَلْ وَلَا ذَا تَنَاسُبٍ	وَلَا أُلْ بِهِ بَلْ لَا ضَرُورَةَ شَعْرِهِ
وَقَدْ كَانَ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ إِذْ بِهِ	مِنَ التَّسْعِ ثَنَتَانِ اسْتَكْنًا بِظَهْرِهِ
لِحَظَرِهِمُ التَّمَكِينَ حَسْبُ وَلَيْسَ ذَا	بِتَنْوِينِهِ يَا مَنْ أَضَا فَجَّرُ فَخْرِهِ
وَهَذَا عَلَى الْمَشْهُورِ فِي الْقَوْلِ بَيْنَهُم	وَهَذَا مَعْمَى قَدْ كَشَفْتُ لِسْرِهِ

وأما الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: في التثنية، والجمع المذكر السالم، وفي الأسماء الخمسة.

ولقد أجاد فيما أجاب، وقد جعل الجواب مثل الشرح للكتاب.

(وأما الياء فتكون علامة للخفض نيابة عن الكسرة (في ثلاثة مواضع):

الموضع الأول: (في التثنية) وهو أن يدلّ الاسم على اثنين، ويغني عن المتعاطفين بزيادة في آخره، صالحاً للتجريد، وعطف مثله عليه، نحو: مررت بالزبدَيْن .

وإعرابه: مررتُ: فعل وفاعل.

و(الباء): حرف جرّ.

و(الزبدَيْن): مجرور وعلامة جرّه الياء - المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها -

نيابة عن الكسرة؛ لأنّه مثنّى. و(النون): عوض عن الحركة والتنوين.

(و) الموضع الثاني: في (الجمع المذكر السالم) وهو ما جمع يواو ونون في حالة

الرفع، أو ياء ونون في حالتي الجرّ والنصب، نحو: مررتُ بالزبدَيْن.

وإعرابه: مررتُ: فعل وفاعل.

و(الباء): حرف جرّ.

و(الزبدَيْن): مجرور بها وعلامة جرّه الياء - المكسور ما قبلها، المفتوح ما بعدها

- نيابة عن الكسرة؛ لأنّه جمع مذكر سالم. و(النون): عوض عن الحركة والتنوين.

(و) الموضع الثالث: (في الأسماء الخمسة) بالشروط المتقدمة، نحو: مررتُ بأبيك

وذي مال.

وإعرابه: مررتُ: فعل وفاعل.

و(الباء): حرف جرّ، و(أبي): مجرور بها وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة لأنّه

من الأسماء الخمسة. و(الكاف): في محلّ جر بالإضافة.

و(ذي): معطوف على (أبيك) والمعطوف على المجرور مجرور وعلامة جرّه الياء

نيابة عن الكسرة لأنّه من الأسماء الخمسة.

٧٠..... التُحف النُحية في شرح الآجروميّة

وأما الفتحة فتكون علامة للخفيض في الاسم الذي لا ينصرف نحو مررت
بأحمد.....

(والمال): مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة.

وكذلك إعراب أخواتهما.

(وأما الفتحة فتكون علامة للخفيض) نيابة عن الكسرة (في الاسم الذي لا ينصرف)
وهو الاسم المتمكن غير الأمكن، أي المتمكن من الإعراب وغير أمكن من التنوين،
أي تنوين الصرف، وهو ما اجتمع فيه علّتان فرعيتان من علل تسع أو واحدة تقوم
مقامهما.

(نحو): مفعول مطلق أو خبر لمبتدأ محذوف، أو بتقدير أعني.

(مررت): فعل وفاعل، الفعل: مرّ، والتاء: ضمير متصل في محل رفع وهو اسم
مبني لا يظهر فيه إعراب.

(بأحمد): الباء: حرف جر، وأحمد: مجرور بها وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن
الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة ووزن الفعل.

وهذا المثال في بعض النسخ لم يوجد، ولا بأس به، ولا يجزّ بالفتحة إلّا إذا تجرّد
من الألف واللام أو الإضافة، فإذا دخل عليه أحدهما جرّ بالكسرة على الأصل، كما
قال الشيخ ابن مالك:

وَجُرَّ بِالْفَتْحِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَل) زَوْفٍ^(١)
نحو: مررت بأحمدكم، ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾^(٢)، ﴿كَالْأَعْنَى وَالْأَصَمِّ﴾^(٣).

والعلل التسع مجموعة في قول من قال:

اجمع وزن عادلاً أنتُ بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كُملاً^(٤)
وسياتي بيانها إن شاء الله تعالى في المعربات.

(٢) البقرة: ١٨٧.

(١) شرح ابن عقيل ١: ٧٧.

(٣) هود: ٢٤.

(٤) البيت لهما الدين بن النحاس النحوي، قطر الندى وبلّ الصدى: ٣١٢، شرح شذور الذهب: ٤٥٠.

وللجزم علامتان: السكون والحذف؛ فأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر. وأما الحذف فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع المعتل الآخر،

(وللجزم) منها (علامتان): الأولى: (السكون) على الأصل.

(و) الثانية: (الحذف) بالنسبة عنه؛ لأن الأصل في المجزوم أن يكون مجزوماً بالسكون، وأما الحذف فهو فرع عليه، ومن ثم بدأ به وأعقبه بالحذف.

(فأما السكون) أي الوقف ويسمى وقفاً لتوقف النفس فيه عن الجري وهو حذف الحركة، (فيكون علامة للجزم) على الأصل (في الفعل المضارع الصحيح الآخر). والمراد بالصحيح: الذي لم يتصل به أحد حروف العلة الثلاثة، فإذا اتصل بآخره أحدها، كان علامة جزمه حذف ذلك الحرف، وأما إذا كان آخره صحيحاً ولكن اتصل به نون الرفع، كان علامة جزمه حذفها أيضاً.

مثاله إذا خلا من ذلك وكان مجزوماً، نحو: لم يضرب زيدٌ ولم يُكرم. وإعرابه: لم: حرف نفي وجزم.

(ويضرب): فعل مضارع مجزوم بها وعلامة جزمه السكون؛ لأنه صحيح الآخر. (وزيد): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

(ويكرم): مجزوم بـ(لم) أيضاً وعلامة جزمه السكون؛ لأنه صحيح الآخر. وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

(وأما الحذف) وهو حذف حرف العلة أو نون الرفع (فيكون علامة للجزم) نيابة عن السكون؛ لأن الأصل في الإعراب أن يكون الرفع بضمة، والنصب بفتحة، والجزم بكسرة كما مضى، والجزم بالسكون، وما كان بغير ذلك فهو خارج عن الأصل.

(في الفعل المضارع المعتل الآخر) أي الذي يكون آخره أحد حروف العلة الثلاثة، وهي: الواو، والألف، والياء، كما قال ابن مالك:

وَأَيُّ فِعْلٍ أَخْرُ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ، فَمُعْتَلٌّ عُرِفَ^(١)

وفي الأفعال التي رفعها بثبوت النون.....

مثاله، إذا كان مجزوماً وهو معتلّ بالواو، نحو: لم يدعْ زيدٌ.
وإعرابه: لم: حرف نفي وجزم.
و(يدعْ): فعل مضارع مجزومٌ بها وعلامة جزمه حذف الواو نيابة عن السكون؛
لأنّه معتلّ بها، وأبقيت الضمة دليلاً عليها.
و(زيد): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمة.
وبالألف، نحو: لم يخشَ زيدٌ.
وإعرابه: لم: حرف نفي وجزم.
و(يخشَ): فعل مضارع مجزوم بها وعلامة جزمه حذف الألف نيابة عن
السكون، لأنّه معتلّ به، وأبقيت الفتحة دليلاً عليه.
و(زيد): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمة.
وبالياء، نحو: لم يرمَ زيدٌ.
وإعرابه: لم: حرف نفي وجزم. و(يرمَ): فعل مضارع مجزوم بها وعلامة جزمه
حذف الياء نيابة عن السكون؛ لأنّه معتلّ بها، وأبقيت الكسرة دليلاً عليها.
و(زيد): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمة. وقس على ذلك ما أشبهه.
والحاصل: أنّ الفعل المعتلّ يقدر رفعه ويظهر جزمه بالحذف، وأمّا النصب فيقدر
في الألف ويظهر في الواو والياء كما عرفت.

(وفي الأفعال) أي الأمثلة الخمسة المتقدم ذكرها (التي رفعها بثبوت النون) وهي
كلّ فعل مضارع اتّصل به ألف الاثنين، نحو: لم يفعلا، ولم تفعلوا، أو واو الجماعة،
نحو: لم يفعلوا، ولم تفعلوا، أو ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو: لم تفعلي.

فهذه الخمسة الأمثلة مجزومات بـ(لم) وعلامة جزمها حذف النون من أواخرها
نيابة عن السكون؛ لأنّها هي الأمثلة الخمسة التي يكون علامة رفعها وجود النون،
وجزمها ونصبها حذف تلك النون نيابة عن الفتحة والسكون، كما ستقف عليه إن شاء
الله تعالى.

فصل: المعربات قسمان: قسم يعرب بالحركات، وقسم يعرب بالحروف.

في المعربات

(فصل) أي هذا فصل معقود في كمية المعربات من الأسماء والأفعال. والفصل لغة: القطع^(١).

(المعربات) - جمع معرب - وهو المركب الذي لم يشبه مبني الأصل، وخاصة ما يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل كما عرفت.
(قسمان) بالاستقراء:

(قسم) منها، وهو الأصل: (يعرب بالحركات) يعني: العلامات الأصول، وهي: الضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون.

(وقسم) منها، وهو الفرع: (يعرب بالحروف) يعني: العلامات الفروع، وهي: الواو، والألف، والياء، ونون الرفع، والحذف.

ثم اعلم وفقك الله تعالى لنيل المراد
والتحصيل، وأزال عَنَّا وعنك أسباب
التعريق والتعطيل، أَنَّ جميع ما في هذا
الفصل معلوم مما تقدّم وإن جعلناه بمنزلة
الفهرست له فافهم. وإِنَّمَا ذكره المصنّف
ها هنا تمريناً وتذكيراً للمبتدئ كما هي
عادة المتقدمين من النحويين والصرفيين.

فالذي يعربُ بالحركاتِ أربعة أنواعٍ: الاسمُ المفردُ،

ما يعرب بالحركات

(فالذي يعربُ بالحركاتِ أربعة أنواعٍ): ثلاثة من الأسماء وواحد من الأفعال:

الاسم المفرد

فانوع الأول من الأسماء: (الاسمُ المفردُ). والمراد به هنا ما ليس مثنًى ولا مجموعاً ولا من الأسماء الخمسة، ويعرب سواء كان علماً مذكراً منصرفاً، أو منكرًا مذكراً، أو مضافاً، أو علماً مذكراً غير منصرف، أو علماً مذكراً مقصوراً منصرفاً أو غير منصرف، أو علماً مذكراً منقوصاً أو منكرًا مضافاً لياء المتكلم، أو علماً مؤنثاً منصرفاً أو منكرًا مؤنثاً، أو علماً مؤنثاً غير منصرف، أو علماً مؤنثاً مقصوراً غير منصرف.

تقول في حالة الرفع: جاء زيدٌ ورجلٌ وغلَامٌ وعمرو وأحمدُ والفتى وموسى والقاضي وغلَامي وهند وامرأة وطلحةٌ وحبلَى.

وفي حالة النصب: رأيتُ زيداً ورجلاً وغلَامَ عمرو وأحمدَ والفتى وموسى والقاضي وغلَامي وهنداً وامرأةً وطلحةً وحبلَى.

وفي حالة الجر: مررتُ بزيدٍ ورجلٍ وغلَامٍ عمرو وأحمدَ والفتى وموسى والقاضي وغلَامي وهندٍ وامرأةٍ وطلحةً وحبلَى.

فهذه الأمثلة كلها أسماء مفردة؛ معربة أو آخرها بالضمة في حالة الرفع، سواء كانت ظاهرة أو مقدّرة كما في آخر المقصور، والمنقوص، والمضاف إلى ياء المتكلم، وبالفَتْحة في حالة النصب، سواء كانت ظاهرة أو مقدّرة في آخر المقصور، والمضاف إلى ياء المتكلم. وبالكسرة في حالة الجرّ، سواء كانت ظاهرة أو مقدّرة في آخر المقصور، والمنقوص، والمضاف إلى ياء المتكلم، أو بالفَتْحة نيابة عن الكسرة كما في آخر غير المنصرف، سواء كانت أيضاً تلك الفَتْحة ظاهرة أو مقدّرة في آخر المقصور. وقس عليها ما أشبهها.

جمعُ التكسير

(و) النوع الثاني من الأسماء أيضاً: (جمعُ التكسير) والمراد به ما تغيّر فيه بناء مفردة عند بناء جمعه بنقص أو تغيير شكل، أو بالزيادة على المفرد، أو بالنقص عنه. فتحصل حينئذٍ ستة أقسام:

الأول: التغيير بالنقص عن المفرد مع تغيير شكل ولا زيادة حرف، نحو: (تُخَمّ)، فإنّ مفردة (تُخَمّة).

الثاني: التغيير بالشكل من غير زيادة ولا نقص، نحو: (أشدّ) - بضم الهمزة وسكون السين المهملة - فإنّ مفردة (أَسَد) بفتحهما.

الثالث: التغيير بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل، (كُرُسُل)، فإنّ مفردة (رسول).

الرابع: التغيير بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل، نحو: (صِنوان)، فإنّ مفردة (صِنو). ولا يبعد أن^(١) يقال: إنّ كسرة الجمع كسرة (رجال)، وكسرة المفرد كسرة (كتاب).

الخامس: التغيير بالشكل مع الزيادة على المفرد من غير نقص، نحو: (رجال)، فإنّ مفردة (رجل).

السادس: التغيير بالشكل مع النقص والزيادة [لفظاً]. نحو: غلمان، فإنّ مفردة (غلام)، أو تقديراً، نحو: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾^(٢)، ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاجِرَ﴾^(٣)، فالضمة فيه ضمة قفل أو ضمة أَسَد. ويعرب سواءً كان مذكراً منصراً أو غير منصرف، أو مقصوراً أو مؤنثاً منصراً، أو مؤنثاً مقصوراً.

تقول في حالة الرفع: هذه زيودٌ ومصاييحٌ والأسارى والهنودُ والعذارى، وفي حالة النصب: رأيتُ الزيودَ ومصاييحَ والأسارى والهنودَ والعذارى، وفي حالة الجرّ:

(٢) الشعراء: ١١٩.

(١) في المخطوط: (بأن).

(٣) فاطر: ١٢.

وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.....

مررتُ بالزِّيودِ ومصاييحَ والأسارى والهنودِ والعذارى.

فهذه الأمثلة كلها جموع تكسير معربة أواخرها بالضمة في حالة الرفع، سواء كانت ظاهرة أو مقدرة في آخر المقصور، وبالفتحة في حالة النصب سواء كانت ظاهرة أو مقدرة في آخر المقصور، وبالكسرة في حالة الجر سواء كانت ظاهرة أو مقدرة في آخر المقصور، أو بالفتحة نيابة عن الكسرة كما في آخر غير المنصرف. وقس عليها ما أشبهها.

جمع المؤنث السالم

(و) النوع الثالث من الأسماء أيضاً: (جمعُ المؤنثِ السالمِ) وما أشبهه من كل اسمٍ جُمعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدتين.

والمراد بالسالم: ما سلم فيه بناء مفردة من التغيير حال جمعه. وهذا على الغالب، لأنه قد يجيء فيه التغيير كـ(حبلِي) وحبليات، وصحراء وصحراوات وسجدة وسجدات).

فإنَّ الأوَّلَ قُلِبَتْ ألفه ياءً، والثاني قُلِبَتْ ألفه واواً، والثالث تحرَّك وسطه بعدما كان ساكناً، ويعرب سواء كان مؤنثاً سالماً أو غير سالمٍ أو مذكراً سالماً أو مكسراً غير سالمٍ. تقول في حالة الرفع: هذه هنداتٌ وسجداتٌ وحماماتٌ وحبلياتٌ، وفي حالة النصب: رأيتُ الهنداتِ وسجداتِ وحماماتِ وحبلياتِ، وفي حالة الجر: مررتُ بالهنداتِ وسجداتِ وحماماتِ وحبلياتِ.

فهذه الأمثلة كلها جموع بالألف والتاء المزيدتين معربة أواخرها بالضمة في حالة الرفع، وبالكسرة نيابة عن الفتحة في حالة النصب، وبالكسرة في حالة الجر. وقس عليها ما أشبهها.

وتقييد المصنَّف له بالتأنيث والسلامة جرياً على الأصل الغالب، وإلا فقد يكون غير سالمٍ كما ذكرنا، وقد يكون مسماً مذكراً كما مثلنا.

والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء،

وقد ألحق به في الإعراب: (أولات)، نحو: ﴿وإن كنَّ أولاتِ حملٍ﴾^(١)، وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولكن أجروه مجراه. وما سمي به كـ(عرفات وأذرعات)، ففيه ثلاث لغات:

[الأولى]: إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم وهو الأفصح.

والثانية: إعرابه إعراب ما لا ينصرف.

والثالثة: إعرابه بالضمّة والفتحة والكسرة لكن من غير تنوين.

المضارع غير المتصل به شيء

(و) النوع الواحد من الأفعال الذي هو النوع الرابع ممّا يعرب بالحركات: (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) يوجب بناءه كنون النسوة أو نون التوكيد، أو ينقل إعرابه كألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة كما عرفت ممّا تقدّم. ويعرب سواء كان صحيحاً سالماً أو مزيداً فيه أو معتلاً.

تقول في حالة الرفع: (يضربُ زيدٌ ويكرمُ ويغزو ويخشى ويرمي)، وفي حالة النصب: لن يضربَ زيدٌ ولن يكرمَ ولن يغزو ولن يخشى ولن يرمي، وفي حالة الجزم: لم يضربَ زيد، ولم يغز، ولم يخش، ولم يرم.

فهذه كلّها أفعال مضارعة معربة أواخرها بالضمّة في حالة الرفع سواء كانت ظاهرة أو مقدّرة في آخر المعتل مطلقاً، وبالفتحة في حالة النصب سواء كانت ظاهرة أو مقدّرة في آخر المعتل بالألف، وبالسكون في حالة الجزم، أو بالحذف نيابة عنه كما في آخر المعتل مطلقاً. وقس عليها ما أشبهها.

تنبيه: إنّما أعرب الفعل المضارع دون غيره لمشابهته الاسم في التخصيص والإيهام، فكأنّه شرب معه من ضرع واحد، فهما أخوان رضاعاً، ومن ثمّ سميّ مضارعاً؛ فإنّ الاسم قد يكون مبهماً، نحو: جاء غلامٌ، ثمّ تخصّصه بالإضافة فنقول:

وكلُّها تُرفعُ بالضمَّةِ، وتنصبُ بالفتحةِ، وتُخفَضُ بالكسرةِ،

غلامُ زيد، وكذلك نحو: رأيتُ هذا، ثمَّ تخصَّصه فتقول: هذا الرجل، وهذا الفارس، ويكون مشتركاً أيضاً كـ(عين).

ووجه إبهام المضارع دلالاته على زمني الحال والاستقبال؛ فهو لأجل ذلك مبهم، فإذا أردت الحال قيِّدته بـ(الآن)، وإذا أردت الاستقبال قيِّدته بـ(غداً، أو بالسين، وسوف). فبسبب اشتراكه وضعاً في هذين المعنيين على الصحيح يحتاج إلى تخصيص بأحد مخصَّصاته كما أنَّ الاسم يخصَّص بأحد معانيه بواسطة القرائن وقبوله أيضاً لام الابتداء وجريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته.

(وكلُّها) أي مجموع هذه الأنواع الأربعة لا جميعها، بمعنى أنَّه قد يتخلَّف منها بعضٌ في بعض الحالات كالجمع المؤنث السالم وما أشبهه في حالة النصب، والاسم الذي لا ينصرف في حالة الجرِّ، والفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم. وسينبئ عليها المصنِّف.

(تُرفعُ) أي تعرب في حالة الرفع (بالضمَّة) نحو: يضربُ زيدُ والرجالُ والهندات. فـ(يضرب) وهو فعل مضارع، و(زيد) وهو اسم مفرد، و(الرجال) وهو جمع تكسير، و(الهندات) وهو جمع مؤنث سالمٌ معربات بالضمَّة رفعاً.

(وتُنصبُ) أي تعرب في حالة النصب (بالفتحة) سوى جمع المؤنث السالم فإنَّه يعرب في حالة النصب بالكسرة كما ستعلم، نحو: لن أضربَ زيداً والرجال. فـ(أضرب) وهو فعل مضارع و(زيداً) وهو اسم مفرد، والرجال وهو جمع تكسير، معربات بالفتحة نصباً.

(وتُخفَضُ) أي تعرب في حالة الخفض (بالكسرة) سوى الاسم الذي لا ينصرف والفعل مطلقاً، أمَّا الفعل فكما عرفت ممَّا سبق، وأمَّا الذي لا ينصرف فستعرفه إن شاء الله تعالى، نحو: مررتُ بزيدٍ والرجالِ والهنداتِ.

فـ(زيد) وهو اسم مفرد، والرجال وهو جمع تكسير، والهندات وهو جمع مؤنث سالم معربات بالكسرة خفضاً.

وَتَجْزَمُ بِالسَّكُونِ. وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، فَإِنَّهُ يُنْصَبُ بِالكسرة

(وَتَجْزَمُ) أي تعرب في حالة الجزم (بالسكون) سوى الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم، لأنَّ الجزم مختصَّ بالفعل فيكون المراد به هو الفعل المضارع الصحيح آخره خاصَّة: لما قد عرفت من أنَّ المراد بقوله: (وكلَّها) المجموع من حيث المجموع، نحو: لم يضرب زيدٌ.
فـ(يضرب) فعل مضارع معرب بالسكون جزماً. وقس على هذه الأمثلة ما يشبهها.

ما خرج عن الأصل في الإعراب

(وخرجَ عن ذلك) أي عن النصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون (ثلاثة أشياء):

جمع المؤنَّث السالم

أحدها: (جمعُ المؤنَّث السالم) في حالة النصب خاصَّة، (فإنَّه يُنْصَبُ) أي يعرب في حالة النصب (بالكسرة) نيابة عن الفتحة، نحو: ﴿خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ﴾^(١) و﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾^(٢)؛ وذلك لأنَّ النصب فيه تابع للخفض؛ إجراءً للفرع على وتيرة الأصل الذي هو جمع المذكر السالم، فإنَّ النصب فيه تابع للخفض.
قيل: وكان ينبغي أن تكون الكسرة للمذكر والياء للمؤنث ليكون الفرع مع الفرع والأصل مع الأصل. ولكن لا شك أنَّ الفرع مفضول بالنسبة إلى الأصل، فجعل أصل مع أصلي وفرع مع فرع...^(٣)، فتأمَّل. انتهى.

ونقل عن بعض العرب نصبه بفتحة على الأصل إذا كان محذوف اللام.
حكى الكسائي: سمعتُ لغاتهم، وحكى ابن سيده: رأيتُ بناتك، بفتح التاء في المثالين.

الممنوع من الصرف

والثاني: (الاسمُ الذي لا ينصرفُ) في حالة الخفض خاصَّة، وهو ما اجتمع فيه علَّتَان فرعيَّتَان من علل تسع أو واحدة تقوم مقامهما، (فإنَّه يُخَفَّضُ) أي يعرب في حالة الخفض (بالفتحة) نيابة عن الكسرة سواء كان مفرداً أو جمع تكسير، نحو: مررتُ بأحمدَ ويزيدَ ومساجدَ ومصاييحَ؛ فإنَّهما يخفضان بالفتحة التي اقتضاها عامل الجرِّ، فهي فتحة إعرابٍ، لا بناء، كما هو المشهور.

وذهب الأخفش والمبرِّد والزَّجاج إلى أنَّ الممنوع من الصرف في حالة الجرِّ مبني على الفتح لُخْفَتُهُ^(١)، واختصَّ البناء بحالة الجرِّ ليكون كالفعل المشابه له في التعرِّي من الجرِّ؛ لأنَّه إنَّما منع الاسم الذي لا ينصرف من تنوين الصرف لمشابهته الفعل، لأنَّ الفعل فيه علَّتَان:

[الأوَّلَى]: [وهي]^(٢) احتياجه إلى الفاعل.

والثانية: اشتقاقه من المصدر كما هو رأي البصريين^(٣)؛ لأنَّه هو الأصل، والفعل مشتق منه؛ لأنَّ مفهومه واحد ومفهوم الفعل متعدّد، فهو فرع والمصدر أصل، ولأنَّه دالٌّ على بعض ما يدلُّ عليه الفعل، وأيضاً أنَّه اسم والاسم مستغنٍ عن الفعل، وأيضاً يقال له مصدر؛ لأنَّ الأشياء تصدر عنه، فإذا كان أصلاً للفعل فجميع الصفات يكون لها أيضاً كذلك.

وعند الكوفيين^(٤)؛ أنَّ الفعل هو الأصل؛ لأنَّه فيه معنى المصدر وزيادة، إذ مفهوم المصدر جزء من مفهومه والكلُّ أصل بالنسبة إلى الجزء، وأيضاً يؤكِّد الفعل به، نحو: ضربتُ ضرباً، والمؤكِّد أصل دون المؤكِّد، وأيضاً يقال له: مصدر؛ لأنَّه مصدر عن

(١) شرح الرضي على الكافية ١: ١٠٦. (٢) في المخطوط: (وهو).

(٣) الإيضاح في علل النحو: ٥٦، الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٢٣٥.

(٤) الإيضاح في علل النحو: ٥٦، الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٢٣٥.

الفعل كما قالوا: مشربٌ عذبٌ، ومركبٌ فارةٌ، أي مشروبٌ ومركوبٌ، وأيضاً إعلاله مدار لإعلال الفعل وجوداً في: يَعدُّ عِدَّةً، وقامَ قياماً، وعدماً في: يوجُلُ وجلاً، وقوامٌ قواماً.

ومداريته تدلّ على أصلته، إذ لا يكون أصلاً في شيء وفرعاً في آخر. وأيضاً أنّ الفعل قد جاء عاملاً في المصدر، والعامل أصل بالنسبة إلى المعمول؛ وأيضاً قد جاءت أفعال بلا مصادر، ولو كان المصدر أصلاً والفعل فرعاً لما وجد الفعل بدونه.

ويمكن الجواب عن الأول بأنه لو لم يكن في الفرع دون الأصل مزية لكان فرعيةً غير مزية؛ ولأنّ الجزء مقدّم على الكلّ وأصل لوجوده، فيكون أصلاً لاشتقاقه. وعن الثاني: فلاّنه يلزم فرعيته له في الإعراب كما في جاءني زيدٌ لا في الاشتقاق.

وعن الثالث: أنّه من باب (جرى النهر، وسال الميزاب) ممّا ذكر المحلّ وأريد به الحال، وهذا باب شائع.

وعن الرابع: أنّ إعلال المصدر للمشاكلّة لا للمداريّة، ولا يلزم من الفرعية في الإعلال الفرعية في الاشتقاق. ألا ترى أنّ (أعد) وإخوانه فرع (يعد) في الإعلال، وليس مشتقاً منه.

وعن الخامس: أنّه لا يلزم من كونه عاملاً كونه أصلاً، فإنّ الحروف عاملة في الأسماء وليست أصلاً لها.

وعن السادس: فلأنّ المتنازع فيه الأفعال التي وجد لها مصادر، وحينئذٍ تكون العلّة الثانية عند الكوفيين هي كون الفعل بمنزلة المركّب؛ لأنّه يدلّ على معانٍ منها: الحدث، والزمان، والنسبة.

فكذلك الاسم الذي لا ينصرف فيه علّتان فرعيتان من علل تسع، أو واحدة تقوم مقام العلتين، بأن تؤثر وحدها تأثيرهما، وستعرفها إن شاء الله تعالى، فلمّا

شابهه امتنع ممّا امتنع منه الفعل وهو الصرف.
وها هنا فوائد:

معنى الصرف

[الفائدة] الأولى: في معنى الصرف واشتقاق المنصرف:

أمّا الصرف فقيل: هو التنوين^(١)، يقال: صرفت الاسم، أي نَوّنته. وهو مذهب المحقّقين من النحاة^(٢)، واللغويين^(٣).

فمعنى [غير] المنصرف عندهم حينئذٍ هو الفاقِد للتّنين، وإنّما حذف الكسر تبعاً له بعد صيرورة الاسم غير منصرف؛ لأنّ من شأنهم إذا حذفوا شيئاً أنْ يحذفوا.... الذي قبله إن كان بقاؤه يجلب المحذوف كالواو من (عليكم)، فإنّ مَنْ حذفها حذف ضمّة الميم؛ لأنّ بقاءها يجلب المحذوف وهو الواو، وكذا بقاء الكسر يجلب التّنين، فحذفوه لحذف التّنين.

وذهب الزجاج^(٤) والرماني إلى أنّه الجرّ والتّنين معاً. بمعنى أنّ العلتين اقتضتا منع الاسم معاً بالأصالة لتساويهما في العلة المقتضية لمنعهما، فإِثَار أحدهما بالأصالة دون الآخر ترجيح لأحد المتساويين بلا مرجّح، وهو باطل. والظاهر أنّ الأوّل هو الأقرب؛ لوجود المقتضي وزوال المانع كما عليه أكثر العرب، فدلّ ذلك على التّبعية كما لا يخفى على ذي روية.

وإنّما تبعه الكسر في الحذف لأنّ التّنين قد يحذف من غير الممنوع كحالة الوقف والإضافة والبناء، فأرادوا التنصيص من أول الأمر على سقوط التّنين ليس إلّا؛ لمشابهة الفعل لا للبناء ولا للإضافة ولا غيرهما، فحذفوا معه الكسر الذي لا

(١) أوضح المسالك ٣: ١٤٠، همع الهوامع ١: ٢٤.

(٢) حاشية الصّبان على شرح الأشعوني ٣: ٢٢٨، (المتن).

(٣) كتاب العين ٧: ١٠٩، لسان العرب ٧: ٣٢٩ - صرف.

(٤) همع الهوامع ١: ٢٤.

يدخل الفعل؛ تقوية للشبه ودليلاً عليه.

ثم إنهم اختلفوا في ذلك التنوين الممنوع منه ما هو؟

ف قيل^(١): المراد به تنوين التمكن، وهو ما دلّ على معنى يكون الاسم به أمكن في الاسميّة، وذلك المعنى هو عدم مشابهة الاسم المذكور للحرف والفعل. وهو معنى تعريفهم إيّاه باللاحق للاسم المعرب المنصرف إيذاناً بإبقائه على أصله بحيث لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف، فيخرج عن المنصرف مثل: (مسلمات) ممّا جمع بألفٍ وتاءٍ مزيديتين، ويدخل في الممنوع من الصرف ما سمّي به منه كـ (عرفات، وأذرعات)، ومثل (جوارٍ وأعيم) ممّا كان محذوف اللام معوضاً عنه بالتنوين.

أما الأوّل فلأنّه منصرف مع أنّه خالٍ من تنوين الصرف؛ لأنّ تنوينه ليس للتمكن بل لمقابلة النون في جمع المذكر السالم. وأختلف في معنى المقابلة، فالرّضي على أنّ معناها إنّ هذا التنوين قائم مقام ذلك التنوين الذي في المفرد في المعنى الجامع لأقسام التنوين وهو الدلالة على تمام الاسم، كما أنّ النون في ذلك الجمع قائمة مقام ذلك التنوين الذي في المفرد في الدلالة على ذلك المعنى^(٢).

وقيل: إنّهُ عوض عن الفتحة نصباً^(٣).

وقيل: إنّهُ لما زيد في الجمع المذكر السالم حرفان وفي المؤنث لم يزد إلّا حرف واحد - وهو الألف؛ لأنّ التاء موجودة في مفرد - [زيد]^(٤) التنوين في مقابلة النون في المذكر، كما أنّ الحركة في (مسلمات) في مقابلة حرف العلة في (مسلمين).

وقول الشيخ الرّضي رحمه الله هو القول الرّضيّ المرضي؛ لأنّ التنوين هنا لا فائدة فيه إلّا الدلالة على التمام؛ لأنّه ليس بتمكن على المشهور؛ لثبوته مع ما فيه علّتاً منع الصرف

(١) شرح شذور الذهب: ٤٥١، مع الهوامع ٢: ٧٩. (٢) شرح الرّضي على الكافية ١: ٤٦.

(٣) شرح الرّضي على الكافية ١: ٤٨، وفيه: (عوض من منع الفتحة)، مع الهوامع ٢: ٨٠.

(٤) في المخطوط: (فزيد).

كـ(عَرَفَاتٍ وَأَذْرَعَاتٍ)، وَلَا تَتَكْبِيرُ لِثَبُوتِهِ مَعَ الْمَعْرِفَاتِ، وَلَا عَوْضٌ لَتَمَامِ الْمَفْرَدَاتِ. وَلَا حَاجَةٌ بِنَا لَجَعْلِهِ عَوْضاً عَنِ الْفَتْحَةِ لِقِيَامِ الْكُسْرَةِ مَقَامَهَا بِلَا هِنٍ وَهَنَاتٍ، وَلَا لَجَعْلِهِ فِي مَقَابِلَةِ النَّونِ فِي الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّ التَّاءَ الَّتِي فِي الْمَفْرَدِ لَيْسَتْ هِيَ التَّاءُ الَّتِي فِي الْجَمْعِ. وَلَوْ سَلِمَ فَهَذَا الْجَمْعُ لَا يَخْتَصُّ بِمَا فِي مَفْرَدِهِ التَّاءَ لَفْظاً، بَلْ يَكُونُ فِيهِ وَفِيمَا فِيهِ التَّاءُ تَقْدِيرًا كـ(هَنْدَاتٍ)، بَلْ يَكُونُ لِمَذْكُورِ كـ(اصْطِلَاتٍ). وَالْحُكْمُ فِي الْجَمْعِ وَاحِدٌ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ تَدَبَّرَ الْعِبَارَاتِ.

وَقِيلَ: إِنَّ الْأَلْفَ وَالتَّاءَ فِي مَقَابِلَةِ الْوَاوِ وَلِدَلَاتِهِمَا عَلَى الْجَمْعِ، وَأَنَّ التَّنْوِينَ فِي مَقَابِلَةِ النَّونِ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ.

وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا جَمَاعَ عَلَتْنِي الْمَنْعُ فِيهِ؛ وَهُمَا: الْعِلْمِيَّةُ وَالتَّائِيثُ، وَلَا يَنَافِي ذَلِكَ وَجُودُ التَّنْوِينَ فِيهِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى نَبِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَمْنُوعَ مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ تَنْوِينُ التَّمَكِينِ، وَهُوَ هُنَا لَيْسَ إِلَّا لِلْمَقَابِلَةِ كَمَا عَرَفْتُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَحْذَفِ الْكُسْرُ لِأَنَّ الْفَرَضَ الْأَصْلِيَّ وَالْمَطْلَبَ الْكَلْبِيَّ إِنَّمَا هُوَ مَنَعُ التَّنْوِينَ التَّمَكِينِيَّ، وَهُوَ هُنَا حَاصِلٌ.

وَأَمَّا حَذْفُ الْكُسْرِ فَهُوَ زِيَادَةُ فَضْلٍ، فَيَبْقَى اسْتِصْحَابًا لِحَالِهِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ، أَوْ لِأَنَّ الْكُسْرَ الْمَمْنُوعَ مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ الْكُسْرُ الْمُخْتَصُّ بِحَالَةِ الْجَزِّ، أَمَّا الْكُسْرُ الْمَشْتَرَكُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّصْبِ فَلَا، كَمَا هُوَ أَصَحُّ الْقَوْلِينَ، وَإِلَّا فَقَدْ قِيلَ بِمَنَعِ الْكُسْرِ الْمَشْتَرَكِ أَيْضًا، وَعَلَيْهِ جَاءَ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

تَسْنُورُتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرَبٍ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالٍ^(١)
بِفَتْحِ التَّاءِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ عَلَى إِحْدَى^(٢) الرُّوَايَاتِ الثَّلَاثِ.

وَأَمَّا الثَّلَاثُ: فَلِأَنَّ التَّنْوِينَ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ عَوْضٌ عَنِ الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ عَلَى قَوْلِ سَيِّبِيوهِ وَالْجُمْهُورِ^(٣)، أَوْ عَنْ ضَمَّةِ الْيَاءِ وَفَتْحَتِهَا النَّائِبَةِ عَنِ الْكُسْرَةِ عَلَى قَوْلِ الْمَبْرِّدِ^(٤)، فَهُوَ بَاقٍ عَلَى مَنَعِهِ.

(١) كِتَابُ سَيِّبِيوهِ ٢: ٢١، شَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ ١: ٤٧، أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ١: ٥١، شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ١: ٧٦.
(٢) فِي الْمَخْطُوطِ: (أَحَدٌ).
(٣) حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ ١: ٣٥ (الْمَتْنِ).
(٤) شَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ ١: ١٥٣.

أما (جوارٍ) فلصيغة منتهى الجموع، وأما (أَعِيْمَ) فللوصف ووزن الفعل الرباعي، كـ(أُدْرَج، وأَيْطَر).

ولا التفات لقول الأخفش بأنّ تنوينه تنوين صرف^(١)؛ لصيرورته بعد الحذف مثل (سلام، وكلام) عند قطع النظر عن المحذوف؛ لأنّ المحذوف في قوّة الموجد؛ ولذلك لم يجر الإعراب على ما قبله بعد حذفه. وقيل: المراد بالصرف التنوينات الأربعة الخاصة بالاسم، وهي: تنوين التمكين، والتذكير، والعوض، والمقابلة^(٢).

ونقل عن ابن مالك في شرح الكافية الجزم به. ويؤيده ما نقله الأزهري عن واضع كتاب (أغلاط الزمخشري): [من] أنّ ما عدا تنوين القوافي يسمّى تمكيناً وصرفاً، وأنّ مَنْ خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه. وعلى هذا القول يكون كلّ ما دخله التنوين مصروفاً وإنّ حصل فيه سبب المنع كـ(جوارٍ، وعرفاتٍ) وشبههما.

(١) حاشية الصّبان على شرح الأشموني ٣: ٢٤٥، (المتن).

(٢) حاشية الصّبان على شرح الأشموني ٣: ٢٢٨، (المتن).

اشتقاق المنصرف

وأما اشتقاق المنصرف فهو:

إِذَا مِنَ الصَّرِيفِ بِمَعْنَى الصَّوْتِ، يُقَالُ: صَرَفْتُ الْبَكْرَةَ صَرِيفاً، أَيِ صَوَّتْتُ^(١)، وَقَالَ النَّابِغَةُ^(٢): صَرِيفٌ [الْقَعْوُ بِالْمَسَدِ]^(٣). أَيِ صَوَّتْ صَوْتَ الْبَكْرَةِ؛ لِأَنَّ فِي آخِرِهِ التَّنْوِينَ وَهُوَ صَوْتُ بَقْنَةٍ، وَلِهَذَا سَمِّيَ صَرِيرُ الْبَابِ صَرِيفاً.

أَوْ مِنَ الصَّرِيفِ، وَالصَّرْفُ بِمَعْنَى الْخَالِصِ - وَلِهَذَا سَمِيَ الشَّرَابُ الْخَالِصُ، وَاللَّبَنُ الْمَنْزُوعُ الرِّغْوَةُ، وَالْفَضَّةُ الْخَالِصَةُ^(٤) صَرِيفاً - لَخُلُوصِهِ مِنْ شَبهِ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ.

أَوْ مِنَ التَّصْرِيفِ بِمَعْنَى التَّكْرِيرِ وَالتَّقْلِيلِ وَالتَّحْوِيلِ وَالتَّغْيِيرِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتُصَرِّفُ الْآيَاتِ﴾^(٥). أَيِ (نَكَرَهَا: تَارَةً مِنْ جِهَةِ الْمَقْدَمَاتِ الْعَقْلِيَّةِ، وَتَارَةً مِنْ جِهَةِ التَّرْهيبِ وَالتَّرْغِيبِ، وَتَارَةً مِنْ جِهَةِ التَّنْبِيهِ وَالتَّذْكِيرِ بِأَحْوَالِ الْمُتَقَدِّمِينَ)^(٦) وَأَخْبَارِهِمْ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَنْتَى تُصَرِّفُونُ﴾^(٧) أَيِ (أَيَّ جِهَةٍ تَتَقَلَّبُونَ عَنِ الْحَقِّ إِلَى الضَّلَالِ)، كَمَا فِي (الْمَجْمَعِ)^(٨).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَصْرِيفُ الرِّيحِ﴾^(٩) أَيِ تَحْوِيلِهَا وَتَقْلِيلِهَا وَتَغْيِيرِهَا مِنْ جِهَةٍ إِلَى أُخْرَى (جَنُوباً وَشَمَالاً، وَصَباً وَدُبُوراً)^(١٠)؛ لِأَنَّ الْإِسْمَ الْمَنْصَرَفَ تَتَكَرَّرُ عَلَيْهِ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ بِأَسْرَها، وَيَتَغَيَّرُ آخِرُهُ وَيَنْقَلِبُ وَيَتَحَوَّلُ مِنْ ضَمَّةٍ إِلَى فَتْحَةٍ إِلَى

(١) الصحاح ٤: ١٣٨٥ باب الفاء - فصل الصاد، صرف، لسان العرب ٧: ٣٣٠ - صرف.

(٢) ديوان النابغة الذبياني: ٣١، لسان العرب ٧: ٣٣٠ - صرف.

(٣) في المخطوط: (له صريف القعود)، وما أثبتناه من المصدر.

(٤) كتاب العين ٧: ١١١ - صرف. المصباح المنير: ٣٣٩ - القاموس المحيط ٣: ٢٣٥، باب الفاء - فصل الصاد، صرف.

(٥) الأنعام: ١٠٥.

(٦) مجمع البحرين ٥: ٧٩، باب الفاء - فصل الصاد، صرف. بتقديم الترغيب على الترهيب.

(٧) يونس: ٣٢.

(٨) مجمع البحرين ٥: ٧٩، باب الفاء - فصل الصاد، صرف. وفيه: (تقلبون).

(٩) البقرة: ١٦٤.

(١٠) لسان العرب ٧: ٣٢٩، مجمع البحرين ٥: ٧٩، باب الفاء - فصل الصاد، صرف.

كسرة.
أو من الصَّرْف بمعنى الزيادة والفضل، ومنه: صرف الحديث، بمعنى: الزيادة فيه وتحسينه^(١)؛ لأنه يزيد على غير المنصرف ويفضل عليه باستيفاء جميع الحركات والتنوين كما يفضل الحديث المصروف على غيره.
أو من الانصراف بمعنى الرجوع^(٢)، فكأنَّ الاسم ضربان: ضرب أقبل على شبه الفعل فمَنع مَنّا منع منه الفعل، وضرب انصرف عنه.
أو من الانصراف عن جهة إلى غيرها لانصرافه في جهات الحركات من جهة إلى أخرى، ولهذا قال سيبويه: صرفته في معنى أجريته^(٣).
وقال ابن مالك نقلاً عنه: إِنَّمَا سُمِّيَ مَنْصَرَفًا لِاتِّقْيَادِهِ إِلَى مَا يَصْرِفُهُ [عن عدم تنوين إلى]^(٤) التنوين، ومن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره^(٥)، والله العالم بالصواب.

(١) الصحاح ٤: ١٣٨٦، باب الفاء - فصل الصاد، صرف. القاموس المحيط ٣: ٢٣٥، باب الفاء - فصل الصاد، صرف.

(٢) حاشية الصَّبَان على شرح الأشعموني ٣: ٢٢٨، (المتن).

(٣) شرح ألفية ابن مالك (ابن الناطم): ٦٣٣.

(٤) من المصدر، وفي المخطوط: (ما يصرفه إلى التنوين).

(٥) حاشية الصَّبَان على شرح الأشعموني ٣: ٢٢٩، (المتن).

مَوَائِدُ الصَّرْفِ

[الفائدة] الثانية: في بيان العلل وتحقيق كميتها، والمشهور بينهم^(١) أنها تسع وهي: الجمع، والوصف، والعدل، والمعرفة، وزيادة الألف والنون، والعجمة، والتأنيث، والتركيب، ووزن الفعل. (كـ) مساجد، ومصاييح، ومثنى، وثلاث، وأحمر، وسكران، وعمر، وسلمان، وإبراهيم، وطلحة، وزينب، ومعدى كرب، وأحمد ويزيد).

وقد وفقني الله تعالى لنظمها في بيتين وهما:

اجمَعْ لوصفٍ بِهِ عدْلٌ ومعرفةٌ وزد لعجمةٍ تأنيثٌ وتركيبٌ
وزنٌ بفعلك أحوالاً فدونها تسعاً موانع صرفٍ غير تثريبٍ
وقد اعتنى النحاة والشعراء بنظمها، ولا يليق المقام؛ لضيقه، بذكرها.

وقال بعضهم: إنها إحدى عشرة^(٢)، وهي هذه التسع مع علتين أخريين:

إحدهما: مشابهة ألف التأنيث مثل: أرطى، فإنه اسم شجر وهو منصرف لأن ألفه للإلحاق لا للتأنيث بدليل قبولها تاءه، كقولهم: أرطاة، فإذا جعل علماً لمذكر امتنع من دخول التأنيث بسبب العلمية، فصارت ألفه شبيهة بألف التأنيث في عدم دخول التاء عليها، فمنع من الصرف للعلمية وشبه ألف التأنيث.

والثانية: مراعاة الأصل في نحو أحمر إذا سمي به ثم نكر.

وقال بعضهم^(٣): إنها عشر، وهي التسع مع التشبيه بألفي التأنيث خاصة.

وقال بعضهم: إنها اثنتان خاصة^(٤)، وهما الحكاية والتركيب:

أمّا الحكاية - يعني النقل من الفعل إلى الاسم - ففي وزن الفعل مع الوصف (كـ) أعلم، أو مع العلمية (كـ) يزيد، فإن امتناع الصرف فيها بطريق الحكاية الفعلية،

(١) قطر الندى وبلّ الصدى: ٣١١، شرح شذور الذهب: ٤٥٠، شرح الرضي على الكافية ١: ١٠٠، همع

(٢) الفوائد الضيائية ١: ٢١٠.

الهوامع ١: ٢٥.

(٤) الفوائد الضيائية ١: ٢٠٩.

(٣) همع الهوامع ١: ٢٥.

أي كما لا يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية إلى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل.

وأما التركيب: ففي البواقي. وقد تكلفوا له تكلفاً قليل الجدوى.
كتركيب التأنيث بالتاء ظاهرة أو مقدرة، أو بالألف وهو؛ إما تركيب التأنيث مع العلمية، نحو فاطمة وزينب.

أو تركيب حرف التأنيث مع الاسم، نحو جبل، أو الصفة نحو حمراء.
وتركيب العدل في عمر، فإنه مركب من علمين تقديرًا؛ لأنّ الواضع لما قصد التسمية بـ(عامر) عدل عنه خوف اللبس إلى عمر. وفي نحو ثلاث، فإنه بمنزلة ثلاثة ثلاثة.

وتركيب الجمع فإنه بمنزلة جمعين.
وتركيب الاسمين في نحو بعلبك.
وتركيب الألف والنون؛ إما مع العلمية أو الوصفية.
وتركيب العجمة وهو؛ إما تكرارها في العجمي والعربي أو تركيبها مع العلمية.
[الفائدة] الثالثة: في تفصيلها نشرًا على ترتيب اللف:

أما الجمع: وهو سبب قائم مقام سببين، فشرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع، وأن يكون غير قابل للتاء؛ لئلا يكون على زنة المفردات.
وهي الصيغة التي كان أولها مفتوحاً وثالثها ألفاً بعده حرفان متحرّكان كمساجد ودراهم، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كمصاييح وقناديل. فصياقلة وفرازنة حينئذٍ منصرفان لفوات شرط تأثير الجمعية، وهو كونها بلا تاء.

وهذه الصيغة هي التي لم تجمع مرة أخرى جمع تكسير، فكأنه جمع مرّتين بخلاف غيرها من الجموع، فإنها قد تجمع، تقول: كلب وأكلب، كفلس وأفلس، ثم تقول: أكالب وأكاليب.

وأما الوصف الذي هو كون الاسم دالاً على ذاتٍ مبهمَةٍ مأخوذة مع بعض

صفاتها، كـ(أحمر)، فإنّه موضوع لذات ما أخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة، وشرطه أمران:

أحدهما: أن يكون وصفاً في أصل الوضع، فلو كانت الكلمة في الأصل اسماً ثمّ طرأت الوصفية لم يعتدّ بها، وذلك كما إذا أخرجت صفواناً وأرنباً من معناهما الأصلي وهو الحجر الأملس والحيوان المعروف واستعملتهما بمعنى (قاسٍ وذليل)، فقلت: هذا قلب صفوانٍ، أي قاسٍ، ورجل أرنبٍ، أي ذليل، صرفتهما لعروض الوصفية فيهما. فأسودّ وأرقم غير منصرفين وإن صارا اسمين للحية لأصالتها في الوصفية.

و (أربع) في قولك: مررت بنسوةٍ أربعٍ، منصرف مع أنّه صفة وفيه وزن الفعل، لعدم الأصالة في الوصفية.

الثاني: ألا تقبل الكلمة تاء التأنيث، ولهذا تقول: مررت برجلٍ عريانٍ، ورجلٍ أرملٍ بالصرف لقولهم في المؤنث: عريانة وأرملة بخلاف سكران وأحمر فإنّ مؤنثهما سكرى وحمراء بغير التاء. ولا يجتمع الوصف مع العلمية أصلاً.

وأما العدل الذي هو تغيير الاسم من صيغة إلى صيغة أخرى فمع بقاء المعنى الأصلي تحقيقاً كـ(ثلاث ومثلث)، فإنهما معدولان عن (ثلاثة ثلاثة)، فعلم أنّ أصلهما لفظ مكرّر، أو تقديرًا كعمر، فإنّه معدول عن عامر.

أمّا (ثلاث ومثلث) وأخواتهما، فسبب منعها من الصرف العدل والوصف؛ لأنّ الوصفية العرضية التي كانت في (ثلاثة ثلاثة) صارت أصلية في ثلاث ومثلث، لا اعتبارها فيما وضعوا له، قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَجْنَحَةٌ مِّثْنَى وَثُلَاثٌ وَرَبَاعٌ﴾^(١). (فلمثنى) وما بعدها صفة لأجنحة؛ لأنّ المعنى: أولي أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة، والله أعلم.

وأما عمر فسبب منعه من الصرف العلمية والعدل المقدّر؛ لأنّهم وجدوه ممنوعاً

ولم يكن فيه غير العلميّة فاعتبروا العدل فيه.
وأما سحر فهو معدول عمّا فيه الألف واللام، وهو السحر فيمنع من الصرف
للتعريف وهو العلميّة أو شبهها بأن يكون ظرفاً معيّناً، وللعدل كقولك: جئت يوم
الجمعة سحر، بالمنع.

وأما قوله تعالى: ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾^(١) فالصرف لفوات التعيين، أي بسحرٍ من
الأسحار، كما هو معلوم أولي الأبصار.

وإن استعمل غير ظرفٍ وجب أن يكون تعريفه بآل أو بالإضافة، نحو: طاب
السحرُ سحرُ ليلتنا.

ولا يجتمع العدل مع وزن الفعل أصلاً، ويجتمع مع العلمية كعمر وزُفر، ويجتمع
مع الوصف أيضاً كثلاث ومثلث في العدد، وجمع وآخر في غيره.

ومثل (عمر) في المنع من الصرف فعّال علماً كحذام وقطام ورقاش وبابه من كلّ
علم مؤنث من غير ذوات الرأ في لغة أكثر تميم^(٢) خاصّة للعلميّة والعدل؛ لأنّ
حذام معدول عن (حاذمة)، وقطام عن قاطمة، ورقاش عن راقشة، فيقولون: جاءني
حذام، ورأيتُ حذامَ، ومررتُ بحذامَ، بالمنع.

وإنما لم يجعلوا سبب المنع بدل العدل التأنيث كزنب - ولو جعلوه لكان أولى -
لأنّه لما جعل العدل في المذكر سبباً للمنع - ومن عادة العرب [حمل] ^(٣) الأشياء
على أضدادها - حمل المؤنث هنا على المذكر للضديّة.

وأما الحجازيون - وهم فصحاء علم العربيّة - فيبنونه على الكسر مطلقاً
لمشابهته ما شابه مبنى الأصل، وهو اسم الفعل^(٤).

(١) القمر: ٣٤.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١: ١٢٦، قطر الندى وبلّ الصدى: ١٥، أوض المسالك ٣: ١٥١.

(٣) في المخطوط: (يحملون).

(٤) شرح الرضي على الكافية ١: ١٢٦، أوض المسالك ٣: ١٥٣.

وقيل: للعدل^(١). وهو غير خفيٍّ على المتأمل، فيقولون: جاءني حذام، ورأيتُ حذام، ومررتُ بحذام، بالكسر في الأحوال الثلاثة. قال شاعرهم:

فلولا المزعجأتُ من الليالي لما تَرَكَ القَطَا طيِبَ السنامِ
إذا قالت حذامُ فصدَّقوها فإنَّ القولَ ما قالت حذام^(٢)
فحذامُ في الموضعين فاعل (قال) وهو مكسور كما ترى، وقول الآخر:

أُتَارَكَةُ تَدَلَّلَهَا قِطَامُ رَضِينَا بِالنَّحْيَةِ وَالسَّلَامِ^(٣)
فقطامُ فاعل (تاركة) لأنَّه اسم فاعل ساءُ مسدَّد الخبر، وهو مكسور أيضاً.

وبعض تميم^(٤) يوافق الحجازيين في البناء مطلقاً لكن إذا كان في آخره راء، كوبار لقييلة، وسفار لماء، وحضار لكوكب، وطمار للمكان المرتفع؛ لأنَّ الراء حرف مكرَّر يطلبُ فيه الخَفَّةُ فتحصل بالكسر؛ لأنَّه الأصل في الإمالة، والله العاصم في كلِّ مقالة. وأما المعرفة الذي هو التعريف بالعلمية - لأنَّ الضمائر والإشارة والموصولات لا سبيل لدخول تعريفها هنا؛ لأنَّها كلُّها مبنيات ومنع الصرف من أحكام المعربات. وأما التعرف بـ(أل) أو الإضافة فإنَّه يجعل غير المنصرف منصرفاً أو في حكمه كما ستعرفه، فلا يتصور كونه سبباً للمنع، فلم يبقَ إلَّا التعرف بالعلمية، والله العالم بكلِّ خَفِيَّةٍ - [فتجتمع]^(٥) مع غير الوصف كما لا يخفى على ذي رويَّة، نحو: أحمد، وعمر، وزينب، وفاطمة، ومعدي كرب، وسلمان وإبراهيم.

وأما الزيادة [التي هي]^(٦) زيادة الألف والنون، لأنَّهما من حروف: (سألتمونيها). فإن كانتا في الاسم فشرطه أن يكون علماً كسلمان وعثمان، فسعدان اسم نبت

(١) شرح الرضي على الكافية ١: ١٢٢، ١٢٦.

(٢) البيتان للجم بن صعب. قطر الندى وبلّ الصدى: ١٤.

(٣) البيت للناطقة الذبياني في مدح عمرو بن هند. ديوان النابغة: ١١١، قطر الندى وبلّ الصدى: ٣١٤.

(٤) قطر الندى وبلّ الصدى: ٣١٥.

(٥) في المخطوط: (ويجتمع).

(٦) في المخطوط: (الذي هو).

منصرف.

وإن كانتا في الصفة فشرطها أن يكون مؤنثها على [فعلى] ^(١) كسكران، فندمان
منصرف لوجود ندمانه.

ومن ثم اختلف في رحمان في أنه منصرف أو لا، فإنه ليس له مؤنث لا
(رحمى) ولا (رحماته)؛ لأنه صفة خاصة لله تعالى لا تطلق على غيره عز وجل، لا
مذكر ولا مؤنث، فعلى مذهب من يشترط وجود فعلى فهو منصرف، وعلى مذهب
من يشترط انتفاء فعلاية غير منصرف ^(٢).

وأما العجمة فشرطها أن يكون اللفظ علماً في اللغة العجمية، وعلماً في كلام
العرب أيضاً وإلا فلا فائدة لها في كلام العجم، وأن يكون زائداً على الثلاثة الأحرف
كإبراهيم وإسماعيل، أو يكون ثلاثياً متحرك الوسط، كشمس، فلجام منصرف لعدم
العلمية في كلام العجم؛ لأنه اسم جنس، و(نوح) منصرف أيضاً لسكون الوسط.
وأسماء الأنبياء ﷺ الجامعة للشروط ممتنعة إلا (صن شمله) ^(٣)، أما نوح ولوط
فللخفة، وأما غيرهما فللعربية.

وقيل: إن هوداً كنوح، ولهذا يقال: قرنه سيبويه به ^(٤).

وأما التانيث فهو؛ إما بالتاء، أو بالمعنى، أو بالألف:

فالأول شرطه أن يكون علماً كفاطمة وحمزة، وكذلك المعنوي كزئب وسعاد.
ثم المعنوي إن كان ثلاثياً ساكن الوسط غير أعجبي يجوز صرفه مع وجود
السبيين كهند ودعد؛ لأجل الخفة، وإن كان مجاوزاً الثلاثة كزئب وسعاد، أو متحرك
الوسط كسقر ولظى، أو أعجياً كماه وجور، فالمنع.

(١) في المخطوط: (فعلان). (٢) شرح الرضي على الكافية ١: ١٥٩ - ١٦٠.

(٣) (صن شمله) - مختصر أسماء الأنبياء غير المنوعة من الصرف، وهي حسب المختصر: صالح، نوح،

شيث، محمد، لوط، هود. نقل ذلك في الكواكب الدرية ١: ٤٩.

(٤) كتاب سيبويه ٢: ٢٢، الفوائد الضيائية ١: ٢٣٠.

وأما التأنيث بالألف مطلقاً، كحبلئى وصحراء فممنوع مطلقاً؛ لأن ألفي التأنيث قائمتان مقام سببين؛ لأنَّهما لازمتان في بنية الكلمة وضعاً لا يفارقانها أصلاً، فلا يقال في حبلئى: حبل، ولا في صحراء: صحر، فجعل لزومهما بمنزلة تأنيث آخر، فصار التأنيث مكزراً، بخلاف التاء فإنَّها ليست لازمة بحسب أصل الوضع؛ لأنَّها إنَّما وضعت للفرق بين المذكر والمؤنث خاصة، والله العالم بلا خصاصة.

وأما التركيب الذي هو صيرورة كلمتين كلمة واحدة من غير حرفية جزء فشرطه أن يكون علماً بلا إضافة - لأنَّ الإضافة تخرج المضاف إلى الصرف فلا تكون مقتضية للجر بالفتحة كعبداً - ولا إسناد؛ لأنَّ الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المحكي؛ لأنَّه يحكى على ما كان عليه قبل، (كشاب قرناها).

وآلاً يكون الجزء الثاني صوتاً ولا متضمناً لحرف العطف، مثل سيبويه وخمسة عشر، علماً؛ لأنَّهما من باب المبني، والصرف وعدمه إنَّما يقالان للمعرب.

فيكون المراد به التركيب المَزجيّ، مثل (بعلبك)، فإنَّه علم لبلدة مركَّب من (بعل) وهو اسم صنم، و(بك) وهو اسم صاحب هذه البلدة، جُعلا اسماً واحداً من غير أن يقصد بينهما نسبة إضافية ولا إسنادية ولا غيرهما، وكذلك معدي كرب.

وأما وزن الفعل الذي هو كون الاسم على وزنٍ يُعَدُّ من أوزان الفعل، فشرطه أن يكون مختصاً في اللغة العربية بالفعل، نحو: ضرب وشمَّر على صيغة الفعل الماضي، فإنَّ لم يختصَّ به يجب أن يكون في أوله أحد^(١) حروف المضارعة، وآلاً تدخله التاء، كأحمد، ونرجس، ويزيد، وتغلب.

ف(يعمل) منصرف لقولهم: ناقة يعملية، والله العالم بكلِّ خفية، ونسأله غفران الذنب والخطية.

(١) في المخطوط: (أحد حرف من حروف المضارعة).

شروط إعراب الممنوع من الصرف بالكسرة

تتمّة:

اعلم أنّه لا يُجَرّ الاسم الذي لا ينصرف بالفتحة إلّا إذا خلا من (أل) أو الإضافة كما عرفت، فإذا دخله أحدهما جُرّ بالكسرة على الأصل.

نحو: مررتُ بأحمدِكم. ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾^(١) و ﴿كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمَّ﴾^(٢). فأحمدِكم مثال لما فيه الإضافة، و(المساجد) لما فيه (أل) المعرفة، و﴿الأعمى والأصم﴾ الموصولة.

وقد اختلفوا فيه في هذه الحالة هل هو منصرف أم لا؟ فذهب السيرافي والمبرّد وجماعة إلى أنّه منصرف مطلقاً^(٣)؛ سواء كانت العلّتان باقيتين أو لا؛ لأنّ عدم انصرافه إنّما كان لمشابهته الفعل فضعفت بدخول ما هو من خواصّ الاسم، فقويت جهة الاسميّة، فرجع إلى أصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين؛ لأنّه لا يجتمع معهما.

ومنهم من ذهب إلى أنّه غير منصرف مطلقاً^(٤). والممنوع من غير المنصرف هو التنوين، وسقوط الكسر إنّما هو للتبعية، وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر إلّا في سقوط التنوين دون تابعه، فعاد الكسر إلى حاله وسقط التنوين لامتناعه.

ولا يبعد أن يقال: إنّ له حكيمين وهو جرّه بالفتحة إذا خلا من (أل) والإضافة، والآخر جرّه بالكسرة إذا دخله أحدهما كما عليه جمهور القدماء. وذهب ابن مالك^(٥) وابن الخبّاز إلى أنّ العلّتين إن كانتا باقيتين مع (أل) والإضافة

(٢) هود: ٢٤.

(١) البقرة: ١٨٧.

(٣) حاشية الصّبان على شرح الأشموني ١: ٩٧. (٤) حاشية الصّبان على شرح الأشموني ١: ٩٧.

(٥) حاشية الصّبان على شرح الأشموني ١: ٩٧.

والفعل المضارع المعتل الآخر فإنه يُجَزَمُ بحذفٍ آخره.....

فهو غير منصرف، وإن زالتا معاً أو إحداهما كان منصرفاً.
بيان ذلك: أنَّ العلميَّة تزول ب(أل) أو الإضافة، فإن كانت شرطاً للسبب الآخر زالتا معاً كما في إبراهيم.
وإن لم تكن كما في (أحمد) زالت إحداهما، وإن لم يكن هنا علميَّة بقيت العلتان كما في (أحمر)، والله أعلم بكلِّ ما ظهر وغبر وما سيأتي ومَرَّ.

الثالث، مما خرج عن الأصل

(و) الثالث: (الفعل المضارع المعتل الآخر) أي الذي يكون آخره واواً أو ياءاً أو ألفاً، ك(يدعو، ويرمي، ويخشى).
(فإنه يُجَزَمُ) أي يعرب في حالة الجزم (بحذفٍ آخره)؛ لأنَّ الجازم كالدواء المسهَّل إن وجد فضلة أزالها وإلا أخذ من قوى البدن، نحو: لم يدعُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ. بحذف الواو من (يدعو)، والياء من (يرمي)، والألف من (يخشى)، لأجل الجازم وهو (لم)؛ لأنَّهم أقاموا حذفها مقام السكون في الجزم كما أقاموا ثبوتها ساكنة مقام الحركة.
وقيل: إنَّ الجازم حذَفَ الحركة المقدَّرة واكتفى بها، لكن لما التبست صورة الرفع بالجزم فرَّق بينهما بالحذف.

وهذا آخر ما يتعلَّق بما يعرب بالحركات

والذي يُعَرَّبُ بالحروفِ أربعةٌ: التثنية،

ما يعرب بالحروف

(والذي يُعَرَّبُ بالحروفِ أربعةٌ) أنواع أيضاً، ثلاثة من الأسماء وواحد من الأفعال.

المثنى

فالنوع الأول من الأسماء (التثنية) وهو أن يكون الاسم دالاً على اثنين، مغنياً عن المتعاطفين بزيادة في آخره، صالحاً للتجريد، وعطف مثله عليه، ك(زيدان)، فإنه يدلّ على اثنين بزيادة ألف ونون مكسورة في حالة الرفع، أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة أيضاً في حالتي الجر والنصب.

ويصحّ [تجريده] ^(١) من تلك الزيادة ويعطف عليه مثله، فيقال: زيد وزيد، فمثنى أردت تثنيتهما قلت: زيدان.

فإن دلّ الاسم على التثنية بغير الزيادة، نحو: (شَفْع، وزكا) ^(٢) فهو اسم للتثنية، وكذا إذا كان بالزيادة ولم يصلح للتجريد والعطف، نحو: اثنان، فإنه لا يصلح مكانه (اثن واثن)، بخلاف، نحو: الزيدان والعمران. تقول في حالة الرفع: جاء الزيدان، وفي حالة النصب: رأيت الزيدَين، وفي حال الجرّ: مررتُ بالزيدَين.

فالزيدان مثنى معرب آخره بالألف نيابة عن الضمة في حالة الرفع، وبالياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها، نيابة عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجرّ. وقس عليه ما أشبهه.

(٢) الزكا: الشفع من العدد، لسان العرب ٦: ٦٥ - زكا.

(١) في المخطوط: (تجرّده).

والجمعُ المذكرُ السالمُ،

تتمّة:

قد ألحقوا بالمتنّى في إعرابه من أسماء التثنية ألفاظاً:
منها: (كلا، وكلتا) بشرط إضافتهما إلى مضمَر؛ لأنّ معناهما متنّى ولفظهما مفرد
فروعي فيهما كلا الاعتبارين؛ لأنّهما إن أُضيفا إلى الضمير الذي هو الفرع روعيّ
جانب معناهما الذي هو الفرع وأعربا بالحروف التي هي فرع ايضاً. نحو: جاءني
كلاهما وكلتاها، ورأيتُ كليهما وكلتيهما، ومررتُ بكليهما وكلتيهما. بالألف رفعاً،
وبالياء نصباً وجرّاً؛ لإضافتهما إلى الضمير.

وإن أُضيفا إلى الظاهر الذي هو الأصل روعي جانب لفظهما الذي هو الأصل
وأعربا بالحركات التي هي أصل ايضاً ولكن مقدّرة؛ لأنّ آخرهما ألف تسقط بالتقاء
الساكنين.

نحو: جاءني كلا الرجلين، ورأيتُ كلا الرجلين، ومررتُ بكلا الرجلين،
وجاءتني كلتا الامرأتين، ورأيتُ كلتا الامرأتين، ومررتُ بكلتا الامرأتين.

ومنها: (اثان واثتان) مطلقاً؛ لأنّهما وإن كانا مفردين لكن صورتها صورة
التثنية ومعناها كذلك فالحق به في الإعراب من غير فرق.

جمع المذكر السالم

(و) النوع الثاني من الأسماء ايضاً: (الجمعُ المذكرُ السالمُ) وهو ما جمع في حالة
الرفع بواوٍ مضموم ما قبلها ونون مفتوحة، أو ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة
ايضاً في حالتي الجرّ والنصب. وسُمّي سالماً لسلامة مفرده من التغيير. تقول في
حالة الرفع: جاء الزيدون، وفي حالة النصب: رأيتُ الزيدَيْن، وفي حالة الجرّ:
مررتُ بالزيدَيْن.

فالزبدون جمع مذكر سالم معرب آخره بالواو نيابة عن الضمة في حالة الرفع، وبالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجر. وقس عليه ما أشبهه.

تتمة:

قد ألحقوا به في إعرابه ألفاظاً:

منها: (أولوا) قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى﴾^(١) ونحو: ﴿لأولي الألباب﴾^(٢).

و [منها] (أهلون)، نحو: ﴿شَفَلْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا﴾^(٣)، ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطِيعُونَ أَهْلِيكُمْ﴾^(٤)، ﴿إِلَى أَهْلِهِمْ﴾^(٥).

و [منها] (وابلون)، كقول الهذلي:

يلاعبُ الرِّيحُ بالعَصْرينِ قَصْطَلُهُ والوابِلونَ وتَهْتَأُ التجاوِدُ^(٦)

ومنها: (أرضون) بفتح الراء. ويجوز إسكانها للضرورة، كقوله:

لقد ضَجَّتِ الأَرْضونَ إِذْ قامَ من بني [هداد] خطيبٌ فوقَ أَعوادٍ مِثْبَرٍ^(٧)

و [منها] (عشرون إلى تسعين، وسنون وبابه) وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها تاء التانيث.

ومنها: (عليون)، قال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيِّن * وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلَيُّونَ﴾^(٨).

(١) النور: ٢٢. (٢) آل عمران: ١٩٠.

(٣) الفتح: ١١. (٤) المائدة: ٨٩.

(٥) الفتح: ١٢.

(٦) البيت لصخر النقي الهذلي، لسان العرب ٢: ٤١٢ - جود.

(٧) شرح شذور الذهب: ٥٧، مع الهوامع ١: ٤٦، وفي المخطوط: (من بني عدي).

(٨) المطففين: ١٨، ١٩.

..... والأسماء الخمسة

الأسماء الخمسة

(و) النوع الثالث من الأسماء أيضاً مجموع: (الأسماء الخمسة) التي هي: أبوك وأخوك وحموك - بكسر الكاف؛ لأنَّ (الحم) قريب زوج المرأة كأبيه فلا يضاف إلّا إليها. وقيل: قريب الرجل من زوجته كأبيها. وفي (القاموس) التصريح بإطلاقه عليهما من غير تفضيل - و: فوك وذو مال، بإضافة (ذو) إلى الاسم [الظاهر]^(١)؛ لأنّه لا يضاف إلّا إلى أسماء الأجناس.

وشرط إعرابها بالحروف:

أن تكون مكبّرة، فلو صغرت - وذلك في غير (ذو)؛ لأنّه لا يصغّر - أعربت بالحركات، نحو: جاء أخيك، ورأيت أخيك، ومررت بأخيك.

وموحّدة، فلو كانت مثناة أو مجموعة جمع تصحيح أعربت بإعرابهما، نحو: جاء أبوان، ورأيت أبوين، ومررت بأبوين، بالالف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً. ونحو: جاءني أبون، ورأيت أبين، ومررت بأبين، بالواو رفعاً، وبالياء نصباً وجراً. ولم يجمع هذا الجمع إلّا الأب والأخ والحم. أو كانت مجموعة جمع تكسير أعربت بالحركات، نحو: جاءني آباؤك، ورأيت آباءك، ومررت بآبائك، بالضمة رفعاً، والفتحة نصباً، والكسرة جراً.

وأن تكون مضافة، فلو لم تصغّر ولم تثنّ ولم تجمع ولم تكن مضافة أصلاً، فإعرابها بالحركات نحو: جاءني أخ، ورأيت أخاً، ومررت بأخ. فينبغي أن تكون مضافة ولكن لغير ياء المتكلم، فلو أُضيفت إليها أعربت بحركات مقدّرة، نحو: جاء أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي.

ويشترط في الرابع منها أيضاً أن يكون بغير الميم؛ لأنّه ما دامت ميمه باقية

يعرب بالحركات، نحو: هذا فمك، ورأيتُ فمك، ونظرتُ إلى فمك، بالضمة والفتحة والكسرة. فلا يعرب بالحروف إلا إذا زالت، نحو: هذا فوك، ورأيتُ فاك، ونظرتُ إلى فيك، بالواو والألف والياء.

وفي الأخير أيضاً أن يكون بمعنى صاحب؛ لأنّ (ذو) بمعنى الذي الأعرف فيه البناء، كقوله:

فإِذَا كَرَامُ مَوِيسِرُونَ لَقِيَتْهُمُ فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا^(١)

وقد تعرب كرواية البيت الأخرى فتجري مجرى (ذو) بمعنى صاحب.
تقول في الرفع: جاء أبوك وذو مالٍ، وفي النصب: رأيتُ أباك وذو مالٍ، وفي الجرّ: مررتُ بأبيك وذو مالٍ.

فأبو وذو من الأسماء الخمسة، معرب آخرهما بالواو نيابة عن الضمة في حالة الرفع، وبالألف نيابة عن الفتحة في حالة النصب، وبالياء نيابة عن الكسرة في حالة الجرّ.

وقس البواقي.

وذكر سيبويه أن (الهن) منها، فهي عنده ستة ويعربه كإعرابها وهي لغة قليلة. والأفصح فيه النقص وهو حذف آخره وجعل ما قبله آخراً، كيدٍ وغدٍ، وأسقطه المصنّف تبعاً للفراء والزجاج؛ لأنّ سيبويه ذكر هذه اللغة ولم يطلع عليها الفراء ولا الزجاج فأسقطاه من عدتها^(٢).

ومعناه الكناية عن الشيء المنكر الذي يُستهجن أن يُذكر كالعورة والصفات الذميمة والأفعال القبيحة والسجایا اللثيمة.

(١) البيت لمنظور بن سحيم الفقعسي، شرح ابن عقيل ١: ٤٥، حاشية الصّبان على شرح الأشعري، ١: ١٥٧.

(٢) قطر الندى وبلّ الصدى: ٤٨.

..... والأفعال الخمسة

الأفعال الخمسة

(و) النوع الواحد من الأفعال الذي هو النوع الرابع ممّا يعرب بالحروف ما كان على وزن أحد (الأفعال الخمسة) التي هي كلّ فعل مضارع اتّصل به ألف الاثنين، نحو: (يفعلان) بالياء المثناة [من] تحت للمثنى الغائب (وتفعلان) بالتاء المثناة [من] فوق للمثنى الحاضر. أو واو الجماعة نحو: (يفعلون) بالياء المثناة [من] تحت للجماعة الغائبين، (وتفعلون) بالتاء المثناة [من] فوق للجماعة الحاضرين. أو ياء المؤنثة المخاطبة، نحو: (تفعلن) بالتاء المثناة [من] فوق للمؤنثة المخاطبة خاصّة. وتسمّى أيضاً الأمثلة الخمسة، لأنّها ليست كالأسماء الخمسة وإنّما هي أمثلة يكتنّى بها عن كلّ فعل يكون بوزنها كما أشير إليه. وعدّوها نظراً إلى لفظها كما وقفت عليه.

تقول في حالة الرفع: الزيدان يفعلان، والزيدون يفعلون، وأنتما تفعلان، وأنتم تفعلون، وأنّ تفعلين. وفي حالة النصب: الزيدان لن يفعلا، والزيدون لن يفعلوا، وأنتما لن تفعلنا، وأنتم لن تفعلوا، وأنّ لن تفعلي. وفي حالة الجزم: الزيدان لم يفعلا، والزيدون لم يفعلوا، وأنتما لم تفعلنا، وأنتم لم تفعلوا، وأنّ لم تفعلي.

فهذه هي الأفعال الخمسة معربة أواخرها بالنون نيابة عن الضمة في حالة الرفع، وبحذفها نيابة عن الفتحة والسكون في حالتَي النصب والجزم. وقس عليها ما يوازنها.



فَأَمَّا التَّنْيَةُ فترفعُ بالألفِ وتُنصبُ وتُخفضُ بالياءِ

إعراب المتن

ولمّا أراد بيان الحروف التي يعرب بها كلّ واحد من الأنواع المذكورة قال:

(فَأَمَّا التَّنْيَةُ) بمعنى المتنّ من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول (فترفعُ) أي تعرب في حالة الرفع (بالألفِ) نيابة عن الضمة، بعد ذلك الألف نون مكسورة، نحو: جاء الزيدان، فالزيدان: متنّى معرب آخره بالألف رفعاً.

(وتُنصبُ وتُخفضُ) أي تعرب في حالتي النصب والخفض (بالياءِ) المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها وهو النون نيابة عن الفتحة والكسرة، نحو: رأيتُ الزيدَين، ومررتُ بالزيدَين. فالزيدَين: متنّى معرب آخره بالياء نصباً وخفضاً.

قيل: إنّما أعرب المتنّ بهذين الحرفين في الأحوال الثلاثة؛ لأنّه لمّا كان كثير الدوران في كلامهم ناسب أن يُستتبع بخفة العلامة الدالة عليه وترك الإخلال بظهور الإعراب [فجعلوا]^(١) الألف علامة للتثنية؛ لأنها أخفّ الزوائد؛ ولأنّها تدلّ على الاثنين حال اسميتها، نحو: افعلوا، وحرفيّتها، نحو: فعلا أخواك.

وقلبوها حال الجرّ ياءً لمكان المناسبة، أو للفرق بين الحالتين، وأبقوا الفتحة قبل الألف إشعاراً بكونها ألفاً في الأصل، وحملوا النصب على الجرّ لا على الرفع لمناسبته له في ورود كلّ منهما فضلة.

فالألف علامة للتثنية لأنّها زيادة في الآخر للدلالة عليها، وعلامة للرفع لأنّها على صورتها من أوّل الوضع. والياء في الحالين علامة للتثنية وعلامة للإعراب لانقلابها عن الألف، ولجئ إليه؛ لأنّ التثنية مطلوب فيها ظهور الإعراب، والألف لا يظهر عليه الإعراب، فبقيت على حالها في الرفع وقلبت ياءً في الجرّ وحمل النصب عليه.

(١) في المخطوط: (جعلوا).

ولحقته النون في آخره عوضاً عن الحركات، ومن دخول التنوين عليه كما في المفرد، ومن ثَمَّ لا تجماع الإضافة؛ لأنها عوض عن التنوين، وتجماع (أل)؛ لأنها عوض عن الحركة.

وكسرت النون على الأصل في التقاء الساكنين، وإن فتحت أو ضُمَّت في لغة قليلة كقول الشاعر:

على أحوذيين استقلَّتْ عشيَّةً فما هي إلَّا لمحَّةٌ وتغيُّبٌ^(١)
وقول الآخر:

أعرفُ منها الجيدَ والعَيَّانَا ومنخَرينَ أشبها طبيانَا^(٢)
وكقوله:

يا أبتا [أُرْقني القِدَانُ] فالنوم^(٣) لا تألفه العَيَّانُ^(٤)
وقولها^(٥): «هما حسنان».

بفتح النون في الأوَّلين وضمُّها في الآخرين.
وربَّما ورد قصر المثني في الأحوال الثلاثة، كقوله:

قد بَلَّغَا في المجدِ غايَتَاهَا^(٦)
ومنه:

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقَقًا لِمَشُومٍ كيفَ مَنْ صَادَ عَقَقَانِ وَيَوْمٍ^(٧)

(١) البيت لحميد بن نور الهلالي، شرح ابن عقيل ١: ٦٩.

(٢) البيت لرجل من بني ضبة، شرح الرضي على الكافية ٣: ٣٤٩، شرح ابن عقيل ١: ٧١.

(٣) في المخطوط: (غُرْقني القِدَانُ فالنوم)، وما أثبتناه من المصدر.

(٤) حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني ١: ٩١.

(٥) اختلف في قائله، وأوَّلُه: إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا، الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١٨، شرح الرضي على الكافية

٣: ٣٤٩، شرح شذور الذهب: ٤٨، شرح ابن عقيل ١: ٥٦.

(٦) همع الهوامع ١: ١٦٥.

وَأَمَّا الْجَمْعُ الْمَذْكَرُ السَّالِمُ فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ وَيُنْصَبُ وَيُخَفَّضُ بِالْيَاءِ.....

إعراب جمع المذكر السالم

(وَأَمَّا الْجَمْعُ الْمَذْكَرُ السَّالِمُ فَيُرْفَعُ) أي يعرب في حالة الرفع (بالواو) نيابة عن الضمة، بعد تلك الواو نون مفتوحة، نحو: جاءَ الزيدون، فالزيدون جمع مذكر سالم معرب آخره بالواو رفعاً.

(وَيُنْصَبُ وَيُخَفَّضُ) أي يعرب في حالتي النصب والخفض (بالياء) المكسور ما قبلها، المفتوح ما بعدها، وهو النون نيابة عن الفتحة والكسرة، نحو: رأيتُ الزَيدَينِ، ومررتُ بالزَيدَينِ، فالزيدين جمع مذكر سالم معرب آخره بـالياء نصباً وخفضاً. وأُعرب بهذا الإعراب لأنَّه كالمتثنى في كلامهم فأجري مجراه في خفة العلامة، وترك الإخلال بظهور الإعراب فجعلت الواو علامةً له في الرفع؛ لأنَّها من أمهات الزوائد، ومدلول بها على الجمعِية مع الفعل اسماً، نحو: هم فعلوا، وحرفاً، نحو: أكلوني البراغيث.

وَضُمُّوا ما قبل الواو للاتباع، وجعلوا الإعراب فيه بالانقلاب لامتناع ظهور الحركات على الواو المضموم ما قبلها، فَلَجَّئَ إليه [بإبقاء^(١)] الواو على صورتها رفعاً من أوّل الوضع، فإذا دخل عامل الجرّ قلبوا الواو ياءً؛ لمكان المناسبة، أو للفرق بين الحالتين، وكسروا ما قبل الياء كما ضَمُّوا ما قبل الواو؛ لئلا يلتبس الجمع بالمتثنى في بعض الصور حال الإضافة.

وحملوا النصب على الجرّ كما في التثنية؛ لأنَّه لو قُلِبَت الواو ألفاً في النصب لأفضى إلى الالتباس بالمتثنى المرفوع. وألحقوا النون عوضاً عن الحركات ومن دخول التنوين ومن ثَمَّ لا تحذف مع (أل)؛ لأنَّها عوض عن الحركة، بخلاف الإضافة؛ لأنَّها عوض عن التنوين، وفتحوها تخفيفاً على الأفصح وإن كسرت

للضرورة كقول الشاعر:

عرفنا جعفرأً وسني أبيه وأنكرنا زعائفَ آخَرِينَ^(١)

وقول الآخر:

وماذا تبتغي الشعراءُ مِنِّي وقد جاوزتُ حدَّ الأربعين^(٢)

وقيل: إنّما أعرب المثنى والجمع بهذا الإعراب لفرعيتيها للواحد. وفي آخره حرف صالح للإعراب وهو علامتهما، فناسب أن يجعل ذلك الحرف إعرابهما ليصير فرعاً لإعرابه، كما أنّهما فرعان له؛ لأنّ الإعراب بالحروف فرعُ الإعراب بالحركات. ولَمَّا جُعِلَ إعرابهما بالحروف، وحروف الإعراب ثلاثة، فإعراب كلّ ستة: ثلاثة للمثنى وللجمع كذلك. فلو جعل إعراب كلّ منهما بتلك الحروف الثلاثة لوقع الالتباس.

ولو خصّ المثنى بها بقي الجمع بلا إعراب، والعكس العكس، فوزعت عليهما بأن جعلوا الألف علامة للرفع في المثنى؛ لأنّه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل، نحو: يفعلان وتفعلان وفعلًا، والواو علامة للرفع في الجمع؛ لأنّها الضمير المرفوع في الفعل، نحو: يفعلون وتفعلون وفعلوا.

وجعلوا إعرابهما بالياء حال الجرّ على الأصل، وفَرَّقُوا بينهما بأن فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفّة الفتح وكثرة التثنية، وكسروها في الجمع لثقل الكسرة وقلّة الجمع للتعادل، وحملوا النصب على الجرّ للتناسب.

(١) البيت لجبرير بن عطية بن الخطفي، شرح الرضي على الكافية ٣: ٣٦٩، شرح ابن عقيل ١: ٦٧.

(٢) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي، شرح الرضي على الكافية ٣: ٣٨٣، وفيه: (يُدْرِي الشعراء)، شرح ابن

وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ فَتَرْفَعُ بِالْوَاوِ وَتُنْصَبُ بِالْأَلْفِ وَتُخَفَّضُ بِالْيَاءِ.....

إِعْرَابُ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ

(وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ فَتَرْفَعُ) أي تعرب في حالة الرفع (بالواو) نيابة عن الضمة، نحو: جاء أبوك، فأبوك من الأسماء الخمسة معرب آخره بالواو رفعاً.

(وَتُنْصَبُ) أي تعرب في حالة النصب (بالألف) نيابة عن الفتحة، نحو: رأيتُ أخاك. فأخاك من الأسماء الخمسة معرب آخره بالألف نصباً.

(وَتُخَفَّضُ) أي تعرب في حالة الخفض (بالياء) نيابة عن الكسرة، نحو: مررتُ بحميك، فـ(حميك) من الأسماء الخمسة معرب آخره بالياء خفضاً.

هذا على ما هو المشهور بين أكثر النحويين مثل قطرب، والزيادي، والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين^(١)، وإن كان الظاهر خلافه، إذ قياس ما وضع علامة للإعراب أن يكون زائداً على مادة الكلمة، كالحركات، وألف التثنية، وواو الجمع، وياء المخاطبة، ونون الأمثلة الخمسة.

بخلاف ما هنا، فإن جعلت هذه الحروف علامة الإعراب بقيت الكلمة بلا لام، وبقي الاسم على حرفين في بعض أو حرف في آخر، كـ(فاي) (وذي)، مع وجود ما يصلح للام، وكلاهما لا يلتزمه كامل العقل والأفهام، ومن يدعي صون الكلام، وإن جعلت لام الكلمة احتياج إلى ما يدل على الإعراب، والله العالم بالصواب. هذا، مع ما يلزمهم من المحاذير الكثيرة والأمور النكيرة:

منها: الخروج عن الأصل وهو الإعراب بالحركات مع إمكانه إلى الفرع مع إفضائه إلى المحذور.

ومنها: عدم النظر لها، إذ ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غيرها، فظهر أن الأولى هو المنقول عن بعض المحققين مثل سيبويه والفارسي وأكثر البصريين من

(١) مع الهوامع ١: ٣٨، حاشية الصبان على شرح الأسموني ١: ٧٤، (المتن).

إعرابها بحركات مقدّرة على الحروف المذكورة^(١).

وقد أجاب الشيخ الرضي رحمه الله بأنّه لا محذور في جعل الإعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف كما جعل في المثنى والمجموع، ولكن لا يبعد وجود فرق ما بين كلّ منهما. وعلّلوا إعرابها بالحروف بأنّه لمّا جعلوا إعراب المثنى والجمع المذكر السالم بالحروف، أرادوا جعل إعراب بعض الآحاد أيضاً كذلك، لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامّة، ولأنّ الحروف وإن كانت فروعاً عن الحركات إلّا إنّها أقوى منها؛ لأنّ كلّ حرف علّة لحركتين، فكروها استبداد المثنى والمجموع الفرعين عن المفرد، بالإعراب بالأقوى، فاختاروا هذه الأسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الإعراب بالأصل وهو الحركات وبالأقوى وهو الحروف^(٢).

وجعلت ستة على قول سيبويه؛ لأنّ إعراب كلّ من المثنى والجمع ثلاثة، فجعلوا في مقابلة كلّ إعراب اسماءً، واختيرت دون غيرها لمشابتها لهما في أنّ معانيها منبئة عن تعدّد كالأخ للأخ والأب للابن. وخصّوا ذلك حال الإضافة لتقوى المشابهة بظهور التعدّد مع وجود حرف صالح للإعراب في أواخرها حين الإعراب سماعاً بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز، كيد ودم، فإنّه لم يسمع إعادة الحروف المحذوفة عند الإعراب كما هو معلوم عند أولي الأبواب.

قال أبو حيّان: والصحيح أنّها معربة بحركات مقدّرة على الحروف، وأنبع فيها ما قبل الآخر للآخر^(٣).

أقول: المراد بالتقدير الإيقاع لا الإعراب التقديري قسيم اللفظي، كما يقال في نحو: الفتى والقاضي.

(١) شرح الرضي على الكافية ١: ٧٧، همع الهوامع ١: ٣٨.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١: ٧٩، همع الهوامع ١: ٣٨.

فإن قيل: إن قولكم: (بحركات مقدرة) يفهم منه أنها غير ظاهرة فيكون إعرابها في حالتي الرفع والجرّ كالقاضي، وفي النصب كالفتى.
يجاب عنه: بأنه لما كانت أواخرها معتلة حال الإضافة - لأنّ (أبوك وأخوك وحموك) وكذلك (هنوك) منقوصات واوية؛ لأنّ الواو تنقص منها حال إفرادها أو حال الإضافة إلى ياء المتكلم، فأصل (أب وأخ وحم: أبُو وأخُو وحمُو) - وأعربت بالحركات أتبع تلك الحركات حركة ما قبل الآخر، فأدّئ ذلك إلى كونها واواً في الرفع، وألفاً في النصب، وياءً في الجرّ؛ لدخولها تحت الإعلال التصريفي، ولعلّه هو الوجه.

وعبارة بدر الدين صريحة في ذلك، كما لا يخفى على من سلك تلك المسالك، فإذا قلت: جاء أبوك، فأصله أبوك على وزن (فرسك) بواو مضمومة للرفع، وباء مضمومة للإتباع بحركة الواو. وكذلك: رأيْتُ أباك أصله أبوك على وزن (فرسك) بواو مفتوحة للنصب وباء مفتوحة للإتباع، وكذلك: مررتُ بأبيك، أصله أبوك على وزن (فرسك) بواو مكسورة للجرّ وباء مكسورة للإتباع.

فاستثقلت الضمة في الأوّل على الواو المضموم ما قبلها فسكنت، كما في (يغزو ويدعو)، وفي الثاني لما تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، كما في (قال وباع). وفي الثالث استثقلت الكسرة على الواو المكسور ما قبلها فقلبت ياءً كما في (ميزان)، فكانت بواو ساكنة في الرفع وألف في النصب وياء كذلك في الجرّ لذلك. وفوك أجوف واوي لامي هاء وأصله فوه، بدليل قولهم في الجمع: أفواه، وفي التصغير: فُوَيْه، فتحدف منه الهاء لخفائها. فإذا لم يصف يعوّض عن واوه ميم كما عرفت، وإذا أضيف جاز فيه التعويض وعدمه. وإذا لم يعوّض لزم الاتباع، فيقال: هذا فوك، ورأيْتُ فاك، ونظرتُ إلى فيك، والأصل: فُوك وفُوك وفُوك، بضم الواو وفتحها وكسرها، وفعل به ما فعل بأب.

و(ذو) لفيف مقرون؛ لاقتران حرفي العلّة فيه، إذ أصله: ذوو بواوين نقلت ضمة الواو فحذفت، وضمة الذال للإبتاع. والأكثر على أنّه (ذوي) بدليل قولهم: (ذويان)، حذفت الياء لانتفتاح ما قبلها وبقي حرف الإعراب وهو الواو، ثمّ ألزم الإضافة إلى اسم الجنس نحو: هذا ذُو مالٍ بواو مضمومة للرفع وذال مضمومة للإبتاع بحركة الواو، و: رأيتُ ذُوَ مالٍ، بواو مفتوحة للنصب وذال مفتوحة للإبتاع، و: مررتُ بِذُوِ مالٍ، بواو مكسورة للجرّ وذال مكسورة للإبتاع، فُعلَ به ما سمعت. فيقال: جاء ذُو مالٍ، ورأيتُ ذَا مالٍ، ومررتُ بِذِي مالٍ، بواو ساكنة مضموم ما قبلها، وألف مفتوح ما قبله، وياء كذلك مكسور ما قبلها^(١).

وقال المازني: إنّها معربة بالحركات، والحروف ناشئة منها للإشباع^(٢). ولا يبعد أن يقال: إنّ تعبيرهم بأنّها معربة بالحروف، مجاز من حيث إنّها لمّا أعربت بالحركات حتّى صارت بواو في الرفع وألف في النصب وياء في الجرّ، عبّر عن الحركات بهذه الحروف مجازاً من عدم وجود الحركة لفظاً، ومن حيث وقوعها على ذلك الحرف أو على ما انقلبت عنه، والله أعلم.

واعلم أنّه ورد نقصها كقوله:

بأبيه اقتدئ عديّ في الكرم
ومَنْ يشابه أبه فما ظلم^(٣)

والقصر فيها أكثر وأظهر، كقوله:

إنّ أباه وأبّا أباه
قد بلّغنا في المجد غايّتها^(٤)



(١) شرح ألفية ابن مالك (ابن الناطم): ٣٦ - ٣٧.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١: ٧٨، مع الهوامع ١: ٣٨.

(٣) ينسب لرؤبة بن العجاج، شرح ابن عقيل ١: ٥٠، مع الهوامع ١: ٣٩.

(٤) ينسب إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، ونسب أيضاً إلى رؤبة بن العجاج، وأيضاً إلى أبي النول، الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١٨، شرح الرضي على الكافية ٣: ٣٤٩، شرح شذور الذهب: ٤٨، شرح ابن عقيل ١: ٥١.

وأما الأفعال الخمسة فترفع بالنون وتُنصب وتُجزم بحذفها.....

إعراب الأفعال الخمسة

(وأما الأفعال الخمسة فترفع) أي تعرب في حالة الرفع (بالننون) أي ثبوت نون الرفع مكسورةً بعد الألف، ومفتوحةً بعد الواو والياء نيابة عن الضمة، وجعلوا تلك النون علامة للرفع؛ لعدم التمكن من الحركة، تقول: الزيدانِ يفعلانِ، وأنتما تفعلانِ، والزيدونَ يفعلونَ، وأنتم تفعلونَ، وأنتِ تفعلينَ. تجعل علامة رفعها لخلوها من الناصب والجازم ثبوت النون بعد الألف والواو والياء، كما قال الشيخ ابن مالك:

واجعلْ لنحوِ (يفعلانِ) النونا رفعاً، وتدعينَ وتسألُونَا^(١)

(وتُنصب وتُجزم) أي تعرب في حالتي النصب والجزم (بحذفها) أي حذف تلك النون نيابة عن الفتحة والسكون؛ لأنهم لما جعلوا علامة الرفع وجود النون بقي النصب والجزم بلا علامة.

ولا يمكن أيضاً ظهور الفتحة ولا السكون، فجعلوا علامة الجزم حذف تلك النون، وحملوا النصب على الجزم كما حملوه على الجرّ في التثنية والجمع؛ لأنّ الجزم في الفعل نظير الجرّ في الاسم. تقول: الزيدانِ لن يفعلا، وأنتما لن تفعلّا، والزيدونَ لن يفعلوا، وأنتم لن تفعلوا، وأنتِ لن تفعلي، وتقول في الجزم: الزيدانِ لم يفعلا، وأنتما لم تفعلّا، والزيدونَ لم يفعلوا، وأنتم لم تفعلوا، وأنتِ لم تفعلي. تجعل علامة النصب والجزم حذف النون نيابة عن الفتحة والسكون، كما قال أيضاً:

وحذفُها للنصبِ والجزمِ سِمَةٌ كلّم تكوني لِتُرومي مظلمَةً^(٢)

وقال تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(٣).

فالأوّل جازم ومجزوم، والثاني ناصب ومنصوب، علامة الجزم والنصب حذف

(١) شرح ابن عقيل ١: ٧٨.

(٢) شرح ابن عقيل ١: ٧٩. وفيه: (وحذفُها للجزم والنصب).

(٣) البقرة: ٢٤.

.....

النون نيابة عن الفتحة والسكون.

وأما قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾^(١) فالواو لام الفعل، والنون ضمير النسوة، والفعل مبني على السكون مثل (يَتَرَبَّصْنَ) لا معرَبٌ فوزنه (يفعلن) فاعلين فاؤه، والفاء عينه، والواو لامه.

وأما (الرجالُ يعفون)، فالواو ضمير جمع المذكرين، والنون علامة الرفع فتحذف للناصب، نحو: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾^(٢).

وأصله (تعفون) استقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت الضمة فالتقى ساكنان، فحذفت الواو لأجلهما، والنون للناصب، ووزنه (يفعؤ)؛ لأنَّ اللام حذفت لأنها حرف مبني وآخر الكلمة أيضاً، لأنَّ الآخر معرض للتغيير كما لا يخفى على بصير.



باب الأفعال. الأفعال ثلاثة: ماضٍ ومضارعٌ، وأمرٌ، نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ أَضْرَبُ. فالماضي مفتوح الآخر أبداً،

باب الأفعال

ولما فرغ من ذكر بعض أحوال الاسم شرع في بيان الفعل وكمية أقسامه، فقال حاذفاً للمبتدأ:

(بابُ الأفعال) يعني: الاصطلاحية.

(الأفعال) جمع فعل - بكسر الفاء - وهي بالاستقراء (ثلاثة) أفعال: فعل هو

(ماضٍ) فعل هو (مضارعٌ) فعل هو (أمرٌ).

ولا رابع لها لقوله تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾^(١)، ولأن ذلك الفعل لا بد له من زمان والأزمنة ثلاثة: ماضٍ وحالٌ ومستقبلٌ، (نحو: ضَرَبَ) مثال للفعل الماضي. (يَضْرِبُ) للفعل المضارع، (أَضْرَبُ) لفعل الأمر. ولكلٌ منها أحكامٌ تختص به.

الفعل الماضي

(فالماضي) أي الفعل الماضي وهو ما وقع وانقطع وقيل تاء التانيث الساكنة كإقام وقعد، تقول: قَامَتْ وقعدت.

وحكمه في الأصل أن يكون (مفتوح الآخر أبداً) أي مبنياً على الفتح لازماً كاضرب، وخرج، وانطلق، واستخرج) ما لم يتصل به ضمير الرفع المتحرك فيبنى على السكون، نحو: قمنا وقعدنا، والنسوة: قمن، وقعدن، وقمن، وقعدن بضمة التاء وفتحها وكسرهما، أو واو الجماعة فيبنى على الضم، كقاموا وقعدوا).

وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ الْآخِرُ أَبَدًا، وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ،

فَعْلُ الْأَمْرِ

(وَالْأَمْرُ) أَي فَعْلُ الْأَمْرِ وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى الطَّلَبِ وَقَبْلَ يَاءِ الْمُخَاطَبَةِ. نَحْوُ: قُمْ، فَإِنَّهُ دَلَّ عَلَى طَلَبِ الْقِيَامِ وَيَقْبَلُ يَاءَ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ، نَحْوُ: قُومِي، وَاقْعُدْ، وَاقْعُدِي، وَاذْهَبْ، وَاذْهَبِي. قَالَ تَعَالَى: ﴿فَكُلِّي وَأَشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾^(١).

وَحُكْمُهُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ وَالْكُوفِيِّينَ أَنْ يَكُونَ (مَجْزُومٌ الْآخِرُ أَبَدًا) بِ(لَامِ) الْأَمْرِ مَقْدَرَةً، إِذْ أَصْلُ (اضْرِبْ) عِنْدَهُمْ (لَتَضْرِبْ)، حَذَفَتِ اللَّامُ تَخْفِيفًا وَالتَّاءُ لِلتَّسْبِاسِ بِالْمُضَارِعِ حَالِ الْوَقْفِ، وَأَتَى بِهِمِزَةُ الْوَصْلِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهَا، وَمِنْ ثَمَّ تَحَذَفُ عِنْدَ حَذْفِ الْفَاءِ.

وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْأَمْرَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يَجْزِمُ بِهِ الْمُضَارِعُ، فَإِنْ كَانَ مَجْزُومًا بِالسَّكُونِ، نَحْوُ: لَمْ يَضْرِبْ، وَلَمْ يَخْرُجْ، كَانَ الْأَمْرُ مِنْهُ مَبْنِيًّا عَلَى السَّكُونِ، نَحْوُ: اضْرِبْ وَاخْرُجْ، وَإِنْ كَانَ مَجْزُومًا بِحَذْفِ الْأَلْفِ أَوْ الْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ أَوْ نُونِ الرَّفْعِ، نَحْوُ: لَمْ يَخْشَ، وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يَرَمْ، وَلَمْ يَضْرِبْ، وَلَمْ تَضْرِبْ، وَلَمْ تَضْرِبُوا، وَلَمْ تَضْرِبِي كَانَ الْأَمْرُ مِنْهُ مَبْنِيًّا عَلَى حَذْفِ آخِرِهِ، وَحَذْفِ النُّونِ أَيْضًا، نَحْوُ: اخْشَ، وَاغْزُ، وَارْمِ، وَاضْرِبْ، وَاضْرِبُوا، وَاضْرِبِي، بِحَذْفِ حُرُوفِ الْعَلَّةِ وَنُونِ الرَّفْعِ^(٢).

الفعل المضارع

(وَالْمُضَارِعُ) أَي الْفَعْلُ الْمَشَابَهُ لِلْأَسْمِ، وَمِنْ ثَمَّ أَعْرَبَ كَمَا مَرَّ، وَهُوَ (مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ) زِيَادَةً عَلَى مَادَةِ الْمَاضِي (إِحْدَى الزَّوَائِدِ)؛ لِأَنَّهَا مِنْ حُرُوفٍ: سَأَلْتُمُونِهَا. (الْأَرْبَعِ) وَهِيَ: النُّونُ وَالْهِمِزَةُ وَالْيَاءُ وَالتَّاءُ، الْمُسَمَّاةُ بِأَحْرَفِ الْمُضَارَعَةِ، نَحْوُ: نَقُومُ

(١) مريم: ٢٦.

(٢) انظر في ذلك كله: الإتيان في مسائل الخلاف ٥٢٤:٢، شرح الرضي على الكافية ١٢٥:٤، شرح ابن

وَيَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: (نَأَيْتُ). وهو مرفوعٌ أبداً.....

وأقوم ويقوم وتقوم، (ويجمعها قولك: نأيت) بمعنى: بعدت، وبعضهم جمعها بقوله: أئيت، بمعنى: أدركت.

والتعبير بـ(أئيت) أولى منه بـ(نأيت) للنسبة التضعيفيّة؛ لأنّ شرط هذه الحروف أن تكون الهمزة للمتكلم وحده، نحو: أقوم وهذا بخلاف الهمزة في (أكرم) فإنّها ليست كذلك، والنون للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه، نحو: نقوم وهذا بخلاف نون (نَزَجَسَ) فإنّها من بنية الكلمة، والياء المثناة [من] تحت للمذكر الغائب، ومثناه، ولجمعه المذكر والمؤنث، نحو: يقوم ويقومان ويقومون ويقمن، وهذا بخلاف ياء (يرنأُ الشَّيْبُ) إذا خَضَبْتَهُ بالحناء، والتاء المثناة [من] فوق للمفرد المخاطب، والمؤنث الغائب والمخاطبة، ولمثناهما وجمعهما، نحو: تقوم وتقومين وتقومان وتقومون وتقمن، وهذا بخلاف تاء (تعلم) فإنّها من بنية الكلمة.

وحكم أوّله أن يضمّ إذا كان ماضيه أربعة أحرف مطلقاً، نحو: دحرجَ يُدحرجُ، وأكرمَ يُكرمُ، ويفتح إذا كان ماضيه أقلّ من الأربعة أو أكثر؛ فالأوّل نحو: ضربَ يَضربُ، وذَهَبَ يَذهبُ، ودخلَ يَدْخلُ.

والثاني نحو: انطلقَ يَنْطلقُ، واستخرجَ يَسْتخرجُ. وحكم آخره: أنّه تارة يبنى على السكون أو الفتح، وتارة يعرب كما عرفت ذلك فيما سبق.

(وهو) أي الفعل المضارع إذا خلا من نون النسوة، أو نون التأكيد، أو الناصب أو الجازم (مرفوعٌ أبداً) لفظاً، أو يكون محلّه الرفع إن بني؛ إجماعاً من غير خلاف بينهم أنّه إذا خلا من الناصب والجازم كان مرفوعاً نحو: يقومُ زَيْدٌ، ويقعدُ عمرو. ولكن اختلفوا في تحقيق الرفع له ما هو^(١)؟ فقال الفراء وأصحابه: رافعه نفس تجرّده من الناصب والجازم، وهو الجاري على السنة المعربين.

(١) قطر الندى وبل الصدى: ٥٧، واظفر: شرح الرضي على الكافية ٢٦: ٢٨، أوضح المسالك ٣: ١٦٢.

حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ. وَالنَّوَاصِبُ عَشْرَةٌ، وَهِيَ: أَنْ،

وَقَالَ الْكَسَائِيُّ: حُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ، وَيُفْسِدُهُ أَنْ جُزءَ الشَّيْءِ لَا يَعْمَلُ فِيهِ.
وَقَالَ ثَعْلَبٌ: مُشَابِهَتُهُ لِلْإِسْمِ، وَيُفْسِدُهُ أَنْ الْمِشَابَهَةُ إِنَّمَا اقْتَضَتْ إِعْرَابَهُ فِي الْجُمْلَةِ،
ثُمَّ يَحْتَاجُ كُلُّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِعْرَابِ إِلَى عَامِلٍ يَقْتَضِيهِ.
وَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ: حُلُولُهُ مَحَلَّ الْإِسْمِ.
قَالُوا: وَلِهَذَا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَحْوُ: لَنْ، وَلَمْ، امْتَنَعَ رَفْعُهُ؛ لِأَنَّ الْإِسْمَ لَا يَقَعُ بَعْدَهُمَا، إِذْ
لَمْ يَحَلَّ مَحَلَّ الْإِسْمِ.
وَيُفْسِدُهُ ارْتِفَاعُهُ فِي نَحْوِ: هَلَّا يَقُومُ زَيْدٌ، وَسَوْفَ يَقُومُ زَيْدٌ، وَسَيَقُومُ زَيْدٌ؛ لِأَنَّ
الْإِسْمَ لَا يَقَعُ بَعْدَ حُرْفِي التَّحْضِيضِ وَالتَّنْفِيسِ.
وَيَلْزَمُ عَلَى مَذْهَبِ الْكَسَائِيِّ وَثَعْلَبٍ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً دَائِماً وَلَا قَائِلَ بِهِ،
وَالْأَصَحُّ الْأَوَّلُ، وَعِنْدَ أَهْلِ التَّحْقِيقِ عَلَيْهِ الْمَعُولُ، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ تَدَبَّرَ وَتَأَمَّلَ.
وَيَسْتَمِرُّ عَلَى رَفْعِهِ (حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ) مِنْ أَحَدِ النَّوَاصِبِ فَيَنْصَبُ (أَوْ جَازِمٌ)
مِنْ أَحَدِ الْجَوَازِمِ فَيَجْزِمُ، أَوْ يُعْطَفُ عَلَى مَنْصُوبٍ فَيَنْصَبُ، أَوْ مَجْزُومٍ فَيَجْزِمُ.

نَوَاصِبُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

(و) كَمِيَّةُ (النَّوَاصِبِ) لَهُ وَفَاقاً وَخِلَافاً (عَشْرَةٌ) حُرُوفٌ، أَرْبَعَةٌ مِنْهَا تَنْصَبُ بِنَفْسِهَا
اتِّفَاقاً.
(وَهِيَ: أَنْ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ النُّونِ وَتَسْمَى مُصَدَّرِيَّةً؛ لِأَنَّهَا تَسْبِكُ مَعَ مَعْمُولِهَا
بِمَصْدَرٍ، وَتَنْصَبُ الْمُضَارِعَ لَفْظاً وَالْمَاضِي مَحَلًّا، نَحْوُ: يُعْجِبُنِي أَنْ تَقُومَ، التَّقْدِيرُ:
يُعْجِبُنِي قِيَامُكَ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(١).
فَتَقُومُ وَتَصُومُوا؛ مُضَارِعَانِ مَنْصُوبَانِ وَعَلَامَةُ نَصْبِ الْأَوَّلِ الْفَتْحَةُ، وَالثَّانِي حَذْفُ
النُّونِ نِيَابَةً عَنْهَا.

وَلَنْ، وَإِذَنْ،

وهي أمّ الباب؛ ولهذا تعمل ظاهرة كما في المثال والآية، ومقدّرة جوازاً بعد (لام كي) وجوباً بعد (لام الجحود، وحتّى، والفاء، والواو، وأو) كما سيأتي.
وأما نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾^(١)، و ﴿أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ﴾^(٢)، فهي المخفّفة من المثقّلة واسمها ضمير الشأن.

(وَلَنْ) وهي حرف نفي ونصب واستقبال، نحو: ﴿لَنْ نُبْرِحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾^(٣).

فنبرح: مضارع منصوب بـ(لن) وعلامة نصبه الفتحة.

وهل هي حرف بسيط أو مركّب^(٤)؟

فالأول مذهب سيبويه.

وقال الفراء: أصله (لا) أبدلت الألف نوناً.

وقال الخليل: إنّه مركّب من (لا وإن) حذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين

فصار (لن).

(وَإِذَنْ) وهي حرف جواب وجزاء. وينصب المضارع بها بشرط صدارتها وكونه

مراداً به الاستقبال، وألّا يفصل بينهما فاصل على المشهور. فلو قلت: إذن أنا أكرمك

فالرفع. وبعضهم جوّزه بالقسم، نحو:

إِذَنْ وَاللّٰهِ نَرْمِيْهُم بِحَرْبٍ

وآخرون بحرف النداء، وبـ(لا)، وبالدعاء، والظرف، والجار والمجرور، ومنعه

الأكثر^(٥). وبعض العرب أهملها.

(١) المزمّل: ٢٠. (٢) طه: ٨٩.

(٣) طه: ٩١.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤: ٣٩، حاشية الصّبان على شرح الأشموني ٣: ٢٧٨، (المتن)، وانظر: قطر الندى وبل الصدى: ٥٧، أوضح المسالك ٣: ١٦٢، شرح شذور الذهب: ٢٨٧، همع الهوامع ٢: ٣.

(٥) البيت لحسان بن ثابت الأنصاري، وتماه: تُشيب الطفل من قبل المشيب، قطر الندى وبل الصدى: ٥٩.

(٦) انظر في ذلك: المقرب ١: ٢٦٢، شرح الرضي على الكافية ٤: ٤٤، حاشية الصّبان على شرح الأشموني ٣: ٢٨٨ - ٢٨٩، شرح شذور الذهب: ٢٩١ - ٢٩٢.

وجمع ذلك في قول مَنْ قال:

أَعْمَلْ (إِذَنْ) إِذَا أَتَيْتُكَ أَوَّلًا وَتَقَتْ فَعَلًا بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا
وَاحْذَرْ إِذَا أَعْمَلْتَهَا أَنْ تُفْصَلَ إِلَّا بِحَلْفٍ أَوْ نَدَاءٍ أَوْ بـ(لا)
وَافْصَلْ بِظَرْفٍ أَوْ بِمَجْرُورٍ عَلَى رَأْيِ ابْنِ عَصْفُورٍ رُئِيسِ النَّبَلَا
وِبَالِدَعَا ابْنِ بَابِشَادٍ^(١) فَصَلَا وَمُطْلَقًا قَوْمٌ أَبْوَا أَنْ تَعْمَلَا
وَإِنْ تَجَى بِحَرْفٍ عَطْفٍ أَوَّلًا فَأَحْسِنُ الْوَجْهَيْنِ إِلَّا تَعْمَلَا

مثال النصب بها قولك: إِذَنْ أَكْرَمَكَ، جواباً لَمَنْ قال: أُرِيدُ أَنْ أَزُورَكَ.

فـ(أكرم) مضارع منصوب بـ(إذن) وعلامة نصبه الفتحة. ولو قلت: إذن يا زيد أكرمك، وإذن في الدار أكرمك، وإذن يوم الجمعة أكرمك، فالوجهان، والرفع أولى. ولو توسّطت بين عاطف ومعطوف فالرفع، نحو: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٢)، وقرئ شاذاً بالنصب^(٣)، ولا تنصب الحال كقولك لَمَنْ قال: أنا أحبك: إذن تصدق، ولا غير مصدرة، نحو:

لَيْنَ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكْنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا^(٤)
قِيل: أصلها (إذ أن) فخففت^(٥).

وقيل: أصلها (إذ) الظرفية فنوّنت عوضاً عن المضاف إليه^(٦).

(وَكَيْ) المصدرية وهي الداخلة عليها لام التعليل لفظاً، نحو: ﴿بِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾^(٧). فـ﴿تأسوا﴾ مضارع منصوب بـ(كي) وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة لأنّه

(١) طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري الجوهري (ت ٤٦٩ هـ / ١٠٧٧ م)، إمام عصره في النحو، له: المقدمة في النحو تعرف بـ(مقدمة ابن بابشاذ)، وشرح الجمل للزحاجي، وشرح الأصول لابن السراج. (الأعلام ٣: ٢٢٠). (٢) الإِسْرَاءُ: ٧٦.

(٣) كتاب سيبويه ١: ٤٨١، المقرب ١: ٢٦١، شرح الرضي على الكافية ٤: ٤٠، أوضح المسالك ٣: ١٧١.

(٤) البيت لكثير عزة، كتاب سيبويه ١: ٤٨٢، مغني اللبيب: ٣٠، شرح شذور الذهب: ٢٩٠.

(٥) مغني اللبيب: ٣٠، همع الهوامع ٢: ٦. (٦) شرح الرضي على الكافية ٤: ٣٩، همع الهوامع ٢: ٦.

(٧) الحديد: ٢٣.

ولامٌ كَيَّ، ولامٌ الجُودِ، وحتَّى.....

من الأفعال الخمسة، أو تقديرًا، نحو: جئتُ كي تكرمَنِي، إن قَدَّرَ أَنَّ الأصل (لكي تكرمَنِي) حذف اللام استغناءً عنها بنيتها.

فإن لم تتقدِّمها اللام لا لفظاً ولا تقديرًا كانت (كي) تعليليَّة جازة والفعل بعدها منصوب ب(أن) مضمرة وجوباً، كما تقول: كيلا تأسؤا.

(و) واحد منها ينصبه بواسطة (أن) جوازاً وهو (لامٌ كَيَّ) وتسمَّى لام التعليل، نحو: جئتُ لأزورك. فاللام: لام كي. و(أزور): مضارع منصوب بها أو ب(أن) مضمرة بعدها وعلامة نصبه الفتحة، وأضيفت اللام إلى كي؛ لأنَّها تخلفها في إفادة التعليل؛ إذ يصحَّ حذفها ويعوِّض عنها ب(كي) فتقول: (جئتُ كي أزورك)، و﴿لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١)، بتقدير (أن) مضمرة بعدها؛ لأنَّها حينئذٍ جازة. ويجوز إظهار (أن)، نحو: ﴿وَأَمِزْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾^(٢).

وخمسةٌ منها تنصبه بواسطة (أن) مضمرة وجوباً على المشهور وهو المذهب المؤيَّد المنصور، وهي:

(لامُ الجُودِ) أي لام النفي؛ لأنَّه يُسمَّى جَعْدًا، وهي اللام الجازة الواقعة في حيِّز (كان) المنفية ب(ما) أو (يكون) المنفية ب(لم)، نحو: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾^(٣). فاللام: لام الجود، ويعذب: مضارع منصوب ب(أن) مضمرة وجوباً بعدها وعلامة نصبه الفتحة.

ونحو: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْغِرْ لَهُمْ﴾^(٤) كذلك.

(وحتَّى) الجازة التي لانتها الغاية بمعنى (إلى)، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها، أو للتعليل بمعنى (كي)، وذلك إذا كان ما قبلها علَّة لما بعدها.

فالأول: نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ نُبْرِحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾^(٥).

(١) الزمر: ١٢.

(٤) النساء: ١٣٧.

(١) الأنعام: ٧١.

(٣) الأنفال: ٣٣.

(٥) طه: ٩١.

..... والجوابُ بالفاءِ

﴿حتى﴾: لانتهاء الغاية بمعنى (إلى)، و(يرجع): مضارع منصوب بـ﴿أن﴾ مضمرة وجوباً بعدها، وعلامة نصبه الفتحة.

والثاني: نحو: أسلم حتى تدخل الجنة.

﴿حتى﴾: حرف تعليل وجزّ، و(تدخل): مضارع منصوب بـ﴿أن﴾ مضمرة وجوباً بعدها.

وقد تصلح للمعنيين معاً كقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَفِيءَ حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾^(١)، فإنه يحتمل أن يكون المعنى: كي تفيء، أو: إلى أن تفيء، فالنصب في هذه المواضع بـ﴿أن﴾ مضمرة لا بـ﴿حتى﴾ نفسها كما عليه الكوفيون^(٢).

وإذا أردت بالفعل الداخلة عليه (حتى) الحال تحقيقاً أو حكاية - كما تقول: كنت سرّت حتى أدخل البلد، فلأدخل) في هذا الموضع حكاية الحال الماضية - [كانت]^(٣) (حتى) حينئذٍ عند هذه الإرادة حرف ابتداء لا جازة ولا عاطفة، فيرفع ما بعدها لعدم الناصب والجازم.

والثاني أن يكون الفعل قد وقع فيقدر المخبر به انصافه بالدخول فيه فيرفع الفعل أيضاً؛ لأنه حال بالنسبة إلى تلك الحال، ولهذا جاء الرفع في قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٤)؛ لأن الزلزال والقول قد مضيا.

(والجوابُ بالفاءِ) أي الجواب الواقع بعد فاء السببية، الواقع ما قبلها سبباً لما بعدها، المسبوبة بنفي محض، أو طلب بالفعل، وهو: الأمر والنهي والدعاء، والاستفهام، والعرض والتحضيض والتمني والترجي، وقد جمع في قول من قال:

(١) الحجرات: ٩.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤: ٥٣، قطر الندى وبَلّ الصدى: ٦٨، شرح شذور الذهب: ٢٩٥.

(٣) في المخطوط: (فتكون).

(٤) البقرة: ٢١٤. قال سيويه. هذا الرفع قراءة مجاهد وأهل الحجاز، كتاب سيويه ١: ٤٨٨. وقال ابن الأثير: الرفع قراءة نافع. النشر في القراءات العشر ٢: ٢٢٧.

مُزْ وَائِهْ وَاذْعُ وَسَلْ وَاَعْرَضْ لِحَضَّهِمْ تَمَنَّ وَاجْ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمَلَا^(١)
فَيُنْصَبُ بِ(أَنْ) مَضْرُوعاً وَجُوباً بَعْدَهَا نَفْسُهَا.
مثال الفعل المضارع المنصوب بِ(أَنْ) مَضْرُوعاً وَجُوباً بَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ
النَّفْيِ نَحْوُ: ﴿لَا يَقْضَى عَلَيْهِمْ فَيْمُوتُوا﴾^(٢)، وَ(مَا تَأْتِينَا فَتَحْدُثُنَا).
فَلَيَمُوتُوا، وَتَحْدُثُنَا؛ مَنْصُوبَانِ بِ(أَنْ) مَضْرُوعَانِ وَجُوباً بَعْدَ الْفَاءِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ النَّفْيِ.
وَبَعْدَ الْأَمْرِ: نَحْوُ: زُرْنِي فَأَزُورَكَ، وَكَقَوْلِهِ:
يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَنَسِيحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا^(٣)
فَأَزُورُ، وَنَسْتَرِيحُ: مَنْصُوبَانِ بِ(أَنْ) مَضْرُوعَانِ وَجُوباً بَعْدَ الْفَاءِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ الْأَمْرِ.
أَوْ بَعْدَ النَّهْيِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَجْعَلْ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾^(٤).
فَالْيَحِلُّ: مَنْصُوبٌ بِ(أَنْ) مَضْرُوعٌ وَجُوباً بَعْدَ الْفَاءِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ النَّهْيِ.
أَوْ بَعْدَ الدَّعَاءِ: نَحْوُ:
رَبِّ وَتَقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَةٍ^(٥)
فَلَا أَعْدِلُ مَنْصُوبٌ بِ(أَنْ) مَضْرُوعٌ وَجُوباً بَعْدَ الْفَاءِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ الدَّعَاءِ.
أَوْ بَعْدَ الْعَرَضِ: وَهُوَ الطَّلَبُ بِلَيْنٍ وَرَفَقٍ، نَحْوُ:
يَا بَنَ الْكَرَامِ أَلَا تَدْنُو قَتْبَصَرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَيْ كَمْ سَمِعَا^(٦)
فَلَتَبْصُرَ: مَنْصُوبٌ بِ(أَنْ) مَضْرُوعٌ وَجُوباً بَعْدَ الْفَاءِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ الْعَرَضِ.
أَوْ بَعْدَ التَّحْضِيضِ: وَهُوَ الطَّلَبُ بَحْثٌ وَإِزْعَاجٌ، نَحْوُ: هَلَّا أَكْرَمْتَ زَيْدًا فَيَشْكُرُ،
وَنَحْوُ: ﴿لَوْلَا أُخْرَتْنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ﴾^(٧).

(١) حاشية الصَّبَانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ ٣: ٣٠٢. (٢) فَاطِرُ: ٣٦.

(٣) الْبَيْتُ لِأَبِي التَّجَمِّ الْعَجَلِيِّ، كِتَابُ سَيَبُوه: ٤٩٣، قَطْرُ التَّدْيِ وَيَلُّ الصَّدْيِ: ٧١، شَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ: ٣٠٥.

شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ٤: ٣٢. (٤) طه: ٨١.

(٥) لَمْ يَنْسَبْ لِأَحَدٍ، قَطْرُ التَّدْيِ وَيَلُّ الصَّدْيِ: ٧٢، شَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ: ٣٠٦، شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ٤: ٣٢.

(٦) لَمْ يَنْسَبْ لِأَحَدٍ، قَطْرُ التَّدْيِ وَيَلُّ الصَّدْيِ: ٧٤، شَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ: ٣٠٨، شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ٤: ٣٣.

(٧) الْمَنَافِقُونَ: ١٠.

والواو.....

﴿إشكر، ويصدق﴾: منصوبان بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء الواقعة بعد التحضيض.
أو بعد التمني: وهو طلب ما لا طمع فيه، أو ما فيه عسر، نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَقُوزَ قَوْزاً عَظِيماً﴾^(١).

﴿أفوز﴾: منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء الواقعة بعد التمني.
أو بعد الترجي: وهو طلب الأمر المجرد المحبوب أو توقع المكروه، نحو: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلُعَ﴾^(٢).

﴿أطلع﴾: منصوب على قراءة بعض السبعة^(٣) بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء الواقعة بعد الترجي.
وأما قوله:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأُلْحِقُ بِالْحِجَازِ فَأُسْتَرِيحاً^(٤)
فللضرورة.

واعلم أنَّ (أَنْ) المضمرة والجملة المنصوبة بها في تأويل مصدر معطوف على مصدر متأول من الفعل المتقدم معمولاً لكونٍ محذوفٍ تقديره في نحو: (ما تأتينا فتحدثنا) : (ما يكون منك إتيان فحديث منك)، وفي نحو: (زرني فأزورك): (ليكن زيارة منك فزيارة مني)، أو (فأكرمك): (فإكرام مني إليك).
وكذلك الباقي.

(والواو) أي واو المعية فهي كالفاء وأمثلتها أمثلة الفاء بعينها.
فتبدل الفاء واواً، كما تقول مثلاً: ما تأتينا وتحدثنا، ونحو: زرني وأزورك. قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الضَّالِّينَ﴾^(٥).

(١) النساء: ٧٣. (٢) غافر: ٣٦، ٣٧.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤: ٦٣، قطر الندى وبلّ الصدى: ٧٢، أوضح المسالك ٣: ١٨١، النشر في القراءات العشر ٢: ٣٦٥.

(٤) نسب إلى المغيرة بن حنبل الصيمي، كتاب سيبويه ١: ٤٩٥، المعرّب ١: ٢٦٣، شرح الرضي على الكافية ٤: ٦٦. (٥) آل عمران: ١٤٢.

فـ ﴿يعلم﴾ قرئ بالفتح على أنه منصوب بعد (واو) المعية الواقعة بعد النفي^(١).
وقيل: مجزوم لكن الميم لما حوكت للساكنين حوكت بالفتح اتباعاً لما قبلها^(٢).
وقرئ بالرفع على تقدير: هو يعلم^(٣)، وبالكسر عطفاً على الأول^(٤).
وقال تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَّا نُرْزِقُ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٥). وقرئ بالرفع على معنى: ونحن نكون^(٦). وقال الشاعر:

لَا تَنَّةَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ^(٧)

وكذلك - في نحو: لَا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ - النصبُ إن قصد النهي عن الجمع بينهما، والجزم على التشريك بين الفعلين، أي (لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن)، والرفع على النهي عن الأول وإباحة الثاني، أي (لا تأكل السمك ولك شرب اللبن). وقس على هذه الأمثلة ما أشبهها.

(وأو) وهي التي بمعنى (إلى) أو بمعنى (إلا)، فإن كان ما بعدها ينقضي شيئاً فشيئاً، كانت بمعنى (إلى)، وإن كان ينقضي دفعة واحدة كانت بمعنى (إلا)، وينصب المضارع بعدها بـ (أن) مضمرة وجوباً.
فالأول نحو: (لألزمك أو تعطيني حقّي)، أي (إلى أن تعطيني حقّي)، أو (إلا أن تعطيني حقّي).

فسيبويه^(٨) يقدّرها بـ (إلا) بتقدير مضاف، أي لألزمك إلا وقت أن تعطيني حقّي.

(١) كتاب سيبويه ١: ٤٩٨، مجمع البيان ٢: ٦٤٧.

(٢) إملاء ما مرّ به الرحمن ١: ١٥٠، الجامع لأحكام القرآن ٤: ٢٢٠.

(٣) إملاء ما مرّ به الرحمن ١: ١٥٠، الجامع لأحكام القرآن ٤: ٢٢٠.

(٤) كتاب سيبويه ١: ٤٩٨، مجمع البيان ٢: ٦٤٧، إملاء مامن به الرحمن ١: ١٥٠.

(٥) الأنعام: ٢٧.

(٦) كتاب سيبويه ١: ٤٩٨، النشر في القراءات العشر ٢: ٢٥٧.

(٧) البيت لأبي الأسود الدؤلي، شرح الرضي على الكافية ٤: ٧٥، قطر الندى وبلّ الصدى: ٧٧، شرح ابن

(٨) شرح الرضي على الكافية ٤: ٧٥.

عقيل ٤: ٣٥.

وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَّةٌ عَشْرٌ، وَهِيَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَأَلَمَّا،

وغيره^(١) يَقْدَرُهَا بِ(إِلَى) بِتَأْوِيلِ مُصْدَرٍ مُجْرُورٍ بِ(أَوْ) الَّتِي بِمَعْنَى (إِلَى)، أَيْ إِلَى إِعْطَاكَ حَقِّي.

وَالثَّانِي، نَحْوُ: لَا تَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يَسْلَمْ، أَيْ إِلَّا أَنْ يَسْلَمْ. فَلْيُعْطِنِي، وَيَسْلَمْ؛ مَنْصُوبَانِ بِ(أَنْ) مُضْمَرَةٌ وَجُوباً بَعْدَ (أَوْ) وَعَلَامَةٌ نَصْبُهُمَا فَتَحَ آخِرُهُمَا.

جَوَازِمُ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ

(و) كَمِيَّةُ (الْجَوَازِمُ) لَهُ (ثَمَانِيَّةٌ عَشْرٌ) أَدَاةً^(٢):

سِتَّةٌ مِنْهَا تَجْزِمُ فِعْلاً وَاحِداً، (وَهِيَ):

(لَمْ): وَهُوَ حَرْفٌ يَخْتَصُّ بِالْمَضَارِعِ وَيَجْزِمُهُ وَيَنْفِيهِ وَيَقْلِبُهُ إِلَى الْمَاضِي، نَحْوُ: لَمْ يَضْرِبْ زَيْدٌ.

فَلْيَضْرِبْ: مُجْزُومٌ بِ(لَمْ) وَعَلَامَةٌ جَزْمُهُ السُّكُونُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾^(٣).

(وَلَمَّا) وَهِيَ أُخْتُ (لَمْ) فِيمَا ذَكَرَ مِنَ الْحَرْفِيَّةِ وَالِاخْتِصَاصِ بِالْمَضَارِعِ وَجْزْمِهِ وَقَلْبِ زَمَانِهِ إِلَى الْمَضِيِّ، وَلَكِنْ لَا بَدَّ فِي مَنْفِيهَا أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلاً بِالْحَالِ وَقَدْ يَحْذَفُ، نَحْوُ: نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمَّا، وَتَقُولُ: لَمَّا يَقُمُ زَيْدٌ. فَلْيَقُمْ: مُجْزُومٌ بِ(لَمَّا) وَعَلَامَةٌ جَزْمُهُ السُّكُونُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَمَّا يَبْقِضْ مَا أَمَرْتُ﴾^(٤).

(وَأَلَمْ) نَحْوُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^(٥).

فَلْيَنْشَرْحْ: مُجْزُومٌ بِ(أَلَمْ) وَعَلَامَةٌ جَزْمُهُ السُّكُونُ.

(وَأَلَمَّا) وَهِيَ أُخْتُ (أَلَمْ). وَأَصْلُهُمَا (لَمْ، وَلَمَّا) زِيدَتْ عَلَيْهِمَا الْهَمْزَةُ لِلتَّقْرِيرِ^(٦).

(١) شرح الرضي على الكافية ٤: ٧٥. (٢) هكذا بتأنيث العدد والمعدود.

(٣) الإخلاص: ٣، ٤. (٤) عَبَسَ: ٢٣.

(٥) الشرح: ١.

(٦) التقرير: حمله المخطاط على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها

ولام الأمر والدعاء، ولا: في النهي والدعاء.....

وعدهما من الجوازم تسامح. نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَأْتِيَكُمُ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾^(١).
 ﴿يَأْتِ﴾: مجزوم بـ(أَلَا) وعلامة جزمه حذف الياء نيابة عن السكون.
 (ولام الأمر) المطلوب بها الفعل، نحو: ﴿لِيَنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾^(٢).
 (اللام): لام الأمر و﴿ينفق﴾: مجزوم بها وعلامة جزمه السكون.
 (و) لام الطلب الداخلة على المضارع في مقام (الدعاء) نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُّكَ﴾^(٣).

(اللام): لام الدعاء و﴿يقض﴾: مجزوم بها وعلامة جزمه حذف الياء نيابة عن السكون.

(ولا) الطلبية المستعملة (في النهي) أي المطلوب بها الترك، نحو: لا تخف، ولا تحزن.

(لا تخف وتحزن): مجزومان بـ(لا) الناهية وعلامة جزمهما السكون.

(و) لا المستعملة في (الدعاء) نحو: ﴿لَا تَوَاضَعَا﴾^(٤).

﴿تواضعا﴾: مجزوم بـ(لا) الدعائية وعلامة جزمه السكون.

فرع: الطلب إن كان من الأعلى إلى الأدنى؛ فهو إمّا أمر أو نهى، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى دعاء، وإن كان من المساوي فهو التماس. والكل داخل في الأمر والنهي.

واثنا عشر منها تجزم فعلين؛ الأول يسمى شرطاً، والثاني جزاءً وجواباً، وتسمى كالمجازاة.

قال ابن الحاجب: وكلم المجازاة ما يدخل على شيئين ليجعل الأول سبباً

⇒ الشيء الذي تقرره به . معنى اللبيب: ٢٦.

(١) الأنعام: ١٣٠، وقد وردت الآية في الكتاب المجيد بـ﴿ألم﴾.

(٢) الطلاق: ٧.

(٣) الزخرف: ٧٧.

(٤) البقرة: ٢٨٦.

وإن.

لِلثَّانِي^(١).

وَلَا شَكَّ أَنَّهَا لَا تَجْعَلُ الشَّيْءَ سَبَبًا لِشَيْءٍ، فَالْمُرَادُ بِجَعْلِهَا الشَّيْءَ سَبَبًا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ اعْتَبَرَ سَبَبِيَّةَ شَيْءٍ لِشَيْءٍ بَلْ مَلْزُومِيَّتِهِ، وَتِلْكَ جُعِلَتْ دَالَّةً عَلَيْهَا. وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ سَبَبًا حَقِيقِيًّا لِلثَّانِي، لَا خَارِجًا وَلَا ذَهْنًا، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَعتَبَرَ الْمُتَكَلِّمَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةً يَصَحُّ بِهَا أَنْ يوردهما فِي صُورَةِ السَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ، بَلِ الْمَلْزُومُ وَاللَّازِمُ كَقَوْلِكَ: إِنْ تَشْتَمْنِي أُكْرِمَكَ. (فَالشَّتْمُ) لَيْسَ سَبَبًا حَقِيقِيًّا لِلْإِكْرَامِ، وَالْإِكْرَامُ مُسَبَّبًا حَقِيقِيًّا لَهُ، لَا ذَهْنًا وَلَا خَارِجًا، لَكِنِ الْمُتَكَلِّمُ اعْتَبَرَ تِلْكَ النِّسْبَةَ بَيْنَهُمَا إِظْهَارًا لِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، يَعْنِي أَنَّهُ مِنْهَا بِمَكَانٍ يَصِيرُ الشَّتْمُ الَّذِي هُوَ سَبَبُ الْإِهَانَةِ سَبَبُ الْإِكْرَامِ عِنْدَهُ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْحَذَّاقِ.

(و) هِيَ:

(إِنْ) الشَّرْطِيَّةُ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ النُّونِ وَهِيَ حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ.

وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: (وَإِنْ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ).

وَهُوَ أَصْرَحُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مَعَ مُتَعَلِّقَاتِهِ شَرْطٌ لِتَحَقُّقِ الثَّانِي، وَالثَّانِي مَعَ مُتَعَلِّقَاتِهِ يَبْتَدِئُ عَلَى الْأَوَّلِ ابْتِنَاءَ الْجَزَاءِ عَلَى الْفِعْلِ.

وَهِيَ تَجْزِمُ الْمُضَارِعَ لَفْظًا وَالْمَاضِي مُحَلًّا وَتَخْلُصُهُمَا إِلَى الْاِسْتِقْبَالِ بِعَكْسِ (لَمْ). وَهِيَ أُمُّ الْبَابِ نَحْوُ: ﴿إِنْ يَشَأْ يُرَخِّنْكُمْ﴾^(٢).

فـ ﴿يَشَأْ﴾ فِعْلُ الشَّرْطِ مَجْزُومٌ بِـ ﴿إِنْ﴾ وَعَلَامَةُ جُزْمِهِ السُّكُونُ الَّذِي عَلَى الْأَلْفِ الْمُنْقَلَبِ عَنِ الْهَمْزَةِ وَالْمَحْذُوفِ مِنْهُ عَيْنُهُ وَهُوَ الْأَلْفُ الْمُنْقَلَبُ عَنِ الْيَاءِ.

وـ ﴿يُرَحِّمُ﴾ جَوَابُ الشَّرْطِ مَجْزُومٌ بِهَا أَيْضًا وَعَلَامَةُ جُزْمِهِ السُّكُونُ. وَلَا يَلِيهَا إِلَّا الْفِعْلُ ظَاهِرًا كَالْآيَةِ، أَوْ مُقَدَّرًا نَحْوُ: ﴿وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتِجَارَكَ﴾^(٣).

وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا،

التقدير: (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك) حذف: لعدم جواز الجمع بين المفسر والمفسر.

وكذلك (إذا) عند سيبويه^(١) لا يقع [بعدها إلّا فعل]^(٢)؛ ظاهر نحو: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾^(٣)، أو مقدر نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٤).

﴿السَّمَاءُ﴾ فاعل لفعل محذوف يفسره ﴿انشقت﴾. وقيل: مبتدأ^(٥).

(وما) وهي اسم لما لا يعقل غالباً مضمن الشرط نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾^(٦).

﴿تفعلوا﴾: فعل الشرط مجزوم بـ﴿ما﴾ وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون لأنّه من الأفعال الخمسة. و﴿من خير﴾: متعلق به.

و﴿يعلم﴾: جواب الشرط مجزوم بها أيضاً وعلامة جزمه السكون.

(ومن) بفتح الميم وسكون النون، وهي اسم لمن يعقل غالباً مضمّن معنى الشرط، نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾^(٧).

﴿يعمل﴾ فعل الشرط مجزوم بـ﴿من﴾ وعلامة جزمه السكون.

و﴿يُجْزَ﴾: جواب الشرط مجزوم بها أيضاً، وعلامة جزمه حذف الألف نيابة عن السكون، و﴿به﴾: متعلق به.

(ومهما) وهي اسم مضمّن معنى الشرط نحو: ﴿مَهْمَا تَأْتِيَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَعْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٨)، فـ﴿تأت﴾: فعل الشرط مجزوم بهما وعلامة جزمه حذف الياء نيابة عن السكون.

و﴿به﴾: متعلق به.

(١) شرح الرضي على الكافية ١: ٤٦٠. (٢) في المخطوط: (لا تقع الا بعد الفعل).

(٣) النصر: ١. (٤) الانشقاق: ١.

(٥) مغني اللبيب: ١٢٧، شرح ابن عقيل ٢: ١٣٣. (٦) البقرة: ١٩٧.

(٧) النساء: ١٢٢. (٨) الأعراف: ١٣٢.

..... وَإِذَا مَا

- و﴿من آية﴾: بيان لمهما في محلّ نصب علىّ الحاليّة من الضمير في ﴿به﴾.
- و﴿تسحر﴾: منصوب بلأن) مضمرّة جوازاً بعد لام كي.
- و﴿بها﴾: متعلّق به.
- و(الفاء): رابطة للجواب.
- و﴿ما﴾: نافية.
- و﴿نحن﴾: في محلّ رفع اسمها إن قدرت حجازيّة.
- و﴿لك﴾: متعلّق بلـ(مؤمنين).
- و﴿بمؤمنين﴾: في محلّ نصب خبرها.
- وإنّ قُدرت تيميّة ف﴿نحن﴾ محلّه الابتداء، و﴿بمؤمنين﴾ الخبر.
- وعلىّ كلا الوجهين أنّ جملة: ﴿فما نحن لك بمؤمنين﴾ في محلّ جزم جواب الشرط لـ﴿مهما﴾.
- (وإذا ما) وهي حرف علىّ الصحيح ولا تجزم إلّا مع (ما)، نحو قول الشاعر:
- فإنّك إذا تأتٍ ما أنتَ أمرٌ به تُلفٍ منّ إياه تأمُرُ آتياً^(١)
- فـ(تأتٍ): فعل الشرط مجزوم بلـ(إذا ما)، وعلامة جزمه حذف الياء نيابة عن السكون.
- و(ما): معموله.
- و(به) متعلّق بآمر.
- و(تلف): جواب الشرط مجزوم بها أيضاً، وعلامة جزمه حذف الياء نيابة عن السكون.
- وجملة الشرط والجزاء في محلّ رفع خبر إنّ.
- و(منّ): في محلّ نصب مفعول أوّل لـ(تلف).
- و(إياه): في محلّ نصب مفعول (تأمر) مقدّم عليه.
- و(آتياً): مفعول ثانٍ لتُلفٍ.

(١) لم ينسب لأحد، قطر الندى وبلّ الصدى: ٨٩، شرح ابن عقيل ٤: ٤٩.

وَأَيُّ، وَمَتْنٍ، وَأَيَّانَ،

(وَأَيُّ) وهي اسم معرب مضمَّن معنى الشرط نحو: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(١).

فـ ﴿أَيُّ﴾: مفعول ﴿تَدْعُوا﴾ مقدَّم عليه.

وـ ﴿مَا﴾: صلة.

وـ ﴿تَدْعُوا﴾: فعل الشرط مجزوم بـ (أَيُّ) وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

وـ ﴿الْفَاءُ﴾: رابطة للجواب.

وـ ﴿لَهُ﴾: في محلِّ رفع خبر مقدَّم على ﴿الْأَسْمَاءُ﴾.

وـ ﴿الْحُسْنَى﴾: صفة المبتدأ، والجملة في محلِّ جزم جواب الشرط.

(وَمَتْنٍ) وهي ظرف زمان مضمَّن معنى الشرط، وتجزم مع (ما) وبدونها، نحو قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَّلَاغِ الثَّنَايَا مَتْنٍ أَضْعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي^(٢)
فـ (أضغ): فعل الشرط مجزوم بـ (متنٍ) وهي متعلِّقة به وحُرِّكَ بالكسر لالتقاء الساكنين.
و (تعرفوني): جواب الشرط مجزوم بها أيضاً وعلامة جزمه حذف نون الرفع.
والموجودة للوقاية، والأصل (تعرفونني) بنونين: الأولى للرفع والثانية للوقاية، فحذفت الأولى للجازم.

و(الواو): في محلِّ رفع فاعله.

(وَأَيَّانَ) وهي اسم زمان مضمَّن معنى الشرط، نحو قول الشاعر:

إِذَا النِّجَّةُ الْأَدْمَاءُ بَاتَتْ بِقَفْرَةٍ فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ^(٣)
فـ (تعديل): فعل الشرط مجزوم بـ (أَيَّانَ) وهي متعلِّقة به.

(١) الإِسْرَاءُ: ١١٠.

(٢) البيت لسحيم بن وثيل، شرح الرضي على الكافية ٤: ٢٥١.

(٣) لم ينسب لأحد، قطر الندى: ٨٨، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤: ١٠، (المتن).

.....وَأَيْنَ، وَأَنْتَى.....

و(ما): زائدة، و (به): متعلِّقٌ بتعدل.
و (تنزل): جواب الشرط مجزوم بها أيضاً، وعلامة جزمه السكون، وكُسِر
للقافية.

(وَأَيْنَ) وهي اسم مكان مضمَّن معنى الشرط، وتجزم مع (ما) وبدونها، نحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾^(١).

ف ﴿تَكُونُوا﴾: فعل الشرط مجزوم بـ ﴿أَيْنَ﴾ وهي متعلِّقة به، و ﴿مَا﴾: صلة.
و ﴿يُدْرِكْكُمْ﴾: جواب الشرط مجزوم بها وعلامة جزمه السكون.
وقرئ شاذاً بالرفع^(٢) على حذف الفاء كما في قوله:
مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا^(٣)

أو على الاستئناف، و(أينما) متعلق بـ(لا تظلمون)

(وَأَنْتَى) وهي اسم مكان مضمَّن معنى الشرط، نحو قول الشاعر:
فَأَصْبَحَتْ أَنْتَى تَأْتِيهَا تَسْتَجِرُ بِهَا تَجِدُ حَطْباً جَزْلاً وَنَاراً تَأْجِجاً^(٤)
ف(تأتى): فعل الشرط مجزوم بـ(أَنْتَى) وهي متعلِّقة به.
(وتستجر): بدل منه.

و(بها): متعلِّقٌ بـ(تستجر).
(وتجد): جواب الشرط مجزوم بها أيضاً وعلامة جزمه السكون.
و(جزلاً): صفة (حطباً).
و(ناراً): معطوف عليه.

(١) النساء: ٧٨.

(٢) إملأ ما منَّ به الرحمن ١: ١٨٧، أوضح المسالك ٣: ١٩٣.

(٣) نسب إلى حسان بن ثابت وإلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وإلى كعب بن مالك، وتامه: والشرُّ بالشرِّ عند الله بيان، كتاب سيبويه ١: ٥٠٩، شرح الرضي على الكافية ٤: ٩٧، أوضح المسالك ٣: ١٩٣.

(٤) قطر الندى وبلّ الصدى: ٩٠.

وحيثمًا، وكيفمًا، وإذا في الشعر

(وتأجج): فعل ماضٍ، وألف الاثنين: فاعله. ونسبة التأجج للحطب للتغليب، ويصح أن يكون الفاعل مستتراً يعود إلى النار وهما صفة لها، والألف حينئذٍ للإطلاق.

(وحيثما) وهي اسم مكان مضمّن معنى الشرط، ولا تجزم إلّا مع (ما) كقول الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ هُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ^(١)

ف(تستقيم): فعل الشرط مجزوم بـ(حيثما) وهي متعلّقة به.

و(يقدّر): جواب الشرط مجزوم بها أيضاً وعلامة جزمه السكون.

و(لك): متعلّق به.

(وكيفما) وهي اسم يعمّ الأحوال مضمّن معنى الشرط. وشذّ الجزم بها إلّا عند الكوفيين؛ لأنّها لعموم الأحوال^(٢). فإذا قلت: كيفما تقرأ أقرأ كان معناه: على أيّ حالٍ وكيفيّة تقرأ أنت أنا أيضاً أقرأ عليها. ومن المتعذّر استواء قراءة قارئين في جميع الأحوال والكيفيّات، وهذا الدليل بعينه جارٍ في (أين) مع عدم شذوذ الجزم بها.

(وإذا) وهي ظرف زمان مضمّن معنى الشرط مضاف إلى جملة الشرط متعلّق بالجواب، وتجزم فعلين زيادة على الاثنين عشر على سبيل الشذوذ؛ لأنّ كلمات الشرط إنّما تجزم لتضمّنها معنى (إن) التي هي موضوعة للإيهام، و (إذا) للأمر المقطوع به والمحقّق وقوعه (في الشعر) خاصّة لا في النثر، وعملت حملاً على (متى) كما أهملت عليها.

وفي بعض النسخ لم توجد لقوله أولاً: (ثمانية عشر).

(١) لم ينسب لأحد، فطر الندى وبَلّ الصدى: ٨٩، شرح شذوذ الذهب: ٣٢٧، مغني اللبيب: ١٧٨، شرح ابن عقيل ٤: ٥٠.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٦٤٣، مغني اللبيب: ٢٧٠ - ٢٧١.

قال ابن مالك: والأصحّ منع ذلك^(١). يعني: عملها الجزم في النثر؛ لعدم وروده. ومثال الجزم بها قول الشاعر:

استغني ما أغناكَ رُبُّكَ بالغنى وإذا تصبَّكَ خَصَاصَةٌ فتحَمَلِ^(٢)

ف(تصبُّكَ): فعل الشرط مجزوم بـ (إذا) وعلامة جزمه السكون.

و(الفاء): رابطة للجواب، و(تَحَمَلِ) - بالحاء المهملة أو الجيم المعجمة - : أمر، وهو وفاعله في محلّ جزم جواب الشرط، وقرن بالفاء؛ لأنّه فعل طلب.



(١) حاشية الصّبان على شرح الأشموني ٤: ١٣.

(٢) نسب إلى عبد القيس بن خفاف، وإلى حارثة بن بدر، مغني اللبيب: ١٢٨.

باب مرفوعات الاسماء. المرفوعاتُ سبعةٌ؛ وهي: الفاعلُ،

بابُ مرفوعاتِ الأسماءِ

ولمَّا فرغ من مرفوعات الأفعال ومنصوباتها
ومجزوماتها شرع في مرفوعات الأسماء
ومنصوباتها ومخفوضاتها، فقال:

(بابُ) أي هذا بيان كميّة (مرفوعاتِ الأسماءِ) خاصّة؛ وهي جمع مرفوع، وهو ما
اشتمل على علم الفاعليّة، وهو علامة كون الاسم فاعلاً، وهي الضمّة والواو والألف.
(المرفوعاتُ) من الأسماء، وهو ما لا يرد إلّا مرفوعاً (سبعةً) أقسام، (وهي) أي
مجموع المرفوعات:

(الفاعلُ) (كلازيد) من نحو: قامَ زيدٌ، وقَدّمه على المبتدأ لأنّه أصل المرفوعات عند
الجمهور^(١) وهو المذهب المنصور؛ لأنّه جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجمل
لاشتمالها على ما هو موضوع للإسناد، ولأنّه إنّما رفع للفرق بينه وبين المفعول،
وليس المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني، ولأنّ
عامله أقوى من عامل المبتدأ؛ لأنّ عامله لفظي والمبتدأ معنوي^(٢).

وقيل^(٣): أصلها المبتدأ؛ لأنّه مبدوء به في الكلام وباقٍ على ما هو الأصل في
المسند إليه وهو التقديم، بخلاف الفاعل لأنّه إذا أُخّر عنه فعله اختلف أمره فلا
يكون فاعلاً وإنّما يكون مبتدأً (كأضرب زيداً)، فلو قدّمت (زيداً) على (ضرب)
وقلت: زيدٌ ضرب. كان (زيدٌ) مبتدأً، وخبره الفعل مع فاعله المضمر العائد عليه؛
لأنّه حينئذٍ يكون الخبر جملة الفعل والفاعل. ولا بدّ في جملة الخبر من ضمير يعود

(١) شرح الرضي على الكافية ١: ١٨٥، شرح شذور الذهب: ١٥٨، همع الهوامع ١: ٩٣.

(٢) همع الهوامع ١: ٩٣.

(٣) شرح شذور الذهب: ١٥٨.

والمفعولُ الذي لم يُسمَّ فاعلُهُ، والمبتدأُ وخبرُهُ، واسمُ (كان) وأخواتِها،
وخبرُ (إنَّ) وأخواتِها، والتابعُ للمرفوعِ، وهو أربعة: النعتُ، والعطفُ،
والتوكيدُ، والبدلُ.

إلى (زيد) وأَنَّهُ عاملٌ ومعمول، والفاعل معمول ليس غيره.

(و) الثاني: (المفعولُ الذي لم يُسمَّ فاعلُهُ) ك(زيد) من نحو: ضَرَبَ زيدٌ، بضمّ الضاد
وكسر الراء.

وثنًى بالمفعول الذي لم يسمَّ فاعله لشدة اتصاله بالفاعل حتى سَمَّاه بعضهم ^(١) فاعلاً.
(و) الثالث: (المبتدأ).

(و) الرابع: (خبرُهُ) نحو: زيدٌ قائمٌ، ف(زيد): مبتدأ، و(قائم): الخبر.

(و) الخامس: (اسمُ كان و) اسم (أخواتِها) ك(زيد) من نحو: كان زيدٌ قائماً.

(و) السادس: (خبرُ إنَّ و) خبر (أخواتِها) ك(منطلق) من نحو: إنَّ زيداً منطلقٌ.

(و) السابع: (التابعُ للمرفوعِ) وهو ما ثبت له الإعرابُ فرعاً عن غيره، (وهو) أي
التابع (أربعة) أشياء:

أحدها: (النعتُ) ك(العاقل) من نحو: جاء زيدٌ العاقلُ.

(و) الثاني: (العطفُ) بالواو مثلاً ك(عمر) من نحو: جاء زيدٌ وعمرٌ.

(و) الثالث: (التوكيدُ) ك(نفسه) من نحو: جاء زيدٌ نفسه.

(و) الرابع: (البدلُ) ك(أخوك) من نحو: جاء زيدٌ أخوك.

وقس على هذه الأمثلة ما أشبهها.

وهذا على سبيل التعداد والتجميل، وأما على

سبيل البيان والتفصيل فقد ذكر لكلٍّ منها باباً

على مقتضى اللَّفِّ والنشر المرتَّب، فقال:

باب الفاعل. الفاعلُ: هو الاسمُ المرفوعُ المذكورُ قبلَه فعلُهُ.

باب الفاعل

(بابُ الفاعلِ) أي هذا (بابُ الفاعلِ)، [و] حقيقته (هو الاسمُ) أو المؤولُ به، (المرفوعُ) حقيقةً أو حكماً، (المذكورُ) أي المتقدّم بالأصالة (قبلَه) أي قبلِ الفاعلِ (فعلُهُ) أي فعلُ الفاعلِ التامُّ المسندُ إليه والمؤولُ به، أو ما جرى مجراه واقعاً منه أو قائماً به، مثال ذلك (زيد) من قولك: ضربَ زيدٌ عمراً، و ماتَ زيدٌ.

فالأولُ اسمُ أُسندٍ إليه فعلٌ واقعٌ منه، فإنَّ الضربَ واقعٌ من زيد. والثاني أيضاً اسمُ لآتِه أُسندٍ إليه فعلٌ قائمٌ به، فإنَّ الموتَ قائمٌ بزيد.

فيخرج بالاسمِ الفعلَ والحرفَ فلا يكونُ الفاعلُ فعلاً ولا حرفاً، ويدخلُ بالمؤولِ بالاسمِ نحو: ﴿أَنْ تَخْشَعَ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَنْزِلْ يَٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾^(١). فـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾: مضارعٌ مجزومٌ بـ ﴿أَلَمْ﴾ وفاعله ﴿أَنْ﴾ المصدرية والفعل، وهو ﴿تَخْشَعَ﴾: لآتُهُما في تأويلِ مصدرٍ مرفوعٍ به.

والمرفوع حقيقةً مثل قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾^(٢) فـ ﴿رَبِّ﴾: فاعلٌ مرفوعٌ بالفعلِ المسندُ إليه وهو ﴿قَالَ﴾. أو حكماً يدخلُ فيه نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِإِلَٰهِ شَهِيدًا﴾^(٣) فـ ﴿كَفَىٰ﴾: فعلٌ ماضٍ و ﴿بِإِلَٰهِ﴾: الباء حرفُ جرٍّ زائدٌ و ﴿إِلَٰهِ﴾: مجرورٌ به لفظاً مرفوعٌ بالفعلِ حكماً على الفاعلية. والمفعول في باب القلبِ نحو: خرَقَ الثوبُ المسارَ، ونحوه قوله تعالى: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ﴾^(٤).

فإنَّ الباءَ داخلةٌ معنًى على ضميرِ المفاتيحِ، و ﴿العصبة﴾: مرفوعُ المحلِّ على الفاعلية، لأنَّ المفاتيحَ لا تنوءُ بالعصبة، أي - تنقل - بل العكس.

وهو على قَسَمَيْنِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ. فالظَّاهِرُ، نحو: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ.....

ويخرج بالمتقدّم نحو: (زيد) من قولك: زَيْدٌ قَامَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِفَاعِلٍ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ لَيْسَ مَقْدَمًا عَلَيْهِ بَلْ مُؤَخَّرٌ عَنْهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهُ الْخَبَرُ. وبالأصالة نحو: (زيد) من قولك: قَائِمٌ زَيْدٌ. ويخرج بالتأمّ نحو: (زيد) في قولك: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا. الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ، أَيِ الْمَخْبَرِ عَنْهُ بِفِعْلِ نَحْو: قَامَ زَيْدٌ.

ويدخل بالمؤوّل بالفعل نحو قوله تعالى: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾^(١) أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ فِي رَفْعِ الْفَاعِلِ لِيَدْخُلَ فِيهِ اسْمُ الْفَاعِلِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا هِمَّةَ لِقُلُوبُهُمْ﴾^(٢). واسم الفعل نحو قوله:

فَهِيَاهُ هِيَاهُ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهِيَاهُ خِلٌ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ^(٣)

والصفة المشبّهة باسم الفاعل نحو: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ. وَالجَارُّ وَالْمَجْرُورُ وَالظَّرْفُ نَحْو: زَيْدٌ فِي الدَّارِ أَبُوهُ، وَعَمَرُو عِنْدَكَ إِخْوَتَهُ. ف(أَبُوهُ) قِيلَ^(٤): إِنَّهُ فَاعِلٌ لِلجَارِّ وَالْمَجْرُورِ؛ لِأَنَّ فِيهِ رَائِحَةَ الْفِعْلِ، وَأَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا وَالجَارُّ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ الْخَبَرِ، (وَإِخْوَتَهُ) كَذَلِكَ.

(وهو) أَيِ الْفَاعِلِ (عَلَى قَسَمَيْنِ): قَسَمُ (ظَاهِرٌ وَ) وَقَسَمُ (مُضْمَرٌ: فَالظَّاهِرُ) يَرْفَعُهُ الْفِعْلُ الْمَاضِي لِأَنَّهُ لَا يَسْنَدُ إِلَّا لِغَائِبٍ، وَيَرْفَعُهُ الْمَضَارِعُ خَاصَّةً إِذَا أُسْنَدَ إِلَى غَائِبٍ، وَلَا يَرْفَعُهُ فِعْلُ الْأَمْرِ، لِأَنَّ إِسْنَادَهُ خِلَافَ إِسْنَادِ الْمَاضِي.

وهو على أقسام؛ ولهذا قال: (نحو: قام زيد) مثال للمفرد المذكر مع الماضي، (و) نحو: (يقوم زيد) مع المضارع. (و) نحو: (قام الزيدان) مثال للمثنى المذكر مع ويقوم الماضي، (و) نحو: (يقوم الزيدان) مع المضارع. (و) نحو: (قام الزيدون) مثال للجمع

(١) الأنبياء: ٣.

(٢) النحل: ٦٩.

(٣) البيت لجبرير بن عطية، قطر الندى وبَلّ الصدى: ٢٥٦، شرح شذور الذهب: ٤٠٢.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٥٩.

ويقومُ الزيدون وقام الرجال ويقومُ الرجالُ. وقامتُ هندٌ، وتقومُ هندٌ، وقامَ الهندانُ، وتقومُ الهندانُ، وقامتُ الهنداتُ، وتقومُ الهنداتُ، وقامَ الهنودُ، وتقومُ الهنودُ، وقامَ أخوكَ، ويقومُ أخوكَ.....

المذكر السالم مع الماضي، (و) نحو: (يقومُ الزيدون) مع المضارع، (و) نحو: (قامَ الرجالُ) مثال للجمع المذكر المكسر مع الماضي، (و) نحو: (يقومُ الرجالُ) مع المضارع. فالفاعل في هذه الأمثلة اسم ظاهر مرفوع، لكن تختلف علامة رفع بعضٍ عن بعضٍ؛ ف (زيد والرجال) مرفوعان بالضمة، و (الزيدان والزيدون) بالألف والواو بالنيابة عنها.

(و) نحو: (قامتُ هندٌ) مثال للمفرد المؤنث مع الماضي، (و) نحو: (تقومُ هندٌ) مع المضارع. (و) نحو: (قامَ الهندانُ) مثال للمثنى المؤنث مع الماضي، (و) نحو: (تقومُ الهندانُ) مع المضارع. (و) نحو: (قامتُ الهنداتُ) مثال للجمع المؤنث السالم مع الماضي، (و) نحو: (تقومُ الهنداتُ) مع المضارع. (و) نحو: (قامَ الهنودُ) مثال للجمع المؤنث المكسر مع الماضي، (و) نحو: (تقومُ الهنودُ) مع المضارع.

ف (الفاعل) في هذه الأمثلة أيضاً اسم ظاهر مرفوع وإن اختلفت علامة الرفع في بعضٍ؛ ف (هند والهندات والهنود) مرفوعة بالضمة، و (الهندان) بالنيابة عنها.

(و) نحو (قامَ أخوكَ) مثال للمفرد المضاف لغير ياء المتكلم من الأسماء الخمسة مع الماضي، (و) نحو: (يقومُ أخوكَ) مع المضارع. ف (أخوكَ): فاعل (لإقام ويقوم)، وهو اسم ظاهر مرفوع بالواو نيابة عن الضمة.

وقس على هذه الأمثلة ما أشبهها.

والنسخ هنا مختلفة؛ فبعضها فيه زيادة، وبعض فيه تقديم وتأخير، وفي بعضٍ: (وقامَ غلامي، ويقومُ غلامي) فهذا مثل للمفرد المذكر المضاف إلى ياء المتكلم مع الفعلين أيضاً.

والمضمرُ، نحو قولك: ضَرَبْتُ، وضَرَبْتَ، وضَرَبْتُمَا، وضَرَبْتُمْ،
وضَرَبْتُنَّ.....

ضمائر الرفع المتصلة

(والمضمرُ) كُنِيَ به عن الظاهر اختصاراً أو خوف اللبس وهو: متَّصل ومنفصل:
فالأوَّل: ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد (إِلَّا) أو ما في معناها اختياراً، وهو اثنا عشر،
وأشار إليها بقوله: (نحو قولك: ضَرَبْتُ) بسكون الباء الموحَّدة وضَمَّ التاء المثناة [من]
فوق، ضمير المتكلِّم وحده، ومحلُّها رفع على الفاعلية؛ لصحَّة الحديث عنه، وهو
مبني لا يظهر فيه إعراب.

(وضَرَبْتَ) بسكون الباء الموحَّدة وفتح المثناة [من] فوق للمذكَّر المخاطب،
ومحلُّها رفع على الفاعلية؛ لصحَّة الحديث عنه، وهو مبني لا يظهر فيه إعراب.
(وضَرَبْتِ) بسكون الموحَّدة وكسر المثناة [من] فوق للمؤنَّثة المخاطبة، ومحلُّها
رفع على الفاعلية؛ لصحَّة الحديث عنه، وهو مبني لا يظهر فيه إعراب.

(وضَرَبْتُمَا) بسكون الموحَّدة وضَمَّ المثناة [من] فوق، بعدها ميم مفتوحة وألف
للمثنى المخاطب مطلقاً أو أحدهما مذكَّر والثاني مؤنَّث، ومحلُّها رفع على الفاعلية؛
لصحَّة الحديث عنه، وهو مبني لا يظهر فيه إعراب. والميم والألف دالَّان على التثنية.
(وضَرَبْتُمْ) بسكون الموحَّدة وضَمَّ المثناة [من] فوق بعدها ميم ساكنة للجماعة
المخاطبين، ومحلُّها رفع على الفاعلية؛ لصحَّة الحديث عنه، وهو مبني لا يظهر فيه
إعراب. والميم دالَّة على الجمع المذكَّر.

(وضَرَبْتُنَّ) بسكون الموحَّدة وضَمَّ المثناة بعدها نون مشدَّدة مفتوحة للجماعة
المخاطبات، ومحلُّها رفع على الفاعلية؛ لصحَّة الحديث عنه، وهو مبني لا يظهر فيه
إعراب. والنون دالَّة على الجمع المؤنَّث.

وما ذكرناه - من أنَّ التاء هي الفاعل خاصَّة وما اتَّصل بها حروف دالَّة على

وَضَرَبَ، وَضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبُوا.....

التثنية والجمع - هو المذهب الصريح والرأي الصحيح.

وقد عرفتُ أَنَّ التاءَ في هذه الأمثلة محلُّها الرفعُ علىِ الفاعليَّةِ، إلَّا إنَّها لما وُضعتُ مشتركةً بينَ: المفرد المتكلِّم والمخاطب والمخاطبةِ والمثنى والجمع احتيجَ إلى تمييز كلٍّ عن الآخر، فضُمَّتُ في المفرد المتكلِّم، وفُتحتُ في المخاطب، وكُثِّرتُ في المخاطبةِ، وزيدتُ ميم وألف في خطابِ المثنى، وميم خاصَّةً في الجمعِ المذكر، ونون في المؤنَّث.

واعلم - وَقَفْتُ لكلِّ مغنم - أَنَّ المثالينِ الأوَّلينِ للمتكلِّم، والخمسة التي بعدهما للمخاطب، والخمسة الآتية للغائب؛ لأنَّ المضر ما دلَّ وضِعاً على متكلِّم أو مخاطب أو غائب.

(وَضَرَبْتُ) تقول: زيدٌ ضَرَبَ، ففي (ضرب) ضمير مذكر غائب مستتر جوازاً عائِدُ إلى (زيد)، تقديره: هو، ومحلُّه رفع علىِ الفاعليَّةِ؛ لصحَّةِ الحديث عنه، وهو مبني لا يظهر فيه إعراب.

(وَضَرَبْتُ) بفتح الموحَّدة وسكون المثناة، تقول: هندٌ ضَرَبْتُ، ففيه ضمير مؤنَّث غائب مستتر جوازاً عائِدُ إلى (هند)، تقديره: هي، ومحلُّه رفع علىِ الفاعليَّةِ؛ لصحَّةِ الحديث عنه، وهو مبني لا يظهر فيه إعراب، والتاء المتَّصلة بالفعل لتأنيثِ الفاعل.

(وَضَرَبْنَا) بفتح الموحَّدة بعدها ألف، تقول: الزيدانِ ضَرَبْنَا، فالألف ضمير المثنى الغائب عائِدُ على (الزيدان) مرفوعُ المحلِّ علىِ الفاعليَّةِ لصحَّةِ الحديث عنه، وهو مبني لا يظهر فيه إعراب.

وإن أردتُ مثنى المؤنَّث قلت: الهندانِ ضَرَبَتَا، فالألف ضمير المثنى المؤنَّث الغائب عائِدُ على (الهندان)، والتاء للتأنيث وأصلها السكون، وحُرِّكتُ للساكنين، وفتحتُ للمناسبة. وهذا المثال ليس من كلامِ الماتن.

(وَضَرَبُوا) تقول: الزيدونَ ضَرَبُوا، فالواو ضمير الجمعِ المذكرِ الغائبِ عائِدُ علىِ

وَضَرَبْنَ.....

(الزَّيْدُونَ) مَرْفُوعُ الْمَحَلِّ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ؛ لَصَحَّةِ الْحَدِيثِ عَنْهُ، وَهُوَ مَبْنِي لَا يَظْهَرُ فِيهِ إِعْرَابٌ. وَالْأَلْفُ زَائِدَةٌ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَفْرَدِ.

(وَضَرَبْنَ) تَقُولُ: الْهِنْدَاتُ ضَرَبْنَ، فَالنُّونُ ضَمِيرُ الْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ الْغَائِبِ عَائِدٌ عَلَى (الْهِنْدَاتِ) مَرْفُوعُ الْمَحَلِّ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ؛ لَصَحَّةِ الْحَدِيثِ عَنْهُ، وَهُوَ مَبْنِي لَا يَظْهَرُ فِيهِ إِعْرَابٌ. وَقَسَّ عَلَى هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مَا أَشَبَّهَهَا.

ضمائر الرفع المنفصلة

وَالْمَنْفَصِلُ بِعَكْسِ الْمَتَّصِلِ وَيَدُلُّ وَضْعاً أَيْضاً عَلَى مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ. مِثَالُ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ نَحْوُ: مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنَا، وَعَلَى الْمُتَكَلِّمِ مَعَ غَيْرِهِ أَوْ الْمُعْظَمِ نَفْسَهُ نَحْوُ: مَا ضَرَبَ إِلَّا نَحْنُ.

وَعَلَى الْمَذْكُورِ الْمُخَاطَبِ نَحْوُ: مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتَ، وَعَلَى الْمُؤَنَّثِ الْمُخَاطَبِ نَحْوُ: مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتِ، وَعَلَى الْمُثَنَّى الْمُخَاطَبِ مُطْلَقاً نَحْوُ: مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتُمَا، وَعَلَى الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ الْمُخَاطَبِ نَحْوُ: مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتُمْ، وَعَلَى الْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ الْمُخَاطَبِ نَحْوُ: مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتُنَّ.

وَأَعْلَمُ^(١) أَنَّ الضَّمِيرَ فِي (أَنْتَ) إِلَى (أَنْتُنَّ) هُوَ (أَنْ) عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَالْحُرُوفُ الْأَوَّلَى لَوَاحِقٌ دَالَّةٌ عَلَى الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ. وَمَذْهَبُ الْفَرَّاءِ أَنَّ (أَنْتَ) بِكَمَالِهِ اسْمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ النَّاءَ هُوَ الضَّمِيرُ وَ(أَنْ) عِمَادٌ.

وَمِثَالُ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ الْغَائِبِ نَحْوُ: مَا ضَرَبَ إِلَّا هُوَ، وَعَلَى الْمُؤَنَّثَةِ الْغَائِبَةِ نَحْوُ: مَا ضَرَبَ إِلَّا هِيَ، وَعَلَى الْمُثَنَّى الْغَائِبِ مُطْلَقاً نَحْوُ: مَا ضَرَبَ إِلَّا هُمَا، وَعَلَى الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ الْغَائِبِ نَحْوُ: مَا ضَرَبَ إِلَّا هُمْ، وَعَلَى الْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ الْغَائِبِ نَحْوُ: مَا ضَرَبَ إِلَّا هُنَّ.

(١) شرح الرضي على الكافية ٢: ٤١٧ - ٤١٨، حاشية الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْعَمُونِيِّ ١: ١١٤.

هذا مع الفعل الماضي. وتقول مع المضارع نحو: ما يضربُ إلا أنا، و ما يضربُ
إلا نحن. و ما يضربُ إلا أنتَ، و ما يضربُ إلا أنتِ. و ما يضربُ إلا أنتما، و ما يضربُ
إلا أنتم، و ما يضربُ إلا أنثنى، و ما يضربُ إلا هو. و ما يضربُ إلا هي، و ما يضربُ
إلا هما، و ما يضربُ إلا هم، و ما يضربُ إلا هن.

ولا يكون مع الأمر إلا متصلاً نحو: اضرب، اضربا، اضربوا، اضربي اضرين.
ويكون الحصر ب(إنما)، تقول مع الماضي: إنما ضربَ أنا، و إنما ضربَ نحن.
وقس الباقي.

ومع المضارع نحو: إنما يضربُ أنا، و إنما يضربُ نحن. و قس الباقي.
تتمّة من أحكام الفاعل ألا يتأخّر عنه العامل، وأن تلحق العامل علامة التانيث
إن كان مؤنثاً، ك(قامتُ هندٌ)، و(طلعتُ الشمسُ)، والوجهان في مجازي التانيث
الظاهر^(١) نحو: ﴿قد جاءَكم موعظةٌ﴾^(٢)، ﴿وقد جاءَكم بينةٌ﴾^(٣)، وفي الحقيقي المنفصل
عن العامل بغير (إلا) نحو: حضر القاضي امرأة [وحضرت القاضي امرأة] والمتصل
في باب (نعم وبئس)، نحو: نعمت المرأةُ هندٌ، و نعم المرأةُ هندٌ، وفي الجمع نحو:
﴿قالتِ الأعرابُ أننا﴾^(٤)، ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ﴾^(٥). إلا جمعي التصحيح فكمفرديهما.

و تمتنع التاء في نحو: ما قامَ إلا هندٌ؛ لأنَّ الفاعل محذوف، و تمتنع في غيرهن.
وإذا اجتمع متعاطفان أحدهما مذكر والآخر مؤنث، فالحكم بالتانيث أو التذكير
للسابق منهما، نحو: قامَ زيدٌ وهندٌ، و قامتُ هندٌ وزيدٌ.

وكان حقّ هذه التاء أن تلحق الفاعل لأنها علامة على تانيثه لا عامله، ولحقّت
العامل للاتّصال الواقع بينهما والتلازم الحاصل فيهما.

ولا يجوز أن تلحقه علامة تنثية ولا جمع؛ لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر فلا يقال:

(١) أي إن كان المؤنث اسماً ظاهراً مجازياً. (٢) يونس : ٥٧.

(٣) الأنعام: ١٥٧. (٤) الحجرات: ١٤.

(٥) الحجر: ٣٠.

قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، بل تحذفهما فتقول: قامَ الزيدانِ، وقامَ الزيدونَ وإن وجدت لغة ضعيفة كقول بعضهم: أكلوني البراغيث، بالواو وإن ورد مثل هذا التركيب - وهو إسناد الفعل إلى المضمَر والظاهر - عن لسان من ليست لغته كذلك، فهناك يرتكب فيه التقديم والتأخير أو الإبدال؛ لأنّ الفصح لا يتكلّم بهذه اللغة إلّا لنكتة بخلاف غيره.

قال الشيخ الرضي: ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وإبدال الظاهر منها، والفائدة في مثل هذا الإبدال ما مرّ في بدل الكلّ من الكلّ، أو تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخّر، والغرض كون الخبر مهمّاً.

وأما مَنْ كانت هذه لغته فلا يؤوّل كلّ ما يرد، فحينئذٍ إعراب هذا التركيب على تقدير وروده عن الفصح: أنّ (الواو) في محلّ رفع فاعل، و(البراغيث): حينئذٍ بدل منه. أو تجعل الواو حرفاً دالّاً على الجمع والبراغيث يكون الفاعل، أو مبتدأ مؤخّر وخبره الجملة على التقديم الأوّل.



بابُ المفعولِ الذي لم يُسمَّ فاعلُهُ: وهو الاسمُ المرفوعُ الذي لم يُذكر معه فاعلُهُ

نائب الفاعل

(بابُ المفعولِ الذي لم يُسمَّ) أي لم يذكر معه (فاعلُهُ) بل حذف لغرض من الأغراض؛ إمَّا الخوف منه، أو عليه، أو الجهل به، أو العلم، أو الاحتقار، أو التعظيم، أو السجع، أو غير ذلك.

ويستعمل أيضاً المبني للمجهول وللمفعول، والنائب عن الفاعل، وهو أحسن من التعبير بمفعول ما لم يُسمَّ فاعله؛ لشموله للمفعول وغيره، ولصدق الثاني على المنصوب في قولك: أعطيت زيداً درهماً، فإنه يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يُسمَّ فاعله؛ لأنه مفعول (لأعطي)، و(أعطي) لم يُسمَّ فاعله، ويستعمل فعله العامل فيه بما سمي هو به.

(وهو) أي المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله (الاسمُ) الصريح أو المؤول به (المرفوعُ) لفظاً أو تقديراً (الذي لم يُذكر معه)، بل حذف لأحد الأغراض فاعل المفعول الذي لم يُسمَّ (فاعلُهُ) لأجل قيامه مقامه في جميع أحكامه من رفعه بعد نصبه، وعمديته بعد فضوليته، ووجوب تأخيرهِ عن الفعل بعد جواز تقديمه عليه، وتأنيث الفعل لتأنيثه، وتغيير الفعل عن بنائه الأصلي، لئلا يلتبس بالفاعل، وذلك نحو قولك: ضَرَبَ زيدٌ، مثلاً - بضم الضاد المعجمة وكسر الراء المهملة - الأصل: ضَرَبَ عمرو زيداً - بفتح الضاد والراء - فحذف (عمرو) الذي هو الفاعل لغرض من الأغراض، فيبقى الفعل محتاجاً إلى ما يُسند إليه، فأقيم المفعول به مقام الفاعل في الإسناد إليه فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، فالتبس بالفاعل صورةً، فاحتيج إلى تمييز أحدهما عن الآخر فأبقي الفعل مع الفاعل على الأصل وغيّر مع نائبه.

فإن لم يكن في الكلام مفعول به ناب الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًّا ضُمُّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ،

بشرط التمام، تقول: سِيرَ فرسخٌ، وصِيمَ رمضانُ، ومُرَّ يزيدُ، وجُلِسَ جلوسُ الأميرِ.
ولو وجد المفعول به تعيين له، تقول: ضُرِبَ زيدٌ يومَ الخميسِ أمامَ السلطانِ ضرباً
شديداً في داره. بنصب الجميع إلّا (زيد) فالرفع، خلافاً للأخفش والكوفيين
محتجّين بقوله^(١):

وَأَمَّا يُرْضَى الْمَنِيبُ رِثَهُ مَادَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

وهو ضرورة.

وإذا تعددت المفاعيل فالرفع لأحدهم؛ لأنّه كما لا يكون للفعل إلّا فاعل كذلك
لا ينوب عنه إلّا شيء واحد، وما سواه ممّا يتعلّق بالعامل فنصوب لفظاً أو محلاً.
(فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ) الذي أُريد حذف فاعله وإقامة المفعول مقامه فعلاً (ماضياً)
غُيِّرَت صيغته دفعاً للبس بأنْ (ضُمُّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ)، واختير هذا التغيير لأنّ
معناه غريب فاختر له وزن غريب لم يوجد في الأوزان وهو الخروج من الضمّة إلى
الكسرة، وأمّا وزن فُعْل بالخروج من الكسرة إلى الضمّة [فإنه] وإن كان غريباً يدلّ
على غرابة المعنى أيضاً لكنّه أثقل، ولا ضرورة داعية إليه بعد حصول الغرض
بالأخف.

وهو إمّا تحقيقاً كما في (ضُرِبَ، وأُكْرِمَ، ودُحِرَجَ) - بضمّ أوائلهنّ وكسر ما قبل
أواخرهنّ - ويضمّ الثالث مع همزة الوصل نحو: انطَلِقْ، واسْتَخْرِجْ، واقتَدِرْ، خوف
اللبس بالأمر منه في الدرج، ويضمّ الثاني مع التاء مثل: تَعَلَّمْ وتَجَوَّهَلْ وتُدْحِرَجْ،
خوف اللبس بصيغة مضارع (علمت وجاهلت ودحرجت).

أو تقديراً كـ(اقيل، وبيع، وشُدّ)، إذ أصل (قيل: قول) بضمّ الفاء وكسر العين، نقلت
الكسرة إلى ما قبلها بعد سلب حركته فصار (قُول) بكسر القاف وسكون الواو،
فقلبت ياءً لسكونها وإنكسار ما قبلها، فقيل: قيل، وكذلك (بيع) إلّا القلب فلا.

وإن كان مضارعاً ضُمَّ أولُهُ وُفْتُحَ ما قبلَ آخرِهِ.....

وبعض العرب يُشَمُّ؛ تنبيهاً على أن أصله الضمّ. وهي لغة فصيحة كالأولى، وقد قرأ بها نافع وابن عامر والكسائي في نحو: قِيلَ، وَغِيضَ، وَسُقِيَ^(١).
وبعضهم^(٢) يخفّفه بحذف حركة عينه، فإن كانت واواً بقيت أو ياءً قلبت واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، كقول الراجز:

حُوكَتْ عَلَى نَوَلِينَ إِذْ تُحَاكُ تَشْتَبِكُ الشُّوكَ وَلَا تُشَاكُ^(٣)

وكفوله:

لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتَ لَيْتَ شَبَاباً بُوَعَ فَاشْتَرَيْتُ^(٤)

وفي مجهولي (انقاد، واختار) الثلاث (تختار) إذ (قيد، وتير) مثل (قيل، وبسيع)، وأصل (شدّ: شدد)، سكّنت الأولى من المتماثلين فأدغمت في الأخرى فصار (شدّ). (وإن كان) أي الفعل الذي أريد حذف فاعله وإقامة المفعول مقامه فعلاً (مضارعاً ضُمَّ أولُهُ) وهو حرف المضارعة نحو: يُضْرَبُ، وَيُكْرَمُ، وَيَلْتَزَمُ، وَيُسْتَخْرَجُ وَيُدْحَرَجُ. (وُفْتُحَ ما قبلَ آخرِهِ) لخفّة الفتح ونقل المضارع بالزيادة؛ إمّا تحقيقاً كالأمثلة أو تقديرًا، (ك) يقال، وَيُبَاعَ، وَيُشَدُّ؛ إذ أصل (يقال ويباع: يَقُولُ وَيُبَيْعُ) - بضمّ حرف المضارعة وفتح عينهما - فنقلت إلى فائهما بعد سلب حركتها فصار (يَقُولُ وَيُبَيْعُ) - بضمّ حرف المضارعة وفتح فائهما وسكون عينهما - فقلب الواو والياء فيهما ألفاً لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن فصار (يقال ويباع). وأصل (يُشَدُّ: يُشَدَّد) - بضمّ الياء وفتح الدال الأولى - فنقلت حركة الدال الأولى إلى الشين فسكّنت وأدغمت في الثانية فصار (يُشَدَّد). وسكت عن الأمر لعدم بنائه منه لفساد

(١) مجمع البيان ١: ٦٠، البيان في إعراب غريب القرآن ١: ٥٦، قطر الندى: ١٩٢، النشر في القراءات العشر ٢: ٢٠٨.

(٢) مجمع البيان ١: ٦٠، البيان في غريب القرآن ١: ٥٦، إملاء ما من به الرحمن ١: ١٨، أوضح المسالك ١: ٣٨٥، قطر الندى وبلّ الصدى: ١٩٢، شرح ابن عقيل ٢: ١١٥.

(٣) لم ينسب لأحد، حاشية الصبّان على شرح الأشعوني ٢: ٦٣، (المتن)، وفيه (نيرين) بدل (نولين)، و: (تختبط) بدل (تشتبك). (٤) البيت لرؤبة بن العجاج، شرح ابن عقيل ٢: ١١٥.

وهو على قسمين: ظاهرٌ ومضمرٌ، فالظاهرُ نحو قولك: ضَرَبَ زيدٌ، ويضربُ زيدٌ، وأكرمَ عمرو، ويكرمُ عمرو، والمضمرُ، نحو قولك: ضَرِبْتُ وضربنا، وضربتُ، وضربتِ. وما أشبه ذلك.

الصيغة، والمعنى النائب.

(وهو) أي المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله (على قسمين): قسم (ظاهرٌ و) قسم (مضمرٌ) كما أنَّ الفاعل كذلك.

(فالظاهرُ) يسند إليه الفعل الماضي والمضارع، سواء كانا مجزئين، أو لا (نحو قولك: ضَرِبَ زيدٌ) مثال ما أسند إليه ماضٍ مجزء، (و) نحو: (يُضَرِبُ زيدٌ) مثال لما أسند إليه مضارع مجزء، (و) نحو: (أُكْرِمَ عمرو) مثال لما أسند إليه ماضٍ مزيد فيه، (و) نحو: (يُكْرَمُ عمرو) مثال لما أسند إليه مضارع مزيد فيه.

وقس على هذه الأمثلة ما يشبهها من صيغة المفرد المؤنث نحو: ضَرِبَتْ هندٌ، وتضربُ هندٌ.

والمثنى المذكور نحو: ضَرَبَ الزيدانِ، ويضربُ الزيدانِ، وكذلك المثنى المؤنث والجمع المصتحح والجمع المكسر تذكيراً وتأنيساً وغير ذلك.

(والمضمرُ) يكون متصلاً ومنفصلاً. فأشار إلى الأول بقوله: (نحو قولك: ضَرِبْتُ) - بضم الضاد وكسر الراء - فالتاء المضمومة ضمير المتكلم في محل رفع نائب الفاعل، (و) نحو: (ضَرِبْنَا) - بضم الضاد وكسر الراء - (فنا) ضمير المتكلم مع غيره، أو المعظم نفسه في محل رفع نائب الفاعل، (و) نحو: (ضَرِبْتُ) - بضم الضاد وكسر الراء - فالتاء المفتوحة ضمير المخاطب في محل رفع نائب الفاعل، (و) نحو: (ضَرِبْتِ) - بضم الضاد وكسر الراء - فالتاء المكسورة ضمير المخاطبة في محل رفع نائب الفاعل.

(وما أشبه ذلك) يعني: بواقي الضمائر المتصلة المذكورة في باب الفاعل نحو: ضَرَبْتما للمثنى المخاطب مطلقاً، وضَرَبْتُم للجمع المذكور المخاطب، وضَرَبْتَن للجمع

.....

المؤنث المخاطب.

والفعل في جميع هذه الأمثلة متَّفَق في [ضَمٌّ]^(١) الحرف الأول وكسر ما قبل الآخر. والتاء مفعول ما لم يسمَّ فاعله، إلَّا إنها لما وضعت مشتركة بين المفرد المتكلم والمخاطب والمخاطبة والمخاطبتين والمخاطبتين والمخاطبات احتيج إلى تمييز كلٍّ عن الآخر، فغيَّرت الحركة في بعض وزيد حرفان أو حرف [من]^(٢) آخر كما عرفته فيما مرَّ.

وهذه أمثلة المبني لما لم يسمَّ فاعله مع الضمير المتصل الدالُّ على المتكلم والمخاطب.

وأما ما يدلُّ على الغائب فنحو قولك: ضُربَ، ضُربَتْ، وضُربَا، وضُربَتَا، وضُربُوا، وضُربُنَّ، وقد مرَّ تفصيل ذلك في باب الفاعل، وكذلك أمثلة الضمير المنفصل، إذ لا فرق بين الفاعل ونائبه، إلَّا بتغير الصيغة فليراجع ثمة.



باب المبتدأ والخبر. المبتدأ: هو الاسمُ المرفوعُ العاري من العوامل اللفظية.

باب المبتدأ والخبر

وهذا (بابُ المبتدأ والخبر) وهو الثالث والرابع من مرفوعات الأسماء، وَجَعَلَهُمَا للتلازم الواقع بينهما على ما هو الأصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي على القول به.

تعريف المبتدأ

فأما (المبتدأ) فحقيقته (هو الاسمُ) الصريح نحو: زيدٌ قائمٌ، أو المؤول به نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(١)، (المرفوعُ) لفظاً أو تقديرًا، (العاري) أي المنسلخ عن شيء (من العوامل اللفظية) للإسناد إليه.

فخرج باللفظية الفاعل واسم (كان) وخبر (إنَّ)، وكأنَّه أراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثراً في المعنى ليدخل فيه نحو: بحسبك درهم، وخرج بالإسناد الأعداد المسرودة وما أشبهها، ويخرج بالإسناد إليه خبر المبتدأ.

نعم، بقي شيء وهو أن يقال بعد (الإسناد إليه): أو الصفة سواء كانت مشتقة أو جارية مجراها كـ(قرشي، وتيمي) بشرط وقوعها بعد النفي أو الاستفهام - وعن سيبويه^(٢) جواز الابتداء بها بدونهما مع قبح. والأخفش^(٣) يراه حسناً. وعليه قول الشاعر:

فخيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكم إذا الداعي المُنَوَّبُ قالَ يالاً^(٤)

(١) البقرة: ١٨٤.

(٢) شرح ابن عقيل ١: ١٩٤.

(٣) شرح الرضي على الكافية ١: ٢٢٦، أوضح المسالك ١: ١٣٥، شرح ابن عقيل ١: ١٩٢، مع الهوامع ١: ٩٤.

(٤) البيت لزهير بن مسعود الضبي، شرح الرضي على الكافية ١: ٣١٠، مغني اللبيب: ٢٨٩، شرح ابن عقيل ١: ١٩٤.

والخبر: هو الاسمُ المرفوعُ المُسندُ إليه.....

ف(خير): مبتدأ، و(نحن): فاعله. ولو جعل (خير) خبراً عن (نحن) لفصل بين اسم التفصيل ومعموله، وهو (من)، بأجنبي بخلاف ما لو كان فاعلاً لكونه كالجزء - و [بشرط] أن تكون رافعة لظاهرٍ أو مضمري منفصل بالفاعليّة، نحو: ﴿أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي﴾^(١) أو لمالم يسمّ فاعله، ويستغنى به عن الخبر لسدّها مسدّه، ولشدّة شبهها بالفعل.

ومن ثمّ لا تصغرّ ولا توصف ولا تعرّف نحو: ما قائمان الزيدان، وأقائمان الزيدان، فإنّ طابقت مفرداً فالأمران.

وهنا ثلاث صور:

إحداها: أقائمان الزيدان، ويتعيّن حينئذٍ أن يكون (الزيدان) مبتدأً و(قائمان) خبراً مقدّماً عليه.

وثانيتهما: أقائم الزيدان، ويتعيّن حينئذٍ أن يكون (الزيدان) فاعلاً للصفة، قائماً مقام الخبر.

وثالثتها: أقائم زيد، ويجوز الأمران كما عرفت.

تعريف الخبر

(و) حقيقة (الخبر) الأصلي (هو الاسمُ) المجرد (المرفوعُ) بالمبتدأ والمغاير للصفة المذكورة (المُسندُ) أي به (إليه) أي إلى المبتدأ بحيث تتمّ معه الفائدة، كما قال ابن مالك:

والخبرُ الجزءُ المُتِمُّ الفائدةُ ك(اللهُ بَرٌّ، والأَيادي شَاهِدَةٌ)^(٢)

فخرج بالمجرد نحو: (زيد) في نحو: يضربُ زيدٌ، وبالمسند إلى المبتدأ بقية المرفوعات من المبتدأ وغيره.

العامل في المبتدأ والخبر

و[إذ]^(١) قد عرفت هذا فاعلم أنه لا خلاف عند البصريين^(٢) أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو عبارة عن الاهتمام بالشيء وجعله أولاً لثاني بحيث يكون خبراً عن الأول، أو كونه عارياً عن العوامل اللفظية فيحتاج إلى تأويل.

وأما الخبر فالصحيح أنه مرفوع بالمبتدأ كما عليه سيبويه^(٣)؛ لأنه طالب له. وزعم ابن السراج^(٤) أن الابتداء رافع لهما؛ لأنه لما عمل في المبتدأ اقتضى العمل في الخبر، كما أن الفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول، وهو قياس مع الفارق كما لا يخفى على حاذق.

وعند المبرِّد^(٥) أن الابتداء عامل في المبتدأ وهما عاملان في الخبر؛ لأن الابتداء عامل ضعيف فقوي بالمبتدأ فصَحَّ أن يعمل، كما قوي حرف الشرط بفعله فعلاً في جوابه عند بعض، وهو قول بما لا نظير له؛ لأن اجتماع عاملين مختلفين على معمول واحد غير معهود، وليس له توجيه في كلامهم ولا وجود.

وعند [الكوفيين]^(٦) أنهما مترافعان^(٧)، وله نظائر كما لا يخفى على أولي الأفهام والبصائر، لكن يبطله أن الخبر يرفع الفاعل كما في نحو: زيد قائم أبوه، فلا يصلح لرفع المبتدأ؛ لأن الفعل لا يعمل رفعين بدون إتيان مع أنه أقوى العوامل. واعترض [على] الأول^(٨) الذي عليه المعول أن الخبر قد يكون نفس المبتدأ في

(١) في المخطوط: (إذا).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٤٤، شرح الرضي على الكافية ١: ٢٢٧، شرح ابن عقيل ١: ٢٠٠.

(٣) كتاب سيبويه ١: ٣٢٤.

(٤) كتاب سيبويه ١: ٢٠١، شرح ابن عقيل ١: ٢٠١، جمع الهوامع ١: ٩٤، ولم ينسب إلى المبرِّد.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٤٤، شرح ابن عقيل ١: ٢٠١، جمع الهوامع ١: ٩٤، وفي المخطوط: (البصريين).

(٦) فيها.

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٤٤، أوضح المسالك ١: ١٣٧، جمع الهوامع ١: ٩٤.

(٨) وهو قوله: (وأما الخبر فالصحيح أنه مرفوع بالمبتدأ).

نحو قولك: زيدٌ قائمٌ، والزيدانِ قائمانِ، والزيدونَ قائمونَ، وما أشبه ذلك والمبتدأ قسَمَانِ: ظاهرٌ ومضمَرٌ، فالظاهرُ ما تقدَّم ذكرُهُ، والمضمَرُ اثنا عشرَ، نحو قولك: أنا، ونحنُ، وأنتَ، وأنتمَ، وأنتمُنَّ، وأنتنَّ،

المعنى نحو: زيدٌ أخوك، فلو رفع الأخ بزيد كان رافعاً لنفسه بنفسه. ويجب عنه بأنهما وإن اتحدا مفهوماً لكن مصداقهما مختلف، فيصح رفعه به وإن كان جامداً أيضاً؛ لأنَّ أصلَ العوامل للطلب والمبتدأ طالب للخبر، فليتامَل. ولا بدَّ من المطابقة بين المبتدأ والخبر من أفرادٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ وتنثيةٍ وجمعٍ إلّا ما استثنى كما هو مذكور في موضعه (نحو قولك: زيدٌ قائمٌ) هذا مثال لكونهما مفردين مذكَّرين، (و) نحو: (الزيدانِ قائمانِ) لكونهما مثنَّيين مذكَّرين، (و) نحو: (الزيدونَ قائمونَ) لكونهما جمعي تصحيح مذكَّرين. (وما أشبه ذلك) من نحو: عمرو قاعدٌ، والعمروانِ قاعدانِ، والعَمَرونَ قاعدونَ، والزيودُ قيامٌ أو قائمونَ، وهنَدُ قائمَةٌ، والهنَدانِ قائمتانِ، والهنَداتُ قائماتُ، والهنودُ قيامٌ أو قائماتُ.

صور المبتدأ

(والمبتدأ) من حيث هو (قسَمَانِ):
قسم (ظاهرٌ و) قسم (مضمَرٌ، فالظاهرُ ما) أي شيء (تقدَّم ذكرُهُ) في الأمثلة.
(و) المبتدأ (المضمَرُ) لا يكون إلّا منفصلاً؛ لأنَّ عامله معنوي فلا يمكن أن يتَّصل به.
(اثنا عشرَ) ضميراً بجعل ضمير المثنَّى للمذكَّر والمؤنَّث بلفظ واحد في الخطاب والغيبة.

اثنان منها للمتكلم (نحو قولك: أنا، ونحنُ).
(و) خمسةٌ للمخاطب، وهي: (أنتَ، وأنتِ، وأنتمَ، وأنتمُنَّ، وأنتنَّ).

وهو، وهي، وهما، وهُم، وهُنَّ. تقولُ: أنا قائمٌ، ونحنُ قائمونٌ، وما أشبهَ ذلك.
والخبرُ قسَمَانِ: مفردٌ وغيرُ مفردٍ، فالمفردُ

(و) خمسةٌ للغائب، وهي: (هو، وهي، وهما، وهُم، وهُنَّ).
(تقولُ) أنتِ إذا أردتِ الإخبارَ عن ضميرِ المتكلمِ وحده: (أنا قائمٌ).
ف(أنا) في محلِّ رفعٍ مبتدأ مرفوعٌ بالابتداء وهو مبني لا يظهر فيه إعراب.
(و) قائمٌ: خبره مرفوعٌ به وعلامةُ رفعه الضمةُ.
(و) عن ضميرِ المتكلمِ ومعه غيره أو المعظمُ نفسه: (نحنُ قائمونٌ)
ف(نحن) في محلِّ رفعٍ مبتدأ مرفوعٌ بالابتداء وهو مبني لا يظهر فيه إعراب.
(و) قائمونٌ: خبره مرفوعٌ به وعلامةُ رفعه الواو نيابةً عن الضمةِ لأنَّه جمعٌ مذكرٌ
سالم. و(النون): عوضٌ عن الحركة والتنوين.
(وما أشبهَ ذلك) من نحو: أنتَ قائمٌ، وأنتِ قائمةٌ، وأنتما قائمانِ أو قائمتانِ، وأنتمُ
قائمونَ، وأنتنَّ قائماتٌ، وهو قائمٌ، وهي قائمةٌ، وهما قائمانِ أو قائمتانِ، وهُم
قائمونَ، وهُنَّ قائماتٌ.
فالمبتدأ في هذه الأمثلة كلها اسمٌ مضمَرٌ منفصلٌ مبني لا يظهر فيه إعراب،
والصحيحُ في (أنا، وأنتَ، وأنتِ، وأنتمُ، وأنتنَّ) في حدِّ الضميرِ هو (أنَّ) فقط
واللواحقُ بها حروفٌ لاثقةٌ تدلُّ على المراد.

صور الخبر

(والخبرُ) من حيث هو خبر (قسَمَانِ): قسم (مفردٌ و) قسمٌ (غيرُ مفردٍ).
(فالمفردُ) له إطلاقاتٌ ؛ ففي باب الإعراب يراد به ما ليس مثنيً ولا مجموعاً ولا
من الأسماء الخمسة كما مرَّ، وفي بابي المنادى و (لا) النافية للجنس يراد به ما ليس
مضافاً ولا شبيهاً به كما سيجيء. وهنا يراد به ما ليس بجملَةٍ ولا شبهها، وهو ما
للعوامل تسلُّطٌ على لفظه فيشمل ما لا معمولٌ له ك(هذا زيدٌ)، وما عمل الجَرُّ ك(زيدٌ

نحو قولك: زيدٌ قائمٌ.. وغيرُ المفردِ أربعةُ أشياء: الجار والمجرور، والظرف، والفعلُ مع فاعله، والمبتدأ مع خبره، نحو قولك: زيدٌ في الدارِ، وزيدٌ عندك،

غلامٌ عمرو، أو الرفع ك (زيدٌ قائمٌ)، أو النصب ك (هذا ضاربٌ أبوه عمراً)، (نحو قولك: زيدٌ قائمٌ) ف (قائمٌ) : خبر عن زيد وهو مفرد. وكذلك نحو : الزيدانِ قائمانِ، والزيدون قائمونَ، والزيودُ قيامٌ، وهندٌ قائمةٌ، والهندانِ قائمتانِ، والهنداتُ قائماتُ، والهنودُ قيامٌ. إنَّ الخبر فيها مفرد؛ لأنَّه ليس بجمله ولا شبه جملة.

(وغيرُ المفردِ أربعةُ أشياء) تنحصر في الجملة وشبهها؛ لأنَّ في [شبه] الجملة شيئين: (الجار والمجرور، والظرف) التامان.

فإن قيل: إنَّ ذكر الظرف مغني عن الجار والمجرور، لأنَّه قد يطلق الظرف ويراد به الجميع فلا حاجة إلى تكثير الأقسام.

فالجواب: أنَّه كما يطلق الظرف ويراد به الجميع كذلك قد يطلق الظرف ويراد به الجار والمجرور دون الظرف؛ لشبههما له في عدم الاستقرار والاحتياج إلى المتعلق؛ ولأنَّ كثيراً من المجرورات ظروف زمانية أو مكانية. وقد يطلق أيضاً على مجموع المجرورات تجوْزاً فيكون المراد به المجرور خاصّة، فذكر الكلّ أولى.

وإذا أطلقاً معاً يراد بالظرف المفعول فيه والجار والمجرور، كما أنَّ لفظي (الفقير والمسكين) كذلك، وفيه لُغزٌ بعضهم: الفقير والمسكين كالجار والمجرور، إذا افترقا اجتماعاً وإذا اجتمعا افترقا.

(و) في الجملة [شيئين] ^(١) أيضاً: (الفعل مع فاعله) الظاهر أو المضمَر، بل مع بعض متعلقاته، (والمبتدأ) الظاهر أو المضمَر (مع خبره).

(نحو قولك: زيدٌ في الدارِ) فجملة الجار والمجرور في محلِّ رفع خبر عن زيد مجازاً. (و) نحو قولك: (زيدٌ عندك) فجملة الظرف والمضاف إليه في محلِّ رفع خبر عن زيد مجازاً؛ لأنَّ الخبر محذوف ومتعلِّقه الجار والمجرور أو الظرف.

..... وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ.....

وقدّره البصريون^(١) اسماً بمعنى (كائن) أو (مستقر)؛ لأنَّ الأصل في الخبر الأفراد. وقدّره الكوفيون فعلاً بمعنى (كان) أو (استقر)؛ لأنَّه عامل في المحلّ منهما، والأصل في العمل للأفعال كما لا يخفى على ذي بال.

(و) نحو قولك: (زيدٌ قام أبوه) فجملة الفعل والفاعل والمضاف إليه في محلّ رفع خبر عن زيد، والرباط الضمير. (و) نحو قولك: (زيدٌ جاريته ذاهبة) فجملة المبتدأ الثاني والمضاف إليه وخبره في محلّ رفع خبر عن زيد، والرباط بينهما الضمير؛ لأنَّ الخبر إذا وقع جملة فلا بدّ من رباط.

أنواع الرباط

والروابط أربعة:

الضمير: وهو الأصل كما ذكر في أمثلة المصنّف، وقد يحذف، نحو: البرُّ الكَرُّ منه [يستين]^(٢).

والإشارة: كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾^(٣).

﴿لباس﴾: مبتدأ، و﴿التقوى﴾: مضاف إليه، و﴿ذلك﴾: مبتدأ ثانٍ، و﴿خير﴾: خبره وهو وخبره في محلّ رفع خبر المبتدأ الأوّل، والرباط بينهما الإشارة.

وإعادة المبتدأ بعينه: نحو: ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾^(٤) ف﴿الْحَاقَّةُ﴾: مبتدأ أوّل، وقيل:

خبر لمبتدأ محذوف^(٥)، و﴿ما﴾: مبتدأ ثانٍ بمعنى شيء عظيم، و﴿الْحَاقَّةُ﴾: خبره، وهما في محلّ رفع خبر عن الأوّل، ولم يحتج إلى رباط؛ لأنَّ الثاني عين الأوّل.

والعموم في الخبر؛ ليدخل تحته المبتدأ: نحو: زيدٌ نَعِمَ الرجلُ، (فزيد): مبتدأ، و(نعم الرجل): جملة فعلية خبرية خبر له، والرباط بينهما وبينه العموم؛ لأنَّ (أل) في

(٢) كما في الكافية ١: ٢٣٩.

(١) قطر الندى: ١٢٠.

(٤) الحاقّة: ١، ٢.

(٣) الأعراف: ٢٦.

(٥) مجمع البيان ١٠: ٤٣٤، إملاء ما من به الرحمن ٢: ٢٦٧.

الرجل للعموم وزيد فرد من أفرادهِ فدخل في العموم فحصل الربط.
ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾^(١).
إذا جعل خبر ﴿إِنَّ﴾ الأولى هي الثانية بما في حيزها، وإن ﴿مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ عامٌ
فيدخل فيه ﴿الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾، أو إنَّ الرابط محذوف للعلم به تقديره:
(منهم)، أو أقيم الظاهر مقام المضمَر، والمعنى: (أجرهم)، أو إنَّ الجملة معترضة
مسددة، والخبر ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ﴾^(٢).

وهذا إذا لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى، فإن كانت كذلك لم تحتج إلى
رابط كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٣)، ف﴿هو﴾: مبتدأ، و﴿الله أحد﴾: مبتدأ وخبر،
والجملة خبر المبتدأ الأول وهي مرتبطة به؛ لأنَّها نفسه في المعنى؛ لأنَّ ﴿هو﴾
بمعنى الشان، فافهم أنَّها الإنسان، وإن جعل الضمير عماداً فلا يحتاج إلى بيان.



(٢) الكهف: ٣١.

(١) الكهف: ٣٠.

(٣) الإخلاص: ١.

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر. وهي: كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وظننت وأخواتها. فأما كان وأخواتها فإنّها ترفع الاسم وتنصب الخبر،
.....

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

(باب العوامل) الموصوفة بقوله: (الداخلة على المبتدأ والخبر) وتسرى النواسخ. والنسخ لغة: الإزالة^(١)، يقال: نسخت الشمس الظلّ، أي أزالته، واصطلاحاً: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر^(٢)، أي ينسخه.
(وهي) ثلاثة أنواع:
الأول: (كان وأخواتها).
(و) الثاني: (إنّ وأخواتها).
(و) الثالث: (ظننت وأخواتها).
وكلّ منها عمله مختلف عن الآخر.

كان وأخواتها

(فأما) عمل (كان و) وعمل (أخواتها) أي أشباهها (فإنّها ترفع الاسم) أي المبتدأ لشبهه بالفاعل ويسمّى اسمها وهو المسند إليه بعد دخولها، وحكمه كحكم المبتدأ، (وتنصب الخبر) أي خبر المبتدأ لشبهه بالمفعول ويسمّى خبرها وهو المسند إلى شيء آخر بعد دخولها، وحكمه كحكم خبر المبتدأ.
وإنّما لم يسمّوا الاسم المرفوع فاعلاً والمنصوب مفعولاً لأنّ هذه الأفعال حال نقصانها تجرّدت عن الحدث الذي من شأنه أن يصدر من الفاعل ويقع على المفعول، فصارت كالروابط، ومن تمّ سمّاها الزجاجي حروفاً. وها هنا كلام متين، فلا بأس

(١) القاموس المحيط ١: ٥٣٣، باب الغاء - فصل النون، نسخ.

(٢) قطر الندى وبلّ الصدى: ١٢٧.

وهي: كَانَ، وَأَمْسَى، أَصْبَحَ، أَضْحَى، ظَلَّ، بَاتَ، صَارَ، لَيْسَ،

بمراجعة كلام بدر الدين^(١).

(وهي) أي ما يرفع الاسم وينصب الخبر ثلاثة عشر فعلاً على ما ذكر، وإلا فهي أكثر، بل الظاهر عدم الحصر، ثمانية منها تعمل بلا قيد:

الأول: (كان) وهي لا تصاف المخبر عنه بالخبر في الزمن الماضي، نحو: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾^(٢).

وهي: تارة تفيد الدوام والاستمرار، نحو: ﴿كَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾^(٣)، و[أخرى تفيد] الانقطاع، نحو: كان الشيخ شاباً.

(و) الثاني: (أمسى) بمعنى دخل في المساء، نحو: أمسى زيدٌ عابداً.

(و) الثالث: (أصبح) بمعنى دخل في الصباح، نحو: أصبحَ الفقيهُ صائماً.

(و) الرابع: (أضحى) بمعنى دخل في الضحى، نحو: أضحى زيدٌ ركباً.

(و) الخامس: (ظلَّ) بمعنى أقام نهاراً، نحو: ظلَّ زيدٌ مقيماً.

(و) السادس: (باتَ) بمعنى أقام ليلاً، نحو: باتَ الأميرُ نائماً.

(و) السابع: (صارَ) وهي للتحويل والانتقال من ذات إلى أخرى ومن حال إلى حال، نحو: صارَ الطينُ خزفاً، وصارَ السعُرُ رخيصاً.

(و) الثامن: (لَيْسَ) وهي لنفي الحال عند الإطلاق والتجرد من القرائن، نحو: ليس زيدٌ قائماً، أي الآن.

وقيل: مطلقاً؛ ولهذا تقيّد تارةً بزمان الحال فيقال: ليس زيدٌ قائماً الآن. وتارةً بزمان الماضي نحو: ليس خلقُ الله تعالى مثله. وتارةً بزمان المستقبل نحو: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(٤)، فليتامل.

وقد تستعمل كَانَ وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَضْحَى وَظَلَّ وَبَاتَ بمعنى: صار، نحو:

(١) شرح ألفية ابن مالك (ابن الناطم): ١٢٨. (٢) النمل: ٤٨.

(٣) هود: ٨.

(٤) النساء: ١١١.

مازال، وما انفكَّ، وما فتَّى، وما برحَ،

﴿فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا﴾^(١). وقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَتْمُ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾^(٢). و:
 أَمَسْتُ خَلَاءً وَأَمَسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ^(٣)
 ف(أَمَسَى) الأولى بمعنى صار لا الثانية لوقوع الماضي خبراً لها؛ لأنَّ (صار) لا
 يقع الماضي خبراً لها لأنَّها تفيد الدوام والماضي يفيد الانقطاع. وقول الشاعر:
 تَمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ رَقٌّ جَفَتْ فَفَالَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالدَّبُورُ^(٤)
 وقوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا﴾^(٥) و(باتَ عمرو فقيراً).

(و) أربعة منها تعمل هذا العمل إذا أُريدَ بها استمرار الثبوت بشرط تقدّم النفي أو
 شبهه، وهو النهي والاستفهام ولو تقديرًا، نحو قوله تعالى: ﴿تَفَتَّا تَذَكَّرُ يَوْسُفُ﴾^(٦)
 أي لا تفتّا، فإنّه لو لم يدخل النفي لم يلزم نفي النفي المستلزم لاستمرار المقصود
 منها؛ ولهذا ذكرها مقرونة بما النافية:

أولها: (مازالَ) بمعنى انفصل، وهي من (زال يزال)، لا من (زال يزل) أو (يزيل).
 (و) ثانيها وثالثها: (ما انفكَّ وما فتَّى) بمعنى ما زال.

(و) رابعها: (ما برحَ) بمعناها أيضاً، من (برح)، أي زال، ومنه البارحة لليلة الماضية.
 وهذه الأفعال الأربعة للدلالة على استمرار خبرها لاسمها مُدْقِبٌ، أي من وقت
 يمكن أن يقبله عادة، فمعنى: ما زالَ زيدٌ أميراً، استمرار إمارته من زمان قابليته
 للإمرة وصلاحيته، لا في حال طفوليته.

أمّا دلالتها على الاستمرار، أي اتّصاف الاسم بالخبر ودوامه إلى زمن التكلم،
 فلأنَّ النفي مأخوذ في معانيها، فإذا دخلها النفي كانت معانيها نفي النفي، ونفي النفي
 استمرار الثبوت، واعتبار الصلاحيّة والقابليّة معلوم عقلاً، نحو: ما انفكَّ عمرو فقيهاً،

(١) الواقعة: ٦. (٢) آل عمران: ١٠٣.

(٣) البيت للناطقة الديباني، قطر الندى وبلّ الصدى: ١٣٤.

(٤) البيت لعدي بن زيد، همع الهوامع ١: ١١٤. (٥) النحل: ٥٨.

(٦) يوسف: ٨٥.

وما دام.....

وما فتئ بكراً محسناً، وما برح خالد كريماً.

فتكون حينئذٍ هذه الأفعال بمنزلة (كان)؛ ولهذا لم يجر أن يقال: ما رأيتُ زيداً إلا قائماً، كما لم يجر أن يقال: كان زيدٌ إلا عالماً؛ لأنه يلزم اتّصاف (زيد) بجميع الأوصاف المتضادة إلا بالعالمية، وهو محال، كما لا يخفى على ذي روية.

وواحد منها يعمل بشرط تقدّم (ما) المصدرية الظرفية (و) هو (ما دام)؛ ولهذا قرنها بـ(ما)، وهي لتوقيت أمرٍ وتعينه بمدة ثبوت خبرها لاسمها بأن تجعل تلك المدة ظرف زمان له؛ لأنّ لفظة (ما) مصدرية فهي وما بعدها في تأويل المصدر.

وتقدير الزمان قبل المصادر كثير مثل: أتيتك خفوق الشمس، أي وقته. وكلّ ظرف لابد له من متعلّق؛ إمّا بعض جملة اسمية، نحو: زيد قائم يوم الجمعة، أو فعلية، نحو: جئتُ يوم الجمعة.

فظهر احتياج (مادام) إلى كلام مستقلّ يسبقه؛ لأنّه حينئذٍ مع اسمه وخبره ظرف، والظرف فضلة غير مستقلّ بالإفادة فلا يجيء إلا بعد المسند والمُسند إليه، بخلاف الأفعال المصدّرة بالنفي فإنّها مع اسمها وخبرها كلام مستقلّ بالإفادة مثل: لا أصحابك مادام زيد صدّيقك.

فأصبح: مضارع مرفوع.

و(ما): مصدرية ظرفية، و(دام): ماضٍ ناقص ناسخ.

و(زيد): اسمه مرفوع به.

و(صديق): خبره منصوب به، و(الكاف): في محلّ جر بالإضافة.

وقال تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾^(١).

وسمّيت (ما) هذه مصدرية؛ لتأويلها مع ما بعدها بمصدر وهو (الدوام)، وظرفية لتقديرها بالظرف أيضاً وهو (المدة).

وما تصرَّف منها نحو: كَانَ وَيَكُونُ وَكُنْ وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ وَأَصْبَحَ، تقولُ:
كَانَ زَيْدٌ قَانِئاً،

(وما تصرَّف منها) أي من (كان) أو أحد أخواتها القابل للتصرّف، فإنّه يعمل عمل ما اشتق منه، وهي في ذلك على ثلاثة أضرب:

1- [الضرب الأول] ماضٍ وله مضارع وأمر، ومصدر، ووصف، وهو (كان وصار) وما بينهما، (نحو: كان) في الماضي (ويكونُ) في المضارع (وكنُ) في الأمر، (وأصبح) في الماضي (ويُصبحُ) في المضارع (وأصبحُ) في الأمر.

(تقول) أنت في عمل الماضي من كان: (كان زيدٌ قانئاً) (كان): فعل ماض ناقص ناسخ، (زيد): اسمه مرفوع به، (قانئاً): خبره منصوب به. وقال تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾^(١)، ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾^(٢)، وكونك إياه^(٣)، و:

..... كَانَتْ أَخَاكَ، إِذَا لَمْ تَلَيْهِ لَكَ مُنْجِدًا^(٤)

وقس البواقي.

والضرب الثاني: ماضٍ وله مضارع دون أمر، ووصف دون مصدر، وهو (زال) وأخواته، فتدبّر.

والضرب الثالث: ماضٍ لا مضارع له ولا أمر، ولا وصف، ولا مصدر، وهو (دام، وليس).

أمّا (ليس) فجامدة لا تتصرّف حتى قيل: بحرفيّتها^(٥).

وأمّا (دام) فلا تتصرّف عند الفراء وأكثر النحويين^(٦) وبعضهم^(٧) بنى منها مضارعاً

(١) مريم: ٢٠. (٢) الإسراء: ٥٠.

(٣) ربما يريد به جزء البيت القائل:

بِذَلِّ وَحَلَمِ سَادٍ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنِكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ عَسِيرٌ

راجع شرح ابن عقيل ١: ٢٧٠.

(٤) لم ينسب لأحد، وأوّلُه وما كل من يدي البشاشة كائنًا، شرح ابن عقيل ١: ٢٦٩، مع الهوامع ١: ١١٤.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٤: ١٩٩، مغني اللبيب: ٣٨٧، شرح ابن عقيل ١: ٢٦٢.

(٦) شرح ابن عقيل ١: ٢٦٩، مع الهوامع ١: ١١٤. (٧) حاشية الصّبان على شرح الأشعوني ١: ٢٣٠.

وليس عمرو شاخصاً، وما أشبه ذلك.....

وهو غير مَرَضِيٍّ لدى المحققين نحو: لا أَكَلُمُكَ مادام زيد قائماً.
(وليس): فعل ماضٍ على المشهور بينهم ناقص ناسخ.
(عمرو): اسمه مرفوع به، (شاخصاً): خبره منصوب به.
(وما أشبه ذلك) من الأمثلة المناسبة لكل منها واللائقة لها.

تتمة:

يجوز توسط الخبر بين الفعل والاسم؛ لقوتها لكونها أفعالاً، وتقدير المنصوب
على المرفوع جائز في كلامهم وواقع في محاوراتهم، قال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا
نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١). وخالف ابن معيط^(٢) في (دام). ورَدَّ بقول الشاعر:
لا طِيبَ للعِيشِ مادامتْ مُنْعَصَةً
لبعضهم^(٣) في (ليس)، ورَدَّ بقول الآخر:
سَلِي إِنْ جَهِلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ
فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجُهُولٌ^(٤)
ومنه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ﴾^(٥) في قراءة حمزة وحفص
ينصب (البرَّ)^(٦) على أَنَّهُ خبر مقدَّم على الاسم.



(١) الروم: ٤٧.

(٢) الفصول الخمسون: ٥٥، شرح الرضي على الكافية ٤: ٢٠٠، قطر الندى وبل الصدى: ١٣٢.

(٣) لم ينسب لأحد، قطر الندى وبل الصدى: ١٣١، شرح ابن عقيل ١: ٢٧٤، مع الهوامع ١: ١١٧.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤: ٢٠٠، أوضح المسالك ١: ١٧٠، قطر الندى وبل الصدى: ١٣٢، شرح ابن عقيل ١: ٢٧٣، مع الهوامع ١: ١١٧.

(٥) البيت للسؤال بن عادي اليهودي، قطر الندى وبل الصدى: ١٣٠، شرح ابن عقيل ١: ٢٧٣، مع الهوامع ١: ١١٧.

(٦) البقرة: ١٧٧.

(٧) مجمع البيان ١: ٣٣٦، قطر الندى وبل الصدى: ١٣٠، أوضح المسالك ١: ١٧٠.

تقدم الأخبار على الأفعال

وفي تقديم الأخبار على الأفعال ثلاثة أقسام:

قسم يجوز فيه: وهو من (كانَ) إلى (صارَ) نحو: قائماً كان زيدٌ.

وقسم لا يجوز: وهو ما قرن بـ(ما)، مصدرية كانت أو نافية؛ أمّا أولاً فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر، وأمّا ثانياً فلامتناع تقديم (ما) في حيز النفي لأنّه يقتضي التصدّر. خلافاً لابن كيسان وأتباعه فإنه يجوز ذلك إلّا (مادامَ)^(١).

وقسم اختلف فيه جمهور المحققين: وهو (ليس)؛ فعند المبرّد^(٢) وابن السّراج^(٣) والجرجاني^(٤) والكوفيين^(٥) عدم جوازه فيه مراعاةً للنفي، إذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه، وسيبويه^(٦) والفارسي^(٧) والسيرافي^(٨) وأكثر البصريين^(٩)، على الجواز بناءً على أنّه فعل وجواز تقديم معموله عليه شائع في كلام النحويين.

وتختصّ (كان) بجواز حذفها نحو: إن خيراً فخير وإن شراً فشرّ، لكثرة استعمالها. فيجوز في مثل هذا التركيب أربعة أوجه:

[الأول] نصب الأول ورفع الثاني، نحو: إن خيراً فخير، أي إن كان عمله خيراً

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١٥٥، شرح الرضي على الكافية ٤: ٢٠٠، أوضح المسالك ١: ١٧٣.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١٦٠، شرح الرضي على الكافية ٤: ٢٠١، قطر الندى وبلّ الصدى: ١٣٣، شرح ابن عقيل ١: ٢٧٧ - ٢٧٨.

(٣) قطر الندى وبلّ الصدى: ١٣٣، شرح ابن عقيل ١: ٢٧٨، معجم الهوامع ١: ١١٧.

(٤) معجم الهوامع ١: ١١٧.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١٦٠، شرح الرضي على الكافية ٤: ٢٠١، قطر الندى وبلّ الصدى: ١٣٣.

شرح ابن عقيل ١: ٢٧٧ - ٢٧٨، معجم الهوامع ١: ١١٧.

(٦) شرح ابن عقيل ١: ٢٧٨.

(٧) قطر الندى وبلّ الصدى: ١٣٣، شرح ابن عقيل ١: ٢٧٨.

(٨) نسب السيوطي إليه المنع. معجم الهوامع ١: ١١٧.

(٩) الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١٦٠.

فجزاؤه خيرٌ.

و [الثاني] نصبهما، نحو: إن خيراً فخيئراً، أي إن كان عمله خيراً فكان جزاؤه خيراً.
و [الثالث] عكس الأول، نحو: إن خيئراً فخيئراً، أي إن كان في عمله خيئراً فكان
جزاؤه خيراً.

و [الرابع] عكس الثاني، نحو: إن خيئراً فخيئراً، أي إن كان في عمله خيئراً فجزاؤه
خيئراً.

وكذلك: إن شراً فشرّاً، وإن خنجراً فخنجرٌ، وقلة هذه الأوجه وضعفها بحسب
كثرة الحذف وقلة.

وقد يجب حذفها في مثل: أما أنت منطلقاً أنطلق، أي لأن كنت منطلقاً انطلقت.
فأصل (أما أنت: لأن كنت)، فحذفت اللام قياساً لدلالة (أن) عليها؛ لأن حذف
الجار من (أن وأن) قياس مطرد لكثرة استعمالهما معه، كقوله تعالى: ﴿أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا
إِيَّاهُ﴾^(١) أي بأن تعبدوا. وقوله تعالى: ﴿أَنْ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾^(٢) أي بأن. ثم حذفت
(كان) اختصاراً لجوازه في كلامهم فانقلب الضمير المتصل منفصلاً لتعذر المتصل
حينئذٍ فصار (أن أنت منطلقاً). فزيدت لفظه (ما) بعد (أن) في موضع (كان) عوضاً
عنها؛ لأنها تشبه (كان) من حيث أنها مصدرية تدلّ على الزمان، كما أن (كان) تدلّ
عليه وللتأكيد أيضاً فصار (أن ما أنت منطلقاً).

وخصّت (ما) بالزيادة؛ لمجيء زيادتها في غير هذا، نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا
رَحْمَةٍ﴾^(٣)

و ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(٤). وأدغمت النون في الميم بعد قلبها ميماً ليجتمع المثلاث وأبقي
الخبر على حاله فصار: أما أنت منطلقاً انطلقت، هذا على فتح الهمزة.

(٢) الإسراء: ٩.

(٤) المؤمنون: ٤٠.

(١) يوسف: ٤٠.

(٣) آل عمران: ١٥٩.

وإن كسرت صار التقدير: إن كنتَ منطلقاً انطلقتُ، فيعمل به ما عملَ بالأوّل من غير فرق إلّا حذف اللام، إذ لا (لام) فيه، وحذف نون مضارعها مطلقاً، المجزوم بالسكون وصلّاً، إن لم يلحقها ساكن ولا ضمير نصب متّصل جائز نحو: ﴿لَمْ أَكُ بِغَفِيّاً﴾^(١) فأصله (أكون) حذفت الضمّة للجازم، والواو للساكنين، والنون للتخفيف.. فلا يجوز الحذف في غير المجزوم، ولا المجزوم بالحذف، ولا المتّصل بساكن أو ضمير كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢)، فهي مكسورة للساكنين ومتعاصية على الحذف؛ لقوّتها بالحركة. وكقوله ﷺ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»^(٣) لا تَصَالِهَا بالضمير، والضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها. ولا يجوز في الوقف عليها أيضاً؛ لأنّ الفعل إذا وقف عليه وقد دخله الحذف حتى بقي على حرف أو حرفين وجب إلحاقه بهاء السكت، نحو: لم يعبه، ولم يعبه، وهو لم يكن بمنزلة، فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب آخر.

ولا يقال: يلزم مثله في نحو: لم يبق؛ لأنّ إعادة الياء تؤدّي إلى إلغاء الجازم بخلاف (لم يكن) فإنّ الجازم إنّما اقتضى حذف الحركة.



(٢) البينة: ١.

(١) مريم: ٢٠.

(٣) صحيح مسلم ٤: ١٧٧٧ / ٢٩٣٠، صحيح البخاري ١: ٤٥٥ / ١٢٨٩.

وأما إنَّ وأخواتها، فإنَّها تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي: إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ...

إنَّ وأخواتها

(وأما) عمل (إنَّ و) عمل (أخواتها) أي أشباهها (فإنَّها) أي إنَّ وأخواتها (تنصب الاسم) أي المبتدأ ويسمى اسمها وهو المسند إليه بعد دخولها وحكمه كحكم المبتدأ (وترفع الخبر) أي خبر المبتدأ ويسمى خبرها وهو المسند إلى شيء آخر بعد دخولها وحكمه كحكم خبر المبتدأ.

وقيل: إنَّه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل^(١).

وتعمل هذا العمل إن لم تقترن بها (ما) الحرفية الزائدة على الأفصح، إلا (ليت) فالوجهان^(٢).

(وهي) أي ما ينصب الاسم ويرفع الخبر ستة حروف، وعملت هذا العمل لشبهها بالفعل؛ أما لفظاً فلانقسامها إلى ثلاثية ورباعية وخماسية، كانقسام الأفعال، وبنائها على الفتح، ولاختصاصها بالأسماء أيضاً. وأما معنى فلانَّ معانيها كمعاني الأفعال مثل: أكَّدْتُ واستدركْتُ.

وقدِّموا منصوبها على مرفوعها؛ ليكون ورودها على هذه الصورة التي هي فرع في معمولات الفعل وهو تقديم المنصوب على المرفوع مؤذناً بفرعيتها عنه، ومن هنا تفهم النكتة في امتناع تقديم أخبارها على أسمائها، إلا فيما استثنى.

الأوَّل منها: (إنَّ) بكسر الهمزة وفتح النون مع تشديدها، وهي أمَّ الباب.

(و) الثاني: (أنَّ) بفتح الهمزة وتشديد النون مع فتحها.

(و) الثالث: (لكنَّ) بكسر الكاف وفتح النون مع تشديدها، وهي عند البصريين

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١٧٦، شرح الرضي على الكافية ١: ٢٨٨، شرح ابن عقيل ١: ٣٤٨، همع الهوامع ١: ١٣٤.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤: ٣٣٨، قطر الندى وبلَّ الصدى: ١٥١، شرح شذور الذهب: ٢٧٩، أوضح المسالك ١: ٢٤٩ - ٢٥٠، همع الهوامع ١: ١٤٣.

وَكَاَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ. تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَانِمٌ،

مفردة والكوفيين مركبة^(١) من (لا وإنّ) المكسورة، المصدرة بالكاف الزائدة، والأصل: (لا كإن) نُقلت كسرة الهمزة إلى الكاف فحذفت، وكلمة (لا) تفيد أنّ ما بعدها ليس كما قبلها، بل هو مخالفٌ له نفيًا وإثباتًا، وكلمة (إنّ) تحقق مضمون ما بعدها. (و) الرابع: (كأنّ) بفتح الهمزة والنون مع التشديد، وهي حرف بسيط على الصحيح حملاً على أخواتها لأنّ الأصل عدم التركيب.

ومذهب الخليل^(٢) أنّها مركبة من (كاف) التشبيه، و(إنّ) المكسورة؛ فالكاف داخلة على المشبه به، فأصل (كأنّ زيدا أسدٌ: إنّ زيدا كالأسد)، ثمّ قدّمت الكاف على (إنّ)؛ ليعلم إنشاء التشبيه من أوّل الأمر. وفتحت الهمزة؛ لأنّ الكاف في الأصل جازة و(إنّ) المكسورة لا تقع بعد الجاز؛ لأنّه إنّما يدخل على المفرد فراعوا الصورة بالفتح وإن كان المعنى على الكسر.

(و) الخامس: (ليتّ) بفتح التاء المثناة فوق.

(و) السادس: (لعلّ) بفتح اللام الأخيرة مع تشديدها أفصح من ضمّها وكسرها، وفيها أربع عشرة لغة.

وآخر (ليتّ ولعلّ) لكونهما للإنشاء بخلاف الأربعة السابقة. وهذه الحروف لها صدر الكلام ليعلم من أوّل الأمر أنّه أيّ قسم من أقسام الكلام، إذ كلّ منها يدلّ على قسم منه كالمؤكد، والمشتمل على الاستدراك، والتشبيه، والتعني، والترجي، سوى (أنّ) المفتوحة فهي بالعكس.

(تقول) أنت إذا أسندت لها شيئاً لتعمل فيه: (إنّ) حرف توكيد ونصب.

(زيداً) اسمه منصوب به.

(قائماً) خبره مرفوع به.

(١) شرح الرضي على الكافية ٤: ٣٧٢، مغني اللبيب: ٣٨٤، همع الهوامع ١: ١٣٣.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤: ٣٦٩.

وليتَ عمراً شاخِصٌ. ومعنى إنّ وأنّ للتأكيد.

(و) تقول: (ليتَ) حرف تمنٍّ ونصب.

(عمراً) اسمه منصوب به.

(شاخِصٌ) خبره مرفوع به. وقس عليهما بقيّة أخواتهما؛ لأنّ عملها لا يختلف وإنّما تختلف معانيها لاختلاف صيغها.

معاني الحروف المشبهة بالفعل

ثمّ أشار إلى ترتيب معانيها بقوله: (ومعنى إنّ) أي المكسورة (وأنّ) أي المفتوحة؛ فالأوّل لا تغيّر معنى الجملة، فإذا قلت: إنّ زيداً قائمٌ، أفاد ما يفيد (زيدٌ قائمٌ) مع زيادة التأكيد، والثانية مع مدخولها في حكم المفرد، ومن ثمّ وجب الكسر في موضع الجمل، والفتح في موضع المفرد كما ستقف عليه إن شاء الله.

(للتأكيد) أي تأكيد النسبة لمضمون الجملة، كما تقول: زيدٌ قائمٌ، ثمّ تدخل عليه (إنّ) لتأكيد نسبة الخبر إلى الاسم وتقريره، فتقول: إنّ زيداً قائمٌ، وكذلك المفتوحة؛ إلّا إنّها لا بدّ أن يسبقها كلام يعمل فيها مع مدخولها لتأوّلها بالمصدر، نحو: بلغني أنّك عالمٌ، إذ التقدير: بلغني علمك.

وفي بعض النسخ: (وهما للتأكيد).

وتخفّف (إنّ) المكسورة للثقل وكثرة الاستعمال فيجوز إلغاؤها وهو الغالب؛ لفوات بعض وجوه الشبه بالفعل (كفتح الآخر، وكونها على ثلاثة أحرف) كما يجوز إعمالها على ما هو الأصل وتلزمها اللام على كلا التقديرين:

أما في الإلغاء فللفرق بينها وبين (إنّ) النافية في مثل: إنّ زيدٌ قائمٌ، وإنّ زيدٌ لقائم^(١).

وأما في الإعمال؛ فللاطراد، ولأنّ كثيراً من الأسماء لا يظهر فيه الإعراب لكونه

(١) فلإنّ في الجملة الأوّل بمعنى (ما)، وفي الجملة الثانية مخففة من (إنّ)؛ لدخول اللام في خبرها.

تقديريةً أو مبتنيةً.

ومذهب سيبويه وبعض النحاة: لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل^(١).
وحينئذٍ يجوز دخولها على فعل من أفعال المبتدأ والخبر لا غير، مثل: (كان وظن) وأخواتهما؛ لأنَّ أصل دخولها عليهما، فإذا فات ذلك اشترط ألا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر، رعايةً للأصل بحسب الإمكان، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾^(٢) ﴿وَإِنْ تُظُنَّكَ لَمِنَ الْكَافِرِينَ﴾^(٣). خلافاً للكوفيين^(٤) في التعميم فإنهم لا يشترطون التخصيص؛ تمسكاً ببعض الأشعار المؤولة بسقوطها عن درجة الاعتبار كما لا يخفى على أولي الأبصار.

وتخفف المفتوحة فتعمل وجوباً في ضمير شأنٍ مقدّر؛ لأنَّ مشابهتها بالفعل أكثر من المكسورة، وإعمال المكسورة واقع في سعة الكلام كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَأَنَّا لَيُوقِنَنَّكُمْ﴾^(٥) والمفتوحة لم يقع فيه، فيلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الأضعف على الأقوى. ولكن لما قدّروا ضمير الشأن اسماً لها والجملة المفسّرة له خبراً لها كانت عاملة في المبتدأ والخبر كما كانت في الأصل، فهي لا تزال عاملة. بخلاف المكسورة فإنّها قد تكون وقد لا تكون. والعمل في الظاهر وإن كان أقوى منه في المقدّر لكن دوام المقدّر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت، فلا يلزم ترجيح الأضعف على الأقوى.

وتدخل على الجمل الصالحة للتفسير بضمير الشأن مطلقاً، وشذّ إعمالها في غيره، وتلزمها مع الفعل المتصرف - بخلاف نحو: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٦) ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾^(٧) - السين نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾^(٨)

(١) شرح الرضي على الكافية ٤: ٣٦٦، شرح ابن عقيل ١: ٣٧٨.

(٢) البقرة: ١٤٣.

(٣) الشعراء: ١٨٦.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤: ٣٦٦، أوضح المسالك ١: ٢٦٥.

(٥) هود: ١١١.

(٦) النجم: ٣٩.

(٧) الأعراف: ١٨٥.

(٨) المزمل: ٢٠.

نواسخ المبتدأ والخبر/إنّ وأخواتها ١٦٩
ولكنّ للاستدراك، وكأنّ للتشبيه.....

أو (سوف) كقول الشاعر:

واعلمّ فعلمّ المرء ينفعه أن سوف يأتي كلّ ما قدّراً^(١)
أو (قد) نحو: ﴿لَيَعْلَمَنَّ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ﴾^(٢)؛ للفرق بينها وبين المصدرية الناصبة، وليكون كالعوض من النون.

أو حرف النفي، نحو: ﴿أَفَلَا يَرْزُقْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(٣).
وليس لزومه إلّا ليكون كالعوض من النون، لا لمجرد الفرق، إذ يجتمع مع كلّ منهما. فالفارق من حيث المعنى هو أنّه إن غني به الاستقبال فهي المخففة وإلّا فالمصدرية. ومن اللفظ هو أنّه إن كان الفعل المنفي منصوباً فهي المصدرية وإلّا فالمخففة.

(و) معنى (لكنّ للاستدراك) أي توهم يتولّد من الكلام المتقدّم، نحو: جاءني زيدٌ، فكأنّه توهم أنّ عمراً أيضاً جاءك، لما بينهما من الإلقة، فترفع ذلك الوهم بقولك: لكنّ عمراً لم يجرى.

وتوسّط بين كلامين متغايرين معنًى أو لفظاً، وتخفّف فتلغى لخروجها عن المشابهة، وأشبّهت العاطفة لفظاً ومعنًى، ويجوز معها مشدّدة ومخفّفة الواو؛ إمّا لعطف الجملة على الجملة، وإمّا اعتراضية.

(و) معنى (كانّ للتشبيه) أي إنشائه للاسم بالخبر، وهو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في المعنى نحو: كأنّ زيداً أسدّ.

وتخفّف فتلغى على الأفصح^(٤) لخروجها عن المشابهة. وإذا لم تعمل لفظاً ففيها

(١) لم ينسب لأحد، شرح شذور الذهب: ٢٨٣، شرح ابن عقيل ١: ٣٨٧.

(٢) الجن: ٢٨. (٣) طه: ٨٩.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤: ٣٧٠، مع الهوامع ١: ١٤٣.

وليت للتمنّي، ولعلّ للترجّي

ضمير شأن مقدّر عندهم، كما في (أَنْ) المخفّفة، ولا يبعد عدم تقديره لعدم الحاجة إليه كما في (أَنْ) المخفّفة؛ لأنّه لغرض.

(و) معنى (ليت للتمنّي) أي إنشائه، فتدخل على الممكن وهو ما فيه عسر نحو: ليت لي مالاً فأصدّق منه. وعلى المحال وهو ما لا طمع فيه نحو: ليت الشباب يعود يوماً^(١).

وأجاز الفراء: ليت زيداً قائماً، بنصب المعمولين على المفعولية بمعنى (ليت)، أي أتمّاه كائناً على صفة القيام.

والكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير (كان) وامتسكها قول الشاعر^(٢):

يا ليت أيام الصبا رواجعاً قد كنت في وادي العقيق راتعاً
فمعناه عند الفراء: أتمنى أيام الصبا رواجعاً.
والكسائي: ليت أيام الصبا كانت رواجعاً.

والمحققون على أن (رواجعاً) حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف، أي ليت أيام الصبا لنا كائنة حال كونها راجعة.
(و) معنى (لعلّ للترجّي) أي إنشائه.

ولا تدخل على المستحيل، ومعناه توقع أمر مرجو أو مخوف كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ﴾^(٣) و﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾^(٤).

والأول هو الغالب كما لا يخفى على أديب.
وللتعليل نحو: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَلَّا يَعْلَهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾^(٥) أي لكي يتذكّر.

(١) إشارة إلى بيت أبي العتاهية الذي يقول فيه:

فيا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب

راجع قطر الندى: ١٤٨.

(٢) لم يُنسب لأحد، شرح أبيات سيويه: ١٦٧، شرح الرضي على الكافية ٤: ٣٣٤، مغني اللبيب: ٣٧٦، همع

(٣) البقرة: ١٨٩.

الهمام ١: ١٣٤.

(٤) طه: ٤٤.

(٥) الشورى: ١٧.

تنبيه

تكسر (إنَّ) في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾^(١). وبعد القسم أيضاً نحو: ﴿يَسْ * وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٢). وإذا وقعت محكية بالقول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾^(٣)؛ لأنَّ مقول القول جملة. وقبل لام القسم نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾^(٤). وبعد الفعل المعلق نحو: علمتُ إنَّ زيدا لقائتم. وبعد الموصول نحو: جاءني الذي إنَّ أباه قائم.

وتفتح إنَّ وقعت معموله فاعلاً نحو: أعجبني أنَّك قائم، لوجوب كونه مفرداً، أو نائباً عنه نحو: ﴿قُلْ أُوجِبِ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ﴾^(٥). ومفعولاً نحو: علمت أنَّك قائم. أو مبتدأ نحو: عندي أنَّك فاضل. أو مجروراً نحو: عجبْتُ من أنَّك قائم، وأعجبني اشتهاؤُ أنَّك عالم. وبعد (لولا) الامتناعية؛ لأنَّه مبتدأ نحو: لولا أنَّك منطلق، أو التحضيضية؛ لأنَّها مع مدخولها معمول للفعل الواجب دخول التحضيضية عليه نحو: لولا أنَّه معادٍ لك زعمتُ، أو (لو)؛ لأنَّ ما بعدها فاعل محذوف نحو: لو أنَّك قائم، أي لو وقع قيامك.

فإن جاز في موضع التقديران جاز الأمران.



(٢) يس: ١ - ٣.

(٤) المنافقون: ١.

(١) الكوثر: ١.

(٣) مريم: ٣٠.

(٥) الجن: ١.

وَأَمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ عَلَى أَنْهُمَا
مَفْعُولَانِ لَهَا وَهِيَ: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخَلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ،

ظَنَنْ وَأَخَوَاتُهَا

(وَأَمَّا) عمل (ظَنَنْتُ وَ) عمل (أَخَوَاتُهَا) أي أشباهها (فَإِنَّهَا) أي ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا
(تَنْصِبُ الْمَبْتَدَأَ) بعد أخذها الفاعل ويسمى مفعولها الأول (وَ) تنصب (الْخَبَرَ) أيضاً،
أي خبر المبتدأ ويسمى مفعولها الثاني. ومن ثم قال: (عَلَى أَنْهُمَا) أي المبتدأ وخبره
(مَفْعُولَانِ لَهَا) أي لـ(ظَنَنْتُ) وَأَخَوَاتُهَا، وتسمى بأفعال القلوب لتعلق أكثرها بالقلب.
وليس كل فعل قلبي ينصب مفعولين، بل القلبي ثلاثة أقسام:

ما لا يتعدى بنفسه فلا ينصب أصلاً إلا بما يعدي، نحو: فَكَرَ، وَتَفَكَّرَ، وما يتعدى
إلى واحد بنفسه، نحو: عَرَفَ زَيْدٌ الْحَقَّ وَفَهَمَ الْمَسْأَلَةَ، وما يتعدى لاثنتين بنفسه وهو
المرادُّ هنا.

والمصنَّف ذكر منها عشرة أفعال:

أربعة تفيد رجحان وقوع المفعول الثاني:

(وَهِيَ: ظَنَنْتُ) لا بمعنى التهمة بل الحسبان، وهو ترجيح أخذ الطرفين، ويقابله
الوهم، وتأتي للعلم نحو: ﴿وَضَلُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنْهُ إِلَّا إِلَيْهِ﴾^(١).

(وَحَسِبْتُ) بكسر السين بمعنى ظَنَنْ، وقد تأتي لليقين لا بمعنى صرت أحسب.
(وَخَلْتُ) بمعنى الحسبان أيضاً.

(وَزَعَمْتُ) لا بمعنى هزلت أو سمنت، بل للحسبان أيضاً، ويقال غالباً لَمَنْ أخطأ
في اعتقاده؛ ولهذا يكره مواجهة المؤمن بذلك.

وثلاثة تفيد تحقيق وقوع المفعول الثاني.

وهي: (رَأَيْتُ) لا بمعنى [أُبْصِرْتُ وَأَصْبَتْ]^(٢) الرؤية، وهي لليقين بمعنى علم،
وتجيء للحسبان.

وَعِلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَاتَّخَذْتُ، وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ. تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا
مَنْطَلَقًا، وَخِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا،

(وَعِلِمْتُ) لا بمعنى عرفت أو صرت أعلم، وهي لليقين.

(وَوَجَدْتُ) بمعنى علمت لا بمعنى أصاب أو استغنى.

ومنها اثنان يفيدان التحويل والانتقال: (و) هما (اتَّخَذْتُ، وَجَعَلْتُ).

وواحد يفيد حصول النسبة في السمع: (و) هو (سَمِعْتُ، تَقُولُ) أنت في إعراب

(ظَنَنْتُ): فعل وفاعل، الفعل (ظنّ) والتاء ضمير متصل في محل رفع؛ لأنّه مبني لا يظهر فيه إعراب.

(زَيْدًا): مفعوله الأول منصوب به (منطلقاً) مفعوله الثاني منصوب به أيضاً.

ونحو:

حَسِبْتُ التَّقَى والجوَدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ^(١)

(التَّقَى): مفعول أول، و(خير تجارة): مفعول ثانٍ.

(و) تَقُولُ: (خِلْتُ): فعل وفاعل، الفعل (خال) لأنّ أصله (خيلت)، نقلت كسرة

الياء إلى الخاء بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لهما، أو أنّه لما تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فصار (خَلْتُ) فقلبت الفتحة كسرة لتدلّ على الياء المحذوفة.

و(التاء): ضمير متصل في محلّ رفع؛ لأنّه مبني لا يظهر فيه إعراب.

(عَمْرًا): مفعوله الأول منصوب به.

(شَاخِصًا): مفعوله الثاني منصوب به أيضاً.

ونحو:

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا^(٢)

ونحو: علمتُ الرسولَ صادقاً، ونحو: وجدتُ العلمَ نافعاً، ونحو: اتَّخَذْتُ الْعَمَلَ

(١) البيت للبيد بن ربيعة العامري، وتامه: رباحاً إذا ما المرء أصبح ناقلاً، شرح ابن عقيل ٢: ٣٤.

(٢) البيت لخداش بن زهير، قطر الندى وبél الصدى: ١٧٠، شرح ابن عقيل ٢: ٢٩.

وما أشبّه ذلك.....

سناداً، ونحو: جعلتُ القرآنَ شفيعاً. ونحو: سمعتُ الفقيهَ يقولُ.
 (الفقيه): مفعول أول، وجملة الفعل والفاعل في محلّ نصب مفعول ثانٍ لسمعت.
 هذا على رأي أبي علي الفارسي، وجمهور النحاة على خلافه^(١)؛ لأنّ أفعال
 الحواس عندهم لا تتعدّى إلّا إلى مفعولٍ واحدٍ، فتكون جملة (يقولُ) ونحوها في
 محلّ نصب على الحالية من المفعول به.
 (وما أشبّه ذلك) ممّا يناسب المقام ويوصل إلى المرام.

أحكام ظنٍّ وأخواتها

واعلم أنّ هذه الأفعال تختصّ بأحكام:
 منها: جواز الإلغاء وهو عبارة عن إبطال عملها لفظاً ومحلّاً بشرط تأخير الفعل
 عن المعمولين، أو توسّطه، فيرجعان إلى الإبتداء، ويجوز الإعمال أيضاً.
 فالأول: نحو قولك: زيدٌ عالمٌ ظننتُ، بالإهمال وهو الأرجح باتّفاقٍ، ويجوز
 الإعمال.

والثاني: نحو قولك: زیداً ظننتُ عالماً، بالإعمال، و«زيدٌ ظننتُ عالمٌ»،
 بالإهمال، وهل هما متساويان أو الإعمال أرجح؟ فالمشهور التساوي^(٢)، إلّا أنّ
 يؤكّد الفعل بمصدر أو ضميره، فيكون إلغاؤه قبيحاً كقولك: زیداً ظننتُ ظناً منطلقاً،
 أو زیداً ظننتُ منطلقاً، أي ظننتُ الظنَّ. ووجه قبحه أنّ الفعل لما عمل في المصدر أو
 ضميره ناسب إعماله في مفعوليّه لا إلغاءه.

ومتى تقدّم الفعل على مفعوليّه معاً لم يجز الإهمال البتة، فلا يقال: علمتُ زيدٌ
 قائمٌ، بالرفع، خلافاً لمنّ زعم الجواز^(٣).

(١) نقل ذلك في الكواكب الدرية ١: ١٤٧ - ١٤٨.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤: ١٥٧، قطر الندى وبّل الصدى: ١٧٠.

(٣) وهم الكوفيون، والأخفش، وأبو بكر الزبيدي، وابن الطراوة، انظر: قطر الندى وبّل الصدى: ١٧٦، أوضح

المسالك ١: ٣٢٠، شرح ابن عقيل ٢: ٥٠، همع الهوامع ١: ١٥٣.

ومنها: التعليق وهو عبارة عن إبطال عملها لفظاً لا محلاً، وذلك إذا فُصل الفعل عما بعده بأحد الأشياء التي لها صدر الكلام، فيكون لما بعد المعلق - بكسر اللام - حكم ابتداء الكلام، فيقع فيه المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، لئلا يخرج ما له صدر الكلام عن صدارته؛ لأنّ ما بعده لا يعمل فيما قبله.

أنواع المعلقات

فمن المعلقات: (ما) النافية، نحو: علمتُ ما زيدٌ قائمٌ، قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمَا مُؤَلَّهُمٌ يَنْطِقُونَ﴾^(١).

﴿مؤلاه﴾: في محلّ رفع مبتدأ.

وجملة ﴿ينطقون﴾ في محلّ رفع خبره. وليسا مفعولاً أولاً وثانياً.

ومنها: (إن ولا) النافيتان إذا كان الفعل قبلهما متضمناً معنى القسم، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَنْظُرُونَ أَنْ لَبِئْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٢) أي والله تظنون ما لبستم إلا قليلاً.

وكقولك: أحسب لا يقومُ زيدٌ، أي والله أحسب.

ومنها: لام الابتداء، نحو: علمتُ لزيدٌ قائمٌ، وكقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾^(٣).

ومنها: لام القسم، كقول الشاعر:

ولقد علمتُ لتأتينِ منيَّتي إن المنايا لا تطيشُ سِهامُها^(٤)

ومنها: حرف الاستفهام، كقولك: علمتُ أزيدٌ قائمٌ، و علمتُ هل خَرَجَ عمرو. وكذلك إذا كان في الجملة اسم استفهام سواء كان أحد جزأي الجملة أو لا: فالأول كقوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أُشْدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾^(٥).

(١) الأنبياء: ٦٥. (٢) الإسراء: ٥٢.

(٣) البقرة: ١٠٢.

(٤) البيت للبيد بن ربيعة العامري، شرح الرضي على الكافية ٤: ١٦٠، قطر الندى وبلّ الصدى: ١٧٦، شرح

(٥) طه: ٧١.

شذور الذهب: ٣٦٥.

والثاني كقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^(١).
 فـ﴿أَيَّ﴾: منصوب بـ﴿ينقلبون﴾ على المصدرية، أي ينقلبون أي انقلاب.
 و﴿يعلم﴾ معلقة عن الجملة بأسرها؛ لما فيها من اسم الاستفهام.
 وتضمن معنى الاستفهام يقوم في التعليق مقام حرفه، قال تعالى: ﴿لَيَعْلَمَ أَيُّ
 الْعَزِيزِينَ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِئُوا أَمَدًا﴾^(٢).

وسمي إهمالها تعليقاً؛ لأنَّ العامل في نحو قولك: علمتُ ما زيدٌ قائمٌ، عامل في
 المحلِّ لا في اللفظ، فهو عاملٌ ولا عاملٌ، فشبهت بالمرأة المعلقة، وهي التي أساء
 زوجها في عشرتها فليست مزوجة ولا مطلقة.
 والدليل على عمل الفعل في المحلِّ أنَّه يجوز العطف بالنصب على محلِّ الجملة
 كقول كُثَيِّرٍ:

وما كنتُ أدري قبلَ عَزَّةَ ما البُكا ولا موجعاتِ القلبِ حتَّى تَوَلَّتِ^(٣)
 فعطف (موجعات) بالنصب على محلِّ قوله: ما البُكا، الذي علَّقَ (أدري) عن
 العمل فيه.

وهذا القسم - أعني: ظنُّ وأخواتها - غير داخل في المرفوعات، ولكن ذكره
 المصنّف هنا استطراداً لتمام ذكر النواسخ.



(٢) الكهف: ١٢.

(١) الشعراء: ٢٢٧.

(٣) البيت لكثير بن عبد الرحمن، قطر الندى وبلّ الصدى: ١٧٨، شرح شذور الذهب: ٣٦٨.

باب التوابع

وأما سابع المرفوعات فهو كلّ ثانٍ - أي متأخر عن سابقه متى لوحظ معه كان في الرتبة الثانية منه - متلبس بجنس إعراب سابقه، بحيث يكون إعرابه، من جنس إعرابه ناشئ إعراب كلّ من التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية؛ وذلك أربعة: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل؛ لأنّها لا يمسخها الإعراب إلّا على سبيل التبعية لغيرها، ولما كانت محصورة بالعدّ لم يتعرّض المصنّف لها بعدّ بل بوّيها لما أراد بيانها فقال حاذفاً للمبتدأ:

باب النعت

باب النعت

النعت لغة

(بَابُ النَّعْتِ) وهو لغةٌ: الوصف، يقال: نَعَتَهُ نَعْتًا إِذَا وَصَفَهُ^(١). والنعت ما يُنَعَتُ به، والجمع نعوت.

والفرق بينهما أَنَّ النعت لا يستعمل إِلَّا في المدح وهو ما يزول كالقيام والقعود، والوصف يستعمل في المدح والذم كالعلم والجهل. والأقرب أَنَّهُ لا فرق في البين، إِلَّا إِنَّ النعت عبارة الكوفيين^(٢)، وربما تستعمل عند البصريين، إِلَّا إِنَّ الأكثر عندهم التعبير بالوصف والصفة.

النعت اصطلاحاً

واصطلاحاً: هو التابع المشتقُّ أو المؤول به، الجاري على ما قبله لإفادة وصف فيه أو قائم هو من سببه^(٣). وقَدِّمه لكونه أشدَّ متابعةً وأكثر استعمالاً وأوفر فائدة؛ لأنَّه يكشف حقيقة متبوعه ما لا يكشفها غيره من التوابع، وأيضاً يتبع منوعته في جميع أحواله أو في بعض؛ لأنَّه ضربان: حقيقي وسببي.

فالحقيقي: هو الجاري على ما هو له، وحينئذٍ يتبع منوعته في أربعة من عشرة: في واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من الأفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث، فيجمع فيه منها في الوقت الواحد أربعة أمور، وهي من كلِّ نوع واحد.

وأما السببي: فهو الجاري على غير ما هو له، فحينئذٍ يتبع منوعته في اثنين من

(١) الصحاح ١: ٢٦٩، باب التاء - فصل النون. (٢) همع الهوامع ٢: ١١٦.

(٣) قطر الندى وبلّ الصدى: ٢٨٣.

النعتُ: تابعٌ للمنعوتِ في رفعِهِ، ونصبِهِ، وخفضِهِ، وتعريفِهِ، وتنكيرِهِ.

خمسَةٌ خاصَّةٌ: في واحدٍ من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير. وأما الخمسة الثانية فهو فيها كالفعل لشبهه به، يعني أَنَّهُ يُنْظَرُ إِلَى فاعله فَإِنْ كَانَ مثنًىً أو مجموعاً [أفرد] كما يفرد الفعل، [وإن^(١) كان مذكراً أو مؤنثاً حقيقياً بلا فصل، طابقه وجوباً كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث. وإن كان فاعله مؤنثاً غير حقيقي أو حقيقياً مفصلاً، يذكر أو يؤنث جوازاً، تقول: مررتُ برجلٍ قاعدٍ غلامُهُ، مثل يقعدُ غلامُهُ، ورجلَيْنِ قاعدٍ غلاماهما، مثل يقعدُ غلاماهما، ورجالٍ قاعدٍ غلمانُهُم، مثل: يقعدُ غلمانُهُم. ومررتُ بامرأةٍ قائمٍ أبوها، مثل: يقومُ أبوها، ورجلٍ قائمٍ أمُّه، مثل: تقومُ أمُّه. ورجلٍ معمرٍ أو معمرةٍ دائره، مثل: يعمرُ أو تعمُرُ دائره، أو قائمٍ أو قائمةٍ في الدارِ جاريته، مثل: يقومُ أو تقومُ في الدارِ جاريته. (النعتُ) مطلقاً سواء كان حقيقياً أو سببياً (تابعٌ للمنعوتِ)؛ لأنَّ هذا التعريف له بالخاصَّة التي تعمُّ جميع أفرادهِ كما هي عادة المصنّف في تعاريفهِ بالخاصَّة لا بالحدِّ. ويتبعه وجوباً (في) حال (رفعِهِ) إن كان منعوته مرفوعاً، (و) في حال (نصبِهِ) إن كان منعوته منصوباً، (و) في حال (خفضِهِ) إن كان منعوته مخفوضاً، إلّا أن يكون منعوته معلوماً بدونه فيجوز قطعه عن التبعية في إعرابه، فإذا كان مخفوضاً جاز فيه الثلاثة الأحوال، وإن كان منصوباً أو مرفوعاً فوجهان خاصَّة. وإن كانت النعوت متكررة وعلم بدونها فيجوز قطعها وإتباع بعض سواء علم المنعوت بدون ذلك البعض أو لم يعلم، وإن قطعت فمخير بين أن تقطع بعضاً بالرفع وبعضاً بالنصب، كما إذا كان منعوته مجروراً.

(و) في حال (تعريفِهِ) إن كان منعوته معرفة، (و) في حال (تنكيرِهِ) إن كان منعوته نكرة، وسيأتي بيانها في كلامه. ولا يجوز نعت النكرة بالمعرفة ولا العكس؛ لما فيهما من التضاد.

تَقُولُ: قَامَ زَيْدُ الْعَاقِلِ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِلِ...

(تقول) أنت في النعت الحقيقي إذا كان مفرداً معرفةً مذكراً مرفوعاً: (قام): فعل ماضٍ.
(زيد): فاعله مرفوع به.

(العاقل): نعت مرفوع أيضاً لتبعيته إليه.

(و) تقول إذا كان منصوباً: (رأيت): فعل وفاعل،

(زيداً): مفعوله منصوب به،

(العاقل): نعت منصوب أيضاً لتبعيته له.

(و) تقول إذا كان مخفوضاً: (مررت): فعل وفاعل.

(بزيد): الباء حرف خفض و(زيد) مخفوض بها.

(العاقل): نعت لزيد مخفوض أيضاً لتبعيته له. وإذا كان مفرداً نكرةً مذكراً مرفوعاً:

قَامَ رَجُلٌ عَاقِلٌ، أَوْ مَنْصُوباً: رَأَيْتُ رَجُلًا عَاقِلًا، أَوْ مَخْفُوضًا: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ.

وإذا كان مثني مذكراً معرفاً مرفوعاً: قَامَ الزَّيْدَانِ الْعَاقِلَانِ، أَوْ مَنْصُوباً: رَأَيْتُ

الزَّيْدَيْنِ الْعَاقِلَيْنِ، أَوْ مَخْفُوضًا: مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الْعَاقِلَيْنِ. أَوْ مَنْكُراً مرفوعاً: قَامَ رَجُلَانِ

عَاقِلَانِ، أَوْ مَنْصُوباً: رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ عَاقِلَيْنِ، أَوْ مَخْفُوضًا: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عَاقِلَيْنِ.

وإذا كان جمعاً مذكراً معرفاً مرفوعاً: قَامَ الزَّيْدُونَ الْعَاقِلُونَ، أَوْ مَنْصُوباً: رَأَيْتُ

الزَّيْدِينَ الْعَاقِلِينَ، أَوْ مَخْفُوضًا: مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ الْعَاقِلِينَ. وإذا كان جمعاً مكسراً

معرفاً مرفوعاً: قَامَ الزُّيُودُ الْعُقَلَاءُ، أَوْ مَنْصُوباً: رَأَيْتُ الزُّيُودَ الْعُقَلَاءَ، أَوْ مَخْفُوضًا:

مَرَرْتُ بِالزُّيُودِ الْعُقَلَاءِ. أَوْ مَنْكُراً مرفوعاً: قَامَ رَجَالٌ عُقَلَاءُ، وَرَأَيْتُ رَجَالًا عُقَلَاءَ،

وَمَرَرْتُ بِرَجَالٍ عُقَلَاءَ.

وإذا كان مفرداً معرفاً مؤنثاً مرفوعاً: قَامَتْ هُنْدُ الْعَاقِلَةِ، أَوْ مَنْصُوباً: رَأَيْتُ هِنْدًا

الْعَاقِلَةَ، أَوْ مَخْفُوضًا: مَرَرْتُ بِهِنْدِ الْعَاقِلَةِ. وإذا كان مفرداً منكرًا مؤنثاً مرفوعاً:

جَاءَتْ امْرَأَةٌ عَاقِلَةٌ، أَوْ مَنْصُوباً: رَأَيْتُ امْرَأَةً عَاقِلَةً، أَوْ مَخْفُوضًا: مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ

عَاقِلَةٍ. وإذا كان مثني معرفاً مؤنثاً مرفوعاً: قَامَتِ الْهِنْدَانِ الْعَاقِلَتَانِ، أَوْ مَنْصُوباً:

رَأَيْتُ الْهِنْدَيْنِ الْعَاقِلَتَيْنِ، أَوْ مَخْفُوضًا: مَرَرْتُ بِالْهِنْدَيْنِ الْعَاقِلَتَيْنِ. أَوْ مَنْكُراً مرفوعاً.

قامت امرأتان عاقلتان، أو منصوباً: رأيتُ امرأتين عاقلتين، أو مخفوضاً: مررتُ بامرأتين عاقلتين.

وإذا كان سالماً مؤنثاً معرفاً مرفوعاً: قامتُ الهنداتُ العاقلاتُ، أو منصوباً: رأيتُ الهنداتِ العاقلاتِ، أو مخفوضاً: مررتُ بالهنداتِ العاقلاتِ. أو مكسراً منكراً مرفوعاً: قامتُ نساءُ عاقلاتٍ، أو منصوباً: رأيتُ نساءً عاقلاتٍ، أو مخفوضاً: مررتُ بنساءٍ عاقلاتٍ.

فهذه الأمثلة كلها فيما يتعلق بالنعت الحقيقي الرفع لضمير المنعوت المستتر. وتقول في النعت السببي التابع لمنعوته في اثنين من خمسة الجاري على غير ما هو له إذا كان مفرداً معرفاً مذكراً مرفوعاً: جاءَ زيدُ القائمُ أبوه، أو منصوباً: رأيتُ زيداً القائمُ أبوه، أو مخفوضاً مررتُ بزيدِ القائمِ أبوه. أو منكراً مرفوعاً: جاءَ رجلٌ قائمُ أبوه، أو منصوباً: رأيتُ رجلاً قائماً أبوه، أو مخفوضاً: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه. أو متنى معرفاً مرفوعاً: جاءَ الزيدانِ القائمُ أبوهما، أو منصوباً: رأيتُ الزيدَينِ القائمِ أبوهما، أو مخفوضاً: مررتُ بالزيدَينِ القائمِ أبوهما. أو منكراً مرفوعاً: جاءَ رجلانِ قائمِ أبوهما، أو منصوباً: رأيتُ رجلَينِ قائماً أبوهما، أو مخفوضاً: مررتُ برجلَينِ قائمِ أبوهما.

وإذا كان جمعاً مذكراً مرفوعاً: جاءَ الزيدونَ القائمُ أبوهم، أو منصوباً: رأيتُ الزيدَينِ القائمِ أبوهم، أو مخفوضاً: مررتُ بالزيدَينِ القائمِ أبوهم. وإذا كان مكسراً مذكراً مرفوعاً: جاءَ رجالٌ قائمِ أبأوهم، أو منصوباً: رأيتُ رجالاً قائماً أبأوهم، أو مخفوضاً: مررتُ برجالٍ قائمِ أبأوهم.

وتقول فيه إذا كان مفرداً معرفاً مؤنثاً مرفوعاً: جاءتُ هندُ القائمِ أبوها، أو منصوباً: رأيتُ هنداً القائمِ أبوها، أو مخفوضاً: مررتُ بهندِ القائمِ أبوها. فالنعت في هذه الأمثلة كلها سببي؛ لأنه جارٍ على غير [ما]^(١) هو له. وقس البواقي.

فائدة النعت

وفائدة النعت؛ إمّا تخصيص نكرة، نحو: مرثُ برجلي عالمٍ. أو توضيح معرفة، نحو: مرثُ يزيدٍ الكاتبِ. والفرق بينهما أنّ التناول في التخصيص بحسب المعنى، والتوضيح بحسب اللفظ. أو لمجرّد الثناء، نحو: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. فالظرف متعلّق بمحذوف اتّفاقاً؛ وهو إمّا لغو، أو مستقر؛ فالأوّل ما كان عامله خاصّاً محذوفاً كما هنا أو مذكوراً، والمستقر ما كان متعلّقه عامّاً واجب الحذف. فعند البصريين المحذوف مبتدأ والظرف خبره، والتقدير: ابتدائي باسم الله، أي كائن باسم الله^(١).

وقال الكوفيون: المحذوف فعل تقديره: ابتدأتُ أو أبتدئ^(٢). فالظرف موضعه نصب به، وحذفت الألف في الخط لكثرة الاستعمال، فلو قلت: لاسم الله بركة، أو باسم ربّك أثبتتُ.

وقبل: حذفت للحمل على (سم)، وهي لغة في اسم^(٣). والأصل في (الله): إله فعّال بمعنى مفعول؛ لأنّه مألوه، أي معبود، من أله - بفتح اللام - أي عبد عبادة^(٤)، نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف كما في (الحمر) ثم سكّنت اللام وأدغمت في الثانية، ثم فحّمت إذا لم يكن قبلها كسرة وإلا رقت، ومنهم من يرقّقها في كلّ حالٍ. والتفخيم في هذا الاسم من خواصّه. ولو قيل: إنّ الهمزة المكسورة حذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال، لم يكن قياساً وإن كان الإدغام التابع له قياسي بخلاف الأوّل. وقال أبو عليّ: (همزة إله حذفت حذفاً من غير نقل، وهمزة إله أصل من أله

(١) (٣) البيان في غريب إعراب القرآن ١: ٣٦، إملاء ما تنّ به الرحمن: ٤.

(٢) (٣) إملاء ما تنّ به الرحمن: ٤.

(٤) (٤) الصحاح ٦: ٢٢٢٣، باب الهاء - فصل الهمزة، القاموس المحيط ٤: ٣٩٩، باب الهاء - فصل الهمزة.

يَأْلَهُ - أي عبد - فالإله مصدر في موضع المفعول، أي المألوه وهو المعبود^(١).
وقيل: (أصل الهمزة واو؛ لأنه من الوله، فالإله تتولاه إليه القلوب، أي تتحير^(٢)).
وجوز سيبويه^(٣) أن يكون أصله لاهاً من لاه يليه ليهاً، إذا تستر، أدخلت عليه (أل)
فجرى مجرى العلم، والتقدير: ليّة، مثل حسن، قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.
الرحمن الرحيم: صفتان لله مجرورتان بالتبعية. وذهب ابن هشام في (المغني)^(٤)
إلى أن (الرحمن) بدل و(الرحيم) نعت له [لأنعت لاسم الله سبحانه وتعالى]^(٥)، إذ لا
يتقدم البدل على النعت.

أو لمجرد الذم^(٦)، نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

أو لمجرد الترحم نحو: اللهم ارحم عبدك المسكين.

أو التأكيد نحو: ﴿نَفَخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(٧).

وقد يكون للتعميم نحو: كان ذلك في يوم من الأيام.

وقد يكون لكشف الماهية نحو: هذا الجسم الطويل العريض العميق.

واعلم أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت؛ لأنهما كالشيء الواحد كما
عليه الجمهور^(٨) ونسب إلى سيبويه^(٩) أيضاً.

وقال السهيلي والخليل^(١٠) والأخفش^(١١): العامل فيه معنوي، وهو كونه تابعاً.

وقال آخرون: مقدّر من جنس عامل النعت^(١٢).

(١) إملاء ما من به الرحمن: ٥. (٢) إملاء ما من به الرحمن: ٥.

(٣) الصحاح ٦: ٢٢٢٤ باب الهاء - فصل الهمزة، أله. شرح الرضي على الكافية ١: ٣٨٣، لسان العرب ١: ١٩٠.
أله.

(٤) مغني اللبيب: ٦٠١ - ٦٠٢.

(٥) من المصدر.

(٦) الحاقّة: ١٣.

(٧) شرح الرضي على الكافية ٢: ٢٧٩، مع الهوامع ٢: ١١٥، وفيه عن سيبويه أن العامل فيه التبعية..

(٨) مع الهوامع ٢: ١١٥.

(٩) إملاء ما من به الرحمن: ٥، شرح الرضي على الكافية ٢: ٢٧٩، مع الهوامع ٢: ١١٥.

(١٢) شرح الرضي على الكافية ٢: ٢٧٩.

والمعرفةُ خمسةُ أشياء: الاسمُ المضمَرُ، نحو: أنا، وأنت ---

أقسام المعارف

(والمعرفةُ) من حيث هي معرفة سواء كانت لا تُتعت ولا يُتعت بها، أو تُتعت ولا يُتعت بها، (فالأوّل المضمَر والثاني العلم)، أو تُتعت ويُتعت بها، كاسم الإشارة والمعرفِ ب(أل)، أو الإضافة، (خمسَةُ أشياء):

الضمير

أحدها: (الاسمُ المضمَر) وهو ما كُتبي به عن الظاهر اختصاراً ملاحظاً فيه أيضاً رفع الالتباس، وهو أعرف المعارف عند عقلاء الناس، والإضمار في اللغة: الإسقاط، والإخفاء^(١). قال الطرمّاح:

يبدو وتُضمَره البلادُ كأنه سيفٌ على علمٍ يُسَلُّ ويُغمدُ^(٢)
وفي الاصطلاح: ما دلّ وضِعاً على متكلّم أو مخاطب أو غائب تقدّم ذكره^(٣).
(نحو: أنا) هذا موضوع للمتكلّم وحده، (وأنت) بفتح التاء موضوع للمفرد المذكّر المخاطب، وبكسرهما للمخاطبة.

وكذلك (نحن) للمتكلّم مع غيره أو المعظّم نفسه، و(أنتم) للمثنى المخاطب مطلقاً، و(أنتن) للمخاطبات. وأمّا الغائب فنحو: (هو) للمفرد الغائب، و(هي) للغائبة، و(هما) للمثنى الغائب مطلقاً، و(هم) للغائبين، و(هنّ) للغائبات. وتسمّى هذه الضمائر بضمائر الرفع المنفصلة لأنّها لا تقع إلّا في محلّ الرفع. واعلم أنّ الاسم المضمَر ينقسم إلى بارز ومستر؛ لأنّه لا يخلو؛ إمّا أن يكون له صورة في اللفظ، أو لا، فالأوّل البارز كتاء (قمت)، والثاني المستر كالمقدّر في

(١) القاموس المحيط ٢: ١٠٨، باب الرأ - فصل الضاد، ضم.

(٢) الحيوان ٣: ٤٦٥، أساس البلاغة: ٢٧١، وفيها: (على شرف) بدل (على علم).

(٣) قطر الندى وبلّ الصدى: ٩٤.

قولك: ضَرَبَ واضرب.

ولا يظهر أبداً؛ لأنَّه ليس من مقولة الحرف والصوت؛ لعدم وضع لفظ له، بل استعاروا له لفظ المنفصل من نحو: هو وأنت، وعبروا به عنه.

فالبارز ينقسم إلى متَّصل ومنفصل، فالمتَّصل هو ما لا يستقلُّ بنفسه ولا يُبتدأ به كـ(تاء) (قمت)، وكاف (أكرمك)، ولا يقع بعد إلا أو ما في معناها اختياراً، فإنَّك لا تقول: ما قامَ إلاَّت، وما رأيْتُ إلاَّه، وإنما تقول: ما قامَ إلا أنت، وما رأيْتُ إلاَّ إياه.

وينقسم بحسب مواقفه من الإعراب إلى أقسام ثلاثة: ما يختصُّ بمحلِّ الرفع، وما يقع في محلِّ النصب والجرِّ، وما يقع في محلِّ الرفع [والنصب] والجرِّ.

فالأول: كالتاء من نحو: (قمتُ)، فإنَّ محلَّها رفع على الفاعليَّة بِ(قام).

و[الثاني]^(١): كياء المتكلم، وكاف المخاطب، وهاء الغائب كقولك: ابني أكرمك، فالياء في محلِّ جرٍّ بالإضافة، ونحو: أكرمني زيد، فمحلَّها نصبٌ على المفعوليَّة، والكاف في (أكرمك) في محلِّ نصب على المفعوليَّة أيضاً. ونحو: رغبتُ فيك، فالكاف في محلِّ جرٍّ بـ(في)، والهاء كقولك: سليه ما ملك، فالهاء في محلِّ نصب على المفعوليَّة، ومجرورة نحو: عنه ومنه.

و[الثالث]^(٢) هو: نا، كما قال الشيخ ابن مالك:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ (نا) صَلَّحْ كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمِنْعَ^(٣)

فموضع (نا) جرٌّ بالباء، ونصبٌ بـ(إن)، ورفعٌ بالفعل.

والمنفصل عكس المتَّصل، وينقسم بحسب مواقفه من الإعراب إلى قسمين: مرفوع المحلِّ، ومنصوبه.

فللأول اثنا عشر ضميراً وهي: أنا، ونحن ... إلى آخره. وقد مضى الكلامُ عليها. وللثاني اثنا عشر أيضاً، وهي: إيتاي، وإيانا، وإياك، وإياكما، وإياكم.

(٢) في المخطوط: (الثاني).

(١) في المخطوط: (الثالث).

(٣) شرح ابن عقيل ١: ٩٣.

وإِيَاكَ، وإِيَاءَهُ، وإِيَاها، وإِيَاهما، وإِيَاهم، وإِيَاهنَّ.
وهذه لا تقع إلا في محلّ النصب كما سيأتي في المفعول به. وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض المحلّ بخلاف المتّصلة.
والضمير والمضمر عبارة البصريين، والكوفيون يسمونه كناية ومكنّى^(١).
والضمائر مبنية اتفاقاً لمشابهة الحرف^(٢) وإن اختلفوا في وجه الشبه.



(١) شرح شذور الذهب: ١٣٤، همع الهوامع ١: ٥٦.
(٢) شرح الرضي على الكافية ٢: ٤٠١، حاشية الصّبان على شرح الأشموني ١: ١١٠.

والاسمُ العلمُ، نحو: زيدٌ، ومكّةٌ.....

العلم

(و) ثانيهما: (الاسمُ العلمُ) وهو في اللغة: ما ينصب علامةً للطريق، أو الجبل المرتفع، أو ما يُعلّق على السنان ونحوه^(١).
والاصطلاح: هو ما وضع بوضع واحد لشيء واحد بعينه^(٢)، أو غلب عليه، نحو: الأعشى وابن عباس.

فالأول^(٣) (نحو: زيد) علم لشخص مذكّر عاقل. وقس عليه. أو لمؤنث عاقل (كاهند وأسامه)، أو لقبيلة (كاتميم وسليم). (و) نحو: (مكّة) علم غير عاقل، بل لبلد. وقس عليه. أو للإبل (كاشدقم)، أو الخيل (كلاحق)، أو الغنم (كهيلة)، أو الكلاب (كواشق).

العلم شخصي وجنسي

وهو ينقسم باعتبار تشخّص مسماه وعدمه إلى قسمين:
علم شخصي: كالأمثلة المذكورة ونحوها.
وجنسي: وهو ما عيّن مسماه تعيين (أل) الحضورية أو الجنسية (كأسامه) للأسد، و(تعالة) للثعلب، و(ذوّالة) للذئب.
فإنّ كلّاً من هذه الألفاظ يصدق على كلّ واحد من أفراد جنسه، فإنّ الواضع لم يعيّن كلّ فرد فرد، بل لاحظ الطبيعة من حيث هي هي، فوضع بإزائها لفظاً صادقاً على الكلّ والبعض، تقول لكلّ أسد رأيت: هذا أسامة مقبلاً، وكذلك البواقي، وتقول أيضاً: أسامة أجراً من تعالة.

(١) النهاية (لابن الأثير) ٣: ٢٩٢، القاموس المحيط ٤: ٢١٦. (علم).

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣: ٢٤٥، معجم الهوامع ١: ٧٠.

(٣) ذكر الأول هنا، ولم يذكر الثاني.

وينقسم أيضاً باعتبار ذاته إلى: مفرد كالزيد وأسامه)، وإلى: مركّب وهو على ثلاثة أضرب:

مركّب تركيب إضافية: وهو جعل الكلمة الثانية بمنزلة التنوين (كعبدالله)، فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل، والثاني ملازماً للإضافة.

ومركّب تركيب مزج: وهو جعل الكلمتين كلمة واحدة بحيث تكون الثانية بمنزلة تاء التانيث (كأبعلبك)، فيبنى الجزء الأول - لافتقاره للثاني - على الفتح؛ لأنّ ما قبل تاء التانيث كذلك، بل لخفته أيضاً، ويعرب الثاني بالضمّة رفعاً وبالفتحة نصباً وجرّاً.

وقيل: بإعرابه إعراب التركيب الإضافي.

وفيه لغة ثالثة وهي إعراب الثاني مع إعراب الأول بالعوامل إعراب ما لا ينصرف^(١).

هذا إذا لم يختم بـ(ويه)، فإن خُتم بـ(سبيويه، وعمرويه) يبنى؛ لأنّ أسماء الأصوات لاحظ لها في الإعراب، وعلى الكسر مطلقاً؛ لأنّه الأصل في التقاء الساكنين.

ومركّب تركيب إسناد: (كأشباب قرناها، وتأبط شراً)، وحكمه أنّ العوامل لا تؤثر فيه شيئاً، بل يحكى على ما كان عليه قبل التسمية.

وينقسم أيضاً إلى ثلاثة أقسام:

إلى اسم كالزيد وعمرو).

وإلى كنية، وهي ما صدر بـ(أب أو أم) كالأبي طالب، وأم سلمة).

وإلى لقب وهو ما أشعر برفعة المسمّى كالزين العابدين)، أو بضعة (كقفة، وأنف الناقة).

وإذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب في الأفصح تقديم الاسم عليه، ثمّ إن كانا

مضافين أو كان الأول مفرداً والثاني مضافاً أو بالعكس وجب تبعية الثاني للأول؛ إما بدلاً أو عطف بيان، ويجوز القطع، أو كانا مفردين فالكوفيون والزجاج يجيزون فيه التبعية كالأول وإضافة الاسم إلى اللقب، ويوافقهم في ذلك جمهور البصريين^(١).
والصحيح الأول وهو أقيس من الإضافة، وهي أكثر استعمالاً منه.



(١) قطر الندى وبلّ الصدى: ٩٨، أوضح المسالك ١: ٩٤، شرح ابن عقيل ١: ١٢٣، ذهب البصريون إلى وجوب الإضافة، فقلوه: (في ذلك) يريد به رأي الكوفيين الثاني وهو إضافة الاسم إلى اللقب، وكان الإنسب أن يشير بقوله: ويوافقهم في هذا جمهور البصريين.

اسم الإشارة

(و) ثالثها: (الاسمُ المبهمُ) وأراد به اسم الإشارة، ووجه إبهامه عمومُه وصلاحيَّتُه للإشارة به إلى كلِّ جنس وشخص، وإلى المعرفة والنكرة وغير ذلك. وهو ما وضع لتعيين مسمَّاه حال الإشارة، (نحو: هذا) للمفرد المذكر، وأصله (ذا) لحقته هاء التنبيه، ولمثناء (ذانٍ) رفعاً و(ذَيْنِ) نصباً وجرّاً. ووضعهما على صيغة المرفوع وصيغتي المنصوب والمجرور اتِّفاقي إن لم يكونا معربين، وأمَّا قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا سَاحِرَانِ﴾^(١) فمتأوّل.

(وهذه) للمفرد المؤنث، وأصله (ذا) قلبت الألف هاءً ثمَّ لحقته هاء التنبيه، وكذلك (ذي) بقلب الألف ياءً، وللمؤنث الواحد أيضاً (تا). قيل: هي الأصل، وقيل: الأصل (ذي) لكونها بإزاء (ذا) للمذكر، فقلبَت الألف ياءً فرقاً بين المذكر والمؤنث بالياء التي هي علامة التأنيث في نحو: تقومين.

ويقال: أُتِيَ بإبدال الذال تاءً مبالغةً في الفرق، و(ته) بالاختلاس و(ته) بالإسكان، و(تهي) بالإشباع، ولمثناء (تانٍ) رفعاً، و(تين) نصباً وجرّاً.

(وهؤلاء) بإلحاق هاء التنبيه للجمع مطلقاً، وهي بالمدِّ عند الحجازيين، وبه نزل القرآن المبين كقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الثَّغْلِيُّونَ﴾^(٢). والقصر مذهب تميم فيقولون: أولى ذهبوا، وأولى ذهبين، وأولى الأيتام انقرضت^(٣).

وقد علّم أنَّ أسماء الإشارة تلحقها هاء التنبيه، وإذا أُشير للبعيد لحق اسم الإشارة كاف الخطاب غالباً، نحو: ذاك، وذلك، وذاكما، وذاكن، ويزاد قبل الكاف لام في الأفراد غالباً فيقال: ذاك، وذلك، وتيك، وتلك.

وتمتنع في المثنى تقول: ذانك، وتانك، ولا يقال: ذانلك، ولا تانلك.

(٢) البقرة: ٥، وانظر أوضح المسالك ٩٥:١.

(١) طه: ٦٣.

(٣) أوضح المسالك ٩٥:١، شرح شذور الذهب: ١٤٠، مع الهوامع ٧٥:١.

والجمع [عند^(١)] الحجازين تقول: أولئك، ولا يجوز أولئك، وعند تميم: أولئك^(٢)، وتمتنع أيضاً إذا تقدّمتها هاء التنبيه نحو: هذاك، ولا يجوز هذالك. والحاصل أنّه إذا أُشير إلى المفرد القريب قيل: (ذا) بدون الكاف واللام، وللمتوسط (ذاك) بالكاف دون اللام، وللبعيد (ذلك) بهما، وللمثنى القريب (ذان) رفعاً و(ذين) نصباً وجرّاً، وللمتوسط (ذانك، وذينك) بتخفيف النون أو تشديدها للبعيد، ولجمعه القريب (أولى)، وللمتوسط (أولئك)، وللبعيد (أولالك) بالقصر عند تميم.



(١) في المخطوط: (في).

(٢) قطر الندى وبلّ الصدى: ١٠٠، شرح شذور الذهب ١٤٠ - ١٤١.

الموصول

وربما يدخل تحت الاسم المبهم الاسم الموصول وهو الذي لا يتم إلا بصلة وعائد^(١) وهو: (الذي) للمفرد المذكر، و(التي) للمؤنث.

و(الَّذَانِ) للمثنى المذكر و(اللَّتَانِ) للمؤنث، وهما بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجزأً.

و(الألْنِ) للجمع المذكر والمؤنث، لكن في المذكر أكثر، و(الذِينَ) للجمع المذكر وبالياء مطلقاً، وإن ورد بالواو رفعاً كقوله:

نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا^(٢)

و(ما) بمعنى (الذي) فيما لا يعقل غالباً نحو: عرفتُ ما عرفته، أي الذي عرفته. أو لصفات مَنْ يعقل نحو: ﴿فَانْكِعُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾^(٣) لَأَنَّ (ما طاب) يدلُّ على الطيب منه. وقيل: بمعنى (مَنْ)، وقيل: هي نكرة موصوفة والتقدير: فانكحوا جنساً يطيب لكم، أو عدداً يطيب لكم، وقيل: مصدرية، والمصدر المقدَّر بها وبالفعل مقدَّر باسم الفاعل، أي انكحوا الطيب^(٤).

و(مَنْ) بمعنى الذي فيمن يعقل، ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، والتمييز بالصلة.

و(أي) بمعنى الذي، نحو: اضرب أيهم في الدار، أي اضرب الذي منهم في الدار. و(ذو) الطائفة بمعنى الذي أو التي، نحو:

وبثري ذو حفرْتُ وذو طويْتُ^(٥)

و(ذا) بعد (ما) أو (مَنْ) الاستفهاميتين، نحو: ماذا صنعت، وَمَنْ ذا رأيْت؟.

(١) في المخطوط: (وهو الذي لا يتم جزء من الكلام الا بصلة وعائد).

(٢) اختلف في قائله، وتماه: يوم انشغل غارة ملعاحا، أوضح المسالك ١: ١٠٢، شرح ابن عقيل ١: ١٤٤.

(٣) النساء: ٣. (٤) إملاء ما مَنْ به الرحمن ١: ١٦٦.

(٥) البيت لسان بن فحل الطائي، وأوله: فإن الماء ماء أبي وجدي، قطر الندى وبل الصدى: ١٠٢.

و(أل) بمعنى الذي أو التي أو المثنى أو المجموع، ويلزم في ضميرها اعتبار المعنى، لكونه فاعلاً، نحو: جاء الضارب والضاربة، والضاربان والضاربتان، والضاربون والضاربات.

والذي يدل على أن (أل) في نحو: (الضارب) اسماً موصولاً أمور:
الأول: استحسان خلو الصفة عن الموصوف إذا قلت: جاء الكريم المحسن، فإنه حسن بدون تقدير موصوف، فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف مع (أل)، كما يقيح بدونها نحو: كريم محسن؛ فإنه لا يحسن إلا بتقدير موصوف مثلاً.

الثاني: عود الضمير، نحو: أفلح المتقي ربّه.
الثالث: إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي، نحو: جاء الضارب أبوه زيداً أمس، فلولا أنها بمعنى الذي واسم الفاعل قد سدّ مسدّ الفعل لكان منع إعماله معها بمعنى الماضي أحقّ منه بدونها.



والاسمُ الذي فيه الألفُ واللامُ، نحو: الرجلِ، والغلامُ.....

المعروف باللام

(و) رابعها: (الاسمُ الذي فيه الألفُ واللامُ) المَعْرُوفُ (نحو) أي مثل: (الرجلِ، والغلامِ). وقس عليهما ما أشبههما، فهما معرفتان لدخول الألف واللام. وقد اختلفَ في هذا المقام أربابُ الصنعة من ذوي الأفهام في أنَّ الهمزة زائدة والمَعْرُوفُ هو اللام، أو أنَّ المَعْرُوفَ كِلَا الهمزة واللام، أو الهمزة وحدها دون اللام، وهي زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام.

فعند سيبويه أنَّ المَعْرُوفَ هو اللام، وزيدت همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن، وفتحت؛ لكثرة الاستعمال كما لا يخفى على ذي بالٍ. والخليل: إِنَّ (أَل) كاهل، فالهمزة قطع وتحذف لكثرة الاستعمال^(١).

ويظهر الفرق بين القولين وثمره الخلاف في البين في نحو: قامَ القومُ. فعلى الثاني حذفت الهمزة؛ لتحرك ما قبلها، وعلى الأوَّل لم تكن؛ لعدم الحاجة إليها. والمبرِّد أنَّ المَعْرُوفَ هي الهمزة المفتوحة دون اللام، بل هي زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام^(٢).

وزعم ابن مالك أنَّه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أنَّ المَعْرُوفَ (أَل)، وإنَّما الخلاف في الهمزة هل هي زائدة أم أصلية^(٣). فتلخَّص في المسألة حينئذٍ أربعة أقوال: أحدها: أنَّ المَعْرُوفَ (أَل) والهمزة أصل. والثاني: الهمزة زائدة والمَعْرُوفَ (أَل). والثالث: المَعْرُوفَ اللام وحدها.

(١) شرح الرضي على الكافية ٣: ٢٤٠، قطر الندى وبلّ الصدى: ١١٢، شرح ابن عقيل ١: ١٧٧، معجم الهوامع

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣: ٢٤١.

٧٨-٧٩.

(٣) قطر الندى وبلّ الصدى: ١١٢.

والرابع: الهمزة وحدها.

فائدة: مَنْ جعل حرف التعريف ثنائياً مع أصالة الهمزة عبّر عنه بـ(أل)، ولا يحسن أن يقول الألف واللام كما لا يقال في (قد) القاف والدال، وكذلك ذكر عن الخليل.

قال ابن جنّي: كان يقول: (أل) ولا يقول الألف واللام^(١).

وَمَنْ جعله اللام وحدها عبّر عنه باللام، وَمَنْ جعله ثنائياً وهمزته همزة وصل زائدة عبّر بالأميرين بأن يقول: (أل) أو الألف واللام.

قال المرادي: والأوّل أقيس.

وفي دلالتها على التعريف تنقسم إلى:

عهديّة: نحو: ﴿فِي رُجَاةٍ الرُّجَاةِ﴾^(٢) ونحو: جاء القاضي، إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاضٍ خاصّ. ونحو: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾^(٣).

وجنسيّة: للعموم، وهي: ما يصح أن يخلفها (كلّ) من دون تجوّز، نحو: ﴿إنّ الإنسان لئبي خسر﴾^(٤). أو جنسيّة لمجرّد بيان الحقيقة فلا يصحّ أن يخلفها (كلّ) نحو: ﴿وجعلنا من النّاء﴾^(٥). و(الرجل خير من المرأة) ويعبّر عنها أيضاً بالتي لبيان الماهية والتي لبيان الحقيقة.

واستغراقيّة: إمّا أن تكون باعتبار حقيقة الأفراد، نحو: ﴿وخلق الإنسان ضعيفاً﴾^(٦) أي كلّ فرد، أو باعتبار صفات الأفراد، نحو: أنت الرجل، أي الجامع لصفات الرجال. فالأوّل يصحّ حلول كلّ محلّها حقيقة، والثاني مجازاً على جهة المبالغة.

وتجيء زائدة غير مقصود بها التعريف لكون ما هي فيه معرفة كـ(الضارب، والمضروب)، والموصولات على القول بأنّ تعريفها بالصلة، ونحو: الفضل، والنعمان، والبيت، والنجم، واللات، والعزّي، أو لكونه غير قابل للتعريف كالحال، والتمييز.

(٢) النور: ٣٥.

(٤) العنكبوت: ٢.

(٦) النساء: ٢٨.

(١) معجم الهوامع: ٧٨.

(٣) المائدة: ٣.

(٥) الأنبياء: ٣٠.

واختصّ حرف التعريف بالاسم؛ لأنّه موضوع لتعيين معنًى مستقلاً يدلُّ عليه اللفظ مطابقةً، والحرف لا يدلُّ، والفعل تضمناً لا مطابقة؛ ولعدم احتياج الفعل إليه؛ لأنّه خبر وحقه أن يُنكرَ معنًى ليفيد المخاطب؛ ولأنّها لدفع العموم ولا عموم في الفعل؛ لأنّ معناه لا يتّصف بالكلّيّة ولا بالجزئيّة.

وجمير تقلب اللام ميماً نحو: «ليس من امبرّ امصيام في امسفر»^(١).
وبعضهم يفصل بين الساكنة والمهملة، نحو قولهم: خذ الرمح واركب امفرس.



(١) كلام ينسب للنبي ﷺ، شرح الرضي على الكافية ٣: ٢٤١، قطر الندى وبلّ الصدى: ١١٤، همع الهوامع ٧٩: ١.

وما أُضيفَ إلى واحدٍ من هذه الأربعة.....

المضاف إلى أحد المعارف

(و) خامسها: (ما) أي اسم (أضيف) إضافة معنوية (إلى واحد) أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة، ليشمل نحو: غلامٌ أهلكَ. (من هذه) أي أقسام المعرفة (الأربعة) المتقدمة.

تقول في المضاف إلى المضمَر: غلامي، وغلَامنا، وغلَامك - بفتح الكاف وكسر ها - وغلَامكما، وغلَامكم، وغلَامكنَ، وغلَامه، وغلَامها، وغلَامهما، وغلَامهم، وغلَامهنَ، وفي المضاف إلى العلم: غلامٌ زيدٍ، وغلَامٌ هِنْدٍ، وفي المضاف إلى المبهَم: غلامٌ هذا، وغلَامٌ هذه، وغلَامٌ هؤلاءِ، وفي الموصول، نحو: غلامٌ الذي قامَ، والتي قامتَ، وفي المضاف إلى ما فيه (أل): الرجلُ، والغلَامُ، والمرأةُ. ونحو: غير، ومثل، ليس من هذا الحكم.

واعلم أن رتبة في التعريف كرتبة ما أُضيف إليه، فالمضاف إلى العلم في رتبته، وإلى اسم الإشارة في رتبته، وكذلك الباقي إلا المضاف إلى الضمير فليس في رتبته، بل في رتبة العلم بدليل أنك إذا قلت: مررتُ بزيدٍ صاحبكِ وصفت العلم بالمضاف إلى الضمير، فلو كان في رتبته كانت الصفة أعرف من الموصوف، وهو غير جائز على الأصح.

وأما المعروف بالنداء، نحو: يا رجلُ. لمعيّن فهو عند بعضهم داخل في المعروف (بال)، فإن أصله عنده: يا أَيُّها الرجلُ.

وبعض يهمله؛ لأنّه فرع المضمَر؛ لأنّ تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب، واعلم أنّه لا يضاف إليه.



والنكرة: كُلُّ اسمٍ شائعٍ في جنسِهِ لا يَخْتَصُّ به واحدٌ دونَ آخَرَ.
وتقريبُهُ كُلُّ ما صَلُحَ دُخُولُ الألفِ واللامِ عليه، نحو: الرجلِ،
والفرسِ.

النكرة

(والنكرة) وهي الأصل والمعرفة فرعها، لاندراج كُلِّ معرفة تحت نكرة، وهي لا تنحصر بالعدّ بل بالحدّ. ومن ثَمَّ قال: (كُلُّ اسمٍ شائعٍ في جنسِهِ) الصادق عليه وعلى غيره (لا يَخْتَصُّ به واحدٌ) بخصوصه من أفراد جنسه (دونَ) فردٍ (آخَرَ)، بل صالح للإطلاق على كُلِّ فردٍ من أفراد ذلك الجنس على سبيل البديل (الرجل)، فإنّه صادق على كُلِّ حيوان ناطق، ذكر بالغ من بني آدم بالسويّة.

والجنس: إمّا أن يكون متعدّداً (الرجل)، أو مقدّراً فيه التعدّد (الشمس)، فإنّها موضوعة لكلّيّ صادق على كُلِّ فردٍ من أفراد ذلك الكلّي، إلّا أنّه عرض لها الانفراد في الوجود الخارجي.

ولمّا كان الحدّ فيه غموض قال: (وتقريبُهُ) أي تقريب حدّ النكرة على المبتدئ: (كُلُّ ما) أي اسمٍ (صَلُحَ دُخُولُ الألفِ واللامِ) المعرفة (عليه) أي على الاسم النكرة، (نحو) أي مثل (رجل و فرس)، فإنّهما نكرتان؛ لصحّة إطلاقهما على كُلِّ رجل و فرس، فإذا أردت تعيينهما قلت: (الرجلُ والفرسُ).

أو اسم واقع موقع ما يقبل (أل) (كلاذو) بمعنى صاحب، فإنّه لا يقبل لكنه واقع موقع ما يقبلها وهو صاحب.



باب العطف

العطف لغة

(بابُ العطفِ) أي هذا باب العطف، وهو في اللغة: الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه^(١).

العطف اصطلاحاً

وفي الاصطلاح: قسمان: عطف بيان: وهو تابع موضح أو مخصّص جامد غير مؤوّل، ويوافق متبوعه في التنكير والتذكير، والإفراد وفروعه ك:

أَقَسَمَ بِاللّهِ أَبُو حَفِصٍ عُمَرُ^(٢)

و(هذا خاتم حديد)، وفيه ثلاثة أوجه: الجرّ بالإضافة على معنى (من)، والنصب على التمييز؛ لأنّ التابع عطف بيان، وعلى الحال؛ لأنّه صفة مؤوّلّة، والأوّل أولى لجموده.

واعلم أنّ كلّ اسم صحّ الحكم عليه بأنّه عطف بيان مفيد لإيضاح أو تخصيص صحّ الحكم عليه بأنّه بدل كلّ من كلّ، مفيد لتقرير معنى الكلام وتوكيده، لكونه في نيّة تكرار العامل.

وبعضهم استثنى مسألة وبعضهم مسألتين، ويجمع الجميع إن لم يمتنع إحلاله محلّ الأوّل.

(١) قطر الندى وبلّ الصدى: ٢٩٧.

(٢) نسب إلى عبدالله بن كيسة، وتماه: ما مسها من نقب ولا دبّر، شرح الرضي على الكافية ٢: ٣٩٥، شرح شذور الذهب: ٤٣٥، شرح ابن عقيل ٣: ٢١٩.

وَحُرُوفُ الْعُطْفِ عَشْرَةٌ، وَهِيَ: الْوَاوُ،

وعطف نسق - بفتح السين، اسم مصدر نسقتُ الكلامَ أنسقه، أي عطفْتُ بعضَه على بعضٍ. والمصدر بالتسكين - وهو التابع لما قبله بواسطة حرف من حروف مخصوصة. (وحروف العطف عشرة) بجعل (إِما) المكسورة الهمزة عاطفة.

حُرُوفُ الْعُطْفِ

(وهي) أي أحد مجموع حروف العطف العشرة: (الواو) وهي لمطلق الجمع من غير ترتيب، نحو: جاءَ زيدٌ وعمرو، فيحتمل الكلام ثلاثة معانٍ: أحدها: أَنَّهُمَا اشتركا في الحكم كما في قوله تعالى: ﴿فَأَنبِئْنَا وَأَصْحَابَ السَّيْفَةِ﴾^(١).

والثاني: الترتيب كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾^(٢). والثالث: عكس الثاني كما في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُوجِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾^(٣).

والاعتماد على القرائن: فَإِنْ قُذِّدَتْ فَالْمَعْنَى بِأَرْجَحِيَّةٍ، والتأخَّرَ بَرَجْحَانِ، والتقدَّم بمرجوحية.

وروي عن بعض الكوفيين^(٤) وَقُطِرَبُ^(٥) أَنَّ الْوَاوَ لِلتَّرْتِيبِ. ويردُّ بقوله تعالى، فيما يحكيه عن منكري البعث: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾^(٦) أي نحيا ونموت. وقول الشاعر:

فَقُلْتُ لَهُ لِمَا تَمْطِي بِجَوْرِهِ وَأَرَدَفَ أَعْجَازاً وَنَاءً بِكُلِّلِ^(٧)

(١) العنكبوت: ١٥. (٢) الحديد: ٢٦.

(٣) الشورى: ٣.

(٤) قطر الندى وبل الصدى: ٣٠٢، شرح ابن عقيل ٢٢٦: ٣.

(٥) همع الهوامع: ١٢٩ / ٢. (٦) سورة المؤمنون: ٣٧.

(٧) البيت لامرئ القيس في معلقته، شرح القصائد السبع المشهورات ١: ١٦٠، شرح المعلقات السبع: ٢٩، وفيهما: (بصلبه) بدل (بجوزة)، لسان العرب ١٢: ١٤٦، - كلل.

والفاء، وثُمَّ،

(والفاء) وهي للترتيب، نحو: جاء زيدٌ فعمرو، فمعناه: أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بـ[غير^(١)] مهلة، كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ^(٢)﴾ وهي مفيدة لثلاثة أمور: التشريك في الحكم، والترتيب والتعقيب، وتعقيب كل بحسبه، فإذا قلت: تزوج فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل فذلك تعقيب.

وأما قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ التَّرْعَىٰ بِجَعَلِهِ مِثْلَهُ شَأْنًا أُخْوَىٰ^(٣)﴾. وقوله: ﴿وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَبَاءَمَا بَأْسُنَا بَيَاتًا^(٤)﴾. فالمعنى: فمضت مدة فجعله، وأردنا إهلاكها فجاءها. (وثُمَّ) بضم المثلثة وهي للترتيب والتراخي، نحو: جاء زيدٌ ثم عمرو، فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بمهلة، وأيضاً تفيد لثلاثة أمور: التشريك في الحكم، والترتيب. والتراخي.

ولا يخفى ما فيها من الخلاف في هذه المعاني الثلاثة:
أما التشريك، فزعم الأخفش^(٥) والكوفيون^(٦) أنه يتخلف فتكون زائدة لا عاطفة، واستدلوا بـ: ﴿صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمُ لِيَتُوبُوا^(٧)﴾. وأجيب: بأن المعنى: لجؤوا إلى الله واستغفروه ثم تاب عليهم.
وأما الترتيب والتراخي، فخالف قوم فيهما تمسكاً^(٨) بـ: ﴿خَلَقَكُمْ مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا^(٩)﴾، وينحو: ﴿وَإِنِّي لَفَافٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ^(١٠)﴾.
ف قيل: إن التقدير: من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها، وأن المراد في الثانية: ثم دام على الهداية؛ لأن الغفران موقوف على العاقبة.

(١) في المخطوط: (بمهلة)، وما أضفناه لاستتمام المعنى.

(٢) الانقطاع: ٧. (٣) الأعلى: ٤، ٥.

(٤) الأعراف: ٤.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٣٩٤: ٤، مغني اللبيب: ١٥٨.

(٦) مغني اللبيب: ١٥٨، معجم الهوامع ١٣١: ٢ - ١٣٢.

(٧) التوبة: ١١٨.

(٨) مغني اللبيب: ١٥٩، معجم الهوامع ١٣١: ٢ وقد نسب لقطرب.

(٩) الزمر: ٦. (١٠) طه: ٨٢.

وَأَوْ، وَأُمٌّ، وَإِمَّا،

(وَأَوْ) وهي للتخيير، نحو: تزوّجَ هنداً أو أختها، فهذا تخيير لعدم جواز الجمع بينهما، قال تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾^(١). فإنه لا يجوز جمع الجميع باعتقاد أنّه هو الكفّارة.

وللإباحة بعد الطلب، نحو: جالس الزهّاد أو العبّاد.

وللشكّ بعد الخبر، نحو: جاء زيدٌ أو عمرو، إذا لم يُعلم الجائي منهما.

وللتشكيك، نحو: جاء زيدٌ أو عمرو، إذا كنت عالماً بالجائي منهما، ولكنك أبهمت على المخاطب. قال تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(٢).

(وَأُمٌّ) - بفتح الهمزة وسكون الميم - وهي لطلب التعيين بعد همزة داخله على أحد المتساويين، نحو: أزيدٌ عندك أم عمرو؟ إذا كنت قاطعاً بأحدهما عند مخاطبك وطلبت تعيين أحدهما بعينه.

(وَأِمَّا) بكسر الهمزة، وتميم تفتحها^(٣)، وهي المسبوقه بمثلها أو معناها، ومذهب أكثر النحويين أنّها عاطفة، وبعضهم منع العطف بها لتقدّمها على المعطوف عليه. وعند ابن كيسان وأبي علي أنّ العطف بالواو التي قبلها (وَأِمَّا) لا مدخلية لها في العطف، وإنما جيء بها لمعنى من المعاني المستفادة من (أو)، واختاره ابن مالك تخلصاً من دخول عاطف على عاطف^(٤)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَقَسَدُوا الْوَزْنَ فَإِنَّا مِنَّا بَعْدَ إِثْمِهِمْ فِدَاءً﴾^(٥). التقدير والله أعلم: إمّا أن تمّنوا متاً وإمّا أن تُفادوا، أو أولوهم متاً أو اقبلوا فداءً.

والصحيح أنّها عاطفة ولا يمنع منه وقوعها قبل المعطوف عليه؛ لأنّ (إِمَّا) السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشكّ غالباً في أول الكلام. فإن قلت: المانع من العطف وقوعها بعد الواو العاطفة، فلو كانت هي أيضاً للعطف

(٢) سبأ: ٢٤.

(١) المائدة: ٨٩.

(٣) همع الهوامع ٢: ١٣٥.

(٤) أوضح المسالك ٣: ٥٤، مغني اللبيب: ٨٤، واظفر: شرح الرضي على الكافية ٤: ٤٠٣، قطر الندى وبل

(٥) محمد: ٤.

الصدى: ٣٠٨.

وَبَلْ، وَلَا، وَلَكِنْ، وَحَتَّى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ،

لزم إيراد العاطفين معاً ويكون أحدهما لغواً.

فالجواب: أَنَّ الواو الداخلة على (إِمَّا) الثانية لعطفها على (إِمَّا) الأولى، و(إِمَّا) الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد (إِمَّا) الأولى، فلكلَّ فائدة أخرى فلا لَغَوُ^(١).

(وَبَلْ) وهي للإضراب عن الأول إلى الثاني في الإثبات، تقول: جاء زيدٌ بل عمرو، أي بل جاء عمرو، فحكم [بـ] المجيء للمعطوف دون المعطوف عليه. ولولا الإجماع لصَحَّ أن يقال: إِنَّ المجيء ثبت أولاً لزيد ثم لعمرو.

وأما في النفي نحو: ما جاء زيدٌ بل عمرو، فقليل: كالمثبت، وقيل: بعكسه، وقيل بانتفاء المجيء عنهما.

(ولا) وهي للنفي وهو أن تثبت الأول وتنفي الثاني، نحو: جاء زيدٌ لا عمرو، أي عمرو لم يَجِئْ، عكس معطوف بل في الإثبات؛ لأنَّ الحكم هنا للمعطوف عليه لا للمعطوف.

(ولكن) بسكون النون وهي للاستدراك، نحو: لا تضربُ زيداً لكن عمراً، ولا تستعمل بدون النفي، فإنَّ عطف مفرداً على مفرد فهي نقيضة (لا)، وإن كان جملة على جملة فهي نظيرة (بل) في مجيئها بعد النفي والإثبات، نحو: ما جاءني زيدٌ لكن عمرو قد جاء، ونحو: قد جاءني زيدٌ لكن عمرو لم يَجِئْ.

(وحتى) وهي واسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها، وبين ثم المفيدة للمهلة (في بعض المواضع)؛ لأنها تأتي في الكلام على ثلاثة أضرب: جازة، وابتدائية، وعاطفة.

فالجازة تدخل على الاسم بمعنى (إلى) كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(٢) و ﴿حَتَّىٰ جِبِينَ﴾^(٣)، أي إلى مَطْلَعِ الفجر، وإلى حين، وتكون جازة ناصبة كما مضى في النواصب.

والابتدائية تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها، كقول الشاعر:
 فما زالت القتلى تمجُّ دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل^(١)
 ومعنى كونها ابتدائية أن يُبتدأ بها كلام مستأنف، نحو: كان سيري حتى أدخلها
 - بالرفع - بجعل (كان) [تامة لا] ناقصة؛ لأنَّ (حتى) حرف ابتداء انقطع ما بعدها
 عمّا قبلها فتبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى، لا معناه أن يقدر بعدها مبتدأ ليكون
 الفعل مثلاً خبره لتكون (حتى) داخله على اسم كما يتوهم.

والعاطفة ما يكون المعطوف بها، بحسب ما اقتضاه وضعها، جزءاً من المتبوع
 ليفيد العطف قوةً أو ضعفاً، أي ليدلّ عليهما حتى لتمييز الجزء بالقوة أو الضعف،
 فيصير كأنه غيره فيصلح لأن يجعل غايةً للمعطوف عليه وانتهاءً للفعل المتعلق
 بالكلّ. ودلّ انتهاء الفعل إليه على شموله جميع أجزاء الكلّ نحو: مات الناس حتى
 الأنبياء، وقدم الحاجّ حتى المشاة.

والفرق بين (ثم) و(حتى) بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة بوجهين:
 أحدهما: اشتراط كون المعطوف بـ(حتى) جزءاً من متبوعه.

وثانيهما: أنَّ المهلة المعتبرة في (ثم) إنّما هي بحسب الخارج، وفي (حتى)
 بحسب الذهن، فإنّ المناسب ذهنياً أن يتعلّق الموت أولاً بغير الأنبياء، ويتعلّق بعد
 التعلّق بهم بالأنبياء وإن كان موت الأنبياء بحسب الخارج في أثناء سائر الناس.
 وهكذا المناسب في الذهن تقدّم قدوم ركبان الحاجّ على رجالهم وإن كان في
 بعض الأوقات بالعكس، ومعه يصحّ أن يقال: قدّم الحاجّ حتى المشاة.

واعلم أنّ الانتهاء بالجزء الأقوى أو الأضعف كما يفيد عموم الفعل جميع أجزاء
 الشيء، كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الأخير يفيد ذلك العموم كقولك: نمّت البارحة
 حتى الصباح، فإنّه يفيد شمول النوم لجميع أجزاء الليلة، ولذلك استعملت (حتى)
 الجارة في المعنيين جميعاً.

إلا إنه لم يأت في العاطفة ما يلاقي الجزء الأخير، فإنَّ أصل (حتى) أن تكون جارة لكثرة الاستعمال فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة. وإذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنيها ليبقى للأصل على الفرع مزية. واستعملوها في أظهر معنيها وهو كون مدخولها جزءاً؛ لأنَّ اتِّحاد الأجزاء في تعلُّق الحكم أعرف في العقل وأكثر في الوجود من اتِّحاد المتجاورين. ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءً متبوعه، وعدم الحاجة إلى أن يقال: الجزء أعمّ من أن يكون حقيقةً أو حكماً ليشمل المجاور أيضاً.



فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَى مُجْزُومٍ جَزَمْتَ، تَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَوَمَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو.....

حكم المعطوف

والحروف العاطفة مع اختلاف معانيها لاختلاف صيغها تشرك إعراب ما بعدها لما قبلها؛ لأنَّ المعطوف في حكم المعطوف عليه كما لا يخفى على نبيه.

(فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا) أي بأحد الحروف العاطفة (على) اسم أو فعل (مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ) المعطوف، (أَوْ) عطف بها (على) اسم أو فعل (مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ) المعطوف، (أَوْ) عطف بها (على) اسم (مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ) المعطوف، (أَوْ) عطف بها (على) فعل (مُجْزُومٍ جَزَمْتَ) المعطوف.

(تَقُولُ) أَنْتَ فِي عَطْفِ الْاسْمِ عَلَى الْاسْمِ الْمَرْفُوعِ: (جَاءَ): فعل ماضٍ

(زَيْدٌ): فاعله مرفوع به.

(وَعَمْرُو): معطوف على زيد مرفوع لتبعية له.

(و) فِي الْمَنْصُوبِ: (رَأَيْتُ): فعل وفاعل.

(زَيْدًا): مفعوله منصوب به.

(وَعَمْرًا) معطوف على زيد منصوب لتبعية له.

(و) فِي الْمَخْفُوضِ: (وَمَرْتُ): فعل وفاعل.

(بِزَيْدٍ): متعلق به.

(وَعَمْرٍو): معطوف على زيد مخفوض لتبعية له.

وَتَقُولُ فِي عَطْفِ الْفِعْلِ عَلَى الْفِعْلِ (يَقُومُ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ عَمْرُو) (وَالنَّ يَقُومَ وَلَنْ يَقْعُدَ)

(وَلَمْ يَقَمْ وَلَمْ يَقْعُدْ).

وَيَفْهَمُ مِنْ إِطْلَاقِ الْمُصَنَّفِ: جَوَازُ عَطْفِ الْاسْمِ عَلَى الْاسْمِ، وَالْفِعْلِ عَلَى الْفِعْلِ،

وَالْاسْمِ عَلَى الْفِعْلِ وَعَكْسَهُ، وَالظَّاهِرِ عَلَى الظَّاهِرِ، وَالْمُضْمَرِ عَلَى الْمُضْمَرِ، وَالظَّاهِرِ

على المضمر، وعكسه، والنكرة على النكرة، والمعرفة على المعرفة، والنكرة على المعرفة، وعكسه، والتذكير على التأنيث، وعكسه، والمفرد، والمثنى، والجمع بعضها على بعض تطابقاً وتخالفاً. والتفصيل يطلب من كتب التطويل.

واعلم أن العامل في عطف النسق هو عامل متبوعه ولكن بواسطة الحرف كما عليه الجمهور. وقيل: الحرف بنفسه، وقيل: مقدّر بعد العاطف.

وأما البيان: فالجمهور^(١) على أن العامل فيه هو العامل في المتبوع، ونسب إلى سيبويه^(٢)، وقال الخليل^(٣) والأخفش^(٤): العامل فيه معنوي وهو كونه تابعاً، وقال قوم^(٥): العامل فيه مقدّر من جنس عامل المتبوع.



(١) هم الهوامع ١١٥:٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٧٩:٢، ونسب له السيوطي القول بأنه معنوي وهو نفس التبعة. هم الهوامع ١١٥:٢.

(٣) هم الهوامع ١١٥:٢.

(٤) شرح الرضي على الكافية ١٧٩:٢، هم الهوامع ١١٥:٢.

(٥) شرح الرضي على الكافية ١٧٩:٢.

باب التوكيد

التوكيد لغة

(بابُ التوكيد) أي هذا باب التوكيد وهو بالواو، ويقال: التأكيد بالهمزة وبإبدالها ألفاً على القياس كما في كأس ورأس. وهو في اللغة: التقوية^(١) والتقريب.

التوكيد اصطلاحاً

وفي الاصطلاح: ضربان: لفظي ومعنوي:
فاللفظي: هو إعادة اللفظ الأول بعينه، ويجري في الأسماء والأفعال والحروف
والجمل والمركبات، كقول الشاعر:

أخاك أخاك إنَّ مَنْ لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح^(٢)
ف(أخاك) الأول: منصوب على الإغراء، أي الزم، والثاني: توكيد لفظي له.
وقول الآخر:

فأيسن إلى أين النجاةً ببغلتني أتاكَ أتاكَ اللاحقوك أحبس أحبس^(٣)
ف(أتاكَ) الأول: فعل ومفعوله، والثاني: توكيد لفظي له، واللاحقوك: فاعل للأول،
وسقطت النون للإضافة، ولا فاعل للثاني؛ لأنَّه لم يؤت به للإسناد بل لمجرد التوكيد.
وقيل: فاعل لهما لأنَّهما اتَّحدا لفظاً ومعنى فتزلاً منزلة الواحد.
وقيل: إنَّهما تنازعا في (اللاحقوك)، ولو كانا كذلك لأضر في أحدهما بأن يقال:

(١) المصباح المنير: ١٧، مجمع البحرين ٣: ٨، كتاب الدال - باب ما أوله همزة.
(٢) البيت لمسكين الدارمي. واسمه ربيعة بن عامر، شرح الرضي على الكافية ١: ٤٨٥، قطر الندى وبَلَّ
الصدى: ٢٨٩.
(٣) لم ينسب لأحد، شرح الرضي على الكافية ٢: ٣٦٦، قطر الندى وبَلَّ الصدى: ٢٩٠، شرح ابن عقيل ٣: ٢١٤، مع الهوامع ٢: ١٢٥ وفي الجميع: (اللاحقون).

**التوكيدُ تابعٌ للمؤكدِ في رفعِهِ، ونصبِهِ، وخفضِهِ، وتعريفِهِ.
ويكونُ بألفاظٍ معلومةٍ، وهي: النفسُ، والعينُ،**

أتوكِ أتاكِ اللاحقوك، أو أتاكِ أتوكِ اللاحقوك. (احبس احبس) تكرير للجملة:
لأنَّ الضمير المستتر في الفعل في قوَّة الملفوظ به^(١).
وقول الآخر:

لا لا أبوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنِّهَا أَخَذْتُ عَلَيَّ موثِقاً وعهوداً^(٢)
ف(لا) الأولى: نافية، والثانية: توكيد لفظي لها.

وأما المعنوي: فهو التابع المقصود به كون المتبوع على ظاهره.

(التوكيدُ) بمعنى المؤكِّد - بكسر الكاف - من باب إطلاق المصدر على اسم
الفاعل (تابعٌ للمؤكد) - بفتح الكاف - اسم مفعول. (في) حال (رفعِهِ) إن كان المؤكِّد
- بفتح الكاف - مرفوعاً، (و) في حال (نصبِهِ) إن كان منصوباً، (و) في حال (خفضِهِ)
إن كان مخفوضاً، ولم يقل: وجزمه؛ لأنَّ الفعل لا يمكن توكيده..

(و) في حال (تعريفِهِ) إن كان معرفةً، سواء كان بالعلمية، أو ب(أل)، أو بالإضافة.
ولم يقل: وتذكيره كما قال في النعت؛ لأنَّ ألفاظ التوكيد كلها معارف فلا تتبع
النكرات، ولا يكون المؤكِّد - بفتح الكاف - إلا معرفاً - بفتح الراء - وهذا ما جرى
عليه البصريون^(٣).

(ويكونُ) أي التوكيد المعنوي (بألفاظٍ) موضوعة (معلومة) محصورة عند العرب
لا يتعدَّى إلى غيرها (وهي) أي ألفاظ التوكيد المعنوي أربع كلمات:
منها: (النفسُ) بسكون الفاء، ويعبَّر عنها بالذات حقيقة. (و) منها: (العينُ) ويعبَّر
عنها [بالذات]^(٤) مجازاً من قبيل التعبير بالبعض عن الكل.

(١) قطر الندى وبلّ الصدى: ٢٩١.

(٢) البيت لجميل بن معمر، شرح الرضي على الكافية ٢: ٣٦٦، قطر الندى وبلّ الصدى: ٢٩١، همع الهوامع ٢: ١٢٥.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٤٥١، شرح ابن عقيل ٣: ٢١١، همع الهوامع ٢: ١٢٤.

(٤) في المخطوط: (من الذات).

وَكُلٌّ، وَأَجْمَعُ، وَتَوَابِعُ أَجْمَعُ، وَهِيَ: أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ.....

ويؤكدُ بهما لرفع المجاز وثبوت الحقيقة، فإذا قلت: جاء زيدٌ، احتمل أنك أردت غلامه، أو رسوله، أو ثقله، فإذا قلت: جاء زيدٌ نفسه، أو عينه، ارتفع المجاز وثبتت الحقيقة.

وتقع النفس والعين على الواحد، والمثنى، والجمع، والمذكر، والمؤنث، باختلاف صيغتهما إفراداً، وتثنيةً، وجمعاً، واختلاف ضميرهما العائد إلى المتبوع المؤكّد.

(و) منها: (كُلٌّ، وَأَجْمَعُ) ويؤكدُ بهما للإحاطة والشمول، فإذا قلت: جاء القومُ، احتمل أن الجائي بعضهم، وعبرت عن [البعض بالكل] ^(١)، فإذا أردت التنصيص، قلت: جاء القومُ كلُّهم أجمعون، ولا يؤكدُ بهما إلا ذو أجزاءٍ مفرداً كان أو جمعاً، بحيث يصحّ افتراقها حسّاً أو حكماً.

(و) منها: (تَوَابِعُ أَجْمَعُ) لأنّ المقام قد يحتاج إلى زيادة التوكيد فيؤتى بالألفاظٍ آخر، وتسمّى تَوَابِعُ أَجْمَعُ، (وهي) ثلاثُ كلماتٍ: (أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ) - بالصاد المهملة - وقيل: بالضاد المعجمة ^(٢).

قيل: إنّه لا معنى لهذه الكلمات الثلاث حال الإفراد، مثل: جسق وبَسَنُ. وقيل: إنَّ (أَكْتَعُ) مأخوذ من تَكْتَعُ الجلد إذا اجتمع، وقيل: مشتق من حَوَّلَ كَتَبَ، أي تام ^(٣).

وأبتع: من البتع وهو طول العنق مع شدّة مَغْرَزِهِ ^(٤).
وأبصع - بالمهملة - من بصع العرق، أي سال ^(٥) أو اجتمع ^(٦)، و - بالمعجمة - من

(١) في المخطوط: (عن الكلّ ببعض).

(٢) الصحاح ٣: ١١٨٦، باب العين - فصل الباء، شرح الرضي على الكافية ٢: ٣٧٦، لسان العرب ١: ٤٢٢ - بصع.

(٣) الصحاح ٣: ١٢٧٥، باب العين - فصل الكاف، النهاية (ابن الأثير) ٤: ١٤٩، كنع، لسان العرب ١٢: ٢٧ - بتع، القاموس المحيط ٣: ١٠٩، باب العين - فصل الكاف - كنع.

(٤) الصحاح ٣: ١١٨٣، باب العين - فصل الباء، لسان العرب ١: ٣١٠ - بتع، القاموس المحيط ٥: ٥ باب العين - فصل الباء - بتع.

(٥) لسان العرب ١: ٤٢٢ - بصع.

(٦) الصحاح ٣: ١١٨٦، باب العين - فصل الباء.

تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، وَمررتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ.

بضع، أي زَوِي^(١).

واعلم أَنَّ (أَكْتَع) وَأَخُوهُ أَتْبَاعُ (لأجمع)، فتستعمل بالتبعية لها لا بالأصالة؛ لكونها أدلُّ منهنَّ على المقصود، وهي الجمعيَّة فلا يتقدَّمَن على (أجمع) لو اجتمعت معهنَّ. وَذِكْرُهُنَّ دُونَ (أجمع) ضعيف، لعدم ظهور دلالتها على الجمعيَّة، والأصل إفراد (النفس) عن (العين)، و(كُلُّ) عن (أجمع) و(أجمع) عن توابعه. (تَقُولُ) أنت في إفراد (النفس) عن (العين) حال الرفع: (قَامَ): فعل ماضٍ. (زَيْدٌ): فاعله مرفوع به.

(نَفْسُهُ): توكيد لزيد مرفوع لتبعية له.

وفي النصب: رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ، وفي الجرِّ: مررتُ بِزَيْدٍ نَفْسِهِ. وتقول في إفرادِ (كُلُّ) عن (أجمع) حال الرفع: قَامَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ. (و) في النصب: (رَأَيْتُ): فعل وفاعل.

(الْقَوْمُ): مفعوله منصوب به.

(كُلُّهُمْ): توكيد للقوم منصوب لتبعية له.

وكذلك: أَعْتَقْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ. وفي الجرِّ: مررتُ بِالْقَوْمِ كُلِّهِمْ. وتقول في إفرادِ (أجمع) عن توابعه حال الرفع: جَاءَ الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ. والنصب: رَأَيْتُ الْقَوْمَ أَجْمَعِينَ. وفي الجرِّ: (مررتُ): فعل وفاعل (بالقوم): متعلِّق به (أجمعين): توكيد للقوم مجرور لتبعية له.

وتقول في اجتماع (النفس والعين): جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ عَيْنُهُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ عَيْنَهُ، ومررتُ بِزَيْدٍ نَفْسِهِ عَيْنِهِ.

وفي اجتماع (كُلُّ وأجمع): جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ أَجْمَعِينَ، ومررتُ بِالْقَوْمِ كُلِّهِمْ أَجْمَعِينَ.

وفي اجتماع (أجمع) وتوابعه: جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ أَتَبْعُونَ،

وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ أَجْمَعِينَ أَكْتَعِينَ أَبْصَعِينَ أَبْتَعِينَ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ كُلِّهِمْ أَجْمَعِينَ أَكْتَعِينَ أَبْصَعِينَ أَبْتَعِينَ.

وَإِذَا أَرَدْتَ الْجَمْعَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ قُلْتَ: جَاءَ الْقَوْمُ أَنْفُسُهُمْ أَعَيْنُهُمْ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَ.

وَالْعَامِلُ فِي التَّوَكِيدِ هُوَ الْعَامِلُ فِي مَتَبَوِّعِهِ كَمَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ^(١)، وَنَسَبَ إِلَى سَيِّبِيهِ^(٢). وَقَالَ الْخَلِيلُ^(٣) وَالْأَخْفَشُ^(٤): الْعَامِلُ فِيهِ مَعْنَوِي وَهُوَ كَوْنُهُ تَابِعاً. وَقَالَ قَوْمٌ: الْعَامِلُ فِيهِ مَقْدَّرٌ مِنْ جِنْسِ عَامِلِ الْمَتَبَوِّعِ^(٥).



(١) همع الهوامع ٢: ١١٥، حاشية الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْعُمُونِيِّ ٣: ٥٨ (المتن).

(٢) شرح الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ ٢: ٢٧٩، حاشية الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْعُمُونِيِّ ٣: ٥٨ (المتن).

(٣) همع الهوامع ٢: ١١٥.

(٤) شرح الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ ٢: ٢٧٩، همع الهوامع ٢: ١١٥.

(٥) شرح الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ ٢: ٢٧٩، همع الهوامع ٢: ١١٥.

باب البذل إذا أُبدِلَ اسمٌ من اسمٍ أو فعلٌ من فعلٍ، تَبِعَهُ في جميع إعرابه. وهو على أربعة أقسام: بَدَلُ الكلِّ من الكلِّ،

بابُ البذل

البذل لغة

(بابُ البذل): أي هذا باب البذل وهو [في] اللغة: العوض^(١). قال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَن يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا﴾^(٢) أي يعوّضنا. والكوفيون يسمّونه بالبيان والتكرار^(٣).

البذل اصطلاحاً

وفي الاصطلاح: هو التابع لما قبله المقصود بالحكم بلا واسطة^(٤). ويتبع البذل المُبدَل منه في رفعه ونصبه وخفضه وجزمه، ويفهم ذلك من قوله: (إذا أُبدِلَ اسمٌ من اسمٍ أو فعلٌ من فعلٍ، تَبِعَهُ) أي تبع البذل المبدل منه (في جميع إعرابه) الحاصل والمتجدّد من رفع ونصب وخفض وجزم.

أقسام البذل

(وهو) أي البذل مطلقاً (على أربعة أقسام) على ما هو المشهور^(٥) بينهم: أحدها: (بَدَلُ الكلِّ من الكلِّ) أي بدل هو كلّ المبدل، وهو ما يكون مدلوله مدلول الأوّل. وسماه ابن مالك: بدل المطابق^(٦)، أي المطابق للمبدل منه المساوي له في

(١) مجمع البحرين ٥: ٣١٨، كتاب اللام - باب ما أوله الباء، بدل.

(٢) القلم: ٣٢.

(٣) همع الهوامع ٥: ١٢٥، حاشية الصّبان على شرح الأشموني ٣: ١٢٣ (المتن)، وفي الثلاث: (التبيين والتكرير).

(٤) قطر الندى وتلّ الصدى: ٣٠٨، أوضح المسالك ٣: ٦٤، شرح ابن عقيل ٣: ٢٤٧.

(٥) نقل ذلك في الكواكب الدريّة ٢: ١٢٢.

(٦) أوضح المسالك ٣: ٦٥، شرح ابن عقيل ٣: ٢٤٧، حاشية الصّبان على شرح الأشموني ٣: ١٢٤.

وبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، وَبَدَلُ الْاِشْتِمَالِ، وَبَدَلُ الْغَلْطِ نَحْو: جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ،

المعنى، ليدخل فيه نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي صِرَاطٌ الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ * اللَّهُ﴾^(١) بالجرّ.
 (و) الثاني: (بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ) أي بدل هو بعض المبدل منه، بأن يكون الثاني جزءاً من الأوّل قلّ أو أكثر أو ساواه^(٢)، ولا بدّ أن يتّصل بضمير يربطه بالمبدل منه.
 (و) الثالث: (بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ) وهو أن يشتمل المبدل منه على البدل اشتمالاً بطريق الإجمال، بأن يكون بين الأوّل والثاني ملابسة بغير الكلّيّة والجزئيّة، ولا بدّ من ضمير للربط.

(و) الرابع: (بَدَلُ الْغَلْطِ) أي بدل الغلط عن اللفظ الذي ذكر غلطاً؛ لأنّ هذا البدل مسبّب عن الغلط لا إنّ البدل نفسه هو الغلط. ومنع أكثر المحققين^(٣) دخول (أل) على (كلّ وبعض)؛ للزومهما الإضافة تقديراً، والمقدّر في قوّة الموجود. واستعمله بعض كالزجاج^(٤) معتذراً بالتسامح موافقةً للناس.

(نحو: جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ) مثال بدل كلّ من كلّ، ف(أخوك)؛ بدل من زيد مرفوع لتبعيته له. وعبر عنه المصنّف في بعض النسخ بـ(بدل الشيء من الشيء) أي بدل شيء من جنسه في المعنى. ويجوز أن يكون (أخوك) عطف بيان إن كان أبين من زيد وأشهر، ولاسيّما على مذهب الشيخ الرضي^(٥)، قال: (وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّة بين بدل الكلّ من الكلّ وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلّا بدل الكلّ)^(٦). ولا يخفى على ذوي الأذهان أنّ الفرق بين إرادة البدل وإرادة البيان ظاهر لا يحتاج إلى بيان.

(١) إبراهيم: ١، ٢.

(٢) الضمير يعود إلى الجزء المتبقي من المبدل منه بعد إخراج البدل.

(٣) قطر الندى: ٣٠٩، تاج العروس ٥: ٨، باب الضاد - فصل الباء، بعض، ٨: ١٠٠، باب اللام - فصل الكاف، كلل.

(٤) قطر الندى: ٣٠٩، تاج العروس ٥: ٨، باب الضاد - فصل الباء، بعض، ٨: ١٠٠، باب اللام - فصل الكاف، كلل.
 (٥) شرح الرضي على الكافية ٢: ٣٧٩.

وَأَكَلْتُ الرِّغِيفَ ثَلَاثَةً، وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ،
أَرَدْتُ أَنْ تَقُولَ: الْفَرَسَ فَعْلَطْتُ فَبَدَأْتُ بِزَيْدٍ.....

(و) نحو: (أَكَلْتُ الرِّغِيفَ ثَلَاثَةً) مثال لبذل بعض من كل، (فالثلثة) بدل من الرغيف منصوبٌ لتبعية له.

(و) نحو: (نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ) مثال لبذل الاشتمال، (فإعلمه) بدل من زيد مرفوع لتبعية له.

(و) نحو: (رَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ) مثال لبذل الغلط، وسمي بذلك لأنك مثلاً (أردت أن تقول): رَكِبْتُ (الفرس) ابتداءً (فَعْلَطْتُ) في لفظك بالفرس (فبدأت بزيد) ثم أبدلت الفرس منه، ويسمى أيضاً ببذل النسيان؛ لأن المتكلم لا يريد ذكر متبوعه بل يجري لسانه عليه من غير قصد كما عرفت.

وقد يكون بدل إضراب وهو ما يذكر متبوعه بقصد، نحو: أَكَلْتُ تَمْرًا زَبِيحًا، فأبدلت الزبيب من التمر على حدّ العطف (بإل).
وأما أقسام البذل من الفعل فهي أربعة أيضاً. قال الشاطبي: تجري فيه الأقسام الأربعة^(١).

مثال بدل كل من كل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْعُلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾^(٢).
ف﴿من﴾: معمول لفعل الشرط وهو ﴿يفعل﴾، و﴿يلق﴾: جوابه، و﴿يضاعف﴾: بدل من ﴿يلق﴾؛ لأن معنى مضاعفة العذاب هو لقاء الآثام وهو مجزوم لتبعية له.
ومثال بدل بعض من كل: إِنْ تُصَلِّ تَسْجُدْ لَكَ يَرْحَمُكَ، (فتصل) فعل الشرط، و(تسجد): بدل منه؛ لأن السجود بعض من الصلاة وهو مجزوم لتبعية له.

ومثال بدل الاشتمال قول الشاعر:

إِنْ عَلِيٍّ اللَّهُ أَنْ تُبَايَعَا تُؤَخِّدَ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا^(٣)

(١) نقل ذلك في الكواكب الدرية ٢: ١٢٦. (٢) الفرقان: ٦٨ - ٦٩.

(٣) لم ينسب لأحد، شرح الرضي على الكافية ٢: ٣٩٣، شرح ابن عتيق ٣: ٢٥٣، حاشية الصبان على شرح الأسموني ٣: ١٣١، المقاصد النحوية (هامش خزنة الأدب) ٤: ١٩٩.

فَالْعَلِيِّ: فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ (إِنَّ) مُقَدَّمٍ عَلَى الْاسْمِ، وَاللَّهِ: مَنْصُوبٌ بِنَزْعِ الْخَافِضِ، وَ(تَبَايَعَا): مَنْصُوبٌ بِالْمَصْدَرِيَّةِ وَالْفَهْلِ لِلْإِطْلَاقِ. وَهِيَ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ اسْمٌ إِنَّ مُؤَخَّرٌ عَنِ الْخَبَرِ. وَ(تَوَخَّذْ): بَدَلَ مِنْ تَبَايَعَ؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ كَرَهًا وَالْمَجِيءَ طَوْعًا مِنْ صِفَاتِ الْمُبَايَعَةِ وَهُوَ مَنْصُوبٌ لِتَبَعِيَّتِهِ لَهُ، وَ(كَرَهًا): مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ وَصَفٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ أَوْ عَلَى الْحَالِيَّةِ.

وَمِثَالُ بَدَلِ الْغَلْطِ: إِنْ تَأْتَيْنَا تَسْأَلُنَا نَعْطُكَ، فَ(تَسْأَلْ): بَدَلَ مِنْ تَأْتِ؛ لِأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: إِنْ تَسْأَلُنَا نَعْطُكَ، فَغَلَطْتَ فَبَدَأْتَ بِتَأْتِنَا فَأَبَدَلْتَ مِنْهُ تَسْأَلُنَا، وَهُوَ مُجْزُومٌ لِتَبَعِيَّتِهِ لَهُ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْبَدَلِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَبْدَلِ مِنْهُ، إِذَا الْمَبْدَلُ مِنْهُ فِي حَكْمِ الطَّرْحِ، فَكَأَنَّ الْعَامِلَ الْأَوَّلَ بَاشَرَ الثَّانِي. هَذَا مَا عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ^(١) وَسَيَبُويهِ^(٢). وَقَالَ آخَرُونَ: عَامِلُهُ مُقَدَّرٌ مِنْ جَنْسِ عَامِلِ الْمَبْدَلِ مِنْهُ^(٣). قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: وَهُوَ الْمَشْهُورُ.



(١) شرح الرضي على الكافية ٢: ٢٨٠، حاشية الصَّبَانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ ٣: ٥٨.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢: ٢٨٠، حاشية الصَّبَانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ ٣: ٥٨.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢: ٢٧٩، مَعَ الْهَوَامِعِ ٢: ١١٥، حاشية الصَّبَانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ ٣: ٥٨.

باب منصوبات الاسماء. المنصوبات أربعة عشر، وهي: المفعول به، والمصدر، وظرفُ الزمان، وظرفُ المكان، والحال، والتمييزُ، والمستثنى.. واسم لا،

باب منصوبات الأسماء.

ولمّا فرغ من المرفوعات أخذ في ذكر المنصوبات، فقال:

(بابُ) أي هذا باب بيان كمية (منصوبات الأسماء) خاصّة، وهي جمع منصوب وهو ما اشتمل على علم المفعولية، وهو علامة كون الاسم مفعولاً حقيقة أو حكماً، وهي: الفتحة، والألف، والكسرة، والياء.

(المنصوبات) من الأسماء وهو ما [لا] يرد إلّا منصوباً، (أربعة عشر) قسمًا (وهي) أي مجموع المنصوبات:

[الأول]: (المفعول به) (كازيد) من نحو: ضربتُ زيداً، وقدمه؛ لأنّه أكثر دوراناً، وقد تحذف صلتة. قال بعضهم: جرى اصطلاحهم على أنّه إذا قيل: مفعول وأطلق لم يرد إلّا المفعول به^(١)، وكان حق ذلك ألا يصدق إلّا على المفعول المطلق.

(و) الثاني: (المصدر) أي المنصوب على المفعولية مطلقاً كضرباً من نحو: ضربتُ ضرباً.

(و) الثالث: (ظرفُ الزمان) (كلشهرًا) من نحو: صمْتُ شهرًا.

(و) الرابع: (ظرفُ المكان) (كلأمام) من نحو: جلسْتُ أمامَ الأستاذ.

(و) الخامس: (الحال) (كلراكبًا) من نحو: جاءَ زيدٌ راكبًا.

(و) السادس: (التمييزُ) (كلنفساً) من نحو: طابَ زيدٌ نفساً.

(و) السابع: (المستثنى) في بعض أحواله (كازيداً) من نحو: قامَ القومُ إلّا زيداً.

(و) الثامن: (اسم لا) أي النافية للجنس (كغلام) من نحو: لا غلامَ سفيّ حاضر.

والمنادئ، والمفعول من أجله، والمفعول معه، وخبرُ (كان) وأخواتها، واسم (إنّ) وأخواتها، والمفعول معه، والتابعُ للمنصوب، وهو أربعة: النعتُ، والعطفُ، والتوكيدُ، والبدلُ.

(و) التاسع: (المنادئ) في بعض أنواعه (كعبدالله) من نحو: يا عبدالله.

(و) العاشر: (المفعولُ من أجله) (كقراءة) من نحو: جئتُ قراءةً للعلم.

(و) الحادي عشر: (المفعولُ مَعَهُ) (كالنيل) من نحو: سرتُ والنيل.

(و) الثاني عشر: (خبرُ كان و) خبر (أخواتها) (كقائماً) من نحو: كان زيدٌ قائماً.

(و) الثالث عشر: (اسمُ إن و) اسم (أخواتها) (كزيداً) من نحو: إنَّ زيداً منطلقٌ.

وقس على كلِّ ما يناسبه.

ومنها: مفعولاً ظننْتُ وأخواتها، (كاظننْتُ زيداً قائماً)، وأسقطه المصنّف إمّا لتقدّمه

أو لدخوله في المفعول به.

ويوجد في بعض النسخ: (المنصوباتُ خمسة عشر) مع عدّها أيضاً.

(و) الرابع عشر: (التابعُ للمنصوب، وهو) كما عرفت في المرفوعات (أربعة)

أشياء:

أحدها: (النعتُ) (كالعاقِل) من نحو: رأيتُ زيداً العاقلَ.

(و) الثاني: (العطفُ) (بالواو مثلاً كاعمرأ) من نحو: رأيتُ زيداً وعمرأ.

(و) الثالث: (التوكيدُ) (كأنفسه) من نحو: رأيتُ زيداً نفسه.

(و) الرابع: (البدلُ) (كأخاك) من نحو: رأيتُ زيداً أخاك.

وقس على هذه الأمثلة ما يشبهها.

وهذا على سبيل التعداد والتجميل، وأمّا على سبيل

البيان والتفصيل فقد ذكر لكلٍّ منها باباً على

مقتضى اللفّ والنشرِ المرتّب، فقال حاذفاً للمبتدأ:



باب المفعول به. وهو الاسم المنصوب الذي يقع عليه الفعل، نحو:
ضربتُ زيداً، وركبتُ الفرسَ.....

باب المفعول به

(بابُ المفعول به) في وقوع الفعل عليه.

فقوله: (به)، مفعول ما لم يسم فاعله، أسند إليه المفعول كما أسند إلى الجار والمجرور في المفعول معه، وله، وفيه، ومعه (أل) الموصولة..

وإسناد الفعل إلى لازم النصب وتركه منصوباً مطّرد كما حمل عليه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾^(١). على قراءة النصب بالإسناد إلى الظرف على الاتّساع، وإلاّ فموضعه رفع وهو معرب.

وجاز ذلك حملاً على أكثر أحوال الظروف، وهذا قول الأخفش، وقرئ بالرفع على الفاعلية، والمعنى: (وصلكم)، وهو من الأضداد. والأولى نصبه على الظرفية، والفاعل مضمّر، أي تَقَطَّعَ الوَصْلُ بَيْنَكُمْ، دلّ عليه ما قبله وهو: ﴿شركاء﴾، أو وصف لمحذوف، أي لقد تَقَطَّعَ شيءٌ بينكم أو وصل بينكم^(٢).

(وهو) أي المفعول به (الاسم) أو المؤول به، لا الفعل والحرف، (المنصوب) حقيقةً أو حكماً، لا المرفوع والمجرور، (الذي يقع عليه الفعل) أي الحدث الصادر من الفاعل (نحو) أي مثل: (ضربتُ زيداً) (فزيداً): مفعول به؛ لأنّه اسم منصوب وقع عليه فعل الفاعل وهو الضرب. (و) نحو: (ركبتُ الفرسَ) (فالفرس): مفعول به؛ لأنّه اسم منصوب وقع عليه فعل الفاعل وهو الركوب.

والمراد بفعل الفاعل تعلّقه به بلا واسطة حرف، فإنّهم يقولون في نحو: ضربتُ زيداً: إنّ الضرب واقع على زيد، ولا يقولون في (مررتُ بزيدٍ) إنّ المرور واقع على زيد، بل متلبّس به. والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر إسناده إلى ما هو فاعل.

هذا حاصل كلامه والدرك عليه. وحقيقة المفعول به أن يصدق عليه اسم مفعول

وهو قسمان: ظاهرٌ ومضمُرٌ؛ فالظاهرُ ما تقدَّم ذكره، والمضمُرُ قسمان: متَّصل، ومنفصل؛ فالمتصل اثنا عشر وهو: ضَرَبَنِي، وضَرَبْنَا، وضَرَبَكَ،

تأمُّ من لفظ ما عمل فيه أو من معناه.

تَمَمَّة:

قال بعضهم^(١): من شروط المفعول به وجوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل، وأمَّا إخراج شيء من العدم إلى الوجود فهو معنى المطلق.

وليس الأمر كذلك، بل الشرط توقُّف عقلية الفعل عليه سواء كان موجوداً في الخارج، نحو: ضربتُ زيداً، أو ما ضربته، أو لم يكن موجوداً، نحو: بنيتُ الدارَ، وكقوله تعالى: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾^(٢)؛ فَإِنَّ الأشياءَ متعلِّقة بفعل الفاعل بسبب عقليته، ثم قد توجد في الخارج وقد لا توجد، وذلك لا يخرجها عن كونه مفعولاً به. (وهو) أي المفعول به (قسمان): قسم (ظاهرٌ و) قسم: (مضمُرٌ، فالظاهرُ ما) أي شيء (تقدَّم ذكره) في مثيله، (والمضمُرُ) على ما عرفته فيما مرَّ (قسمان) أيضاً: قسم (متَّصل و) قسم (منفصل).

ضمائر النصب المتَّصلة

(فالمتصل): هو ما لا يستقل بنفسه، ولا يتقدَّم على عامله، ولا يقع بعد (إلا) أو ما في معناها اختياراً، وهو (اثنا عشر) ضميراً، (وهو) أي مجموع الـاثنا عشر: (ضَرَبَنِي) فالنون: للوقاية، والياء: ضمير المتكلِّم وحده في محلِّ نصب على المفعوليَّة، وهي اسم مبني لا يظهر فيه إعراب. (وضَرَبْنَا) - بفتح الباء الموحَّدة - (فنا): ضمير المتكلِّم مع غيره أو المعظم نفسه في محلِّ نصب على المفعوليَّة، وهو اسم مبني لا يظهر فيه إعراب. (وضَرَبَكَ) - بفتح الكاف - وهي: ضمير المذكر المخاطب في محلِّ نصب على

**وضربَكَ، وضربَكُما، وضربَكُم، وضربَكُنَّ، وضربه، وضربها،
وضربهما، وضربهم، وضربَهُنَّ،**

المفعوليّة، وهي اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، والفتحة فيه فتحة بناءٍ.
(وضربَكَ) - بكسر الكاف - وهي: ضمير المؤنث المخاطب في محلّ نصب على
المفعوليّة، وهي اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب.
(وضربَكُما) فالكاف: ضمير المثنى المخاطب مطلقاً، في محلّ نصب على
المفعوليّة، وهي اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، والميم والألف: علامة التثنية.
(وضربَكُم) فالكاف: ضمير جمع المذكر المخاطب في محلّ نصب على
المفعوليّة، وهي اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، والميم: علامة الجمع.
(وضربَكُنَّ) فالكاف: ضمير جمع المؤنث المخاطب في محلّ نصب على
المفعوليّة، وهي اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، والنون: المشدّدة علامة الجمع.
(وضربَهُ) فالهاء: ضمير المذكر الغائب في محلّ نصب على المفعوليّة، وهو اسمٌ
مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب.
(وضربَها) فالهاء: ضمير المؤنث الغائب، وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب،
والألف: حرف دالٌّ عليه.
(وضربَهُما) فالهاء: ضمير المثنى الغائب مطلقاً في محلّ نصب على المفعوليّة،
وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، والميم والألف: علامة التثنية.
(وضربَهُم) فالهاء: ضمير الجمع المذكر الغائب في محلّ نصب على المفعوليّة،
وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، والميم: علامة الجمع.
(وضربَهُنَّ) فالهاء: ضمير الجمع المؤنث الغائب في محلّ نصب على المفعوليّة،
وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، والنون المشدّدة علامة الجمع.
فهذه اثنا عشر ضميراً متّصلاً: اثنان منها للتكلم، وخمسة للمخاطب، وخمسة
لलगائب، ولا تقع إلّا في محلّ النصب والجرّ كما أُشير إليه.
وما ذكرنا من أنّ حدّ الضمير هو الكاف أو الهاء وحدهما واللواحق بهما حروف

وَالْمَنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ: إِيَّايَ، وَإِيَّانَا، وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاكَمَّا، وَإِيَّاكُمْ،

تدلّ على المراد، هو الصحيح، وقيل: إنّ الضمير هو الكاف وما بعدها والهاء وما بعدها^(١).

ضمانر النصب المنفصلة

(وَالْمَنْفَصِلُ) هو ما يستقلّ بنفسه، ويتقدّم على عامله، ويقع بعد (إِلَّا) أو ما في معناها اختياراً وهو أيضاً: (اثنا عشر) ضميراً:

(نحو) أي مثل (إِيَّايَ) تقول: إِيَّايَ أَكْرَمْتُ، ف(إِيَّايَ): ضميرُ المتكلم وحده في محلّ نصب على المفعوليّة، وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، و(الياء): حرف يدلّ عليه. (وإِيَّانَا) تقول: إِيَّانَا أَكْرَمْتُ، ف(إِيَّايَ): ضميرُ المتكلم مع غيره أو المعظّم نفسه في محلّ نصب على المفعوليّة، وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، و(نا) حرف يدلّ عليه.

(وإِيَّاكَ) - بفتح الكاف - نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٢) ف(إِيَّايَ) في الموضعين: ضميرُ المذكر المخاطب في محلّ نصب على المفعوليّة، وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، و(الكاف): حرف خطاب.

(وإِيَّاكَ) - بكسر الكاف - تقول: إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ، ف(إِيَّايَ): ضميرُ المؤنث المخاطب في محلّ نصب على المفعوليّة، وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، و(الكاف): حرف خطاب.

(وإِيَّاكُمْمًا) تقول: إِيَّاكُمْمًا أَكْرَمْتُ، ف(إِيَّايَ): ضميرُ المثنى المخاطب مطلقاً في محلّ نصب على المفعوليّة، وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، و(الكاف): حرف خطاب، و(الميم والألف): علامة التثنية.

(وإِيَّاكُمْ) تقول: إِيَّاكُمْ أَكْرَمْتُ، ف(إِيَّايَ): ضميرُ جمع المذكر المخاطب في محلّ

وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاهُ، وَإِيَّاهَا، وَإِيَّاهُمَا، وَإِيَّاهُمْ، وَإِيَّاهُنَّ.....

نصب على المفعولية، وهو اسم مبني لا يظهر فيه إعراب، و(الكاف): حرف خطاب، و(الميم): علامة الجمع.

(وَإِيَّاكَ) تقول: إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ، ف(إِيَّا): ضميرُ جمع المؤنث المخاطب في محلّ نصب على المفعولية، وهو اسم مبني لا يظهر فيه إعراب، و(الكاف): حرف خطاب، و(النون المشددة): علامة الجمع.

(وَإِيَّاهُ) تقول: إِيَّاهُ أَكْرَمْتُ، ف(إِيَّا): ضميرُ المذكر الغائب في محلّ نصب على المفعولية، وهو اسم مبني لا يظهر فيه إعراب، و(الهاء): حرف يدلّ عليه.

(وَإِيَّاهَا) تقول: إِيَّاهَا أَكْرَمْتُ، ف(إِيَّا): ضميرُ المؤنث الغائب في محلّ نصب على المفعولية، وهو اسم مبني لا يظهر فيه إعراب، و(الهاء والألف): حرفان يدلّان عليه.

(وَإِيَّاهُمَا) تقول: إِيَّاهُمَا أَكْرَمْتُ، ف(إِيَّا): ضميرُ المثنى الغائب مطلقاً في محلّ نصب على المفعولية، وهو اسم مبني لا يظهر فيه إعراب، و(الهاء): تدلّ على الغيبة، و(الميم والألف): على التثنية.

(وَإِيَّاهُمْ) تقول: إِيَّاهُمْ أَكْرَمْتُ، ف(إِيَّا): ضميرُ جمع المذكر الغائب في محلّ نصب على المفعولية، وهو اسم مبني لا يظهر فيه إعراب، و(الهاء): تدلّ على الغيبة، و(الميم): على الجمع.

(وَإِيَّاهُنَّ) تقول: إِيَّاهُنَّ أَكْرَمْتُ، ف(إِيَّا): ضميرُ الجمع المؤنث الغائب في محلّ نصب على المفعولية، وهو اسم مبني لا يظهر فيه إعراب، و(الهاء): تدلّ على الغيبة، و(النون المشددة): على الجمع.

فهذه اثنا عشر ضميراً منفصلاً: اثنان منها للمتكلم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب، ولا تقع إلّا في محلّ النصب خاصّة كما عرفت آنفاً.

وفي حدّ الضمير اختلافات كثيرة، والمختار ما ذكرناه، وهو (إِيَّا) خاصّة، والواحق حروف دالة على التكلم والخطاب، والغيبة، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث.

وعند الكوفيين أنَّ اللواحق هي الضمير وإيّا) عماد^(١).
وتقول إذا وقع الضمير بعد (إلّا): ما ضُرِبَ إلّا إيّايَ، وما ضُرِبَ إلّا إيّانا، وما
ضُرِبَ إلّا إيّاكَ. وقس الباقي. وبعد (إنّما)، نحو: إنّما ضُرِبَ إيّايَ، وإنّما ضُرِبَ إيّانا،
وكذلك البواقي.



(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٦٩٥، شرح الرضي على الكافية ٢: ٤٢٥.

باب المصدر. هو الاسم المنصوب الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل، نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً.

باب المصدر

(بابُ المصدر) أي هذا بابُ المصدر، وهو: اسم الحدث الجاري على الفعل، وهذا من باب تسمية الشيء بما هو أعم منه؛ لأنَّ كلَّ مفعول مطلق مصدر، وليس كلَّ مصدر مفعول مطلق، بل بعض المصدر مفعول مطلق.

واعلم أنَّه يكون فاعلاً كما تقول: أعجَبَنِي ضَرْبُكَ، ومبتدأً وخبراً كما تقول: ضَرْبُكَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ. ومفعولاً نحو: رَأَيْتُ ضَرْبَكَ الْيَوْمَ. ومجروراً كما تقول: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ. ومؤكِّداً نحو: أَمْرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ. ومنصوباً على المفعول المطلق، وهو مراد المصنَّف هنا، وهو المؤكِّد لعامله أو المبيِّن لنوعه أو عدده.

والمراد بجريانه على الفعل: أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه، أو اشتقاقه من الفعل كما تدلُّ عليه قرينة قوله: (المصدر: هو الاسم المنصوب الذي يجيء) أي يأتي حال كونه (ثالثاً في تصريف) أي اشتقاق (الفعل) الواقع منه المصدر أو من معناه.

(نحو: ضَرَبَ) للفعل الماضي، ثمَّ تصرَّف مضارعاً فتقول: (يَضْرِبُ) ثمَّ المصدر فتقول: (ضَرْباً) فلاضرباً) جاء ثالثاً في تصريف الفعل؛ لأنَّ (ضَرَبَ) هو الأول، ثمَّ صرَّفَ منه مضارعاً وهو الثاني، ثمَّ صرَّفَ منه مصدرأً وهو الثالث. وكذلك أيضاً تقول في باقي أنواع الفعل، سواء كان متعدياً أو لازماً ثلاثياً، مجرداً أو مزيداً فيه، أو رباعياً مجرداً أو مزيداً فيه.

وليس نصبه مشروطاً بذكر الفعلين معاً بدليل تمثيله، ولا بذكر الماضي أو المضارع، بل يعمل فيه أيضاً فعل الأمر، نحو: اضرب ضرباً، واسم الفاعل واسم المفعول، نحو: زيد ضارب ضرباً، أو مضروب ضرباً.

وإنما المشروط صلوحه للوقوع ثالثاً في تصريف الفعل بحيث يكون مصدرأً قياسياً أو سماعياً.

وهو قسَمَان: لفظي ومعنوي. فإن وافق لفظه لفظ فعله فهو لفظي، نحو: قَتَلْتَهُ قَتْلًا، وإن وافق معنى فعله دون لفظه، فهو معنوي، نحو: جلسْتُ قعوداً، وقمتُ وقوفاً،

(وهو) أي المصدر المنسوب على المفعول المطلق (قسَمَان):

قسم (لفظي) منسوب إلى اللفظ.

(و) قسم (معنوي) منسوب إلى المعنى؛ لأنه لا يخلو؛ إمّا أن يوافق لفظ المصدر لفظ فعله أو لا.

المصدر لفظي، ومعنوي

(فإن وافق لفظه) أي المصدر (لفظ فعله) أي فعل المصدر الناصب له بأن يوافقه في حروفه الأصول وفي معناه (فهو) أي المصدر حينئذٍ (لفظي) لموافقته للفعل في حروفه ومعناه. (نحو: قَتَلْتَهُ قَتْلًا) (فقتلاً): مصدر لفظي منسوب بفعله اللفظي؛ لأنَّ حروف (قتلته) هي حروف (قتلاً) بعينها لا غير؛ إلّا أنَّ الفعل مفتوح العين والمصدر ساكن العين، وهو مؤكد لعامله، ونحو: جلسْتُ جلوساً، وقعدتُ قعوداً، وقمتُ قياماً. (وإن وافق) أي المصدر (معنى فعله) أي فعل المصدر الناصب له (دون) موافقة (لفظه) في حروفه بل وافقه في معناه دونها (فهو) أي المصدر حينئذٍ (معنوي) لموافقته للفعل في معناه دون حروفه، (نحو: جلسْتُ قعوداً) (فقعوداً): مصدر مؤكد لعامله معنوي؛ لأنه منسوب بفعله المعنوي؛ لأنه موافق لفعله الذي هو (جلس) في معناه دون لفظه؛ لأنَّ القعود والجلوس مترادفان المعنى لكن حروفهما متغايرة، فحروف (جلس): الجيم واللام والسين، وحروف المصدر: القاف والعين والواو والdal. (و) كذلك (قمتُ وقوفاً).

ومثال المبين للنوع: ضربتُ ضرباً شديداً، أو: ضربتُ الأمير اللصَّ [ضرب مؤدّب]. والمبين للعدد: ضربتُ ضربةً أو ضربتين.

وقد ينبو عن المصدر ما دلَّ عليه، نحو: سرتُ أحسن السير، واشتمل ورجع

وما أشبه ذلك

القهقري، ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾^(١). ضربته سوطاً، ﴿لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا﴾^(٢). ضربت ذلك الضرب.

وتقسيم المصنّف المصدر إلى قسمين وفقاً لمذهب المازني^(٣)، بأنّ المصدر المعنوي منصوب بالفعل المذكور كما هو المشهور والمذهب المؤيد المنصور، وأمّا على مذهب من ينصبه بفعل مقدّر من لفظه^(٤)، فلا يتمشّي. فتقدير: جلسْتُ قعوداً؛ جلسْتُ قعدتُ قعوداً.

وقمْتُ وقوفاً؛ قمْتُ وقفتُ وقوفاً، وهكذا.

(وما أشبه ذلك) أي ما أشبه الأمثلة المذكورة ممّا يناسبها. وتمثيله في المصدر اللفظي بالمتعدّي وفي المعنوي باللازم لا للتخصيص بل للإيضاح، إذ يجري فيهما المتعدّي واللازم.



(١) النور: ٤.

(٢) المائدة: ١١٥، ونائب المفعول المطلق فيها هو الضمير في: (أُعَذِّبُهُ).

(٣) شرح الرضي على الكافية ١: ٣٠٣، مع الهوامع ١: ١٨٧.

(٤) شرح الرضي على الكافية ١: ٣٠٣، مع الهوامع ١: ١٨٧.

باب ظرف الزمان وظرف المكان ظرفُ الزمان: هو الاسمُ المنصوبُ بتقديرِ (في)، نحو: (اليومَ، والليلةَ، وغُدوةً، وبُكرةً، ..

باب ظرف الزمان وظرف المكان

(بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ) أي هذا بابُ ظرفِ الزمان، وهو الثالث من المنصوبات، (و) هذا باب (ظرفِ المكان) وهو الرابع منها. وهذه التسمية للبصريين^(١)؛ لأنَّهما محلٌّ للأفعال ووعاء لها، ويسمِّيها الكوفيتون بالمفعول فيه^(٢)؛ لأنَّهما ينصبان بتقدير معنى (في)، ويسمِّيها الكسائي وأصحابه صفة^(٣).

تعريف ظرف الزمان

أما (ظرفُ الزمان) فحدَّه بقوله: (هو الاسمُ) أي اسم الزمان الذي يصحُّ أن يصاغ منه اسم مفعول مع (في) باطراد، (المنصوبُ) باللفظ الدالُّ على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في) التي تدلُّ على الظرفية، سواء كان مبهمًا أو مختصًّا، بخلاف نحو: يوم الجمعة يومٌ مباركٌ؛ لأنَّه لا ينصب بتقدير (في) وبخلاف نحو: دخلتُ الدارَ؛ لأنَّه منصوب على التوسُّع لا بتقدير (في) باطراد.

(نحو) أي مثل: (اليومَ، والليلةَ) أمَّا (اليومَ)، فهو اسم زمان من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وأمَّا (الليلةَ) فهي اسم زمان من غروب الشمس إلى طلوع الفجر الصادق، وهذا التقدير قد يختلف باعتبارات تُطلب من مظاهرها. فيكون اليوم من طلوع الشمس إلى غروبها، والليل عكسه.

تقول: صمْتُ اليومَ، أو يومًا، أو يومَ الخميس، واعتكفتُ الليلةَ، أو ليلةً، أو ليلةَ الجمعة.

(وَعُدُوَّةٌ وَبُكَرَةٌ) إِنْ نَوَّنا كَانَا نَكْرَتَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يُنَوَّنا كَانَا مَعْرَفَتَيْنِ، وَيَمْنَعَانِ مِنْ

(١) حاشية الصَّبان على شرح الأشموني ٢: ١٢٥. (٢) نقل ذلك في الكواكب الدرية ٢: ١٦.

(٣) حاشية الصَّبان على شرح الأشموني ٢: ١٢٥.

وَسَحَرًا، وَغَدًا، وَغَتَمَةً، وَصَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا،

الصرف إن عُنِيَتْ للتعريف والتأنيث اللفظي.

أَمًا (غَدَوَةً) فهو اسم زمان من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس، وَأَمًا (بَكْرَةً) فهو اسم زمان لأَوَّلِ النهار وهو طلوع الفجر على الصحيح أو طلوع الشمس. تقول: أَزورك غَدَوَةً، أو غَدَوَةَ الْيَوْمِ، أو غَدَوَةَ يَوْمِ السَّبْتِ، وَجَتَّتَكَ بَكْرَةً، أو بَكْرَةَ الْيَوْمِ، أو بَكْرَةَ النَّهَارِ، أو بَكْرَةَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ.

(وَسَحَرًا) - بالتثنية - إن أُريدَ به (سَحَرٌ) [غير معيَّن] من الأسحار، وبدونه بدونه، فإذا عُنِيَتْ منع كما عرفت في موضعه للتعريف والعدل، نحو: جئتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرًا، وإن كان مبهمًا صرف كـ ﴿نُخَيِّنَاكُمْ بِسَحَرٍ﴾^(١)، وإن استعمل غير ظرف وجب تعريفه (بِأَلٍ) أو الإضافة، نحو: طابَ السَحَرُ سَحَرُ لَيْلَتِنَا.

والسحر: هو: اسم زمان للسدس الآخر من الليل، أو آخر الليل قبل طلوع الفجر. (وَغَدًا) وهو: اسم زمان لليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه، تقول: أَزورك غَدًا. (وَغَتَمَةً) وهي: اسم زمان لأَوَّلِ الليل أو لثُلُثِهِ الْأَوَّلِ، تقول: جئتُكَ عَتَمَةً، أو عَتَمَةً لَيْلَةِ السَّبْتِ. وتُمنَع من الصرف إذا أُريدَ بها عَتَمَةُ لَيْلَةٍ مَعْيَنَةٍ للتعريف والتأنيث اللفظي. (وَصَبَاحًا) وهو: اسم زمان لأَوَّلِ النهار، وقيل: من نصف الليل الآخر إلى الزوال^(٢). تقول: أَتَيْتُكَ صَبَاحًا، أو صَبَاحَ الْيَوْمِ، أو صَبَاحَ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ.

(وَمَسَاءً) - بالمد - وهو: اسم زمان لأَوَّلِ الظهر إلى آخر النهار، وقيل: من الزوال إلى نصف الليل الأول^(٣). تقول: أَزورك مَسَاءً، أو مَسَاءَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ. (وَأَبَدًا) وهو: اسم للزمان المستقبل الذي لا حدَّ لمنتهاه، تقول: لَا أَكَلِمَكَ أَبَدًا، أو أَبَدَ الدَّهْرِ، أو أَبَدَ الْأَبْدِينِ، أو أَبَدَ الدَّاهِرِينَ. (وَأَمَدًا) كسابقه.

(١) القمر: ٣٤.

(٢) المصباح المنير: ٣٣١، مجمع البحرين ٢: ٣٨٢، كتاب الحاء - باب ما أوَّله الصاد.

(٣) المصباح المنير: ٣٣١، مجمع البحرين ٢: ٣٨٢، كتاب الحاء - باب ما أوَّله الصاد.

وَحِيناً)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وظَرْفُ الْمَكَانِ: هُوَ الْاسْمُ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ (فِي)، نَحْوُ: (أَمَامَ، وَقُدَّامَ، وَخَلْفَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَجِذَاءَ، وَتِلْقَاءَ، وَهُنَا،)

(وَحِيناً) وَهُوَ: اسْمُ لَزْمَانٍ مَبْهَمٍ، إِلَّا أَنْ يَخْصَّصَ، تَقُولُ: قَرَأْتُ حِيناً، أَوْ حِينَ جَاءَ الْأُسْتَاذُ.

(وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) أَيُّ مَا أَشْبَهَ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الزَّمَانِيَّةُ سِوَاهَا كَانَتْ مَبْهَمَةً كَالْوَقْتِ وَالْمَدَّةِ وَالسَّاعَةِ الْمَطْلُوقَةِ وَالْأَوَانِ، أَوْ مَخْتَصَّةً كَالضُّحَى وَالضُّحَاةِ.

تَعْرِيفُ ظَرْفِ الْمَكَانِ

(و) أَمَّا (ظَرْفُ الْمَكَانِ) فَحَدَّهُ بِقَوْلِهِ: (هُوَ الْاسْمُ) أَيُّ اسْمِ الْمَكَانِ (الْمَنْصُوبُ) بِاللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَى الْمَعْنَى الْوَاقِعِ فِيهِ (بِتَقْدِيرِ) مَعْنَى (فِي) الدَّالَّةُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَبْهَمًا فَيَقْتَرِ إِلَى غَيْرِهِ فِي بَيَانِ صُورَةِ حَقِيقَتِهِ.

(نَحْوُ) أَيُّ مِثْلِ: (أَمَامَ، وَقُدَّامَ، فَأَمَامَ) عَكْسُ (وَرَاءَ)، وَ(قُدَّامَ) مُرَادِفُ لَهُ، وَهُمَا ظَرْفَا مَكَانٍ. تَقُولُ: جَلَسْتُ أَمَامَ الْأُسْتَاذِ، أَوْ قُدَّامَهُ.

(وَخَلْفَ) - بِسُكُونِ اللَّامِ - وَهُوَ: ضِدُّ أَمَامَ، تَقُولُ: جَلَسْتُ خَلْفَكَ، أَوْ خَلْفَ زَيْدٍ.

(وَوَرَاءَ) - بِالْمَدِّ - وَهُوَ: مُرَادِفُ لَخَلْفَ، تَقُولُ: صَلَّيْتُ وَرَاءَكَ، وَوَرَاءَ الْإِمَامِ.

(وَفَوْقَ) وَهُوَ: اسْمُ لِلْمَكَانِ الْمُرْتَفِعِ تَقُولُ: خَطَبْتُ فَوْقَ الْمَنبَرِ.

(وَتَحْتَ) وَهُوَ: عَكْسُ فَوْقَ، تَقُولُ: جَلَسْتُ تَحْتَ الشَّجَرَةِ.

(وَعِنْدَ) وَهُوَ: اسْمُ لِلْمَكَانِ الْقَرِيبِ، تَقُولُ: جَلَسْتُ عِنْدَ الْأُسْتَاذِ، أَيُّ قَرِيبًا مِنْهُ.

(وَمَعَ) وَهُوَ: اسْمُ لِمَكَانِ الْجَمَاعَةِ، نَحْوُ: جَلَسْتُ مَعَ زَيْدٍ، أَيُّ مُصَاحِبًا لَهُ.

(وَإِزَاءَ، وَجِذَاءَ، وَتِلْقَاءَ)، هَذِهِ الثَّلَاثَةُ مُتَرَادِفَةٌ الْمَعْنَى بِمَعْنَى الْمَقَابِلِ أَوِ الْقَرِيبِ،

تَقُولُ: جَلَسْتُ إِزَاءَ زَيْدٍ، أَوْ حِذَاءَ عَمْرٍو، أَوْ تِلْقَاءَ بَكْرٍ.

(وَهُنَا) - بِضَمِّ الْهَاءِ - وَتَخْفِيفُ النُّونِ اسْمُ إِشَارَةٍ لِلْمَكَانِ الْقَرِيبِ، تَقُولُ: جَلَسْتُ

وَتَمَّ)، وما أَشْبَهَ ذلك.....

هنا، أي قريباً.

(وَتَمَّ) - بفتح المثلثة - اسم للمكان البعيد تقول: جلسْتُ تَمَّ، أي هناك.
(وما أَشْبَهَ ذلك) أي ما أشبه هذه الأسماء المكانية المبهمة، نحو: يمين، وشمال،
وما أشبههما.

وقد عرفت أنَّ ظرف الزمان يكون منه المبهم، والمختصّ، والمحدود، وأمّا ظرف
المكان فلا يكون إلّا مبهماً؛ وذلك لأنَّ دلالة الفعل على الزمان أقوى من دلالاته على
المكان؛ لأنَّه يدلُّ على الزمان بالصيغة والالتزام، وعلى المكان بالالتزام خاصّة.
فقوّة دلالاته على الزمان تعدّى إلى أسمائه المبهمة والمختصّة، وبضعف دلالاته على
المكان لم يتعدَّ إلى كلّ أسمائه، بل للمبهم منها؛ لأنَّ فيه دلالةً ما، وإلى المختصّ
الذي اشتقَّ من اسم ما اشتقَّ منه العامل لقوّة الدلالة حينئذٍ، نحو: جلسْتُ مجلسَ
زيدٍ، ورميتُ مرمىَّ عمرو.

والمختصّ: ما يقع جواباً لـ (متى) (كاليوم كذا، وشهر كذا) لَمَنْ قال: متى قدمت؟.
والمحدود: ما يقع جواباً لـ (كم) (كاليوم وشهر) لَمَنْ قال: كم صمت؟.
والمبهم: ما لا يقع جواباً لشيءٍ منهما (لا حين، ووقت).
والمكان ثلاثة أنواع:

الجهات الست، وهي: فوق، وتحت، وأمام، ووراء، ويمين، وشمال، وما أشبهها
(كأند، ولدى، وجانب، وناحية)، وهذا متفق على إيهامه.
والثاني: المقدار كإفراخ، وميل، وبريد، واختلف فيه.
والثالث: ما صيغ من مصدر عامله كالمقعد، ومرمى، ومجلس).
ونقل بعضهم الإجماع على أنَّه من قبيل المختصّ. ويظهر من كلام ابن هشام في
(شرح القطر)^(١) أنَّه أيضاً من المبهم.

(١) قطر الندى وبلّ الصدى: ٢٣١، وفيه نصُّ على أنَّه من المبهم.

باب الحال. الحال: هو الاسمُ المنصوبُ المفسَّرُ لما أُبْهِمَ من الهِئَاتِ، نحو: جاءَ زيدٌ راكباً، وركبتُ الفرسَ مُسرَّجاً،

بابُ الحال

(بابُ الحال) أي هذا بابُ الحال - بتخفيف اللام - ويجوز فيه لفظاً ومعنى اعتبار التذكير والتأنيث.

الحال لغة

وهو [لغة] ^(١) بمعنى: البال ^(٢)، كقوله تعالى: ﴿وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾ ^(٣) أي حالهم. وقوله ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُدَأْ فِيهِ بِاسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ» ^(٤) أي ذي حال.

الحال اصطلاحاً

(الحالُ) اصطلاحاً: (هو الاسمُ) لا الفعل والحرف، بل الفضلة (المنصوبُ) صفةً لأنواع له، (المفسَّرُ) أي المبيِّن (لما) أي شيء (أُبْهِمَ) أي لم يعلم. وهذا جنس شامل له وللتمييز المنصوب، فأخرجه بقوله: (من الهِئَاتِ) المتَّصِفُ بها الفاعل أو المفعول نصّاً عند حدوث الفعل. وقد يحتملها في تركيب واحد فلا يتعيَّن أن يُعرب حالاً من أحدهما دون الآخر، بل صالح أن يكون من الفاعل وأن يكون من المفعول. والهيات هي الصفات اللاحقة للذوات وغيرها. (نحو: جاءَ زيدٌ راكباً) مثال للحال الواقع من الفاعل نصّاً وهو (زيد)؛ لأنَّه فاعل (جاء).

(و) نحو: (ركبتُ الفرسَ مُسرَّجاً) مثال للواقع من المفعول نصّاً وهو (الفرس)؛

(٢) مجمع البيان ٩: ١٢٤.

(١) في المخطوط: (اللغة).

(٣) محمد: ٢.

(٤) تفسير الكشاف ١: ٤٠٣، وفيه: «أبتر»، كنز العمال ١: ٥٥٥ / ٢٤٩١، وفيه: «أقطع».

ولقيتُ عبدَ الله راكباً، وما أشبه ذلك

لأنَّه مفعول (ركب). (و) نحو: (لقيتُ عبدَ الله راكباً) مثال للحال المحتملة للفاعل أو المفعول، لأنَّه يحتمل أن يكون من المفعول وهو (عبد الله)، لأنَّه مفعول (لقي)، أو من فاعله وهو ضمير المتكلم.

وقد يؤتى بالحال لمجرد التأكيد خاصّة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مَفْسِدِينَ﴾^(١). ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾^(٢)، ﴿وَيَوْمَ أَبْعَثُ خِثًّا﴾^(٣)، ﴿فَتَنَبَّسُوا خَبْرًا﴾^(٤)، (و) قس (ما أشبه ذلك).

ولا يجيء الحال من المبتدأ على الأصح، ويجيء من المجرور بالحرف؛ لأنَّه مفعول به بواسطته، نحو: مررتُ بهندٍ جالسةً، (ف) جالسة: حال من المجرور، ويأتي من المضاف إليه كما إذا كان المضاف إليه فاعلاً والمضاف عاملاً في الحال، نحو: ﴿إِنِّي مَرْجُومٌ جَمِيعًا﴾^(٥) ﴿فجميعاً﴾: حال من ضمير الجماعة المخفوض بإضافة المصدر إليه، أو يكون المضاف بعض المضاف إليه، أو كبعضه، بأن يصح حذفه وقيام المضاف إليه مقامه، فيصير كأنَّه الفاعل أو المفعول، كقوله تعالى: ﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾^(٦). ﴿بَلْ مَلَّةٌ إِبْرَاهِيمَ خَنِيْفًا﴾^(٧).

فإنَّه ﴿لحم﴾ بعض الأخ، والـ ﴿ملَّة﴾ كبعض إبراهيم في صحّة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فإنَّه يصح أن يقال: بل نتبع إبراهيم، مقام: بل نتبع ملَّة إبراهيم، وأن يأكل أخاه مقام: أن يأكل لحم أخيه.

واعلم: أنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحبه، وهو قسمان: لفظي ومعنوي؛ فاللفظي: هو الفعل الملفوظ، نحو: ضربتُ زيداً راكباً، أو المقدّر، نحو: زيدٌ في الدار قائماً، إن كان الظرف مقدّراً بالفعل أو شبه الفعل وهو ما يعمل عمله. وهو من تركيبه كاسم الفاعل، نحو: زيدٌ ذاهبٌ راكباً، وزيدٌ في الدار قاعداً، إن كان الظرف

(٢) التوبة: ٢٥.

(٤) النمل: ١٩.

(٦) الحجرات: ١٢.

(١) البقرة: ٦٠.

(٣) مريم: ٣٣.

(٥) يونس: ٤.

(٧) البقرة: ١٣٥.

مقدِّراً باسم الفاعل، واسم المفعول، نحو: زيدٌ مضروبٌ قائماً، والصفة المشبهة نحو: زيدٌ حَسَنٌ ضاحكاً.

والمعنوي: هو معنى الفعل المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به أو تقديره، كالإشارة لما فيه من معنى: (أشير)، أو: (أنتبه)، والنداء لما فيه من معنى: (أدعو)، والتمني لما فيه من معنى: (أتمنى)، والترجي لما فيه من معنى: (أترجى)، والتشبيه لما فيه من معنى: (أشبهه)، وغير ذلك. نحو: هذا زيدٌ قائماً، ويا زيدُ قائماً، وليتَكَ عندنا مقيماً، ولعلَّه في الدار قائماً، وكأنَّه أسدٌ صائلاً.

ولا يتقدَّم الحال على العامل المعنوي اتفاقاً إلا إذا كان ظرفاً فيجوز تقديمه على خلاف، والأصل التأخير، وسيبويه لا يجوزُه أصلاً^(١)؛ نظراً إلى ضعف عمل الظرف، وأجازه الأخفش بشرط تقدُّم المبتدأ على الحال، نحو: زيدٌ قائماً في الدار^(٢)، وأما مع التأخير فكسيبويه فلا يجوزُ: قائماً زيدٌ في الدار، ولا قائماً في الدار زيدُ، اتفاقاً. وأما إذا كان ذو الحال مجروراً؛ فإن انجرَّ بالمضاف إليه لم يتقدَّم الحال عليه اتفاقاً، سواء كانت الإضافة محضة، نحو: ﴿بَلْ مَلَكٌ إِبْرَاهِيمَ خَافاً﴾ أو لا، نحو: [جاءتني]^(٣) مجرداً من الثياب ضاربة زيد؛ وذلك لأنَّ الحال تابع وفرع لذي الحال، والمضاف إليه لا يتقدَّم على المضاف فلا يتقدَّم تابعه أيضاً.

وإن انجرَّ بحرف الجرِّ ففيه خلاف أيضاً، فسيبويه وأكثر البصريين^(٤) يمتنعون تقديمها عليه؛ للعلَّة المذكورة، وعن ابن كيسان وأبي علي وابن برهان الجواز^(٥)، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾^(٦) وأجازه ابن مالك أيضاً^(٧).

(١) شرح الرضي على الكافية ٢: ٢٤.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢: ٢٤، أوضح المسالك ٢: ٩٥.

(٣) في المخطوط: (جاءني)، (٤) شرح الرضي على الكافية ٢: ٣٠.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢: ٣٠، شرح ابن عقيل ٢: ٢٦٤، همع الهوامع ١: ٢٤١، حاشية الصبَّان على

شرح الأشموني ٢: ١٧٦، (المتن)، (٦) سبأ: ٢٨.

(٧) أوضح المسالك ٢: ٨٨، شرح ابن عقيل ٢: ٢٦٤، همع الهوامع ١: ٢٤١، حاشية الصبَّان على شرح

الأشموني ٢: ١٧٦.

وَلَا يَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكْرَةً،

ولعلَّ الفرق بينهما أَنَّ حرف الجرِّ مُعَدٌّ للفعل كالهزمة والتضعيف، فكأنَّه من تمام الفعل وبعض حروفه، فإذا قيل: ذهبَت قائمَةٌ يَهْدِي، فإنَّك قلت: أذهبت قائمَةً هُندًا. وقد يجب تقديم الحال على صاحبها بعد (إِلَّا) أو ما في معناها، نحو: ما جاءني راكبًا إِلَّا زَيْدٌ، وإنما جاءني راكبًا زَيْدٌ؛ لتغيير الحصر وانعكاسه.

والغالب في الحال أن يكون منتقلًا - أي وصفًا غير ثابت - ومشتقًا؛ لأنَّه في معنى الصفة، والصفة لا بد أن تكون كذلك؛ لأنَّ فيها ضميرًا يعود إلى الموصوف. وبعضهم لا يشترط الاشتقاق؛ لأنَّ الغرض من الحال بيان الهيئة وهي تحصل من الغير. وقد لا تكون منتقلةً، نحو: ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾^(١) ﴿مُصَدِّقًا﴾: حال لازمة غير منتقلة. وقد لا تكون مشتقة فتؤول، نحو: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾^(٢)، بمعنى متفرقين.

(و) أن (لَا يَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكْرَةً)؛ لأنَّها هي الأصل والغرض، وهو بيان الهيئة حاصل بها، فلا معنى للتعريف صونًا للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض، فإن جاءت بلفظ التعريف وجب التأويل، فلا يرد نقضًا على هذه القاعدة نحو: فعلته جهْدَكَ، وقوله:

وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَدْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعِصِ الدِّخَالِ^(٣)
وتأويلها عند أبي علي أنها مصادر منصوبة على المفعول المطلق للحال المقدَّر، أي: فعلته مجتهدًا جهْدَكَ، وأرسلها معتركة العراك، فهي مضافة للفاعل، فلهذا حذف العامل^(٤). وعند سيبويه أنَّها معارف موضوعة وضع النكرات، أي مجتهدًا ومعتركة^(٥).

أو أنَّها مخرجة على زيادة (أَل) في: وأرسلها العراك، وادخلوا الأوَّل فالأوَّل، والتقدير: فأرسلها معتركةً، وادخلوا أوَّلًا فأوَّلًا، أي متفرقين.

(١) النساء: ٧١.

(٢) فاطر: ٣١.

(٣) البيت للبيد بن ربيعة العامري، كتاب سيبويه: ٢٩١: ١، شرح الرضي على الكافية ٢: ١٧، شرح ابن عقيل ٢: ٢٤٨، المقاصد النحوية (هامش خزائن الأدب) ٢٩٩: ٣.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢: ١٦.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢: ١٧.

ولا يكونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، ولا يكونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً.....

ونحو: مررتُ به وحده، وفعلتُهُ جهْدَكَ، مؤوَّل بما لا إضافة فيه، أي منفرداً ومجتهداً.

(و) أن (لا يكونُ) أي الحال (إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ) ولكن في الغالب، وهو أن يأخذ الفعل فاعله والمبتدأ خبره، سواءً توقَّف حصول الفائدة على الحال كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾^(١). وليس المراد أن يكون مستغنى عنه بدليل قول الشاعر:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ وَاسْتَرَاخَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتٌ الْأَحْيَاءُ
إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيباً كَاسِفاً بِأَلْهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ^(٢)

وبعضهم فسَّر تمام الكلام بانعقاد الجملة ليدخل نحو: (مرحاً) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً﴾^(٣).

أو لم يتوقف نحو: جاءَ زيدٌ راكباً، وقد يقع قبل تمام الكلام، نحو: كيف جاءَ زيدٌ. (و) أن (لا يكونُ صاحبُها) أي صاحب الحال.

والمراد بصاحب الحال: مَنْ الْحَالُ وَصِفٌ لَهُ فِي الْمَعْنَى، ألا ترى أَنَّ (راكباً) في: جاءَ زيدٌ راكباً، وصف (لازيد) في المعنى؟ (إِلَّا مَعْرِفَةً) غالباً كما تقدَّمت أمثلته؛ لأنَّه محكوم عليه في المعنى.

فكان الأصل فيه التعريف، نحو: ﴿خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ﴾^(٤) ﴿فَخُشِعَا﴾: حال من الضمير في ﴿يَخْرُجُونَ﴾، وهو أعرف المعارف.

وإن أتى نكرة فلا بدَّ له من مسوِّغٍ إمَّا بالتخصيص كقوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلنَّاسِ لِئَيْنٍ﴾^(٥) ﴿فَسَوَاءٌ﴾: حال من ﴿أَرْبَعَةٍ﴾ وهي مخصَّصة بالإضافة، أو التعميم كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذَرُونَ﴾^(٦) فجملة ﴿لَهَا مُنْذَرُونَ﴾: حال من ﴿قَرْيَةٍ﴾

(١) الدخان: ٣٨.

(٢) البيتان لعدي بن العلاء الغساني، لسان العرب ١٣: ٢١٧ - موت، قطر الندى وبلّ الصدى: ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٤) القمر: ٧.

(٣) الإسراء: ٣٧.

(٦) الشعراء: ٢٠٨.

(٥) فصلت: ١٠.

وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي، أو التأخير عن الحال كقول الشاعر:

لِسَمِيَّةٍ مُوَحِّشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ^(١)

ف(موحشاً): حال من (طلل)، وهو نكرة، وجاز لتأخيرها عن الحال.



(١) البيت لكثير بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزة قطر الندى وبَلّ الصدى: ٢٣٦، أوضح المسالك ٢: ٨٢، شرح شذور الذهب: ٢٥٣، المقاصد النحوية (هامش خزانة الأدب) ٣: ١٦٣.

باب التمييز. وهو: الاسمُ المنصوبُ المفسَّرُ لما أبهم من الذواتِ،
نحو قولك: تصبَّبَ زيدٌ عرقاً، وتفقَّ الكَبْشُ شحماً، وطابَ محمدٌ
نفساً.....

باب التمييز

(بابُ التمييز) أي هذا باب التمييز: بمعنى التبيين.

التمييز لغة

وهو في اللغة: بمعنى الفصل^(١)، قال تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾^(٢) أي ينفصل بعضها عن بعض^(٣)، ويقال له: المميِّز، والتفسير، والمفسِّر.

التمييز اصطلاحاً

اصطلاحاً: هو كما قال المصنِّف: (وهو الاسمُ) لا الفعل والحرف، بل الفضلة النكرة الجامد (المنصوبُ) بالفعل أو شبهه (المفسَّرُ) أي المبيِّن (لما) أي شيء (أبهم) بأن لم يتعيَّن بدون التمييز، (من الذواتِ) فصل مخرجٌ للحال، وبما قبله مخرجٌ للخارج بالحال، والذي صدق عليه الحدُّ.

(نحو) أي مثل (قولك: تصبَّبَ زيدٌ عرقاً، و) كذلك (تفقَّ الكَبْشُ شحماً، و) كذلك (طابَ محمدٌ نفساً). فهذه الثلاثة الأمثلة لتمييز النسبة؛ لأنَّ (عرقاً) تمييز لإبهام نسبة (تصبَّبَ إلى (زيد)، و(شحماً) لإبهام نسبة (تفقَّ إلى (الكَبْشِ)، و(نفساً) لإبهام نسبة (طابَ إلى (محمد).

وهي محوَّلةٌ عن الفاعل، فهي فاعل في المعنى؛ لأنَّ أصل الكلام: تصبَّبَ عرقٌ زيدٍ، وتفقَّ شحمُ الكَبْشِ، وطابَتْ نفسُ محمدٍ، إلَّا إنَّه عدل عنه إلى قولنا: تصبَّبَ

(١) النهاية (ابن الأثير) ٤: ٣٨٠، لسان العرب ١٣: ٢٣١ - ميز.

(٢) التبيان ١٠: ٦٢.

(٣) الملوك: ٨.

واشتريتُ عشرينَ غلاماً، وملكْتُ تسعينَ نعجةً، وزيدُ أكرمُ أباً،
وأجملُ منكُ وجهاً.....

زيدُ عرفاً، وتفقاً الكبشُ شحماً، وطابَ محمدٌ نفساً؛ لأجل التأكيد والمبالغة، لكن حذفت التاء من المثال الأخير، فحوّل الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه، فحصل الإيهام في النسبة، فجيء بالمضاف الذي كان فاعلاً وجعل تمييزاً؛ لأنَّ ذكر الشيء مبهماً ثم تفسيره يصير كذكره مرتين، فيكون أكد مّا ذكر مرّة واحدة، فتبين أنَّ في العدول من الأصل مبالغة وتوكيداً.

والناصب للتمييز في هذه الأمثلة هو الفعل المسند إلى الفاعل وهو: (تصبّب) في الأول، و(تفقاً) في الثاني، و(طاب) في الثالث.

(و) كذلك (اشتريتُ عشرينَ غلاماً، و)، كذلك (ملكْتُ تسعينَ نعجةً)، فهذان المثالان لتمييز العدد المفسّر للذات؛ لأنَّ (غلاماً) تمييز للإيهام الحاصل في ذات العشرين، و(نعجةً) للإيهام الحاصل في ذات التسعين؛ لأنَّ أسماء الأعداد صالحة لكلِّ معدودٍ.

والناصب له هو الفعل، وهو: (اشتريتُ) في الأول، و(ملكْتُ) في الثاني. ومنه تمييز المقادير وهو رفع إيهام اسم قبله مجمل الحقيقة، وهي عبارة عن أمرين: المساحات: كالجرب نخلًا، والكيل: كاصاع تمرًا، أو وزن: ك(منوان عسلًا)، وما أشبه ذلك. والناصب للتمييز بعد الأعداد والمقادير ما يدلّ على العدد أو المقدار. واعلم: أنَّ التمييز المحوّل على ثلاثة أضرب:

مُحوّل عن الفاعل وقد عرفته.

ومُحوّل عن المفعول كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(١)؛ لأنَّ أصله: وفجّرنا عيونَ الأرض، فجعل المضاف إليه مفعولاً والمضاف تمييزاً.

ومُحوّل عن مضاف غيرهما وذلك بعد أفعال التفضيل، المخبر به عمّا هو مغاير للتمييز، ومثّل له المصنّف بقوله: (وزيدُ أكرمُ أباً وأجملُ منكُ وجهاً).

ولا يكونُ التمييزُ إلَّا نكرةً، ولا يكونُ إلَّا بعدَ تمامِ الكلامِ

وهما من القسم الأول وهو تمييز النسبة، وكان ينبغي تقديمها على مثالي العدد، ولكن ربّما جعلهما قسماً ثالثاً، وهو أنّ تمييز النسبة على قسمين: قسم منصوب بالفعل، وقسم منصوب بشبهه، والثالث تمييز الذات.

وشرط التمييز الواقع بعد اسم التفضيل أن يكون فاعلاً في المعنى كما في هذين المثالين. فإنّك لو جعلت مكان اسم التفضيل فعلاً وجعلت التمييز فاعلاً وقلت: زيدٌ أكرمُ أبوه وأجملُ وجهه، صحَّ وإنّما قلنا: إنّهما من تمييز النسبة؛ لأنَّ الأصل: أبو زيد أكرمُ منك ووجهه أجملُ منك، فحوّل الإسناد من المضاف إلى المضاف إليه وجعل المضاف تمييزاً فصار: زيدٌ أكرمُ منك أباً، وأجملُ منك وجهاً.

وقد يؤتى بالتمييز لمجرد التأكيد كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾^(١). ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾^(٢)، وقس على [ذلك]^(٣) ما يشبهه.

(ولا يكونُ التمييزُ إلَّا نكرةً) عند البصريين^(٤)، وأمّا الكوفيون^(٥) فيجيزون فيه التعريف تمسكاً بقول الشاعر:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ وَجُوهَنَا

صَدَدَتْ وَطِبَتْ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو^(٦)

ولا حجة لهم فيه لإمكان حمل (أل) على الزيادة، أي: وطبت نفساً.

(ولا يكونُ) أي التمييز أيضاً (إلَّا بعدَ تمامِ الكلامِ)، وقد عرفت معنى تمام الكلام، وهذا على بعض النسخ.

قال المكوذي: وهو صحيح بالنسبة إلى المنقول من الفاعل، وأمّا المفسر للعدد فلا.

(٢) الأعراف: ١٤٢.

(١) التوبة: ٣٦.

(٤) همع الهوامع ١: ٢٥٢.

(٣) في المخطوط: (ذكر).

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢: ٧٢، همع الهوامع ١: ٢٥٢.

(٦) البيت لرشيد بن شهاب اليشكري، شرح ابن عقيل ١: ١٨٢، المقاصد النحوية (هامش خزانة الأدب).

وقال بعضهم نقلاً عن التسهيل: يعبر النحويون عن مميّز الجملة أنّه ينتصب عن تمام الكلام، ومميّز المفرد عن تمام الاسم^(١). فعلى هذه النسخة أنّ المصنّف أراد بتمام الكلام تمام المميّز ليشمل النوعين.

هل يتأخر التمييز عن عامله؟

واعلم أنّه قد اختلف في التمييز هل يجوز تقديمه على عامله، أو لا؟ فمذهب سيبويه^(٢) والجمهور^(٣) عدم تقديمه عليه مطلقاً، وشذّ عندهم قول الشاعر:

أنفساً تطيبُ بِنَيْلِ المُنَى وداعي المُنُونِ يُنادي جهازا^(٤)
وابن مالك أجازها^(٥).

والمازني^(٦) والمبرد إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً قياساً على الحال، واستدلّوا بالبيت السابق، ويقول الآخر:

أتَهَجُرُ ليلَى بالفراقِ حبيبِها وما [كان]^(٧) نفساً بالفراقِ تطيبُ^(٨)
وأجيب بأنّه ضرورة.

(١) همع الهوامع ١: ٢٥١.

(٢) شرح ابن عقيل ٢: ٢٩٣، حاشية الصّبان على شرح الأشموني ٢: ٢٠٠، (المتن)، همع الهوامع ١: ٢٥٢.

(٣) شرح شواهد الغيني (هامش حاشية الصّبان على شرح الأشموني) ٢: ٢٠١، المقاصد النحوية (هامش خزانة الأدب) ٣: ٢٣٧.

(٤) نسب لرجل من طيء، حاشية الصّبان على شرح الأشموني ٢: ٢٠١، (المتن)، المقاصد النحوية (هامش خزانة الأدب) ٣: ٢٤١.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢: ٧١، أوضح المسالك ٢: ١١٦، شرح ابن عقيل ٢: ٢٩٣ - ٢٩٤، همع الهوامع ١: ٢٥٢، حاشية الصّبان على شرح الأشموني ٢: ٢٠٢، خزانة الأدب ٣: ٢٣٧.

(٦) الواو هنا عاطفة لا استثنائية كما تدل عليه مصادر التخرّيج.

(٧) في المخطوط: (كاد).

(٨) اختلف في قائله، شرح ابن عقيل ٢: ٢٩٣، همع الهوامع ١: ٢٥٢، حاشية الصّبان على شرح الأشموني ٢: ٢٠١، (المتن)، المقاصد النحوية (هامش خزانة الأدب) ٣: ٢٣٥.

وأيضاً أنكر الزجّاج هذه الرواية ورواه: وما [كان]^(١) نفسي^(٢).
واعلم: أنَّ التمييز موافق للحال في الاسميّة، والفضليّة، و[التنكير]^(٣)، ومخالف
له في الجمود والتفسير لما أبهم من الذوات؛ لأنَّ الحال مشتقٌّ يبيّن الهيئات والتمييز
جامد يبيّن الذوات.



(١) في المخطوط: (كاد).
(٢) شرح شواهد العيني (هامش حاشية الصّبان على شرح الأشموني) ٢: ٢٠١، المقاصد النحوية (هامش
خزاة الأدب) ٣: ٢٣٧.
(٣) في المخطوط: (النكارة) وهي الدهاء. لسان العرب ١٤: ٢٨٢ - نكر.

باب المستثنى

باب المُستثنى

الاستثناء لغة

(بابُ المُستثنى) أي هذا بابُ المستثنى، وهو مأخوذ من الثني وهو الصرف^(١)، يقال: ثنى عنان الدابة، أي صرفها، وسَمِّيَ به؛ لأنَّ المستثنى مصروف عن الأوَّل، أو ثنَّيته، أي ضاعفته^(٢)، وسَمِّيَ به؛ لأنَّ الحكم ضوعف فيه؛ لأنَّ معنى (جاءني القومُ إلَّا زيداً): (جاءني القومُ وما جاءني زيداً).

الاستثناء اصطلاحاً

وفي الاصطلاح: هو الإخراج (إلَّا) أو إحدى أخواتها، ما لولاه لدخل في الكلام السابق حقيقةً أو حكماً.

توضيح لطيف وتوضيح منيف:

اعلم أنَّ الاستثناء مشكل باعتبار معقولِيَّته كما لا يخفى على شريف؛ لأنَّ زيداً في قولك: جاءني القومُ إلَّا زيداً، لو قلنا: إنَّه غير داخل في القوم فهو خلاف الإجماع المؤدِّي إلى الإتياع، وقد أطبقوا على أنَّ الاستثناء المتصل مُخرَجٌ، ولا إخراج إلَّا بعد الدخول، وإن جاز التشكيك في مثله لم يصحَّ في نحو: له عليٌّ دينارٌ إلَّا دانقاً؛ للعلم بأنَّ (دانقاً) مُخرَجٌ من الدينار والباقي هو [المقرُّ]^(٣) به. وإن قلنا بدخوله في القوم، و(إلَّا) لإخراجه منهم بعد الدخول فهو تناقض؛ لأنَّ المعنى: جاء زيدٌ مع القوم ولم يجرَّ زيدٌ.

(١) الصحاح ٦: ٢٢٩٥، باب الياء - فصل التاء، ثنى، لسان العرب ٢: ١٣٦ - ثني.

(٢) مجمع البحرين ١: ٧٧، كتاب الهمزة - باب ما أوله الألف.

(٣) في المخطوط: (المقرو).

وقد ورد في الكتاب المجيد شيء كثير منه كقوله تعالى: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾^(١). فيكون المعنى: لبث الخمسين في جملة الألف ولم يلبث تلك الخمسين، تعالى الله عن مثله علوًّا كبيراً.

قال بعضهم: (نختارُ أَنَّهُ غير داخل، بل القوم في قولك: جاء القوم، عامٌّ مخصوص، [أي] ^(٢)؛ أَن المتكلّم أراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد، وقوله: إِلَّا زيداً، قرينة تدلّ السامع على مراد المتكلّم بأنّه أراد بالقوم غير زيد.

وليس بشيء؛ لإجماع أهل اللغة على أَن الاستثناء مخرج، ولا إخراج [إلا] ^(٣) مع عدم الدخول. وأيضاً يتعدّر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلّم في نحو: له عليّ عشرة إِلَّا واحداً؛ لأنّ (واحداً) داخل في العشرة بقصده ثم أخرج، وإلا لكان مريداً بلفظ العشرة تسعة، وهو محال.

وقال القاضي عبد الجبار الباقلاني أيضاً: هو غير داخل، لكنّه قال: المستثنى والمستثنى منه، وآلة الاستثناء، بمنزلة اسم واحد، فقولك: له عليّ عشرة إِلَّا واحداً، بمعنى: له عليّ تسعة، لا فرق بينهما من وجه، فلا دخول ولا إخراج.

وهو أيضاً غير مستقيم ويمجّه الطبع السليم، لقطعنا بأنّ (عشرة) في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعه هي له مفردة بلا استثناء، وهو الخمستان، (وإلا) مفيدة للاستثناء (واحداً) هو المخرج، (وتسعة) لا تدلّ على شيء من هذه المعاني الثلاثة. وأيضاً إجماعهم على أَن الاستثناء مخرج يبطله هذا.

ويلزم مثل ما فرّوا منه في بدل البعض، وبدل الاشتغال، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٤)؛ لأنّ الناس جنس يعمّ المستطيع وغيره فيكون كأنّه قيل: والله على جميع الناس المستطيع وغيره بل لله على مستطيعهم وحده.

وقال آخرون، وهو الصحيح المندفع عنه الإشكالات كلّها: ما فرّوا منه، وما

(٢) في المخطوط: (يعني) وما أثبتناه من المصدر.

(٤) آل عمران: ٩٧.

(١) المنكوت: ١٤.

(٣) من المصدر.

لزمهم من هذا التصريح الصريح أَنَّ المستثنى داخل في المستثنى منه، والباقي بعد بدل البعض داخل في المبدل منه، والتناقض بمجيء زيد وانتفاء مجيئه في: جاءني القومُ إلّا زيداً، غير لازم، وإنّما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوباً إلى القوم فقط، وليس كذلك بل هو منسوب إلى القوم مع قولك: (إلّا زيداً).

كما أَنَّ نسبة الفعل في نحو: جاءني غلامٌ زيدٍ، ورأيتُ غلاماً ظريفاً، إلى الجزأين معاً، لكنّه جرت العادة بأنّه إذا كان الفعل منسوباً إلى شيء ذي جزأين أو أجزاء، قابل كلّ واحد منهما للإعراب، أعرب الجزء الأوّل منهما بما يستحقّه المفرد إذا نسب إليه في مثل ذلك الموقع.

وما بقي من أجزاء المنسوب إليه يُجرّ إن استحقّ الجرّ، كالمضاف إليه، ويُتبع إن استحقّ التبعيّة، كما في التوابع، وإن لم يستحقّ شيئاً من ذلك نُصب، كالمستثنى تشبيهاً بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وإن كان جزءاً العمدّة في بعض المواضع، نحو: جاءني القومُ إلّا زيداً؛ لأنّ المجموع هو المسند إليه.

فريدة الكلام ونتيجة المرام أَنَّ دخول المستثنى في المستثنى منه ثمّ إخراجهِ (إلّا) أو إحدى أخواتها، إنّما كان قبل إسناد الفعل أو شبهه إليه، فلا يلزم التناقض في نحو: جاءني القومُ إلّا زيداً؛ لأنّه بمنزلة قولك: القومُ المخرجُ منهم زيد جاؤوني، ولا في نحو: له عليّ عشرة إلّا درهماً؛ لأنّه بمنزلة قولك: العشرة المخرج منها واحد له عليّ؛ وذلك لأنّ المنسوب إليه الفعل وإن تأخّر عنه لفظاً لكن لا بدّ له من التقدم وجوداً على النسبة التي يدلّ عليها الفعل، إذ المنسوب إليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورةً.

ففي الاستثناء لما كان المنسوب إليه هو المستثنى منه مع (إلّا) والمستثنى، فلا بدّ من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة، فلا بدّ، إذن، من حصول الدخول والإخراج قبل النسبة، فلا تناقض^(١).

(١) شرح الرضي على الكافية ٢: ٧٧-٧٩، (مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه).

وحروف الاستثناء ثمانية، وهي: **إِلَّا، وَغَيْرُ، وَسِوَى، وَسِوَى،**
وَسِوَاءَ، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا. فالمستثنى **بِإِلَّا** يُنْصَبُ وجوباً إذا
كان الكلام تاماً مُوجِباً، نحو قولك: **قَامَ الْقَوْمُ**

أدوات الاستقنا.

(وحروف الاستثناء) أي الأدوات التي يستثنى بها اصطلاحاً (ثمانية، وهي) أي مجموع الثمانية (إلا، وغير، وسوى، وسوى) بالقصر مع الكسر (إرضاً، وبالقصر مع الضمّ (هـدي). (وسواء) بالمدّ والفتح (كسما).

قال الشيخ الرضي رحمه الله: كسر السين مع القصر وفتحها مع المد مشهورتان^(١).
(وَحَلَا وَعَدَا، وَحَاشَا) هذه الثلاثة تمام الثمانية، وسيأتي الكلام على كلٍّ منها.
وعبّر المصنّف عنها بالحروف تغليباً، وإلا فهي في الحقيقة ثلاثة أضرب: حرفٌ
بِاتِّفَاقٍ وهو (إِلَّا)، واسمٌ بِاتِّفَاقٍ وهو (غَيْرٌ وَسِوَى) بلغاتها، ومردّد بين الحرفيّة
والفعليّة وهو (خَلَا وَعَدَا وَحَاشَا).

حالات المستثنى به (إلا)

واعلم: أنَّ المستثنى بهذه الأدوات له حالات، فللمستثنى (بإلّا) ثلاث حالات: وجوب النصب على الاستثناء، وجوازه، ووقوعه على حسب العوامل، وأشار إلى ذلك بقوله:

(فالمستثنى يالاً) أي الواقع بعد (إلا) بسببها سواء كان متصلاً أو منقطعاً (يُنصَبُ وجوباً) ولا يجوز غير النصب، لكن لا مطلقاً، بل (إذا كان الكلام) أي الواقع قبل إلا (تاماً)، بأن يكون المستثنى منه مذكوراً (مُوجِباً) - بفتح الجيم - وهو ما لا يتقدّم الكلام الواقع استثناءً نفي أو شبهه، وأمثلة ذلك في المتّصل وهو ما يكون من جنس المستثنى منه قوله: (نحو) أى مثل (قولك: قائمٌ): فعل ماضٍ (القومُ): فاعله مرفوع به

**إِلَّا زَيْدًا، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا. وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيًّا تَامًّا جَازَ فِيهِ
الْبَدَلُ**

وهو المستثنى منه. (إِلَّا): حرف استثناء. (زيدًا): منصوب على الاستثناء. (و) كذلك (خَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا) ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿فَسَرُّوْا مِنْهُ إِلَّا قَلِيْلًا﴾^(١).

وتقول في المنقطع وهو ما لا يكون من جنس المستثنى منه: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا، وقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْتَعُونَ * إِلَّا إِبْلِيسَ﴾^(٢) على أحد القولين؛ لأنه ليس من الملائكة فيكون منقطعاً.

وقيل: هو متصل؛ لأنه كان في الابتداء مَلَكًا، وهو اسم أعجمي لا ينصرف؛ للجمعة والتعريف.

وقيل: عربي واشتقاقه من الإيلاس ولم ينصرف؛ للتعريف وأنه لا نظير له في الأسماء، وهو بعيد؛ لوجود إخریط^(٣) وإجفيل^(٤) وإصليت^(٥)، ونحوها^(٦). هذا فيما إذا كان الكلام تامًّا مُوجِبًا وهو ما يجب نصبه.

الاستثناء المسبوق بنفي

(وإن كان الكلام) أي الواقع قبل إلَّا (منفياً) أي غير موجب بأن تقدّم عليه نفي أو شبهه لكن كان (تاماً) بأن ذكر المستثنى منه في الكلام، وحينئذٍ فلا يخلو؛ إمّا أن يكون الاستثناء متصلاً أو منقطعاً:

فإن كان متصلاً (جاز فيه) أي في الكلام المستثنى (البديل) من المستثنى منه بدل بعض من كلّ عند البصريين سواء كان المستثنى منه مرفوعاً، أو منصوباً، أو

(١) البقرة: ٢٤٩. (٢) الحجر: ٣٠ - ٣١.

(٣) الإخریط: نبات من أطيب الحمض تأكله الإبل، الصحاح ١: ١١٢٢، باب الطاء - فصل الغاء، خرط. تاج العروس ٥: ١٢٨، باب الطاء - فصل الغاء، خرط.

(٤) الإجفيل: الجبان، الصحاح ٤: ١٦٥٧، باب اللام - فصل الجيم، جفل، تاج العروس ٧: ٢٠٨، باب اللام - فصل الجيم، جفل.

(٥) الإصليت: السيف الصقيل، الصحاح ١: ٢٥٦، باب التاء - فصل الصاد، صلت، تاج العروس ١: ٥٦٠، باب التاء - فصل الصاد، صلت.

(٦) إملاء ما مَنَّ به الرحمن ١: ٣٠.

والنصبُ، نحو: ماقامَ القومُ إلّا زيدٌ، أو إلّا زيداً

مجروراً، أو عطف نسق عند الكوفيين^(١). وجاز فيه أيضاً (النصب) أي نصب المستثنى على أصل الباب وهو عربي جيّد.

والإتباع أجود منه بشروط ثلاثة: تقدّم النفي أو شبهه، وتأخير المستثنى؛ لأنّ البديل لا يتقدّم على المبدل منه، وكون الاستثناء متصلاً. وذلك (نحو) أي مثل: (ما قامَ القومُ إلّا زيدٌ) بالرفع (أو) للتخيير بين إرادة الأمرين فتقول: (إلّا زيداً) بالنصب.

فالرفع على أنّ زيداً بدل من القوم بدل بعض من كلّ، وقد عرفت أنّاً أنّه يجب إيصاله بضمير المبدل منه، وهاهنا مقدّر، أي منهم، والنصب على أنّه منصوب على الاستثناء. وتقول: ما مررتُ بالقوم إلّا زيدٍ، بالجرّ على البدلية، أي منهم، و(إلّا زيداً)، بالنصب على كلا الأمرين.

ويظهر أثر الاحتمالين في تقدير الناصب له وتقدير الضمير أو عدمه في كلا الوجهين، فإن جعلناه بدلاً؛ فالناصب له العامل في المبدل منه أو تقدير عامل من جنس عامله بناءً على أنّ البديل في نية تكرار العامل، أو معنوي وهو التبعية على أحد الأقوال المتقدّمة في التوابع، ويجب حينئذٍ فيه تقدير الضمير، وإن جعلناه منصوباً على الاستثناء فالناصب له ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى، ولا يحتاج إلى تقدير الضمير.

ونعني بشبه النفي هو النهي أو الاستفهام، فالنهي نحو قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَمِثْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُ﴾^(٢).

قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع على الإبدال من أحدٍ، والنهي في اللفظ لأحد، وفي المعنى للوطء^(٣)، أي لا تمكّن أحداً منهم من الالتفات إلّا امرأتك، وقرأ الباقر بالنصب على الاستثناء من أحد أو من أهلك^(٣).

(١) أوضح المسالك ٢: ٦٢، مع الهوامع ١: ٢٢٤. (٢) هود: ٨١.

(٣) إبله ما مَن به الرحمن ٢: ٤٤، مجمع البيان ٢: ٢٣٣، قطر الندى وبلّ الصدى: ٢٤٥، النشر في القراءات العشر ٢: ٢٩٠.

وإن كان الكلام منفيًا ناقصاً

والاستفهام كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾^(١). قرأ الجميع بالرفع على الإبدال من الضمير في ﴿يقنط﴾، ولو قرئ (إلا الضالين) بالنصب [على الاستثناء لجاز]^(٢)، ولكن مرجع القراءة الرواية لا الرأي^(٣).

وإن كان الاستثناء منقطعاً فأهل الحجاز^(٤) يوجبون النصب فيقولون: ما فيها أحد إلا حماراً، وبلغتهم جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعُ الظَّنِّ﴾^(٥) بالنصب. وبنو تميم^(٦) مع ذلك يجيزون الإبدال ويقرؤون: ﴿إِلَّا اتَّبَاعُ الظَّنِّ﴾، بالرفع على البدلية من (علم) باعتبار الموضع، ولا يجوز الخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ؛ لأنَّ الخافض ﴿من﴾ الزائدة و﴿اتباع الظن﴾ معرفة موجبة. و(من) الزائدة لا تعمل إلا في النكرات المنفية أو المستفهم عنها، وقد اجتمعاً في قوله تعالى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرُّحَيْنِ مِنْ تَفَاقُوتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾^(٧).

ويجب النصب مطلقاً إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه، سواء كان من كلام تامٍّ موجب أو منفي نحو: ما فيها إلا حماراً أحد، ونحو: ما قام إلا زيداً القوم، ويمتنع الإتيان لتقدّم التابع على المتبوع. هذا فيما إذا كان الكلام تامّاً منفيّاً، وهو ما يجوز فيه وجهاً.

الاستثناء المفرغ

(وإن كان الكلام) أي الواقع قبل إلا (منفيّاً) بأن تقدّمه نفي أو شبهه (ناقصاً) بأن لم يذكر المستثنى منه، - وفي بعض النسخ لم يوجد لفظة (منفيّاً)؛ لأنّ هذا النوع لا

(١) الحجر: ٥٦.

(٢) في المخطوط: (بالنصب لجاز الاستثناء)، وما أثبتناه من المصدر.

(٣) قطر الندى وبلّ الصدى: ٢٤٥، شرح شذور الذهب: ٢٦٥.

(٤) كتاب سيويه: ٤٢٦، قطر الندى وبلّ الصدى: ٢٤٦، أوضح المسالك: ٢: ٦٣، شرح شذور الذهب: ٢٦٥.

(٥) النساء: ١٥٧.

(٦) كتاب سيويه: ٤٢٨، قطر الندى وبلّ الصدى: ٢٤٦، أوضح المسالك: ٢: ٦٣، شرح شذور الذهب: ٢٦٥.

(٧) الملك: ٣.

شرح ابن عقيل: ٢: ٢١٥.

**كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا
مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ**

يَكُونُ إِلَّا مَنْفِيًّا - (كَانَ) أَيِ الْكَلَامِ الْمُسْتَثْنَى (عَلَى حَسَبِ) مَا تَقْتَضِيهِ (الْعَوَامِلُ) مِنْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَخَفْضٍ، وَحِينَئِذٍ يُلْغَى عَمَلُ (إِلَّا) وَيُعْطَى الْاسْمُ الْوَاقِعَ بَعْدَهَا مَا يَسْتَحَقُّهُ لَوْ لَمْ تَوْجَدْ. (نَحْوُ) أَيِ مِثْلِ: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ) بِالرَّفْعِ كَمَا تَقُولُ: مَا قَامَ زَيْدٌ، (و) نَحْوُ: (مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا) بِالنَّصْبِ كَمَا تَقُولُ: مَا رَأَيْتُ زَيْدًا. (و) نَحْوُ: (مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ) بِالْجَرِّ كَمَا تَقُولُ: مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ.

وَيُسَمَّى هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ مَفْرَغًا؛ لِأَنَّهُ مَا قَبْلَ (إِلَّا) قَدْ تَفَرَّغَ لَطَلَبِ مَا بَعْدَهَا وَلَمْ يَشْتَغَلْ عَنْهُ بِالْعَمَلِ فِيمَا يَقْتَضِيهِ.

وَالْإِسْتِثْنَاءُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مِنْ اسْمٍ عَامٍّ مَحْذُوفٍ، فَتَقْدِيرُ (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا): مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ. وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ: مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا بِزَيْدٍ.

الْعَامِلُ فِي الْمُسْتَثْنَى بِـ(إِلَّا)

هَذَا، وَاعْلَمْ أَنَّ النَّاصِبَ لِلْمُسْتَثْنَى هُوَ (إِلَّا) لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى (أُسْتَثْنَى).
وَالسِّيْرَافِي ذَهَبَ إِلَى أَنَّ النَّاصِبَ هُوَ مَا قَبْلَ (إِلَّا) مِنْ فِعْلٍ أَوْ غَيْرِهِ بِتَعْدِيَةِ (إِلَّا)^(١).

وَابْنُ خُرُوفٍ إِلَى أَنَّ النَّاصِبَ مَا قَبْلَ (إِلَّا) عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِقْلَالِ. وَالزَّجَاجُ: إِلَى أَنَّهُ (أُسْتَثْنَى) مُضْمَرٌ^(٢).

وَالْإِسْتِدْلَالُ عَلَى هَذِهِ الْمَذَاهِبِ يَسْتَدْعِي طَوْلًا فِي الْمَقَامِ فَادْرِكْهُ بِالتَّأَمُّلِ التَّامِّ.
وَأَمَّا (غَيْرُ) وَأَخَوَاتُهَا فَلَهَا ثَلَاثُ حَالَاتٍ، وَهُوَ مَا يُعْطَاهُ مَا بَعْدَ (إِلَّا) يُعْطَاهُ (غَيْرُ) وَأَخَوَاتُهَا وَلَكِنَّهُ قَالَ:

(١) شرح ألفية ابن مالك (ابن الناطم): ٢٩٣، مع الهوامع ١: ٢٢٤.

(٢) شرح ألفية ابن مالك (ابن الناطم): ٢٩٣، مع الهوامع ١: ٢٢٤.

والمستثنى بغير، وسوى، وسوى، وسواء، مجرور لا غير ---

المستثنى بـ(غير) وأخواتها

(والمستثنى بغير، وسوى، وسوى) بكسر السين فيهما أو ضمّها مع القصر (وسواء) بالمدّ مع الفتح أفصح من الكسر، والكلّ لغات في سوى فهو لفظ واحد. (مجرور) بإضافة (غير) أو (سوى) إليه (لا غير) أي لا يجوز غير الجرّ بالإضافة دائماً، فكأنّه لما انجرّ بها المستثنى للإضافة انتقل إعرابه إليه، تقول: قامَ القومُ غير زيدٍ، وقامَ القومُ سوى زيدٍ، بالخفض فيهما. فتعطى (غير) ماعطاء الاسم الواقع بعد (إلا) من وجوب النصب بعد الكلام التامّ الموجب، لكن على الحال تقول: قامَ القومُ غير زيدٍ، بالنصب كما تقول: قامَ القومُ إلا زيداً.

ومن جواز الإتيان والنصب بعد الكلام التامّ المنفي تقول: ما قامَ القومُ غير زيدٍ، بالرفع على الإتيان، والنصب على الحاليّة، كما تقول: ما قامَ القومُ إلا زيد، بالرفع على الإتيان أو النصب على الاستثناء [ما قام القوم إلا زيداً].

ومن الإجراء على حسب العوامل بعد الكلام الناقص المنفي تقول: ما قامَ غير زيدٍ، بالرفع على الفاعليّة، كما تقول: ما قامَ إلا زيد، وما رأيتُ غير زيدٍ، بالنصب على المفعوليّة، كما تقول: ما رأيتُ إلا زيداً، وما مررتُ بغير زيدٍ، بالجر بالباء. هذا إن كانت (غير) معربة، وإن جعلت مبنية حال إضافتها أيضاً، كما هو قول البعض، فعلى المحلّ.

وأما (سوى) بالقصر فتحكمها حكم (غير)، إلا إنها تُعرب إعراب المقصور، وكذلك (سواء) بالمدّ (لا غير) مع الإعراب الظاهري. وأما سيبويه فيجعل (سوى) بلفاتها واجبة النصب على الظرفيّة دائماً^(١). وأما حالات بقيّة أدوات الاستثناء فهي ترجع إلى معرفتها هل هي أفعال أم حروف؟ لأنّها مترددة بين الفعلية والحرفية؛ ولهذا قال:

(١) كتاب سيبويه ١: ٢١، شرح الفية ابن مالك (ابن الناطم): ٣٠٦، الفوائد الضيائية ١: ٤٢٩، أوضح المسالك ٢: ٧٠، قطر الندى وبلّ الصدى: ٢٤٧، مغني اللبيب: ١٨٨، شرح ابن عقيل ٢: ٢٢٦.

والمستثنى بخلا وعدا وحاشا، يجوزُ جرُّه ونصبُه، نحو: قامَ القومُ خلا زيدٍ وعدا زيدٍ وزيداً، وحاشا زيدٍ وزيداً.....

بقية أدوات الاستثناء.

(والمستثنى بخلا وعدا وحاشا، يجوزُ جرُّه) أي جرَّ المستثنى بهذه الأدوات بالنظر إلى أنَّها حروف جرٍّ تختصُّ بالأسماء وغير منزلةً منها منزلة الجزء، فعملت فيها الجرُّ وحسن ذلك، وإن لم يتعدَّ ما قبلها إلى ما بعدها لقصد الدلالة على الحرفية. (و) يجوز (نصبه) أي المستثنى بها بالنظر إلى أنَّها أفعال ماضية غير متصرفة، لوقوعها موقع الحرف.

(نحو) أي مثل: (قامَ القومُ خلا زيدٍ) بجرِّ (زيد) على أنَّه مخفوض بخلا (وزيداً) أي (خلا زيداً): بالنصب على المفعولية بجعل (خلا) فعلاً ماضياً، (و) نحو: قامَ القومُ (عدا زيدٍ) بالجرِّ، (و) عدا (زيداً) بالنصب، (و) نحو: قامَ القومُ (حاشا زيدٍ) بالجرِّ، (و) حاشا (زيداً) بالنصب على ما قد عرفت في (خلا).

وفي (حاشا) لغتان غير الأولى وهما: (حاش) بقصر الشين، (وحشى) بقصر الحاء. وتدخل (ما) على (خلا وعدا) خاصّة، فيقال: ما خلا وما عدا، فيجب حينئذٍ نصب ما بعدهما على المفعولية ولا يجوز الجرُّ، تقول: قامَ القومُ ما خلا زيداً، وما عدا عمراً، بالنصب لا غير.

وإنما تعيّن النصب بعد (ما خلا وما عدا) ولم يجرَّ الجرُّ بهما دون (خلا وعدا): لأنَّ (ما) فيهما مصدرية وهي لا تليها الحروف وإنما تليها الأفعال فتعيّن فعليهما بتقدير: ما خلا زيداً، وما عدا عمراً؛ خلَوْ زيدٌ وعدوّ عمرو، بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف، أي وقت خلوّهم، أو خلَوْ مجيئهم من زيد، ووقت مجاوزتهم أو مجاوزة مجيئهم عمراً. أو على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل. وأجاز الأخفش^(١) الجرُّ بهما أيضاً بجعل (ما) زائدة.

**باب اسم لا. اعلم أنّ (لا) تنصبُ النكرةَ من غير تنوينٍ إذا
باشرتُ (لا) النكرةَ ولم تتكرّرْ،**

باب اسم لا

(بابُ اسمٍ لا) أي المحمولة على (إنّ؛ لأنّ) (لا) المشبهة بليس قد تكون نافيةً للجنس. والفرق بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن نحو: لا رجلٌ في الدارِ بل رجلانِ، ولا رجلٌ أفضلُ منك.

(اعلم) - بفتح اللام أو كسرهما (أنّ لا) أي النافية للجنس، أعني: صفة الجنس وحكمه على سبيل الاستغراق (تنصبُ النكرةَ)، بل الأفصح بناؤها على الفتح وجوباً لتضمّنها معنى (من) الاستغراقية؛ لأنّ (لا رجل) في قوة (لا من رجل)؛ لأنّ (لا) لاستغراق النفي و(من) لتأكيد استغراقه، فكأنّ ما بعد (لا) هذه مظنة لوقوع (من) الاستغراقية، فجاءت (لا) ترة معها^(١).

وقيل^(٢): إنّ (لا) هي المتضمنة لمعنى (من) بدليل ظهورها في قول الشاعر:
فقامَ يذودُ الناسَ عنها بسيفه وقال ألا لا من سبيلٍ إلى هند^(٣)
وإنما لم تعمل الجرّ لثلاثيهم أنّ الجرّ ب(من) المقدّرة لظهورها في بعض الحالات كما في البيت.

وقيل: سبب بنائها تركّب (لا) مع الاسم تركيب خمسة عشر^(٤).
وعلى كلّ حالٍ فهي تبنى على الفتح أو تعرب به (من غير تنوين) ولكن لا مطلقاً، بل (إذا باشرتُ لا النكرةَ) بالأّ يفصل بينهما فاصل وأريد استغراق الجنس على سبيل النصوصيّة. (ولم تتكرّرْ) أي (لا) فتنبص النكرةَ لفظاً إذا كانت مضافةً لمثلها، نحو: لا غلامَ سفرٍ حاضر، أو: محلاً أيضاً إذا كانت مجردة عن الإضافة

(١) كذا في المخطوط. (٢) همع الهوامع ١: ١٤٦.

(٣) لم ينسب لأحد، أوضح المسالك ١: ٢٨١، همع الهوامع ١: ١٤٦.

(٤) أوضح المسالك ١: ٢٨٢، همع الهوامع ١: ١٤٦.

نحو: لا رجل في الدار. فإن لم تباشرها،

وشبهها. (نحو) أي مثل (لا رجل) - بفتح اللام - على أنه اسم (لا)، إمّا منصوب أو في موضع النصب (في الدار) جار ومجرور في محل رفع خبر (لا).
وقد عرفت ظاهر كلام المصنّف أنّ (رجل) ونحوه منصوب لفظاً من غير تنوين، وعليه طائفة من الكوفيين^(١)، ونسب إلى سيبويه^(٢) والبصريين^(٣). وحذف التنوين تنبيهاً بضعف العامل.

وحينئذٍ لا يخلو اسمها؛ إمّا أن يكون مضافاً، أو مشبهاً به، أو مفرداً؛
فإن كان الأول ظهر النصب فيه كقولك: لا صاحب علم ممقوت.
وإن كان الثاني وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه؛ إمّا مرفوع به نحو: لا قبيحاً
فعله مدح، أو منصوب به نحو: لا طالعاً جبلاً حاضراً، أو مخفوض بخافضٍ
متعلق به نحو: لا خيراً من زيد عندنا، فكالأول.

وإن كان مفرداً - أي غير مضاف ولا شبيه به - فإنه يُبنى على ما ينصب به لو كان
معرباً، فإن كان مفرداً أو جمع تكسير بُني على الفتح نحو: (لا رجل)، و(لا رجال)،
وإن كان مثني أو جمع مذكّر سالم فإنه [يبنى على الياء]^(٤) تقول: لا رجلين ولا
مسلمين عندي. وإن كان جمع مؤنث سالم بُني على الكسر، وقد يبنى على الفتح،
وقد أتى قول الشاعر:

لا سابغات ولا جأواءٍ بأسلةً بقي العنوّن لدى استيفاءِ آجالٍ^(٥)
بالكسر على حركة نصبه، وبالفتح للفرق بين حركته معرباً وبين حركته مبتدئاً،
ومنهم من يثبت التنوين لأنه كنون (مسلمين).

(فإن لم تباشرها) هذا تفريع بالنسبة إلى الشرط الأول، أي (لا) لم تباشر النكرة
بأن فصل بينهما فاصل، أو دخلت (لا) على المعرفة، فعينئذٍ تحصل ست صور،

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢: ١٥٥.

(١) شرح ابن عقيل ٢: ٨.

(٣) ذكر ابن عصفور الإشبيلي ما نصه: (وقد ذهب أكثر النحويين من البصريين إلى أنها حركة بقاء). شرح جمل

(٤) في المخطوط: (ينصب بالياء).

الزجاجي (ابن عصفور) ٢: ١٧١.

(٥) لم ينسب لأحد، قطر الندى وبَلّ الصدى: ١٦٧، مع الهوامع ١: ١٤٦.

وجِبَ الرفْعُ، ووجِبَ تَكَرَّارُ (لا)، نحو: لا في الدارِ رجلٌ ولا امرأةٌ وإن تَكَرَّرَتْ جازَ إعمالُها وإهمالُها، نحو: لا رجلٌ في الدارِ ولا امرأةٌ، وإن شئتَ قلت: لا رجلٌ في الدارِ ولا امرأةٌ.

نحو: لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرو، ولا غلامٌ زيدٌ في الدارِ ولا عمرو، ولا في الدارِ غلامٌ زيدٌ ولا عمرو، والسادسة هي مثال المصنَّف الآتي.

(وجِبَ) أي في جميع الصور الست (الرفْع) بالابتداء، أمّا في المعرفة فلامتناع أثر (لا) النافية للجنس فيها. وأمّا في المفصول فليُضعف تأثير (لا) مع الفصل. وكذلك أيضاً يجب إهمالها إذا دخلها الخافض، نحو: جئتُ بلا زادٍ.

(ووجِبَ) مع الرفع (تَكَرَّارُ لا) أيضاً (نحو) أي مثل: (لا في الدار) في محلّ رفع خبر مقدّم.

(رجلٌ) مرفوع على أنّه مبتدأ مؤخر.

(ولا امرأةٌ) بالرفع أيضاً على الابتداء، والخبر محذوف لدلالة الأوّل عليه أي في الدار.

(وإن تَكَرَّرَتْ) هذا تفرّيع بالنسبة إلى الشرط الثاني، أي (لا) قد تَكَرَّرَتْ وباشرت النكرة أيضاً ولم يفصل بينهما فاصل (جاز) لك (إعمالُها) وجاز أيضاً (إهمالُها) أي إبطال عملها في اللفظ والمحلّ.

ومع الإعمال يجوز في النكرة بعد (لا) الثانية خمسة أوجه: ثلاثة مع فتح الأوّل. واثنان مع رفعها، وستقف عليها إن شاء الله تعالى.

(نحو) أي مثل (لا رجلٌ) - بفتح اللام - على الإعمال (في الدار) خبر (لا)، ونحو: (لا امرأةٌ) أي فيها، فهو أيضاً كالأوّل.

هذا إن أعملتها، (وإن شئت) إلغاء (لا) عن العمل (قلت: لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ) أي: فيها، فحينئذٍ مدخول (لا) مرفوع بالابتداء والخبر هو الجار والمجرور، وحذف من الثاني لدلالة الأوّل عليه.

وقد ورد بالوجهين^(١) في السبع في قوله تعالى: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾^(٢). وقوله: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾^(٣).

تكرار لا

تتمّة: إذا تكرّرت (لا) النافية للجنس على سبيل العطف، وكان عقيب كلّ منهما نكرة بلا فصل كما في تمثيل المصنّف بصورة الإعمال والإهمال جاز بحسب اللفظ خمسة أوجه:

الأول: فتحهما نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، على أن تكون في كلّ منهما لنفي الجنس، و(لا قوة) عطف على (حول) عطف مفرد على مفرد، والخبر محذوف، أي لا حول ولا قوة موجود إلا بالله، أو عطف جملة على جملة، أي لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله، فحذف الخبر من الجملة الأولى استغناءً عنه بخبر الجملة الثانية.

والثاني: فتح الأول ونصب الثاني نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله؛ أمّا فتح الأول فلأنّ (لا) الأولى لنفي الجنس؛ وأمّا نصب الثاني فلأنّ (لا) الثانية زائدة لتأكيد النفي، والثاني معطوف على الأول فيكون منصوباً حملاً على لفظه لمشابهة حركته حركة الإعراب.

والثالث: فتح الأول ورفع الثاني نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله؛ أمّا فتح الأول فلأنّ (لا) لنفي الجنس، وأمّا رفع الثاني فلأنّ (لا) زائدة، والثاني معطوف على محلّ الأول؛ لأنّه مرفوع بالابتداء قبل دخول (لا) عطف مفرد على مفرد بأن يقدر لهما خبر واحد.

والرابع: رفعهما معاً بالابتداء نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله.

والخامس: رفع الأول وفتح الثاني نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، على أن (لا)

(١) مجمع البيان ٢: ٤٦٤، البيان في غريب إعراب القرآن ١: ١٦٨، البحر المحيط ٢: ٦٠٦.

(٣) إبراهيم: ٣١.

(٢) البقرة: ٢٥٤.

الأولَى بمعنى (ليس) على ضعف، ويجوز رفعه على إلقاء (لا) بالتكرير، و(لا) الثانية لنفي الجنس، والله العالم العاصم.

وصف اسم لا

وإذا وصف اسم (لا) المبني معها بصفة مفردة متصلة جاز فيها ثلاثة أوجه:
البناء على الفتح، نحو: لا رجلَ ظريفَ في الدار، والنصب، نحو لا رجلَ ظريفًا فيها، والرفع، نحو: لا رجلَ ظريفٌ فيها.
فالبناء لتركب الموصوف مع الصفة تركيب خمسة عشر، ثم دخلت (لا) عليهما، ويتجه على القول ببناء الاسم للتضمن، وأمّا على القول بالتركيب فلا يتمشّي كما لا يخفى.

والنصب على إتياع الصفة لمحلّ اسم (لا)، والرفع على إتياعها لمحلّ (لا) مع اسمها. وإنما لوحظت (لا) هاهنا؛ لأنّ صورة الابتداء مضمحلة لعدم التجرد ولاسيما مع التنكير، فلو فصلت تعدّر البناء على الفتح، لزوال التركيب بالفصل، ويجوز النصب نحو: لا رجلَ فيها ظريفًا.
والرفع أيضاً نحو: لا رجلَ فيها ظريفٌ.

وكذلك لو كانت^(١) غير مفردة نحو: لا رجلَ قبيحاً فعله عندك، ولا رجلَ قبيحٌ فعله عندك.

وإذا عطف على اسم (لا) بدون تكرارها امتنع إلقاء (لا) وجاز في المعطوف الرفع بالعطف على محلّ (لا) مع اسمها نحو: لا رجلَ وامرأةً في الدار، والنصب بالعطف على محلّ اسم (لا) نحو: لا رجلَ وامرأةً في الدار.



باب المنادئ. المنادئ خمسة أنواع: المفردُ العلمُ، والنكرة المقصودة، والنكرة الغيرُ المقصودة، والمُضاف،

باب المنادئ

(بابُ المنادئ) أي هذا باب المنادئ.

النداء لغة

النداء - بكسر النون وضمّها، وبالمَد والقصر - لغة: الدّعاء أو الصوت^(١).

النداء اصطلاحاً

واصطلاحاً: الدّعاء بحروف مخصوصة نائبةً مناب (أدعو) أو (أنادي). وهي: (أي) للمتوسّط، والهمزة للقريب، و(ها) و(أيا) للبعيد ونحوه كالنائم والساهي، و(يا) للجميع و(وا) للندبة. وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد. (المنادئ) هو اسم مفعول مأخوذ من (ناديته نداءً) إذا دعوته يُقبل حقيقةً أو حكماً (خمسَةُ أنواع):

أحدها: (المفردُ) أي الذي ليس بمضاف ولا شبيهاً به (العلمُ) أي المستشخص بالوضع.

(و) الثاني: (النكرة) الموضوعه لكل فرد فرد على سبيل البدل (المقصودة) بالنداء، فيتعيّن فرد واحد منها.

(و) الثالث: (النكرة الغيرُ المقصودة) بالذات، بل المقصود منها فرد من أفرادها لا بعينه.

(و) الرابع: (المُضافُ) إلى غيره، وهو جعل الكلمتين كلمة واحدة بحيث تكون الثانية بمنزلة التنوين.

والشبيهة بالمضاف، فأما المفردُ العلمُ والنكرةُ المقصودةُ فيُبنيانِ
على الضمِّ من غير تنوين، نحو: يا زيدُ، ويارجلُ.....

(و) الخامس: (الشبيهة بالمضاف) وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه.

المنادى المبني

(فأما) تفصيلُ لما أُجبل، (المفردُ العلمُ والنكرةُ المقصودةُ فيُبنيانِ)؛ لوقوعهما
موقع الكاف الاسمِيَّة المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفِيَّة، ولكون المنادى
المفرد المعرفة مثلها في الأفراد والتعريف؛ وذلك أنَّ (يا زيدُ) بمنزلة (أدعوك)،
وكذلك (يا رجلُ). واختيرت الحركة لبيان أنَّ لهما حظاً في الإعراب، ويُسَمَّى (على
الضمِّ من غير تنوين) مع أنَّ المنادى مفعول به للجبر بأقوى الحركات، (نحو) أي
مثل: (يا زيدُ) مثال للمفرد المعرَّف بالعلمِيَّة قبل النداء. ونحو: (يارجلُ) أي لمعيَّن مثال
للمفرد المعرَّف بعد النداء بالقصد.

وقد يحذف حرف النداء ويبقى المنادى على بنائه إن كان مبنيّاً، نحو: ﴿يُوسُفُ
أَغْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(١) وألا اسجدوا، أي ألا يا قوم اسجدوا.

ولا يحذف حرف النداء من المندوب ولا المستغاث ولا المضر - على أنَّ نداءه
شاذٌّ - ولا الاسم الكريم إذا لم يعوّض في آخره ميم مشددة، ويجوز في غير ذلك
كما في الآيتين، ونحو: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾^(٢).

وقد عرفت أنَّ المراد بالمفرد هاهنا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به، فيدخل فيه
نحو: يا زيدانِ، بالألف، ويا زيدونَ، بالواو. والمفرد يبنى على ما يرفع به قبل النداء.
وكلام الماتن لا يتناوله.

وقوله: (من غير تنوين) أيضاً لا حاجة له.

وإذا كان المفرد مبنيّاً قبل النداء كان في محلِّ النصب (كاسيويه)، وقُدِّر بناؤه على
الضمِّ كما يقدر على الرفع. ويظهر أثر هذا التقدير في التابع، فإنه يجوز فيه النصب.

إتباعاً للمحلّ نحو: ياسيبيوهُ الظريف، والضمّ إتباعاً للبناء المقدّر نحو: يا سيبيوهُ الظريف.

وإذا وصفت النكرة المقصودة فالعرب يؤثرون نصبها على ضمّها، نحو: يا رجلاً كريماً أقبل. وإذا اضطرّ إلى تنوين المنادى جاز فيه وجهان:

أحدهما: الضمّ تشبيهاً بمرفوع اضطرّ إلى تنوينه هو مستحقّ لمنع الصرف. والثاني: النصب تشبيهاً بالمضاف لطوله بالتنوين.

وعند يونس أنّه إذا اضطرّ إلى تنوين المبني على الضمّ، ينصب رجوعاً إلى حركة الإعراب، لما اضطرّ إلى إزالة البناء بتنوين التمكن^(١). والأولى إبقاء الضمّ في العلم، والنصب في غيره أولى من الضمّ؛ لأنّ سبب البناء في العلم أقوى.

ومن شواهد الضمّ إنشاد سيبيوهِ:

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام^(٢)

وقول الآخر:

ليت التحية كانت لي فأشكرها مكاناً يا جملٌ حُييتَ يا رجلٌ^(٣)

ومن شواهد النصب قول الآخر:

أعبدأ حلّ في شعبى غريباً ألوماً لا أباً لك واغتراباً^(٤)

والكلّ كثير في كلامهم، ويسمّى ذلك التنوين تنوين الضرورة لا التمكن كما قاله يونس^(٥).

(١) شرح الرضي على الكافية ١: ٣٥١.

(٢) البيت للأخوص الأنصاري، كتاب سيبيو ١: ٣٦٥، شرح الرضي على الكافية ١: ٣٥١، شرح شذور

الذهب: ١١٣، شرح ابن عقيل ٣: ٢٦٢.

(٣) البيت لكثير عزة، ديوان كثير: ١٦٣، المقاصد النحوية (هامش خزنة الأدب) ٤: ٢١٤.

(٤) البيت لجبرين عطية، ديوان جرير: ٨٦، شرح أبيات سيبيو: ١٣١، شرح الرضي على الكافية ١: ٣٥٥.

(٥) شرح الرضي على الكافية ١: ٣٥١.

والثلاثةُ الباقيةُ منصوبةٌ لاغير نحو يا رجلاً و يا عبد الله و يا طالعاً جِبلاً.....

المنادى المنصوب

(و) أمّا (الثلاثةُ الباقيةُ) يعني: النكرة الغير المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف (منصوبةٌ) أي معربة بالنصب وجوباً (لاغير) أي لا يجوز فيها غير النصب على المفعوليّة؛ لأنّ علّة النصب - وهي المفعوليّة - متحقّقة فيها ولم يغيّرْها مغيّر فلاحظْ لها في البناء؛ لأنّ الأصل عدمه؛ أمّا المضاف والشبيه به؛ فلا تُهما ليسا كالکاف إفراداً، وأمّا المفرد النكرة، فلا تُه ما ليس مثلها في التعريف ولم يقع موقعها. مثال النكرة الغير المقصودة (نحو) أي مثل قول الأعمى مثلاً: (يا رجلاً) بأنْ يقول: خذْ بيدي، فيكون لغير معيّن؛ لأنّ مراد الأعمى (رجلاً ما) ليدلّه على الطريق مثلاً، (و) مثال المضاف إلى غيره نحو: (يا عبدالله)، (و) مثال الشبيه بالمضاف نحو: (يا طالعاً جبلاً).

فأرجلاً، وعبد، وطالعاً) منصوبات على المفعوليّة.
(والله) مضاف إليه.

(و) (جِبلاً) مفعول (طالعاً)؛ لأنّه اسم فاعل معتمد على موصوف محذوف، وليس المسوّغ لإعماله اعتماده على حرف النداء؛ لأنّه ليس مقرباً من الفعل كالأستفهام والنفي، بل هو من خواصّ الاسم.

وقد عرفت أنّاً أنّ الشبيه بالمضاف هو ما اتّصل به شيء من تمام معناه.
إنّما مرفوع به نحو (يا قبيحاً فعله)، (فأفعله)؛ مرفوع بالفاعليّة .
أو منصوب به كما مرّ.

أو مخفوض بخافض متعلّق به نحو: يا خيراً من زيد، أو معطوف عليه قبل النداء نحو: يا ثلاثةً وثلاثين، فيمن سمّيته بذلك؛ لأنّه إنّما سمّي شبيهاً بالمضاف؛ لعمله فيما بعده فهو كالـمضاف.

نداء المعرّف بالألف واللام

فرفع: إذا نودي المعرّف بـ(أل) حذفت منه، إلّا في موضعين: أحدهما: لفظ الجلالة فإنّه يجمع بين (أل) وحرف النداء على قطع الهمزة، نحو: يا الله، ووصلها أيضاً نحو: يا الله.

والثاني: الجملة المحكيّة، نحو: يا المنطلق زيد، في رجل سمّي بذلك، والتنوين في مثله يسمّى تنوين الحكاية.

وأما في غير ذلك فلا يجمع بينهما إلّا في الضرورة كقول الراجز:

فِي الْعُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرًّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا^(١)

ولم يجمع بينهما كراهة اجتماع أداتي تعريف على شيء واحد. واغترف في المحكي من حيث إنّ المجموع بمنزلة اسم واحد، وفي الاسم الكريم: لأن أصله: إله على أحد الأقوال المتقدّمة، حذفت الهمزة على غير القياس وعوّض عنها بـ(أل) فلزمت الكلمة فلا يقاس عليها.

وقد نُظِرَ بأنّ اجتماع أداتين في إحداهما من الفائدة ما في الأخرى وزيادة، لا تُستكره، مع أنّ بعضهم أجاز^(٢): يا الرجل، في السعة بإثبات (أل) مع الياء.

وأجيب بأنّ المحذور ليس من اجتماع تعريفين متغايرين، بدليل جواز: يا هذا، ويا عبدالله، ويا الله، ويا زيد، بل الممتنع اجتماع أداتي تعريف مع الاستغناء عن الأخرى بإحداهما.

وقال المبرّد في الأعلام: إِنَّهَا تُتَكَرَّرُ ثُمَّ تُعْرَفُ بِحَرْفِ النِّدَاءِ، وَلَكِنْ هَذَا لَا يَتِمُّ فِي (يا الله، ويا عبدالله)^(٣).

(١) لم ينسب لأحد، الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٣٣٦، شرح الرضي على الكافية ١: ٣٨٣، شرح ابن

عقيل ٣: ٢٦٤. (٢) شرح الرضي على الكافية ١: ٣٨٣.

(٣) شرح الرضي على الكافية ١: ٣٧٤.

وقد قيل: إنّه إذا دخلته (أل)؛ فإمّا أن يُبنى معها وهو بعيد، لكون (أل) معاقبة للتونين فهي كالتونين، ومن ثم قلّ بناء الاسم معها فاستكره حينئذٍ دخولها، وإمّا أن يعرب وهو أيضاً بعيد لحصول علّة البناء، وهي وقوعه موقع الكاف وكونها مثلها في الأفراد والتعريف^(١). والكلّ تعليل بعد الوقوع.

وهنا استعمال آخر في (يا الله)، وهو أكثر دوراناً، وهو حذف حرف النداء، وتعويض ميم مشدّدة مفتوحة في آخره، نحو: اللَّهُمَّ ارحمنا؛ ولكون الميم عوضاً عن حرف النداء لم يجمع بينهما إلّا في الضرورة كقول الراجز:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ^(٢)

وإذا أُريد نداء المعرّف بـ(أل) يقال: يا أَيُّها الرجلُ، بتوسط (أي) مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى؛ لثلاثاً يجتمع (أل) مع الياء بلا فاصل، وأي والرجل كاسم واحد، فلا (أي)؛ منادى، و(الرجل) تابع مخصّص ملازم له؛ لأنّهم لما أرادوا الفصل بين حرف النداء و(أل) بشيء طلبوا اسماً مبهماً غير دالّ على ماهيّة معيّنة، محتاجاً بالوضع في الدلالة عليها إلى شيء آخر يقع النداء في الظاهر على ذلك الاسم المبهم، لشدة احتياجه إلى مخصّصه الذي هو المعرّف بـ(أل). ثم إن كان مشتقاً فهو نعت نحو: يا أَيُّها الفاضلُ، وإن كان جامداً فهو عطف بيان نحو: يا أَيُّها الغلامُ، ولزمت هاء التنبيه عوضاً عمّا فاتته من الإضافة.

وإن أُريد به مؤنّث أُنثِ بالتاء نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ﴾^(٣).

ولا توصف (أَيّ) في النداء إلّا بما فيه (أل) نحو: يا أَيُّها الرجلُ، وكقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾^(٤). واسم الإشارة نحو: يا أَيُّهاذا أقبل.

ومتى كانت صفة (أَيّ) معربة لا تكون إلّا مرفوعة؛ لأنّها هي المقصودة بالنداء

(١) شرح الرضي على الكافية ١: ٣٧٣.

(٢) البيت لأبي خراش الهذلي، الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٣٤١، شرح الرضي على الكافية ١: ٣٨٤.

شرح ابن عقيل ٣: ٢٦٥.

(٣) الفجر: ٢٧.

(٤) الحجر: ٦.

حَقِيقَةُ نَحْوِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾^(١)، ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ﴾^(٢) وَإِنَّمَا جِيءَ مَعَهَا بِ(أَيٍّ) لِلتَّوَصُّلِ كَمَا فَصَّلَ.

وَأَجَازَ الْمَازِنِي وَالزَّجَّاجُ النَّصْبَ قِيَاساً عَلَى صِفَةِ غَيْرِهَا مِنْ الْمُنَادِيَّاتِ الْمَضْمُونَةِ^(٣).
وَيَجُوزُ وَصْفُ صِفَةِ (أَيٍّ) إِلَّا إِنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مَرْفُوعَةً، مَفْرُودَةً كَانَتْ أَوْ مِضَافَةً.
وَإِذَا جُعِلَ اسْمُ الْإِشَارَةِ سَبَباً إِلَى مَا فِيهِ (أَل) فَهُوَ كَلَأَيٍّ، فَتَقُولُ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ.
بِالرَّفْعِ لَا غَيْرِ إِذَا أَرَدْتَ مَا أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ: أَيُّهَا الرَّجُلُ. فَإِنْ قَدَرْتَ الْوَقْفَ عَلَى هَذَا وَلَمْ تَجْعَلْهُ وَصْلَةً إِلَى نِدَاءِ الْمَعْرُوفِ بِ(أَل)، بَلْ مُسْتَغْنِياً بِإِفْرَادِهِ عَنْهُ جَازَ نَصْبُ الصِّفَةِ وَرَفْعُهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ تَرْكُهَا يَفِيدُ مَعْرِفَةَ الْمُرَادِ بِهِ، فَلَا يَتَعَيَّنُ الرَّفْعُ، بَلْ هُوَ وَالنَّصْبُ عَلَى السَّوَاءِ.
تَنْبِيهِ قِيلَ: إِنَّهُمْ أَجَازُوا فِي نَحْوِ: مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ، كَوْنِ الرَّجُلِ نَعْتاً وَكَوْنِهِ بَيَاناً،
مَعَ اشْتِرَاطِهِمْ فِي الْبَيَانِ أَنْ يَكُونَ أَعْرَفُ مِنَ الْمُبَيَّنِّ، وَفِي [الْمَنْعُوتِ] أَنْ يَكُونَ أَعْرَفُ
مِنْ [النَّعْتِ]^(٤)، فَكَيْفَ يَكُونُ الشَّيْءُ أَعْرَفَ وَغَيْرُ أَعْرَفَ؟!

وَأُجِيبُ بِأَنَّهُ إِنْ قُدِّرَ بَيَاناً قُدِّرَتْ (أَل) فِيهِ لِتَعْرِيفِ الْحُضُورِ فَهُوَ يَفِيدُ الْجِنْسَ
بِذَاتِهِ وَالْحُضُورَ بِدُخُولِ (أَل)، وَالْإِشَارَةَ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى الْحُضُورِ دُونَ الْجِنْسِ، وَإِذَا قُدِّرَ
نَعْتاً قُدِّرَتْ (أَل) فِيهِ لِلْعَهْدِ، وَالْمَعْنَى: مَرَرْتُ بِهَذَا وَهُوَ الرَّجُلُ الْمَعْهُودُ بَيْنَنَا، فَلَا دَلَالَةَ
فِيهِ عَلَى الْحُضُورِ، وَالْإِشَارَةُ تَدُلُّ عَلَيْهِ فَكَانَتْ أَعْرَفَ. قِيلَ: وَهَذَا مَعْنَى كَلَامِ سَيَبَوِيهِ.

حَكْمُ الْمُنَادِيِّ الْمَكْرُورِ

وَإِذَا كُرِّرَ اسْمُ مُضَافٍ فِي النِّدَاءِ، نَحْوُ قَوْلِهِ:

يَا زَيْدُ زَيْدُ الْيَعْمَلَاتِ الذَّبَلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ^(٥)

تَعَيَّنَ نَصْبُ الثَّانِي لِكَوْنِهِ مُنَادِئاً مُضَافاً أُسْقِطَ مِنْهُ حَرْفُ النِّدَاءِ، أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ، أَوْ

(١) الطَّلَاق: ١، التَّحْرِيم: ١. (٢) الْإِنْفِطَار: ٦، الْإِنْشِقَاق: ٦.

(٣) شَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ ١: ٣٧٥.

(٤) فِي الْمَخْطُوطِ: (وَفِي النَّعْتِ أَنْ يَكُونَ أَعْرَفُ مِنَ الْمَنْعُوتِ). رَاجِعْ قَطْرَ النَّدَى: ١١٦، مَعَ الْهَوَامِجِ ١: ٥٦.

(٥) الْبَيْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ الْأَنْصَارِيِّ، شَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ ١: ٣٨٥.

مفعولاً به بتقدير: أعني، وجاز في الأول وجهان: الضمّ، لأنّه منادى مفرد معرفة، والنصب لأنّه منادى مضاف حذف منه [المضاف إليه] لدلالة الثاني عليه، وهو مذهب المبرّد. وأمّا سيبويه فيجعله منادى مضافاً إلى ما بعد الثاني، والثاني مقحماً بين المضاف والمضاف إليه^(١).

وفي كلا القولين دخل؛ أمّا قول سيبويه ففيه الفصل بين المضافين وهما كالكلمة الواحدة، وأمّا قول المبرّد ففيه الحذف من الأول لدلالة الثاني، والقياس العكس^(٢). وعند الفراء أنّ الاسمين مضافان إلى ما بعد الثاني^(٣)، وفيه ما فيه. ومنهم من يجعل الاسمين مع فتح الأول مركّبين تركيب خمسة عشر^(٤).

ويجوز في المنادى العلم الموصوف به (ابن) متّصل مضاف إلى علم، الضمّ على الأصل، والفتح على الإبتاع، ولكن على غير القياس لقصد التخفيف فيما كثر دَوْرُه في الاستعمال كقولك: يا زيد بن عمرو، ويا عمرو بن سعيد.

والضمّ عند المبرّد أولى من الفتح^(٥)، وأنشد عليه^(٦) قول الراجز:

يا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ سُراِدِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ ممدود^(٧)

ثمّ قال: ولو قال: يا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ، كان أجود^(٨).

ولو كان الابن مفصلاً عن موصوفه كما في نحو: يا زيدُ الظريفُ ابن عمرو، فليس في الموصوف إلّا الضمّ؛ لأنّ مثله لم يكثر في الكلام فلم يستثقل مجيئه على الأصل. وهكذا إذا كان الموصوف به (ابن) غير علم نحو: يا غلامُ بن زيد، أو لم يكن المضاف إليه علماً نحو: يا زيدُ ابن أخينا.

(١) شرح الرضي على الكافية ١: ٣٨٦ - ٣٨٧، أوضح المسالك ٣: ٨٢، قطر الندى وبلّ الصدى: ٢١٣، شرح ابن عقيل ٣: ٢٧٣، همع الهوامع ١: ١٧٧. (٢) قطر الندى وبلّ الصدى: ٢١٣.

(٣) أوضح المسالك ٣: ٨٢، همع الهوامع ١: ١٧٧. (٤) أوضح المسالك ٣: ٨٢.

(٥) أوضح المسالك ٣: ٧٩، همع الهوامع ١: ١٧٦. (٦) أي على الفتح.

(٧) اختلف في قائله، أوضح المسالك ٣: ٧٩ - ٨٠ حاشية الصّبان على شرح الأشموني، (المتن) ٣: ١٤١.

(٨) المقاصد النحوية (هامش خزانة الأدب) ٤: ٢١١.

المنادى المضاف الياء المتكلم

تتمّة: المنادى المضاف إلى ياء المتكلم فيه ثلاث لغات نحو: يا غلام، بالثلاث^(١)، وبالياء فتحاً وإسكاناً، وبالألف، فحينئذٍ يحصل ست لغات، كما قال ابن مالك: واجعل مُنادى صَحَّ إِنْ يُضَفَّ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدًا يَا^(٢) [فالأولى] بحذف الياء وكسر الدال للدلالة، قال الله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾^(٣). [والثانية] بإثباتها ساكنة قال تعالى: ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾^(٤). [والثالثة] بقلب الكسرة فتحة والياء ألفاً ثم حذف الألف. [والرابعة] بعدم الحذف وهو أحسن، قال تعالى: ﴿يَا حَسْرَتِي﴾^(٥) على أحد الوجوه. [والخامسة]^(٦) بثبوت الياء مفتوحة وهو أحسن من سابقه. والألف في البيت للإطلاق، قال تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾^(٧). واللغة السادسة أقل وأضعف، ولهذا لم يذكرها في البيت وهي أن تنوي الإضافة وتجعله مضموماً كالمنادى المفرد، حكى من كلامهم: يَا أُمُّ لَا تَفْعَلِي، بالضم، وقرئ: ﴿قَالَ رَبِّ أَحْكَمْ﴾^(٨)، بالضم^(٩). ومنه: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾^(١٠) على قراءة بعضهم^(١١). وإذا كان المضاف إلى الياء (أباً) أو (أُمّاً) جاز فيه عشر لغات: اللغات الست المذكورة، ولغات أربع أخرى:

الأولى: إبدال الياء تاءً مكسورة، نحو: يَا أَبَتِ، وَيَا أُمّتِ.

الثانية: فتحها، نحو: يَا أَبَتَ، وَيَا أُمّتَ.

(١) أي بفتح الميم وضمها وكسرها. (٢) شرح ابن عقيل ٣: ٢٧٤.

(٣) الزمر: ١٦.

(٤) الزخرف: ٦٨. انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٦: ١١١، النشر في القراءات العشر ٢: ٣٧٠.

(٥) الزمر: ٥٦. (٦) في المخطوط: (الأول) (السادس).

(٧) الزمر: ٥٣. (٨) الأنبياء: ١١٢.

(٩) قطر الندى وبلّ الصدى: ٢٠٥، النشر في القراءات العشر ٢: ٣٢٥.

(١٠) يوسف: ٣٣. (١١) إملأ ما مَن به الرحمن ٢: ٥٣.

والثالثة: يا أبتا، ويا أمّنا، بالتاء والألف.
والرابعة: يا أبتى، ويا أمّتى، بالتاء والياء.
وينبغي ألاّ يجوز ذلك؛ لأنّ فيه جمعاً بين العوض والمعوض، ولاسيما في الصورة الأخيرة إلّا في الضرورة، إلّا الأولى فإنّها فصيحة وقد نطق القرآن بها على قراءة السبعة، إلّا ابن عامر^(١) فقد قرأ بالفتح على اللغة الثانية، كقوله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾^(٢) وقوله: ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾^(٣).
وعلى كلّ حال فالتاء على قراءة الكسر زائدة عوضاً عن ياء المتكلم، والكسر للدلالة على الياء المحذوفة.

وأما على قراءة الفتح فيحتمل ثلاثة أوجه:
أحدها: أنّ التاء التي هي عوض عن الياء حذفت كما تحذف تاء (طلحة) في الترخيم، وزيدت بدلها أخرى وحركت بحركة ما قبلها كما قالوا: يا طلحةً أقبل، بالفتح.
والثاني: أنّه أبْدَل من الكسرة فتحةً كما أبْدَل عن الياء ألفاً.
والثالث: أنّه أريد (يا أبتا) وهي اللغة الثالثة السابقة، وعليه قول الشاعر:
يا أبتا علّك أو عسّاكاً^(٤)

وحذف الألف تخفيفاً، والوقف على هذا ونحوه بالتاء عند قوم؛ لأنّها ليست للتأنيث، فيبقى لفظها دليلاً على المحذوف، وبالهاء عند آخرين؛ شبهوها بهاء التأنيث.

وقيل: بدل من الألف المبدلة من الياء.
وقيل: هي زائدة لبيان الحركة^(٥).

وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم مثل: يا غلام غلامي، لم يجوز

(١) النشر في القراءات العشر ٢: ٢٩٣. (٢) الصافات: ١٠٢.

(٣) يوسف: ٤.

(٤) البيت لرؤية بن العجاج، وأوله: تقول بنتي قد أتى أناكا. المقاصد النحوية (هامش خزنة الأدب) ٤: ٢٥٢.

(٥) إملاء ما تَمَّ به الرحمن ٢: ٤٨.

وقيل: هي زائدة لبيان الحركة^(١).

وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم مثل: يا غلامَ غلامي، لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة، إلا إذا كان (ابن أمّ)، أو (ابن عمّ)، فيجوز أربع لغات:

[الأولى]: فتح الميم.

و[الثانية]: كسرها.

وقد قرأ السبعة^(٢) بهما في قوله تعالى: ﴿قَالَ ابْنَ أُمِّ إِنْ الْقَوْمَ اسْتَضَعُونِي﴾^(٣) وقوله تعالى: ﴿يَا بْنَ أُمِّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾^(٤).

الثالثة: إثبات الياء كقول الشاعر:

يَابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ [نَفْسِي] أَنْتَ خَلَفْتَنِي لَدَهْرٍ شَدِيدٍ^(٥)

الرابعة: قلب الياء ألفاً كقوله:

يَابْنَةُ عَمَّا لَا تُلُومِي وَاهْجَعِي فَلَيْسَ يَخْلُو مِنْكَ يَوْمًا مُضْجَعِي^(٦)

فائدة في ذكر توابع المنادى

والحاصل أن المنادى إذا كان مبنياً وكان تابعه - نعتاً أو توكيداً أو بياناً أو نسقاً - (أل)، وكان مع ذلك مفرداً أو مضافاً وفيه (أل) جاز فيه الرفع على لفظ المنادى، والنصب على محلّه، فما نصب فعلى الأصل، وما رفع فلشبهه متبوعه بالمرفوع في أطراد الهيئة.

(١) إملأ ما مَنَّ به الرحمن ٢: ٤٨.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١: ٣٧٥، إملأ ما مَنَّ به الرحمن ١: ٢٨٥.

(٣) الأعراف: ١٥٠.

(٤) طه: ٩٤.

(٥) البيت لأبي زيد الطائي، واسمه حرملة بن المنذر، قطر الندى وبلّ الصدى: ٢٠٧، وفي المصدر: (شَقِيقٌ فؤادي) وهو لا يناسب الوزن.

(٦) البيت لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، نقل في الكواكب الدرية ٢: ١٢.

تقول في النعت: يا زيداً الطريفاً، بالضمّ، أو بالنصب، وفي النسق: يا زيداً والضحاكُ، بالوجهين أيضاً.

قال تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾^(١) فقد قرئ بالرفع عطفاً على ﴿جبال﴾. وقيل: على الضمير في ﴿أوبى﴾.

وقرئ بالنصب أيضاً، وذلك يحتمل أربعة أوجه:

أحدها: العطف على موضع ﴿جبال﴾، ويؤيده قراءة الرفع. والثاني: الواو بمعنى (مع) والعامل ﴿أوبى﴾.

والثالث: أن يُعطف على ﴿فضلاً﴾، والتقدير: وتسبيح الطير. قاله الكسائي.

والرابع: بفعل محذوف، أي وسخرنا له الطير^(٢).

فالنصب اختيار أبي عمرو ويونس والجرمي^(٣).

ووجهه أن ما فيه (أل) لم يجز أن يلي حرف النداء فلا يجعل لفظه كلفظ ما يليه.

وبهذا قرأ جميع القراء ما عدا الأعرج بنصب ﴿الطير﴾^(٤).

والرفع اختيار الخليل وسيبويه والمازني^(٥) والمبرد إن كان كالخليل^(٦) فكالخليل وإلا فكأبي عمرو^(٧).

ووجهه أن المعرف يشبه المضاف بخلاف الأول كما لا يخفى على من تأمل.

وأما المضاف الذي فيه (أل) الذي يشبه المفرد لكون إضافته غير محضة نحو: يا زيداً الحسنَ الوجه، [فالوجهان] .

(١) سيأ: ١٠.

(٢) راجع البيان في غريب اعراب القرآن ٢: ٢٧٥، إملأ ما من به الرحمن ٢: ١٩٥.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣: ١٤٩، (المتن).

(٤) مجمع البيان ٨: ٤٩١.

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣: ١٤٩، (المتن).

(٦) أي إن كان التابع صفة على زنة فيل وما أشبهها من الصفات في عروض اللام وجواز حذفها فقول المبرد

فيه كقول الخليل وإن لم يكن كذلك فكقول أبي عمرو. راجع الهامش: ٦.

(٧) شرح الرضي على الكافية ١: ٣٦٥.

وإن كان التابع مضافاً وليس فيه (أل) تعيّن نصبه على المحلّ كقولك: يا زيدُ صاحبَ عمرو، ويا زيدُ أبا عبدالله، ويا تميمُ كلُّكم، ويا زيدُ وأبا عبدالله. قال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(١).

وإن كان التابع بدلاً أو نسقاً بغير (أل) أُعطي ما يستحقّه لو كان منادى، تقول في البدل: يا سعيدُ كررْ، بالضمّ من غير تنوين كما تقول: يا كررْ، ويا سعيدُ أبا عبدالله، بالنصب كما تقول: يا عبدالله، وفي النسق: يا زيدُ وعمرو، بالضمّ، ويا زيدُ وعبدالله، بالنصب، وهكذا أيضاً حكم البدل والنسق لو [كانا معربين]^(٢).



خاتمة: في ترخيم المنادى

وهو في اللغة: ترقيق الصوت وتليينه. يقال: صوت رخيم، أي رقيق^(١). وعند النحويين: هو حذف آخر الكلمة لمجرد التخفيف على وجه مخصوص^(٢)، لا لعلّة أخرى. وهو واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعريّة داعية إليه، فإن دعت إليه فبطريق أولى.

شروط الترخيم

وشروطه أن يكون الاسم معرفة، ثم إن كان مختوماً بالتاء لم يشترط فيه شيء، فيرخم سواء كان علماً أو لا، مجاوز الثلاثة الأحرف أو لا، فتقول في (ثُبة، وحمزة، وطلحة): (يا ثُبَّ، ويا حمزَّ، ويا طلحَّ). وإن لم يخرم بها فله شروط ثلاثة: أن يكون مبنياً على الضم^(٣). وأن يكون علماً. وأن يتجاوز الثلاثة، نحو: حارث، وجعفر، فتقول: يا حارٍ ويا جعفَ، بحذف الحرف الأخير. ف(عبدالله وإنسان وزيد)، لا يرخم شيء منها.

ما يحذف للترخيم

والمحذوف للترخيم ثلاثة أضرب:
أحدها: حذف حرف واحد وهو الغالب.
والثاني: حرفان، وذلك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط: أن يكون ما قبل الآخر حرفاً زائداً، وأن يكون معتلاً، وأن يكون ساكناً، وأن يكون قبله ثلاثة أحرف فما

(١) الصحاح ٥: ١٩٣٠، باب الميم - فصل الراء، رخم، لسان العرب ٥: ١٧٩ - رخم.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١: ٣٩٢، قطر الندى ويَلُّ الصدى: ٢١٣.

(٣) وفاقاً لابن هشام في قطر الندى.

فوقها، وذلك نحو: سلمان، ومنصور، ومسكين، علماً، تقول: ياسلم، ويامنص،
ويامسك.

والثالث: المحذوف كلمة برأسها، وذلك في تركيب المزج، نحو: معدي كرب،
وحضر موت، تقول: يا معدي، ويا حضر، لأنَّ الكلمة الثانية بمنزلة تاء التانيث.

حكم آخر المرخم بعد الحذف

ويجوز في المرخم قطع النظر عن المحذوف فيجعل الباقي اسماً برأسه فيُضمّ،
ويُسمّى لغة من لا ينتظر، ويجوز ألا يقطع النظر عنه، بل يجعل مقدراً فيبقى على ما
كان عليه، ويسمّى لغة من ينتظر.

فتقول على اللغة الثانية في (يا جعفر): (يا جعف)، بإبقاء فتحة الفاء، وفي
(منصور): (يا منص)، بإبقاء ضمة الصاد، وعلى الأولى: (يا جعف)، بالضم، و(يا
منص)، باجتلاب ضمة غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم.
وأما نحو: (مسلمة) بضم الميم الأولى، فلا يجوز فيه إلا [الثاني]^(١) نحو: يا مسلم،
بفتح الميم، ولا يجوز الضم بخلاف «مسلمة»، علماً، فإنه يجوز فيه الوجهان.



باب المفعول من أجله. وهو: الاسمُ المنصوبُ الذي يُذكرُ علّةً وبياناً لسبب وقوع الفعل، نحو قولك: قامَ زيدٌ إجلالاً لعمرٍو، وقصدتُك ابتغاءَ معروفٍك.

باب المفعول من أجله

(بابُ المفعول من أجله) ويسمى المفعول له والمفعول لأجله.

تعريفه

وعرّفه المصنّف بقوله: (وهو الاسمُ) لا الفعل والحرف، بل المصدر الفضلة (المنصوبُ الذي يُذكرُ علّةً وبياناً) لحدثٍ شاركه وقتاً وفاعلاً (السببُ): تعليلٌ للذكر. (وقوع الفعل) العامل فيه، الصادر من فاعله. (نحو) أي مثل (قولك: قامَ زيدٌ إجلالاً لعمرٍو)، ونحو قولك: (قصدتُك ابتغاءَ معروفٍك).

فإجلالاً): مصدر منصوبٌ ذُكر علّةً وبياناً لسبب وقوع الفعل الصادر من زيد، فإنّ سبب قيام زيد هو الإجلال لعمرٍو، وزمنه وزمن القيام واحد وفاعلهما واحد، وكذلك (ابتغاء): مصدر منصوبٌ ذُكر علّةً وبياناً لسبب القصد إلى المعروف، وزمنهما واحد وفاعلهما واحد. ومثله قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعُهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾^(١).

وإنما مثلُ بمثالين؛ لبيان أنّه لا فرق بين الفعل اللازم والمتعدّي، ولا بين المصدر المضاف وغيره.

موارد جزّه باللام

وأما ما ذُكر علّةً ولم يستوفِ الشروط فلا بدّ من جزّه بلام التعليل، أو ما يقوم مقامها.

فمثال ما فقد المصدرية قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾^(١) فَإِنَّ المخاطبين هم العلة في الخلق، فجرّ الضمير باللام؛ لعدم المصدرية.

وقول امرئ القيس:

ولو أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ^(٢)
ف(أدنى): أفعال تفضيل فجرّ باللام.

ومثال ما فقد اتّحاد الزمان قوله:

فَجِثْتُ وَقَدْ نَضَّيْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السَّيْرِ، إِلَّا لَيْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ^(٣)
فإِنَّ (النوم) وإن كان علة في خلع الثوب لكن زمن خلعه سابق على زمنه.

ومثال ما فقد اتّحاد الفاعل قوله:

وَأَنسِي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هِرَّةٌ كَمَا انْتَفَضَّ الْعَصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطَرُ^(٤)
فإِنَّ (الذكرى) هي علة عروّ الهرة، وزمنهما واحد ولكن اختلف الفاعل:

ففاعل العروّ هو الهرة.

وفاعل الذكرى هو المتكلم.

لأنَّ المعنى: لذكرى إيتاك، فانخفض باللام.

ولا يمتنع أن يجرّ بالحرف، المستوفي لشروط النصب، بل هو في جواز ذلك على ثلاث مراتب:

راجع النصب، وهو المجرد من (أل)، نحو: ضربته تأديباً، ويجوز أن يجرّ فيقال: ضربته لتأديب.

(١) البقرة: ٢٩.

(٢) شرح أبيات سيبويه: ٥٢، شرح الرضي على الكافية ١: ٢٧٥، قطر الندى وبلّ الصدى: ١٩٩، شرح شذور الذهب: ٢٢٧، يريد: كفاني قليل من المال ولم أطلب غيره.

(٣) البيت لأمرئ القيس، شرح المعلقات السبع: ٢٢، قطر الندى: ٢٢٧، شرح شذور الذهب: ٢٢٨.

(٤) البيت لأبي صخر الهذلي، شرح الرضي على الكافية ٢: ٤٥، قطر الندى وبلّ الصدى: ٢٢٨، شرح شذور الذهب: ٢٢٩، شرح ابن عقيل ٣: ٢٠.

.....

وراجع الجرّ، وهو المعرّف ب(أل)، نحو: جئتُكَ للطمعِ في برِّكَ، وقد يُنصب فيقال:
جئتُكَ الطمعَ في برِّكَ.
ومستوٍ فيه الأمران، وهو المضاف، نحو: فعلتُهُ مخافةَ الشرِّ، ولمخافةِ الشرِّ.



باب المفعول معه. وهو الاسم المنصوب الذي يُذكر لبيان مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الفعل،

باب المفعول معه

(بابُ المفعول معه) أي الذي فعل بمصاحبته بأن يكون الفاعل مصاحباً له في صدور الفعل عنه، أو المفعول به في وقوع الفعل عليه. فقوله: (معه)، محلّه رفع على أنّه مفعول ما لم يسمّ فاعله، أُسند إليه المفعول كما أُسند إلى الجار والمجرور في المفعول به، وله، ولأجله، ومن أجله، وفيه. وهذا كثير في كلامهم وهو إسناد الفعل إلى لازم النصب، وإليه ذهب في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾^(١) بالنصب على ما قد عرفت سابقاً^(٢). أو أنّه يجعل من قبيل قوله:

أَهُمْ بِفَعْلِ الْحَزْمِ لَا أُسْتَطِيعُهُ وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الْغَيْرِ وَالنَّزْوَانِ^(٣)
فإنّ النائب عن الفاعل فيه ضمير راجع إلى مصدره، أي حيلَ الحيلولة؛ لأنّ (بين) للزوم ظرفيّتها لا تقوم مقام الفاعل.

فعلى هذا معناه: الذي فعل معه فعل بمصاحبته، على أن يكون النائب عن الفاعل ضميراً راجعاً إلى مصدره، والضمير على كلّ حال عائد إلى (أل) الموصولة.
(وهو) أي المفعول معه (الاسم المنصوب) بعد (واو) بمعنى (مع) دالة على المصاحبة بلا تشريك في الحكم (الذي يُذكر لبيان) تعليل للذكر (مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الفعل) أي المذكور لبيان من صاحب معمول الفعل.

العامل في المفعول معه

ثمّ اعلم أنّ ناصب المفعول معه ما تقدّم عليه من فعل ظاهر، أو مقدّر، أو اسم يشبه الفعل.

(٢) في باب المفعول فيه.

(١) الأنعام: ٩٤.

(٣) البيت لصخر بن عمرو السلمي (أخي الخنساء) لسان العرب ١٤: ١١٥ - نز، خزانة الأدب ١: ٢١٠.

نحو قولك: جاء الأميرُ والجيشُ، استوى الماء والخشبة.

وقال الجرجاني: بالواو. والزجاج: بفعلٍ مضمٍ^(١).
مثال الفعل الظاهر، (نحو) أي مثل (قولك: جاء الأميرُ والجيشُ)، (و) نحو قولك:
(استوى الماء والخشبة).

ف(الجيش): اسم منصوب مذكور لبيان مَنْ صاحَبَ الأمير في المجيء
(والخشبة) أيضاً: اسم منصوب مذكور لبيان مَنْ صاحَبَ الماء في الاستواء.
ومثَلُ بمثالين لبيان أَنَّ المنصوب بالواو، وقد يجوز عطفه على ما قبله كالجيش،
وقد لا يجوز كالخشبة.

ومثال الفعل المتقدم: كيف أنت وقصعةٌ من ثريدٍ، أي كيف تكون؟ ومثال شبه
الفعل: حسبكَ وزيداً درهمٌ، أي كافيك.

أقسام الاسم الواقع بعد الواو

واعلم أَنَّ الاسم الواقع بعد الواو المسبوقه بفعلٍ أو شبهه على أقسام: قسم يتعيّن
فيه العطف فيخرج من هذا الباب، وقسم يتعيّن فيه النصب، وقسم يجوز فيه
الوجهان، والعطف أحسن، وقسم يجوز فيه الوجهان، والنصب أحسن، وقسم يجوز
فيه الوجهان على السواء.

فالأوّل نحو: كلّ رجلٍ وضيعة.

والثاني نحو: سرّتُ والتيل، بالنصب على أَنّه مفعول معه.

والثالث: نحو: ما أنت وقصعةٌ من ثريدٍ؟ وما لزيدٍ وعمرو؟ بالعطف ظاهر،
والنصب على أَنّه مفعول معه، والعامل فيه فعل مقدّر يطلب به الاستفهام، أي [ما]
تكون وقصعة؟ وما يكون لزيد وعمرو؟ وحذف هذا الفعل لكثرة في هذا الباب.
وعملت كان الناقصة في المفعول معه.

والرابع نحو: ما لكَ وزيداً؟ وما شأنك وعمراً؟ فإذا أردت العطف هنا أعدت

(١) شرح الرضي على الكافية ١: ٥١٨، أوضح المسالك ٢: ٥٤، همع الهوامع ١: ٢٢٠.

.....
العاطف؛ لأنَّ العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار غير جائز عند بعضهم، فتقول: ما لك ولزيد؟ وما شأنك وشأن عمرو؟
والخامس نحو: جاء البردُ والطَّيَالِسَةُ^(١)، بالرفع على العطف، والنصب على أنَّه مفعول معه.



وَأَمَّا خَيْرُ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا، وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ.

بقية المنصوبات

(وَأَمَّا خَيْرُ كَانَ) نحو: كَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا.
 (و) خبر (أَخَوَاتِهَا) أي أشباهها في رفع الاسم ونصب الخبر.
 (و) كذلك (اسمُ إِنَّ) نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾^(١).
 (و) اسم (أَخَوَاتِهَا) أي أشباهها في نصب الاسم ورفع الخبر.
 (فقد تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا) في المرفوعات بعد باب المبتدأ والخبر.
 (وَكذلك التَّوَابِعُ) الأربعة (تَقَدَّمَتْ) أيضاً في أبواب أربعة (هُنَاكَ) أي بعد ذكر النواسخ، وأيضاً مفعولاً (ظنّ) وأخواتها قد استطرد ذكرها ذكر ما قبلها.

ولمّا فرغ من المنصوبات شرع في ذكر المخفوضات فقال:



باب مخفوضات الاسماء. المخفوضاتُ ثلاثَةٌ: مخفوضٌ بالحرفِ، ومخفوضٌ بالإضافة، وتابِعٌ للمخفوض

باب مخفوضات الأسماء.

(بابُ) أي هذا باب بيان كميّة (مخفوضاتِ الأسماء) وهي جمع مخفوض، وهو: ما اشتمل على علم المضاف إليه اصطلاحاً من حيث هو مضاف إليه، سواء كان بالكسرة أو بالياء أو بالفتحة.

وأضاف المخفوضات إلى الأسماء لا ليحترز عن شيء كالفعل مثلاً، بل لبيان الواقع؛ لأنّ الأسماء مختصة بالخفض؛ لأنّه عرض خاص لها فلا يدخل على غيرها كما عرفت، أو ليكون التعبير على نسقٍ واحد. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾^(١)، فإنّ مصداق الطائر مغنٍ بتأدية المعنى.

ويجوز أن يتعلّق الظرف ﴿بِيطِير﴾ وأن يكون حالاً وهو تأكيد، وإنّما وصف به قطعاً لمجاز السرعة ونحوها؛ لأنّ غير الطائر قد يقال فيه: (طار)، إذا أسرع.

أنواع المخفوضات

(المخفوضاتُ): كميّتها (ثلاثة) أنواع على المشهور:

نوعٌ (مخفوضٌ بالحرفِ) أي بأحد^(٢) حروف الجرّ، وستعرفها.

(و) نوعٌ (مخفوضٌ بالإضافة) أي بإضافة شيء إلى آخر، أو بتقدير حرف الخفض.

(و) نوعٌ (تابِعٌ للمخفوضِ) بالحرف أو بالإضافة.

ويوجد مخفوض بالتبعيّة، أي بسبب تبعيّته إلى غيره، ولا منافاة، وقد اجتمعت

هذه الثلاثة في (بسم الله الرحمن الرحيم). فلا (اسم): مخفوض بالحرف وهو الباء.

(والله): مخفوض بالإضافة، وهي إضافته إلى اسم.

(والرحمن الرحيم): مخفوضان بالتبعيّة، وهي تبعيتهما إلى لفظ الجلالة.

فأما المخفوضُ بالحرفِ

المخفوض بالحرف

وهذا على سبيل التعداد والتجمل. وأما على سبيل البيان والتفصيل (فأما المخفوضُ بالحرف) قد عرفت فيما تقدّم معنى الحرف لغةً^(١) هو: الطرف، يقال: حرف الشيء، أي طرفه وشفيره وحذّه، وواحد من حروف الهجاء، سمّيت حروف التهجي بذلك لأنّها أطراف الكلمة، ويستعمل في معنى الكلمة، يقال: (إذاً) مثلاً حرف، أي كلمة.

والحرف عند النحاة: ما جاء بمعنى ليس باسم ولا فعل^(٢).
ولو قيل: ما جاء لمعنى في غيره، فهذا مبهم؛ فإن أريد أنّ الحرف ما دلّ على معنى يكون المعنى حاصلًا في غيره أو حالًا في غيره، لزم أن تكون [أسماء]^(٣) الأعراض والصفات كلّها حروفاً، وإن أريد معنى ثالث فلا بدّ من بيانه.
والصواب أنّ المعنى الذي وضع له الحرف سواء كان نسبةً أو مستلزمًا لها هو المعين بتعيين لا يحصل في الذهن إلّا بذكر المتعلّق، مثلاً (ليت) موضوع لكلّ فرد معين من التعمّيات التي تتعلّق بالمتعلّقات مثل (زيد قائم)، فلا بدّ من ذكره.
وهذا معنى ما قيل: إنّ الحرف وضع باعتبار معنى عامّ هو نوع من النسبة، والنسبة لا تتعيّن إلّا بالمنسوب إليه، فَمَا لَمْ يذكر متعلّق الحرف لا يتحصّل فرد من ذلك النوع وهو مدلول الحرف، لا في العقل ولا في الخارج، وإنّما ما يتحصّل بتعلّقه، فيُتعلّق بتعلّقه. فقد ظهر أنّ ذكر متعلّق الحرف إنّما هو لقصور في معناه لامتناع حصوله في الذهن بدون متعلّقه، واعتبر مثل هذا في الابتداء ولفظة (من).
وأما نحو (ذو وفوق)، فهو موضوع لذاتٍ ما، باعتبار نسبة مطلقة كالصحة.

(١) الصحاح ٤: ١٣٤٢، باب الفاء - فصل الحاء، حرف، لسان العرب ٣: ١٢٨ - حرف.

(٢) القاموس المحيط ٣: ١٨٦ - ١٨٧، باب الفاء - فصل الحاء، حرف.

(٣) في المخطوط: (اسم).

والفوقية لها نسبة تقييدية إليها، فليس في مفهومه ما لا يتحصّل إلا بذكر متعلّقه، بل هو مستقلّ بالتعلّل.

والحرف من حيث هو حرف ماهيّة معلومة متميّزة عمّا عداها، فكلّ ما كان كذلك صحّ الإخبار عنه بكونه ممتازاً عن غيره.

وحروف المعاني: هي التي تفيد معنىً (كاسين) الاستقبال وغيرها، سمّيت بها للمعنى المختصّ بها.

وحروف المباني: هي التي تُبنى منها الكلمات (كزاي) زيد. وحروف الإطلاق [وهي حروف] ^(١) مدّ تتولّد من إشباع حركة الزوي، فلا وجود [لها] ^(٢) إلا بعد تحريك الزوي.

وحروف الزيادة قد جمعها بعض الأدباء في بيتٍ مرّتين:

أتى ومن سهيلٍ ومن سهيلٍ أتى

وآخر ثلاث مرّات:

يا أوش هل نمت ولم يأتنا سهوٌ فقال اليوم تنسأه

وآخر أربعاً:

هنا وتسليمٌ تلا يومٌ أنسه نهايةٌ مسؤولٍ أمان وتسهيلٌ ^(٣)

والحرف ستة أنواع: ما لا يختصّ بالأسماء ولا الأفعال، بل يدخل على كلّ منهما ولا يعمل (لاهل).

وما لا يختصّ بهما ويعمل كالأحرف المشبّهة (بليس).

وما يختصّ بالأسماء ويعمل فيها الجرّ، وهو المراد هنا (كافي، وعن)، والرفع أو النصب، (كإنّ وأخواتها).

(٢) في المخطوط: (له).

(١) في المخطوط: (هو حرف).

(٣) ذكر محيي الدين عبد الحميد في حاشيته المسماة منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل أنه لا ين مالک ، شرح ابن عقيل ٤: ٢٢٦.

فهو ما يُخَفَضُ بِمِنْ، وَإِلَى،

وما يختصّ بالأسماء ولا يعمل فيها كأداة التعريف.
وما يختصّ بالأفعال ويعمل فيها الجزم، كالم، أو النصب كالن).
وما يختصّ بالأفعال ولا يعمل فيها، كلاق، والسين، وسوف).
(فهو) أي المخفوض بالحرف، أعني: أحد حروف الخفض، ويسمى الكوفيتون
حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معنى الفعل إلى الاسم، أي تربط بينهما^(١).
وتسمّى حروف الصفات؛ لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفيّة أو غيرها؛ أو
أنها تقع صفاتٍ للنكرة كما تقع أحوالاً بعد المعرفة، وحروف الجرّ؛ لأنها تجرّ معاني
الأفعال إلى ما [بعدها]^(٢)، أو لأنّ أثرها فيما يليه الجرّ.

معاني حروف الجرّ

(ما) أي اسم (يُخَفَضُ) أي يجرّ بالكسرة أو الياء أو الفتحة (بمِنْ) بكسر الميم
وسكون النون، وتفتح إذا تلاها ساكن، ومن معانيها الابتداء.
(وَالِئِ) وهي تقيضة (مِنْ)؛ لأنها بإزاء ظرف من الجوانب الست في المفردات:
فهي لتحديد النهاية مكاناً، نحو: سرتُ من البصرة إلى الكوفة، فالـبصرة
والـكوفة؛ اسمان مخفوضان لدخول (مِنْ) وإِلى عليهما.
وزماناً نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(٣)، ونحو (شرعُ محمدٍ مستمرٌّ إلى يوم
القيامة).

وتأتي (مِنْ) للتبيين، وعلامته أن يوضع الموصول في موضعها، نحو: ﴿فَاجْتَنِبُوا
الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾^(٤).

وهو قليل، حتى أنكره بعض، وبعض خصّه بما إذا كان بعد (ما) و(مهما)، كقوله

(١) في المخطوط: (قبلها).

(٤) الحج: ٣٠.

(١) مع الهوامع ٢: ١٩.

(٣) الروم: ٤.

وَعَنْ:

تعالى: ﴿مَا تَنَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾^(١).

و﴿مَهْمَا تَأْتَا بِه مِنْ آيَةٍ﴾^(٢).

وللتبويض وهو كثير، نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا﴾^(٣).

وبمعنى (في) نحو: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^(٤).

وزائدة نحو: ما جاءني من أحدٍ، و﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾^(٥).

وتدخل على الاسم الظاهر كما في الأمثلة، وعلى المضمر، نحو (منه عطاءً ومنك ثناءً).

وقد تأتي (إلى) بمعنى (مع)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾^(٦) أي مع أموالكم.

وتأتي لتبيين الفاعل من المفعول إذا وقعت بعد فعل تعجب، أو اسم تفضيل مفهمين حباً أو بغضاً، نحو (ما أحبتي)، و(ما أبغضني). فإن قلت: (لفلان)، فأنت الفاعل وهو المفعول، وإن قلت: (إلى فلان)، فالعكس.

وتدخل على الظاهر كما عرفت.

وعلى المضمر لكن تقلب ألفها ياءً، حملاً على (على ولدئ)، نحو (إليه وإليك).

(وَعَنْ) ومن معانيها المجاوزة حقيقةً، نحو (رميْتُ السهمَ عن القوسِ)، (فالقوس): اسم مخفوض لدخول (عن) عليه.

ومجازاً نحو (بلغني عن زيدٍ حديثٌ)، أي تجاوز عنه حديث.

والبدل نحو: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾^(٧).

والتعليل نحو: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾^(٨).

(١) البقرة: ١٠٦.

(٢) البقرة: ١٠٦.

(٣) الجمعة: ٩.

(٤) البقرة: ٨.

(٥) النساء: ٢.

(٦) فاطر: ٣.

(٧) التوبة: ١١٤.

(٨) البقرة: ٤٨.

وعلى،

وقد تكون بمعنى (بعد)، نحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾^(١) أي بعد طبق.

وبمعنى (على)، نحو: ﴿فَإِنَّا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾^(٢).

وبمعنى (من)، نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾^(٣).

وبمعنى الباء، نحو: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾^(٤).

وهي أعم من على؛ لأنها تستعمل في الجهات الست.

وتدخل على الظاهر كما في الأمثلة.

وعلى المضمر كقوله:

لَا هَ ابْنُ عَمِّكَ، لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخَزُونِي^(٥)

ونحو (عنه وعنك).

(وعلى) ومن معانيها الاستعلاء حقيقة، نحو: ركبْتُ على الفرس، (فالفرس): اسم

مخفوض لدخول (على) عليه.

ومجازاً، نحو (عليه دين).

وقد تكون بمعنى (في) لل ظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ

مُلْكٍ سُلَيْمَانَ﴾^(٦).

وبمعنى (عن) كقول الشاعر:

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَسُّو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعَجَبَنِي رِضَاهَا^(٧)

وتدخل على الظاهر كما في الأمثلة.

وعلى المضمر كما في البيت، ونحو (عليه وعليك).

(١) الانشقاق: ١٩.

(٢) محمد: ٣٨.

(٣) الشورى: ٢٥.

(٤) النجم: ٣.

(٥) البيت لذی الأصبغ العدوانی، الإنصاف فی مسائل الخلاف ١: ٣٩٤، شرح الرضي على الكافية ٤: ٣٢٠.

شرح ابن عقيل ٣: ٢٣.

(٦) البقرة: ١٠١.

(٧) البيت للتحف العقيلي، الإنصاف فی مسائل الخلاف ٢: ٦٣٠، شرح الرضي على الكافية ٤: ٢٧٢، ٣٢١.

شرح ابن عقيل ٣: ٢٥.

وفي،

(وفي) وهي للظرفيَّة حقيقةً في المكان، نحو: ﴿الْم * عَلَيَّتِ الزُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾^(١).

وفي الزمان، نحو: ﴿فِي بَضْعِ سِنِينَ﴾^(٢).

وللمصاحبة (مع)، نحو: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ﴾^(٣).

والتعليل، نحو: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفْضُتُمْ﴾^(٤).

وبمعنى (من) نحو: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾^(٥).

وبمعنى (عن) نحو: ﴿فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾^(٦).

و[في الظرفية] مجازاً، نحو (النجاة في الصدق كما أن الهلاك في الكذب)،
﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾^(٧).

وللاستعلاء، نحو: ﴿وَلَأَصْلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾^(٨) أي على جذوع النخل؛ لأنَّ الغرض من الصلب التشهير.

وبمعنى الباء، نحو: ﴿يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾^(٩).

وبمعنى (إلى)، نحو: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾^(١٠).

وبمعنى (عند)، نحو: ﴿وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنِ حِمَّةٍ﴾^(١١).

وللمقايسة، وهي الداخلة بين مفصول سابق وفاصل لاحق، نحو: ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا لَقِيلٌ﴾^(١٢).

وزائدة للتأكيد، نحو: ﴿أَرْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾^(١٣).

وتدخل على الظاهر كما في الأمثلة، وعلى المضمر، نحو: فِيهِ وَفِيكَ.

(١) الروم: ١ - ٣.	(٢) الروم: ٤.
(٣) التوبة: ٤٧.	(٤) النور: ١٤.
(٥) النحل: ٨٩.	(٦) الإسراء: ٧٢.
(٧) البقرة: ١٧٩.	(٨) طه: ٧١.
(٩) الشورى: ١١.	(١٠) إبراهيم: ٩.
(١١) الكهف: ٨٦.	(١٢) التوبة: ٣٨.
(١٣) هود: ٤١.	

وَحْتَى، وَرُبَّ،

(وَحْتَى) وهي للاتهاء مثل (إِلَى)، نحو: ﴿حَتَّى جِئَ﴾^(١).

﴿حِينَ﴾: اسم مخفوض لدخول حَتَّى عليه.

إِلَّا إِنْ ما بعد حَتَّى داخل في حكم ما قبلها؛ لاختصاصها بغاية الشيء في نفسه، نحو (أَكَلْتُ السمكةَ حَتَّى رَأَسَهَا)، ولا تقول: حَتَّى نصفها، بخلاف ﴿ثُمَّ أَتَوْا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٢).

وأيضاً فيها معنى الاستثناء. ولا تقع خبراً للمبتدأ. والمجرور بها لا يكون إلَّا آخرًا ممَّا قبله أو متصلاً بالآخر. وإنَّ ما بعدها لا يكون إلَّا من جنس ما قبلها. ووافقتها إذا كانت جازة، نحو: ﴿حَتَّى مَطَّعَ الفَجْرِ﴾^(٣).

(إِلَى) مع مجرورها تقوم مقام الفاعل، بخلاف حَتَّى. وخالفت (إِلَى) في أنَّها لا تدخل على مضمر، بل تختص بالظاهر، خلافاً للمبرد^(٤) مستدلاً بقول الشاعر:

فلا والله لا [يلفي]^(٥) أناس فتى حتَّاك يابن أبي زياد^(٦)

وهي تخفض وترفع وتنصب كما مضى؛ ولهذا قال الفرَّاء: أموت وفي نفسي من (حتَّى) شيء.

(وَرُبَّ) قيل: هي موضوعة للتقليل والتكثير على السواء، أو للتقليل غالباً والتكثير نادراً، أو بالعكس، أو للتكثير في موضع المبالاة والتقليل فيما عداه، أو لم توضع لهما، بل يستفادان من سياق الكلام، ولمبهم العدد تكون تقيلاً وتكثيراً ولها صدر الكلام كـ(كم)؛ لكونها لإنشاء التقليل، نحو (رَبِّ رجلٍ كريمٍ لم أفارقهُ).
فـ(الرجل): اسم مخفوض لدخول (رَبِّ) عليه.

(١) يوسف: ٣٥. (٢) البقرة: ١٨٧.

(٣) القدر: ٥.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤: ٢٧٠، مغني اللبيب: ١٦٦، مع الهوامع ٢: ٢٣.

(٥) في المخطوط: (يقي)، وما أثبتناه من المصدر.

(٦) لم ينسب لأحد، شرح الرضي ٤: ٢٧٧، شرح ابن عقيل ٣: ١١، مع الهوامع ٢: ٢٣.

..... وواوها،

وتختصُّ بنكرة موصوفة بمفرد أو جملة. وقد تدخل على مضر مبهم مُبَيَّن بنكرة منصوبة، نحو (رَبِّهِ رَجُلًا). ولا يليها إلا الاسم. وتلحقها (ما) الكافّة، فتدخل على الجمل، نحو: ﴿رَبِّمَا يَوْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(١)، وقال الشاعر:

رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ^(٢)
لَأَنَّ التَّرَكِيبَ يَزِيلُ الْأَشْيَاءَ عَنْ أَصُولِهَا، وَيُخْلِيقُهَا^(٣) عَنْ أَوْضَاعِهَا وَرُسُومِهَا، وَهَكَذَا (قُلْ) وَ(طَالَ).

وقد تكون^(٤) زائدة فتجرّ الاسم، نحو:

رَبِّمَا ضَرْبِيَّةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ^(٥)
وتختصُّ بالدخول على الظاهر، وقد تدخل في السعة على مضر، إلا أنّه بعدها يلزمه الإفراد والتذكير والتفسير بمميّز، نحو (رَبِّهِ رَجُلًا عَرَفْتَهُ)، و (رَبِّهِ امْرَأَةً لَقِيتُهَا) و (رَبِّهِ رَجُلَيْنِ رَأَيْتُهُمَا)، وما أشبه ذلك.

(وواوها) أي واو (رَبِّ)، وحكمها حكم ربّ في الدخول على النكرة الموصوفة، وفي عدّها من حروف الجرّ تسامح؛ لأنّ الجرّ حقيقة (رَبِّ)؛ لأنّها قد تُحذف ويبقى عملها بعد الواو كثيراً، كقوله:

وَبِلْدَةِ لَيْسَ بِهَا أَنْيَسُ إِلَّا الْيَعَافِرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ^(٦)

(١) الحجر: ٢.

(٢) البيت لأبي دؤاد الأيادي، شرح أبيات سيبويه: ٢٣١، شرح الرضي على الكافية ٤: ٢٩٥، مغني اللبيب: ١٨٣، شرح ابن عقيل ٣: ٣٣، همع الهوامع ٢: ٢٦، والجامل: جماعة من الإبل تقع على الذكور والإناث، لسان العرب ٢: ٣٦١-جمل، والمؤبّل: القطيع من الإبل، أو الإبل الكثيرة، أو المتخذة للاقتناء، لسان العرب ١: ٤٩-أبل، والعناجيج مفردا عُنْجُوج: وهو الرائع من الخيل، أو الجواد، لسان العرب ٩: ٤١٨-عنج، والمهّار جمع مُهْر، وهو ولد الفرس، لسان العرب ١٣: ٢٠٧، ٢٠٨-مهر.

(٣) في المخطوط: (يخليها).

(٤) أي (ما).

(٥) البيت لعدي بن الرعلاء، شرح الرضي على الكافية ٤: ٢٩٤، مغني اللبيب: ١٨٣.

(٦) البيت لجران العود النعمري، شرح أبيات سيبويه: ١٩٤، الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٢٧١، شرح

والباء،

ف(بلدة): اسم مخفوض لدخول واو (رب) عليه. وبعد (بل) و(الفاء) قليل، كقوله:

بل بَلَدٌ مِلْءُ الْفَجَاجِ قَتْمَةٌ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمَةٌ^(١)

أي ربّ بلدٍ، وقول الآخر:

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحْوِلٍ^(٢)

أي ربّ مثلك.

(والباء) وهي ثلاثة أقسام؛ لأنها إن صَحَّ نسبة العامل إلى مصحوبها فهي للاستعانة، نحو (كُتِبْتُ بالقلم)، ف(القلم): اسم مخفوض لدخول الباء عليه. وتعرّف أيضاً بأنها الداخلة على أسماء الآلات.

وإلا فإن كان التعلّق إنّما وجد لأجل وجود مجرورها فهي باء العلة، نحو: ﴿فَيُظَلَّمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾^(٣).

وتعرّف أيضاً بأنها الصالحة غالباً لحلّول اللام محلّها، وإلا فهي للسببية، نحو: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾^(٤).

وللإلصاق، أي تعليق أحد المعنيين بالآخر؛ إمّا حقيقة، نحو: ﴿وَأَسْخَوْا بِرُؤُوسِكُمْ﴾^(٥)، أو مجازاً، نحو: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾^(٦). وهو أصل معاني الباء، بحيث لا يكون معنى إلا وفيه شَمّة منه؛ ومن ثمّ اقتصر عليه سيبويه في الكتاب^(٧). والمصاحبة، نحو (شريت الفرس بسرّجها)، و(خرج زيد بعشيرته).

وللتعديّة كالهزمة، وهو جعل اللازم متعدّياً بتضمينه معنى التصيير، نحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ

⇒ الرضي على الكافية ٤: ٢٩٦، شرح شذور الذهب: ٢٦٥، واليعافير مفردا يعفور: وهو الظبي الذي لونه كلون العفر: وهو التراب، أو هو عامة الظبي، لسان العرب ٩: ٢٨٤ - عفر.

(١) البيت لرؤبة بن العجاج، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٥٢٩، شرح ابن عقيل ٣: ٣٧، والجهرمية ثياب منسوبة إلى جهرم، لسان العرب ٢: ٤٠٠ - جهرم. وجهرم: اسم مدينة بفاس، معجم البلدان ٢: ١٩٤ - جهرم.

(٢) البيت لأمرئ القيس، شرح أبيات سيبويه: ١٧١، شرح المعلقات السبع: ١٨، شرح ابن عقيل ٣: ٣٦، وفي شرح أبيات سيبويه: (ومثلك بكر).

(٣) النساء: ١٦٠.

(٤) البقرة: ٢٢.

(٥) المائدة: ٦.

(٦) مغني اللبيب: ١٣٧، همع الهوامع ٢: ٢٠.

(٧) المطففين: ٣٠.

الله لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ^(١) أي أذهب، والتعديّة بهذا المعنى مختصّة بالباء. وأمّا التعديّة بمعنى إيصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة الحرف، [فلا]^(٢) اختصاص لأحدها على [غيره]^(٣).

وللمقابلة؛ وهي تدخل تارة على الثمن، نحو: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَنٍ بَخْسٍ﴾^(٤). وأخرى على المثل، نحو: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا﴾^(٥).

وللظرفية زماناً أو مكاناً. نحو: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرِ﴾^(٦). ﴿وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾^(٧).

وبمعنى (من) نحو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ﴾^(٨).

وبمعنى (عن)، نحو: ﴿فَأَسْأَلُ بِهِ خَيْرًا﴾^(٩).

وبمعنى (على)، نحو: ﴿فَإِنَّا نَسْرَنَاهُ بِلِسَانِكَ﴾^(١٠).

وبمعنى (إلى) نحو: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾^(١١).

وزائدة في النفي والاستفهام قياساً، نحو (ما زيدٌ بقائم)، و(هل زيدٌ بقائم)؟.

وفي الفاعل وجوباً من نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ﴾^(١٢).

وسماعاً في الفاعل من نحو: ﴿وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا﴾^(١٣) على سبيل الجواز.

وفي المفعول، نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(١٤).

وفي المبتدأ، نحو: ﴿بِأَيِّكُمْ الْمُنْفُتُونَ﴾^(١٥).

وتدخل على الظاهر كما في الأمثلة، وعلى المضمر، نحو (به وبك).

(١) البقرة: ٢٠. (٢) في المخطوط (٢).

(٣) في المخطوط: (غيرها). (٤) يوسف: ٢٠.

(٥) البقرة: ٤١. (٦) آل عمران: ١٢٣.

(٧) القصص: ٤٤. (٨) الإنسان: ٦.

(٩) الفرقان: ٥٩. (١٠) مريم: ٩٧.

(١١) يوسف: ١٠٠. (١٢) مريم: ٣٨.

(١٣) النساء: ٧٩. (١٤) البقرة: ١٩٥.

(١٥) القلم: ٦.

والكاف، واللام،

(والكاف) وهي للتشبيه في الذات أو الصفات، نحو (زيدٌ كأخيه)، و(عمرو كالأسد). ف(الأسد): اسم مخفوض لدخول الكاف عليه.

وللتعليل، نحو: ﴿وَأَذْكُرُوا كَمَا هَذَاكُمْ﴾^(١).

وتزاد للتأكيد، نحو: ﴿لَيْسَ كَيْفِيهِ شَيْءٌ﴾^(٢)؛ لَأَنَّ سَوَقَ الْآيَةِ لبيان نفي المِثْلِ، وجعلها غير مزيدة يوهم إثباته، وفيه تأمل. وللاستعلاء، نحو (كما أنت عليه).

وتختص بالظاهر. وقد تدخل على المضر على سبيل الشذوذ أو الحكاية كقوله:

فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلِيلًا كَهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا^(٣)

(واللام) وهي للملك، نحو: ﴿تِلْكَ الْيَوْمَ لِلوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾^(٤)، فلفظ الجلالة اسم مخفوض لدخول اللام عليه.

وشبه الملك وهو الاختصاص، نحو (السرُّجُ للفرس).

وللتعدي، نحو (قلْتُ لَهُ أَفْعَلْ).

وللتعليل، نحو (جئتُ لإكرامِك).

وزائدة للتأكيد، نحو: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾^(٥)، أي ردفكم.

وبمعنى الواو في القسم للتعجب، نحو (لله لا يؤخر الأجل).

وبمعنى (عن)، نحو: ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾^(٦).

وليس معنى الآية أَنَّ الكافرين خاطبوا المؤمنين؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يقال:

ما سبقتمونا إليه، فعلم أَنَّ المعنى: قال الذين كفروا عن الذين آمنوا.

والفرق بين اللام الجارة ولام الابتداء بجوهر المدخول، فإنَّه مرفوع مع لام

(١) الشورى: ١١.

(١١) البقرة: ١٩٨.

(٣) البيت لرؤية بن المعجاج، شرح أبيات سيويه: ٢٠٧، وفيه: أَنَّ البيت للمعجاج، شرح الرضي على الكافية ٤: ٣٢٦، شرح ابن عقيل ٣: ١٤، والحاظ: اسم فاعل من الحظ، وهو غير الرجل على المرأة. لسان العرب

(٤) غافر: ١٦.

٣: ٢٣١ - حظل.

(٦) الأحقاف: ١١.

(٥) النمل: ٧٢.

وبحروف القسم، وهي: الواو، والتاء، والباء.....

الابتداء ومجرور مع الجارّة، وتدخل على الظاهر كما في الأمثلة، وعلى المضمر، نحو (لَهُ وَلَكَ).

حروف القسم

(و) ما يُخَفِّضُ أيضاً (بحروفِ القسم) أي بأحد حروفه الثلاثة (وهي: الواو) نحو (والله لأفعلن).

ف(الله): اسم مُقَسَّمٌ به مخفوض لدخول الواو عليه.

ولا تستعمل إلا مع حذف الفعل فلا يقال: أقسمتُ والله؛ وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي أكثر استعمالاً من أصلها، أعني: الباء في ذلك، وفي السؤال أيضاً لا يقال: والله أخبرني، كما يقال: بالله أخبرني، خطأً للواو عن درجة الباء.

وتختص بالاسم الظاهر سواء كان اسم الله أو غيره فلا يقال: وَكَ لأفعلنَ كذا، بل يقال: (والله) أو ([و]رب الكعبة). وذلك الاختصاص أيضاً لحط رتبته عن رتبة الأصل وهو الباء بتخصيصها بأحد القسمين، وخص الظاهر لأصاليته.

(والتاء) المثناة [من] فوق، مثل الواو في حذف الفعل وكونها لغير السؤال، نحو: ﴿تَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَانَكُمْ﴾^(١). فلفظ الجلالة اسم مخفوض لدخول التاء عليه.

وتختص بلفظ الجلالة من الأسماء الظاهرة خطأً لمرتبته عن رتبة أصلها وهو الواو بتخصيصها ببعض المظهر.

وخص منه ما هو أصل في القسم وهو لفظ الجلالة فلا تدخل على (رب) مضافاً إلى الكعبة، بخلاف أختيها، وقد تجعل هاء؛ لأنَّ بينها وبين الواو من التناسب، الطرفية في المخرج^(٢)، نحو (هاالله لأفعلن).

(والباء) الموحدة، نحو (بالله أقسم)، فلفظ الجلالة اسم مقسم به مخفوض لدخول

(١) الأنبياء: ٥٧.

(٢) فالهاء من حروف الحلق والواو من حروف الشفة، وكلاهما طرف، وبقيّة مخارج الحروف مما بينهما.

وَبِمُذً، وَمُنْذً.....

الباء عليه، وهي أعم من الواو والتاء فيما ذكر من حذف الفعل وكونهما لغير السؤال، والدخول على المظهر مطلقاً أو على لفظ الجلالة خاصة، فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره، نحو (بالله)، و(أقسم بالله).

وكما تكون لغير السؤال تكون له أيضاً، نحو (بالله لأفعلن)، و(بالله أجلس)، وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر، نحو (بالله لأفعلن)، و(بك لأفعلن). وفي الدخول على المظهر لا تختص بلفظ الجلالة، نحو: بالرحمن لأفعلن، بخلافهما لأنهما يختصان ببعض هذه الأمور كما عرفت.

(و) ما يُخفَض أيضاً (بمُذً، وَمُنْذً)، مقتطع أحدهما من الآخر، وهما للزمان الماضي أو الحاضر، فهما لابتداء الزمان بمعنى أول المدّة لا جميعها إن كان الزمان ماضياً؛ نفيّاً أو إثباتاً، نحو (ما رأيته مذ سنة كذا)، و(سافرت من البلد مذ شهر كذا)، وللظرفيّة المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء، بل بمعنى جميع المدّة إن كان الزمان حاضراً، نحو (ما رأيته مذ شهرنا).

وإذا جُرّ الزمان بعدهما حرفاً جرّاً بمعنى (من) مع الماضي، و (في) مع الحاضر كما عرفت.

وتليهما الأفعال فيحكم بظرفيّتهما وإضافتهما إلى الجمل. والحاصل أنّ (مذ ومنذ) لا يخرجان عن أن يكونا حرفي جرٍّ بمعنى (من) أو (في)، أو اسمين بمعنى أول المدّة أو جميعها، مرفوعين بالابتداء، أو منصوبين على الظرفيّة.

فهذه ستة عشر حرفاً، وهي المشهورة في الجرّ عندهم.

بقية حروف الجرّ

ومنها: (خلا وعدا وحاشا) لاستثناء ما بعدها عما قبلها، فإذا جررت بها ما بعدها تكون حروفاً جازّة، نحو (جاء القوم خلا زيد)، و(عدا زيد)، و(حاشا زيد)، بالجرّ.

وبهذا الاعتبار تذكر هاهنا.

قال سيويه: حاشا: حرف جرّ وفيه معنى الاستثناء، كما أنّ حتى تجرّ ما بعدها وفيها معنى الانتهاء^(١).

وفي (الإيضاح): هي كلمة استعملت للاستثناء وللتنزيه، كقولك: ضربتُ القومَ حاشا زيد؛ ولذلك لم يحسن صلّى الناس حاشا زيد؛ لقوات معنى التنزيه.

وأسقطها المصنّف لتقدّم ذكرها في المستثنى.

وإذا نصبت تكون أفعلاً ماضية كما مضى.

قال المبرّد^(٢): حاشا: يكون فعلاً مضارعاً بمعنى (استثنى) يقال: حاشا يحاشي. قال النابغة:

ولا أحاشي من الأقوام من أحد^(٣)

ومنها: (علّ، ومتى، وكى، ولولا) فيكون الجميع حينئذٍ ثلاثة وعشرين حرفاً. وأسقط هذه أيضاً لشذوذها وقلتها؛ لأنّ (علّ) لا يجرّ بها إلا بنو عقيل، قال شاعرهم:

لعلّ الله فضّلکم علينا بشيء أن أمکم شريم^(٤)

(ومتى) لا يجرّ بها إلا هذيل، قال شاعرهم:

شربن بماء البحر ثم ترقت متى لجج خضر لهنّ نسيج^(٥)

(وكى) لا يجرّ بها إلا مع (ما) الاستفهامية، وذلك في قولهم فى السؤال عن علّة الشيء: (كيمه)، بمعنى (لمه).

(١) كتاب سيويه ١: ٤٤٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢: ١٢٤، مغني اللبيب: ١٦٤، همع الهوامع ١: ٢٣٣.

(٣) ديوان النابغة الذبياني: ٣٣. وأوله: ولا أرى فاعلاً في الناس يشغله.

(٤) لم ينسب لأحد، قطر الندى وبّل الصدى: ٢٤٩، شرح ابن عقيل ٣: ٥.

(٥) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، شرح الرضي على الكافية ٣: ٢٠٤، مغني اللبيب: ١٤٢، ٤٤١، قطر الندى وبّل

الصدى: ٢٥٠، شرح ابن عقيل ٣: ٦، والنسيج: الصوت. لسان العرب ١٤: ٥ - نأج.

و(لولا) لا يُجْزئُ بها إلا الضمير في قولهم: لولاي، ولولاك، ولولاه، وهو نادر، قال الشاعر:

أَوَمْتُ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الْهُدُجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجْ^(١)
والأكثر في العربية: لولا أنا، ولولا أنت، ولولاه، قال تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾^(٢).

وتنقسم الحروف المذكورة:
إلى ما وضع على حرف واحد وهو ستة: الباء، واللام، والكاف، وباء القسم، وواوه، وتاؤه.

وإلى ما وضع على حرفين وهو أربعة: من، وعن، وفي، ومُذ.
وإلى ما وضع على ثلاثة أحرف وهو أربعة: إلى، وعلى، ومنذ، وربّ.
وإلى ما وضع على أربعة أحرف وهو: حتّى خاصّة.

فائدة:

الجار والمجرور إذا كان به (في) يكون مفعولاً فيه غير صريح، وإذا كان باللام يكون مفعولاً له كذلك، وإذا كان بغيرهما يكون مفعولاً به. ويعمل إذا لم يكن صلة.
وإذا كان زائداً لا يحتاج إلى متعلّق؛ لأنّه لا يكون ظرفاً.
وأما إذا كان ظرفاً فلا بدّ من متعلّق مذكور أو مقدّر، ويقومان مقام الفاعل إذا تأخّرا عن الفعل.

وأما إذا تقدّما فلا؛ قياساً على الاسم؛ لأنّه إذا تأخّر عن الفعل أو ما قام مقامه، كان فاعلاً، وإذا تقدّم عليه صار مبتدأً، وحرف الجرّ إذا تقدّم لا يصير مبتدأً، بل ينتصب بالفعل، والمتعلّق إنّما يكون محذوفاً إذا وقع خبراً أو صفّة أو صلة أو حالاً.

(١) البيت لمُزَن بن أبي ربيعة، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٦٩٣، قطر الندى وبَلّ الصدى: ٢٥١.

(٢) سبأ: ٣٦.

والجار والمجرور مطلقاً يسمَّى ظرفاً؛ لأنَّ كثيراً من المجرورات ظروف زمانية أو مكانية، فأطلق اسم الأخصَّ على الأعم، وقيل: يسمَّى به لأنَّ معنى الاستقرار يعرض له، وكلَّ ما يستقر فيه غيره فهو ظرف.

والجار والمجرور إذا وقعا بعد نكرة محضة كانا صفتين، نحو (رأيتُ طائراً فوقَ غصنٍ)، أو (على غصنٍ)، أو بعد معرفة محضة كانا حالين، نحو (رأيتُ الهلالَ بين السحابِ)، أو (في السحابِ).

ومحتملين نحو (يُعجِبُنِي الزَّهْرُ فِي أَكْمَامِهِ) و(الْتَمَرُ عَلَى أَغْصَانِهِ)؛ لأنَّ المعروف الجنسي كالنكرة عموماً، نحو (هَذَا تَمَرٌ يَابِسٌ عَلَى قُضْبَانِهِ)؛ لأنَّ النكرة الموصوفة كالمعرفة.

هذا ما يخفُّض بالحرف.



وَأَمَّا مَا يُخَفِّضُ بِالْإِضَافَةِ فَعَلَى قَسَمَيْنِ

المخفوض بالإضافة

(وَأَمَّا مَا) أي اسم (يُخَفِّضُ) أي يجرّ (بالإضافة) أي بسبب إضافته إلى غيره، أي إضافة اسم إلى اسم آخر.
والإضافة لغة: النسبة والإسناد^(١) والمرج.
وأصطلاحاً: إسناد اسم إلى غيره بتنزيله من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه^(٢)، والمناسبة بينهما موجودة.

الإضافة: معنوية ولفظية

(فعلى قسمين):
القسم الأول: ألا يكون المضاف صفةً والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة. ويخرج من ذلك ثلاث صور:
إحداها: أن ينتفي الأمران معاً ك(غلام زيد)، (فغلام): وهو المضاف ليس صفة، (وزيد): وهو المضاف إليه ليس معمولاً له.
والثانية: أن يكون المضاف صفةً، والمضاف إليه ليس معمولاً لها، نحو (كاتب القاضي)، (فكاتب): وهو المضاف صفة.
و(القاضي): وهو المضاف إليه ليس معمولاً لها.
والثالثة: ألا يكون المضاف صفةً، ولكنّ المضاف إليه معمولاً لها، نحو (ضرب اللصّ)، (فأضرب): وهو المضاف ليس صفةً ولكنّ المضاف إليه وهو اللص معمولاً لها.
وتسمّى هذه الإضافة معنوية: لأنها تفيد أمراً معنوياً وهو التعريف إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: غلام زيد، والتخصيص وهو تقليل الاشتراك في النكرات

(١) لسان العرب ٨: ١٠٨ - ١٠٩، القاموس المحيط ٣: ٢٤٢، باب الفاء - فصل الضاد، ضيف.

(٢) شرح شذور الذهب: ٣٢٥.

ما يقدَّر باللام نحو: غلامٌ زيدٍ، وما يُقدَّرُ بمن، نحو: ثوبٌ خزٌ، وبابٌ
ساجٍ، وخاتمٌ حديدٍ، وما أشبه ذلك.

إن كان المضاف إليه نكرة، نحو (غلامٌ رجلٍ).

وهذه الإضافة على ضربين: (ما) أي اسمٌ (يقدَّرُ) جرَّه (باللام) التي للملك (نحو)
أي مثل (غلامٌ زيدٍ) أي غلامٌ لزيد، أو الاختصاص نحو (بابٌ دارٍ). (وما) أي اسمٌ
(يُقدَّرُ) جرَّه (بمن) التي لبيان الجنس (نحو) أي مثل (ثوبٌ خزٌ) أي ثوبٌ من خزٍ. (و)
نحو (بابٌ ساجٍ) أي بابٌ من ساجٍ، (و) نحو: (خاتمٌ حديدٍ) أي خاتمٌ من حديدٍ. (و)
قس (ما أشبه ذلك) ممَّا يناسب المقام.

وزاد ابن مالك^(١) تبعاً لقوم قسماً ثالثاً وهو: ما يقدَّرُ بـ(في) الدالَّة على الظرفيَّة،
وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو: ﴿بَلْ مَكْرٌ لَّيْلِي﴾^(٢)، و﴿تَرْبُصُ أَرْبَعَةً
أَشْهُرٍ﴾^(٣) أي بل مكْرٌ في الليل، وتربُّصٌ في أربعة أشهرٍ.

وردها أكثر النحاة إلى الإضافة باللام على طريق المجاز، فإنَّ معنى (ضرب
اليوم)، مثلاً: ضربٌ له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه، وكذلك المكر والتربُّص
بالنسبة إلى الليل والأشهر.

فإن قيل: فعلى هذا يمكن ردُّ الإضافة بمعنى (من) أيضاً إلى الإضافة بمعنى اللام
للاختصاص الواقع بين المبيَّن والمبيِّن.

يقال: نعم، لكن لما كانت الإضافة بمعنى (في) قليلاً ردَّوها بمعنى اللام تقليلاً
للأقسام، وأمَّا الإضافة بمعنى (من) فهي كثيرة في كلامهم، فليتامل.

والظاهر من كلام الماتن أنَّ المضاف إليه مجرور بالحرف المقدَّر كما عليه ابن
مالك^(٤)، وجماعة^(٥). وعند سيبويه^(٦) بالمضاف؛ لاتِّصال الضمير به، والضمير لا
يَتَّصِل إلاَّ بعامله. وعند الأخفش^(٧) بالإضافة.

(١) شرح ابن عقيل ٣: ٤٢. (٢) سيأ: ٣٣.

(٣) البقرة: ٢٢٦. (٤) همع الهوامع ٢: ١٩.

(٥) أوضح المسالك ٢: ١٦٧، همع الهوامع ٢: ٤٦. (٦) أوضح المسالك ٢: ١٦٧، همع الهوامع ٢: ٤٦، ١٩.

(٧) همع الهوامع ٢: ٤٦.

والقسم الثاني: أن يكون المضاف صفةً والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة. ولها ثلاث صور:

أحدها: إضافة اسم الفاعل كـ (هذا ضاربُ زيدٍ الآن أو غداً).

وثانيها: إضافة اسم المفعول كـ (هذا مضروبُ الغلامِ).

وثالثها: إضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل كـ (هذا رجلٌ حسنُ الوجهِ).

وتسمّى هذه الإضافة لفظيّة؛ لأنّها لا تفيد شيئاً من التعريف أو التخصيص، وهو لا يبلغ درجة التعريف سواءً أضيف إلى معرفة أو نكرة، بل تفيدُ أمراً لفظيّاً وهو التخفيف.

ألا ترى أنّ قولك: ضاربُ زيدٍ، أخف من قولك: ضاربُ زيداً، ومن ثمّ صحّ وصف ﴿هدياً﴾ بـ ﴿بالغٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿هَدِيّاً بِالْغِ الْكَمْبَةِ﴾^(١). فـ ﴿هدياً﴾: نكرة منصوبة على الحال.

و﴿بالغٍ الْكَمْبَةِ﴾: وصفها.

ولا توصف النكرة بالمعرفة.

مايحذف من المضاف

هذا، واعلم أنّ الإضافة لا تجتمع مع التنوين ولا مع النون التالية للإعراب، ولا مع (أل).

تقول: جاءني غلامٌ يا هذا، بالتنوين، فإذا أضفت قلت: جاءني غلامٌ زيدٍ يا هذا، بحذفه؛ لأنّه يدلّ على تمام الاسم، والإضافة تدلّ على نقصانه.

وتقول: جاءني مسلمَانِ ومسلمونَ، بالنون، فإذا أضفت قلت: مسلماك ومسلموك، بحذف النون للعلّة المذكورة؛ ولأنّها عوض عنه.

وتقول: جاء الغلامُ، بإثبات (أل)؛ فإذا أضفت قلت: جاء غلامٌ زيدٍ، بحذفها؛ لأنّها

يجتمع أداتا تعريف.

ويستثنى من مسألة (أل) أن يكون المضاف صفّةً والمضاف إليه معمولاً لها. وفي المسألة واحد من خمسة أمور:

أحدها: أن يكون المضاف مثنًى، نحو (الضاربُ زَيْدٌ).

والثاني: أن يكون جمعَ مذكّرٍ سالمٍ، نحو (الضاربون زَيْدٌ).

والثالث: أن يكون المضاف إليه [فيه (أل) نحو (مررتُ بالرجلِ الضاربِ غلامه)].

والرابع: أن تدخل الألف واللام على ما أُضيف إليه المضاف إليه، نحو (زيد الضارب رأس الجاني).

والخامس: أن يكون مضافاً إلى ضمير المعرفة باللام، نحو (الجميل وجه غلامه). وهو قول ابن مالك، وليس بوجه.^(١)

فحينئذٍ يجوز أن تجتمع الإضافة مع (أل).

(١) في المخطوط: (مضافاً إلى ما فيه (أل) نحو: مررت بالرجل الضارب غلامه). كذا وما غيرناه وأضفناه وفق القاعدة. ثم إنه لا يجوز أن يذكر الرابع والخامس.

المخفوض بالتبعية

وسكت عن المجرور بالتبعية؛ إما لتقدم ذكره كما قال في آخر المنصوبات. أو لأجل خلاف الأخفش^(١) والسهيلي^(٢) في أنَّ المخفوض ضربان خاصة. أو أنه فرع، والفرع يرجع إلى أصله؛ لأنه إما أن يكون تابعاً للمخفوض بالحرف، أو للمخفوض بالإضافة؛ لا غير.

ومنهم من جعل المخفوض بحركة الجوار قسماً آخر من المخفوضات وهو شاذ. نحو (هذا جحرٌ ضبٌّ خرب)، رواه سيويو: بالرفع على أصله، وبالجبر لمجاورته (لاضبٌّ) المجرور بالإضافة، مع أنه على حاله من الوصفية (لاحجر)^(٣). وكلامه يقتضي جواز ذلك قياساً مع أمن اللبس، والقراء وجماعة قصره على السماع^(٤)، وهو حريٌّ بالاتباع.

قال في التسهيل: وربما تبع في الجبر غير من هو له دون رابط إن أمن اللبس، ومثل لذلك بالمثل المذكور. ومنه أيضاً قراءة الأعمش: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ التَّيِّنِ﴾^(٥) - بالجبر^(٦).

وما أحسن قول أمين الدين في مقام هذا التبيين:

عليك بأربابِ الصدورِ فَمَنْ غدا مضافاً لأربابِ الصدورِ تصدراً
وإيساك أن ترضى صحابةً ناقص فتنحطّ قدراً عن عُلاك وتُحقراً
فرفع (أبو من) ثم خفض (مزمّل) يبيّن قولِي مُغرياً ومُحذراً^(٧)
وإشارته:

أولاً: إلى المثل المشهور وهو: علمتُ أبو من زيد.

(١) هم الهوامع ٢: ١٩.

(٢) نقل ذلك في الكواكب الدرية ٢: ٤٩.

(٣) كتاب سيويو ١: ٢٥٣.

(٤) هم الهوامع ٢: ٥٥.

(٥) الذاريات: ٥٨.

(٦) مجمع البيان ٩: ٢٠٤.

(٧) مغني اللبيب: ٦٦٩، خزنة الأدب ٢: ٣٢٩.

وثانياً: إلى قول امرئ القيس:

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عِرَانِيْنَ وَبِلَهٍ كَبِيرٍ أَنَايَسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ^(١)
فَإِنَّ (أَبُو) فِي الْمَثَالِ أَضِيفَ إِلَى مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ فَاكْتَسَبَ الصَّدَاةَ مِنْهُ، فَعُلِّقَتْ
(عَلِمَ) عَنِ الْعَمَلِ فِيهِ.

وكذلك (مزمل) في البيت صفة (كبير) الذي هو خبر كأن، وكان حقّه الرفع ولكنّ
اكتسب الجرّ بالمجاورة.

وما أليق قول أبي عبدالله محمد بن أحمد بن سعيد في مثل هذا المقام^(٢):
تَجَنَّبَ صَدِيقًا مِثْلَ (مَا) وَاحْذِرِ الَّذِي يَكُونُ كَعَمْرٍو بَيْنَ عَرَبٍ وَأَعْجَمٍ
فَإِنَّ صَدِيقَ السَّوِّ يَزْرِي وَشَاهِدِي (كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ)
وإشارته إلى بيت الأعشى بن قيس:

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ^(٣)
إذ القياس (شرق) بدون إلحاق التاء، ولكن لما أُضيف الصدر إلى القناة اكتسب
تاينثاً. والله العالم بحقائق الأسرار، ودقائق الأنظار.



(١) شرح القصائد التسع المشهورات ١: ١٩٧ شرح المعلقات السبع: ٤٠، شرح الرضي على الكافية ٤: ٩٢.

(٢) خزنة الأدب ٢: ٣٣٠، الهجة المرضية ١: ٢٨٨.

(٣) خزنة الأدب ٢: ٣٣٠.

الخاتمة

وهذا ما سمح به البال، وسنح به الخاطر الكالأ، وأردنا جمعه في تلك العبارات السجال، على سبيل الاختصار والاستعجال، لكثرة الأفكار والاشتغال، واختلال الأحوال وخوف الملأل.

وأسأل الله الكريم المتعال أن يجعل عوامل أعمالنا قاصرةً لنحو درجة الاعتبار، ومعمولات أفعالنا مضافةً إلى أحسن الجوار، ومرفوع منصوبنا كاشفاً لحجب الأستار، وأن يختم لنا بأحسن الخواتم، ويكملنا بكمال المكارم، بحق خواتم الأنبياء والأوصياء، محمّد وآله الأولياء.

فخذ ما أتيتك وكن من الشاكرين، جعلنا الله وإياك ممّن يستمعون القول فيتبعون أحسنه، ولا تكن من الحاسدين. وإن وجدت شيئاً من الزلل والنقصان فسدّه بأحسن بيان، فإنّ الإنسان يساوق السهو والنسيان.

وأسأل الله القبول، والبلوغ لنيل سلّم الوصول، بحق محمّد وآله أصول المعقول والمنقول، وما عليّ من إعراض من يعرض عنه في حال الحياة، وسيلقونه بالقبول إن شاء الله تعالى بعد الوفاة، وهو وإن كان بالنسبة إلى غيره لا يعد لكن بالنسبة إلى أمثاله أولى بأن يقصد.

ولله دَرُّ بعض العارفين، حيث سلك سواء الطريق، فنظم في سلك هذا التحقيق ما هو كالملك الفتيق، والخمر العتيق:

أرى الفتى يُنكرُ فضلَ الفتى لَوْماً وَخُبْناً فإذا ما ذهب

لجَّ به الحرص على نُكْتَةٍ يكسبها عنه بماء الذهب

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وقد استراح القلم من الكرب والبؤس بعون الملك القدوس، بعد خوضه لجج المحابر وملازمته لميدان الطروس، بغروب يوم الخميس، وهو اليوم الرابع عشر من الشهر المكرّم، شهر

.....
 شعبان المعظم، مِنْ شهور السنة (١٢٩٤) الرابعة والتسعين بعد المائتين والألف من النبوة، على مشرفها وآله أفضل الصلاة وأكمل التحية.

حرّره من تسنّم ظهره، وقبض زمامه، وأطلق في أيام التسويد والتنميق خطامه، أسير ذنوبه ومملوك عيوبه، الرّاجي العفو وستر الهفو من معبوده، بمنّيه وجوده، مَنْ إذا حضر لم يُعَدَّ، أو غاب لم يُفَقَدْ، تراب أقدام المشتغلين، وقرن إخوانه المؤمنين، الأقلّ الجاني، والأسير الفاني، المتعطّش للفيض السبحاني عبدالله بن أحمد بن صالح بن طعّان بن ناصر بن علي البحراني، الأوّالي، الموالي، الستري، المركوباني أصلاً، والمنامي مولداً، والقديحي منشأً وتحصيلاً.

بلغه الله أمله، وختم بالصالحات عمله، وغفر له ولوالديه ولجميع المؤمنين، سيّما مَنْ له الحقّ عليه، وجعل خير أيامه يوم يلقاه، وساعة لقائه ساعة رضاه، ووفّقه وأولاه خير أخراه وأولاه، بحقّ محمّد وآله الطاهرين الأعلام، وسلام على المرسلين الكرام.

والحمد لله على ما له من الإنعام وهو خيرُ مبدأ وخِتَام.
 تمّ وكمل، وبالخير عمّ وشمل.

بِحَمْدِ اللَّهِ

الفهارس العامة

* فهرس الآيات القرآنيّة

* فهرس الأحاديث النبويّة الشريفة

* فهرس الشواهد الشعريّة

* فهرس الأعلام

* تراجم الأعلام

* مصادر التحقيق

* فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الفاتحة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	٥	٢٢٢

البقرة

﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾	٥	١٩٠
﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا﴾	٨	٢٨٤
﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حُدُورَ الْمَوْتِ﴾	١٩	٢٧٣
﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾	٢٠	٢٩٠
﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾	٢٢	٢٨٩
﴿فَبِأَن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَئِن تَفْعَلُوا﴾	٢٤	١١١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾	٢٩	٢٧٤
﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمناً قليلاً﴾	٤١	٢٩٠
﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾	٤٨	٢٨٤
﴿وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾	٦٠	٢٣٣
﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمَانَ﴾	١٠١	٢٨٥
﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾	١٠٢	١٧٥
﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾	١٠٦	٢٨٤
﴿بَلْ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ حَنيفاً﴾	١٣٥	٢٣٣
﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾	١٤٢	٣٨
﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾	١٤٣	١٦٨
﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾	١٤٤	٣٨
﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ﴾	١٦٤	٨٧
﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾	١٧٧	١٦٠
﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾	١٧٩	٢٨٦
﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	١٨٤	١٤٨، ١١٦
﴿ثُمَّ آتُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾	١٨٧	٢٨٧
﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾	١٨٧	٩٥ ، ٧٠
﴿لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾	١٨٩	١٧٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾.....	١٩٥	٢٩٠
﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾.....	١٩٧	١٢٧
﴿فَإِذَا أَقْسَمْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ﴾.....	١٩٨	٦٨
﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَذَاكُمْ﴾.....	١٩٨	٢٩١
﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾.....	٢١٤	١٢٠
﴿تَرْبُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾.....	٢٢٦	٢٩٨
﴿وَأَنْ تَعْمُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾.....	٢٣٧	١١٢
﴿إِلَّا أَنْ يَعْتُونَ﴾.....	٢٣٧	١١٢
﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾.....	٢٤٩	٢٤٧
﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾.....	٢٥٣	٣١
﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾.....	٢٥٤	٢٥٦
﴿لَا تَوَاحِدْنَا﴾.....	٢٨٦	١٢٥

آل عمران

﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾.....	٩٧	٢٤٤
﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾.....	١٠٣	١٥٨
﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ﴾.....	١٢٣	٢٩٠
﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾.....	١٤٢	١٢٢

٣١٠ التُّحْفُ النُّحْوِيَّةُ فِي شَرْحِ الْآجُرُومِيَّةِ

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾	١٥٩.....	١٦٣
﴿لِأُولَى الْأَبْنَاءِ﴾	١٩٠.....	٩٩

النساء

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾	٢.....	٢٨٤
﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾	٣.....	١٩٢
﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾	٢٨.....	١٩٥
﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾	٧١.....	٢٣٥
﴿يَا أَيَّتُهَا كُنْتَ مَعَهُمْ فَأَنْوَرْ قَوْزاً عَظِيماً﴾	٧٣.....	١٢٢
﴿أَيُّنَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾	٧٨.....	١٣٠
﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	٧٩.....	٢٩٠
﴿كَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً﴾	١١١.....	١٥٧
﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾	١٢٣.....	١٢٧
﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْرِزَ لَهُمْ﴾	١٣٧.....	١١٩
﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ﴾	١٥٧.....	٢٤٩
﴿فَيُظْلَمَ مَنْ الَّذِينَ هَادُوا﴾	١٦٠.....	٢٨٩

المائدة

﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾	٣.....	١٩٥

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾	٦	٢٨٩
﴿إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾	٨	٢٧٩
﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطِغَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾	٨٩	٩٩
﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ﴾	٨٩	٢٠٢
﴿هَدِيًّا بَالِغِ الْكَعْبَةِ﴾	٩٥	٢٩٩
﴿لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا﴾	١١٥	٢٢٧

الأنعام

﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٢٧	١٢٣
﴿وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾	٣٨	٢٨٠
﴿لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	٧١	١١٩
﴿لَقَدْ نَقَطَعُ بَيْنَكُمْ﴾	٩٤	٢٧٦، ٢١٩
﴿وَنُصَرِّفُ الْآيَاتِ﴾	١٠٥	٨٦
﴿أَلَمْ نَأْتِكُمْ رُسُلًا مِنْكُمْ﴾	١٣٠	١٢٥
﴿وَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ﴾	١٥٧	١٤١

الأعراف

﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَبَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنَاتٍ﴾	٤	٢٠١

٣١٢ التُحْفُ النُحْوِيَّةُ فِي شَرْحِ الْآجُرُومِيَّةِ

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَلِنَاسٍ لِّلْقَوَىٰ ذَلِكِ خَيْرٌ﴾	٢٦	١٥٤
﴿مَهْمَا تَأْتِيَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾	١٣٢	١٢٧ ، ٢٨٤
﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْنٍ مِّمَّاتٍ رَبُّهُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾	١٤٢	٢٤٠
﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ إِبْنِ الْقَوْمِ اسْتَصَفُونِي﴾	١٥٠	٢٦٨
﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾	١٥١	٢٥٩
﴿وَأَنْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾	١٨٥	١٦٨

الأنفال

﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾	٣٣	١١٩

التوبة

﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾	٦	١٢٦
﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدَبِّرِينَ﴾	٢٥	٢٣٣
﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾	٣٦	٢٤٠
﴿فَمَا مَنَعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾	٣٨	٢٨٦
﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ﴾	٤٧	٢٨٦
﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَّوْعِدَةٍ﴾	١١٤	٢٨٤
﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾	١١٨	٢٠١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَقُلُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنْهُ إِلَّا إِلَيْهِ﴾	١١٨	١٧٢
﴿وَمَهُمَا تَأْتِيَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾	١٣٢	٢٨٤

يونس

﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾	٤	٢٣٣
﴿فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾	٣٢	٨٧
﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ﴾	٥٧	١٣٦

هود

﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾	٨	١٥٧
﴿كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ﴾	٢٤	٧٠ / ٩٥
﴿أَرْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾	٤١	٢٨٦
﴿فَأَسْرِ بِأَمْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾	٨١	٢٤٨
﴿وَإِنْ كَلَّا لَنَأْتِيَنَّهُمُ﴾	١١١	١٦٨

يوسف

﴿يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾	٤	٢٦٧
﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾	٢٠	٢٩٠
﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾	٢٩	٢٥٩

٢٦٦	٣٣	«رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ»
٢٨٧، ٢٠٣	٣٥	«حَتَّى حِينَ»
١٦٣	٤٠	«أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ»
١٥٨	٨٥	«تَفَتَأْتُ تَذْكُرُ يُوسُفَ»
٢٩٠	١٠٠	«وَقَدْ أَحْسَنَ بِي»

إِبْرَاهِيمَ

٢١٤	٢٠١	«إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهُ»
٢٨٦	٩	«فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ»
٢٥٦	٣١	«لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالُ»

الْحِجْر

٢٨٨	٢	«رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا»
٢٦٣	٦	«يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ»
١٤١	٣٠	«فَسَجَدَ لِلْآلِكَةِ»
٢٤٧	٣١ - ٣٠	«فَسَجَدَ لِلْآلِكَةِ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّا إِبْلِيسَ»
٢٤٨	٥٦	«وَمَنْ يَقَطِّعْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ»

النحل

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ظِلٌّ وَجَهُّ مُسَوِّدٌ﴾	٥٨	١٥٨
﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾	٦٩	١٣٥
﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾	٨٩	٢٨٦

الاسراء

﴿أَنْ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾	٩	١٦٣
﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾	٣٧	٢٣٦
﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾	٥٠	١٦٠
﴿وَتَنْظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾	٥٢	١٧٥
﴿إِنْ يَشَأْ يُرْحَمَكُم﴾	٥٤	١٢٦
﴿فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾	٧٢	٢٨٦
﴿وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	٧٦	١١٨
﴿كُلُّ يَفْعَلُ عَلَى شَاكِلِيهِ﴾	٨٤	٣١
﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾	١١٠	١٢٩

الكهف

﴿لَتَعْلَمَ آيُ الْعِزِّينَ أَحْصَىٰ لَنَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾	١٢	١٧٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ . ٣٠	١٥٥	
﴿أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ﴾	٣١	١٥٥
﴿وَجَدَهَا تَعْرَبُ فِي عَيْنِ حِمَّةٍ﴾	٨٦	٢٨٦

مريم

﴿بِأَيُّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾	٦	٢٩٠
﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾	٢٠	١٦٠
﴿لَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾	٢٠	١٦٤
﴿فَكُلِّي وَأَشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾	٢٦	١١٤
﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾	٣٠	١٧١
﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾	٣١	١٥٩
﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾	٣٣	٢٣٣
﴿أَسْمِعْ بِهِمْ﴾	٣٨	٢٩٠
﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي﴾	٤٦	١٤٩
﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾	٦٤	١١٣
﴿فَاتَّمَّا يَسِّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ﴾	٩٧	٢٩٠

طه

﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْسَ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾	٤٤	١٧٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾.....	٥٠	٢٢٠
﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾.....	٦٣	١٩٠
﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾.....	٧١	١٧٥
﴿وَلَا صَلْبَيْتُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾.....	٧١	٢٨٦
﴿وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾.....	٨١	١٢١
﴿وَإِنِّي لَفَقَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾.....	٨٢	٢٠١
﴿أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾.....	٨٩	١١٧
﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾.....	٨٩	١٦٩
﴿لَنْ نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾.....	٩١	١١٧
﴿لَنْ نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾.....	٩١	١١٩
﴿يَابْنَ أُمُّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾.....	٩٤	٢٦٨

الأنبياء

﴿لَا هَيْبَةَ قُلُوبِهِمْ﴾.....	٣	١٣٦
﴿وَجَعَلْنَا مِنَ النَّارِ﴾.....	٣٠	١٩٥
﴿وَتَاللَّهِ لَا كِيدَ لَأَصْنَامِكُمْ﴾.....	٥٧	٣٦
﴿تَاللَّهِ لَا كِيدَ لَأَصْنَامِكُمْ﴾.....	٥٧	٢٩٢
﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾.....	٦٥	١٧٥

٣١٨ التُّحْفُ النُّحْوِيَّةُ فِي شَرْحِ الْآجْرُومِيَّةِ

الآية رقمها الصفحة
﴿قَالَ رَبِّ أَحْكُم﴾ ١١٢ ٢٦٦

الحج

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ ١١ ٣٠
﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ ٣٠ ٢٨٣

المؤمنون

﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ ٣٧ ٢٠٠
﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ ٤٠ ١٦٣

النور

﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ ٤ ٢٢٧
﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفْضَئْتُمْ﴾ ١٤ ٢٨٦
﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى﴾ ٢٢ ٩٩
﴿فِي زُجَاغَةِ الزُّجَاغَةِ﴾ ٣٥ ١٩٥
﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾ ٦٣ ٣٨

الفرقان

﴿فَإِن شَاءَ بِهِ خَيْرٌ﴾ ٥٩ ٢٩٠

فهارس الكتاب / فهرس الآيات القرآنية ٣١٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾	٦٨ - ٦٩	٢١٥

الشعراء

﴿فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ﴾		١١٩	٧٥
﴿وَإِنْ تُظِلَّكَ لَيِّنَ الْكَافِرِينَ﴾		١٨٦	١٦٨
﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾		٢٠٨	٢٣٦
﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾		٢٢٧	١٧٦

النمل

﴿فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا﴾		١٩	٢٣٣
﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾		٤٨	١٥٧
﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾		٧٢	٢٩١

القصص

﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾		٤٤	٢٩٠
﴿مَا إِنَّ مَقَاتِلَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾		٧٦	١٣٥

العنكبوت

﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾		١٤	٢٤٤

٣٢٠ التُّحْفُ النُّحُويَّةُ فِي شَرْحِ الْآجُرُومِيَّةِ

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّيْفَةِ﴾	١٥	٢٠٠
﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ﴾	٤٤	٨٠

الروم

﴿الَمْ * غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾	١ - ٣	٢٨٦
﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾	٤	٢٨٣
﴿فِي يَضْعِ سِنِينَ﴾	٤	٢٨٦
﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٤٧	١٦٠

سبأ

﴿يَا جِبَالُ أَوْبَى مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾	١٠	٢٦٩
﴿وَأِنَّا أَوْ إِنَّاكُمْ لَعَلَّى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾	٢٤	٢٠٢
﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾	٢٨	٢٣٤
﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾	٣١	٢٩٥
﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ﴾	٣٣	٢٩٨

فاطر

﴿أُولَى أَجْنَعَةٍ مَّتَنَّى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ﴾	١	٩٠

فهارس الكتاب / فهرس الآيات القرآنية ٣٢١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾	٣	٢٨٤
﴿وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاجِرَ﴾	١٢	٧٥
﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾	٣١	٢٣٥
﴿لَا يَغْنَصُ عَلَيْهِمْ فَيَمْوُتُوا﴾	٣٦	١٢١

يس

﴿يَس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾	١ - ٣	١٧١

الصافات

﴿يَا أَهْتَ افْقَلْ مَا تَأْتُرُهُ﴾	١٠٢	٢٦٧
﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾	١٥٣	٨٠

الزمر

﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾	٦	٢٠١
﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾	١٢	١١٩
﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾	١٦	٢٦٦
﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	٤٦	٢٦٩
﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾	٥٣	٢٦٦

٣٢٢ التُّحْفُ النُّحْوِيَّةُ فِي شَرْحِ الْآجُرُومِيَّةِ

الآية	رقمها	الصفحة
﴿يَا حَسْرَتَى﴾	٥٦	٢٦٦

غافر

﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾	٦	١٣٥
﴿الْمَلِكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾	١٦	٢٩١
﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ﴾	٣٦، ٣٧	١٢٢

فصلت

﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلسَّائِلِينَ﴾	١٠	٢٣٦

الشورى

﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾	٣	٢٠٠
﴿يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾	١١	٢٨٦
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	١١	٢٩١
﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾	١٧	١٧٠
﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾	٢٥	٢٨٥

الزخرف

﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾	٦٨	٢٦٦

فهارس الكتاب / فهرس الآيات القرآنية ٣٢٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾.....	٧٧	١٢٥

الدخان

﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾.....	٢٨	٢٣٦

الاحقاف

﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾.....	١١	٢٩١

محمد

﴿وَأَصْلَحَ بِالْحُمِّ﴾.....	٢	٢٣٢

﴿فَشَدُّوا الرِّبَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾.....	٤	٢٠٢

﴿فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾.....	٣٨	٢٨٥

الفتح

﴿شَقَقْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلَلْنَا﴾.....	١١	٩٩

﴿إِلَى أَهْلِيهِمْ﴾.....	١٢	٩٩

﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾.....	٢٨	١٣٥

الحجرات

﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَفِيلٍ حَتَّى تَخْرُجُوا إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾.....	٩	١٢٠

٣٢٤ التُّحْفُ النُّحْوِيَّةُ فِي شَرْحِ الْآجُرُومِيَّةِ

الآية رقمها الصفحة

«أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا» ١٢ ٢٣٣

«قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا» ١٤ ١٤١

الذاريات

«إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ» ٥٨ ٣٠١

النجم

«وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى» ٣٩ ١٦٨

«وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ» ٣ ٢٨٥

القمر

«خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ» ٧ ٢٣٦

«وَقَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا» ١٢ ٢٣٩

«نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ» ٣٤ ٢٢٩ ، ٩١

الواقعة

«فَكَانَتْ هَبَاءً مُّثْبَقًا» ٦ ١٥٨

فهارس الكتاب / فهرس الآيات القرآنية ٣٢٥

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٌ تَنْظُرُونَ﴾	٨٤	٣١

الحديد

﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾	١٦	١٣٥
﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾	٢٣	١١٨
﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾	٢٦	٢٠٠

الجمعة

﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾	٩	٢٨٤

المنافقون

﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾	١	١٧١
﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ﴾	١٠	١٢١

الطلاق

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾	١	٢٦٤
﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ﴾	٦	٧٧
﴿لِيُفِيْنَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾	٧	١٢٥

٣٢٦ التُّحْفُ النُّحْوِيَّةُ فِي شَرْحِ الْآجْرُومِيَّةِ

التحرير

الآية رقمها الصفحة
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ ١ ٢٦٤

الملك

﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُوتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُتُورٍ﴾ ٣ ٢٤٩
﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ ٨ ٢٣٨

القلم

﴿عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا﴾ ٣٢ ٢١٣

الحاقة

﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾ ٢، ١ ١٥٤
﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ ١٣ ١٨٣

الجن

﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ ...﴾ ١ ١٧١
﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ﴾ ٢٨ ١٦٩

المزمل

الآية	رقمها	الصفحة
﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾	٢٠	١١٧
﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾	٢٠	١٦٨

الانسان

﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾	٦	٢٩٠

عبس

﴿لَقَا يَغْضِي مَا أَمَرَهُ﴾	٢٣	١٢٤

الانفطار

﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ﴾	٦	٢٦٤
﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ﴾	٧	٢٠١

المطففين

﴿كَأَلَا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيْنَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾	١٨، ١٩	٩٩
﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾	٣٠	٢٨٩

الانشقاق

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾	١	١٢٧
﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ﴾	٦	٢٦٤
﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾	١٩	٢٨٥

الاعلى

﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الرَّعَىٰ فَبَعَلَهُ عُتَاءٌ أَحْوَىٰ﴾	٥، ٤	٢٠١

الفجر

﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ﴾	٢٧	٢٦٣

الضحى

﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾	٥	٣٩

الشرح

﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾	١	١٢٤

القدر

﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾	٥	٢٨٧، ٢٠٣، ٢٣

البينة

﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ١ ١٦٤

العصر

﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقِي خُسْرٍ﴾ ٢ ١٩٥

الكوثر

﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ ١ ١٧١

النصر

﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ ١ ١٢٧

الاخلاص

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ١ ١٥٥

﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ٤، ٣ ١٢٤

فهرس الأحاديث الشريفة

الصفحة

الحديث الشريف

- «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ» ١٦٤
- «كُلْ أَمْرٌ ذِي بَالٍ لَمْ يَبْدَأْ فِيهِ بِاسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَجْذَمٌ» ٢٣٢
- «الْكَلَامُ كُلُّهُ: اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ» ٢٧
- «لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمَصِيَامٍ فِي أَسْفَرٍ» ١٩٦
- «هُمَا حَسَنَانِ» ١٠٤

نهرس الشواهد الشعرية

قافية الهزء

الصفحة

الشاهد

- لَيْسَ مَنْ مَاتَ وَاسْتَرَحَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتٌ الْأَحْيَاءُ ٢٣٦
- إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَمِيشُ كَنِيًّا كَاسِفًا بِأَلْهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ ٢٣٦
- رُبَّمَا ضَرَبِيَّةٌ بِسِنٍّ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ ٢٨٦

قافية الهاء

- إِنَّ الَّذِي مَالَهُ فِي التَّحْوِ مَعْرِفَةٌ لِسَانُهُ إِنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ يَضْطَرُّ ٢٢
- وَمَنْ حَوَى النُّحُوَّ صَارَ الْفَهْمُ فِي يَدِهِ طَوْعًا يَحُلُّ بِهِ مَا ضَمَّتِ الْكُتُبُ ٢٢
- كَأَنَّهُ جَعَلَ يَمْنِي عَلَى زَلْقِي ضَعِيفُ جِمْلٍ بِثَقْلِ مَنَّهُ جَرَبٌ ٢٢

وزد لعجمة تأنيثٍ وتركيبٍ ٨٨	اجتمع لوصفٍ بهِ عدلٌ ومعرفةٌ
تسعاً موانع صرفٍ غير تثريبٍ ٨٨	وزن بفعلك أحوالاً فدونها
فما هي إلا لمحةٌ وتغيّبُ ١٠٤	على أحوذتين استقلتُ عشيّةً
..... ١١٧	إذن والله نـرميهم بحربٍ
فأخبره بما فعل المشيب ١٦٩	فياليت الشباب يعود يوماً
وما [كان] نفساً بالفراقِ تطيبُ ٢٤١	أتَهجُرُ ليلى بالفراقِ حبيبها
ألوماً لا أبالكَ واغتراباً ٢٦٠	أعبدًا حلَّ في شُعبي غريباً
لوماً وخُبناً فإذا ما ذهبُ ٣٠٠	أرى الفتى يُنكرُ فضلَ الفتى
يكتبها عنه بماء الذهب ٣٠٠	لجَّ به الحرص على نُكتةٍ

قافية التاء

لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فاشتريتُ ١٤٥	لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ
ولا موجعاتِ القلبِ حتَّى تَوَلَّتْ ١٧٦	وما كنتُ أدري قبلَ عَزَّةٍ ما البُكا
وبنري ذو حفرتُ وذو طويتُ ١٩٢	
ومـن سهيلٍ أتى ٢٨٠	أتى ومـن سُهَيْلٍ

قافية الجيم

تجد حطباً جزلاً وناراً تأججاً ١٣٠	فأصبحتُ أنى تأتِها تستَجِرُ بها
لولاك في ذا العامِ لم أحججُ ٢٩٢	أومتُ بمعينِها من الهودجِ

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَقَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضِرَ لَهُنَّ نَسِيجُ ٢٩٢

قافية الهاء

يا ناقُ سيري عَنَّا فسيحا إلى سُليمانَ فنستريحا ١٢١
 سأتركُ منزلي لبني تميمٍ وألحقُ بالبحارِ فأستريحا ١٢٢
 للرفعِ والنصبِ وجرٍّ (نا) صَلَحَ كَأَعْرِفُ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمِنْعَ ١٨٥
 نسحُ الذونِ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا ١٩٢
 أخاكُ أخاكُ إِنَّ مَنْ لَا أَخَالَهُ كساعٍ إلى الهيجا بغيرِ سلاحٍ ٢٠٨

قافية الدال

يلعبُ الريحَ بالعصرينِ قَظَلُهُ والوايلونَ وتَهْتانُ التجاويدِ ٩٩
 أمستُ خَلاءَ وأمسى أهلُها احتَمَلُوا أخنى عليها الذي أخنى على لُبْدٍ ... ١٥٧
 كائنًا إذا لم تُلَفِّهِ لَكَ مُنْجِدًا ١٦٠
 رأيتُ اللهَ أكبرَ كلِّ شيءٍ مُحاولَةً ، وأكثرَهُم جُودًا ١٧٣
 يبدو وتُضمره البلادُ كَأَنَّهُ سيفٌ على علمٍ يُسَلُّ ويُغمدُ ١٨٤
 لا لا أبوحُ بِحُبِّ بَثْنَةٍ إِنَّهَا أخذتُ عليَّ موثقًا وعهودا ٢٠٩
 فقامَ يذودُ الناسَ عنها بسيفه وقال ألا لا من سبيلٍ إلى هندٍ ٢٥٣
 يا حَكَمَ بْنَ الْمَنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ ممدودُ ٢٦٥
 يابنُ أُمَيٍّ وَيَا شُقَيْقَ [نَفْسِي] أَنْتَ خَلَّفْتَنِي لدهرٍ شديدٍ ٢٦٨

٢٨٥ حتّاك يابن أبي زياد فلا والله لا [يلفي] أناس

٢٩١ ولا أحاشي من الأقوام من أحد ولا أحاشي من الأقوام من أحد

قافية الراء

٢٤ صدّدت وطبت النفس ياقيس عن عمرو رأيْتُكَ لَمّا أن عرفت وجوهنا

٢٨ أناكم سؤال نير يشبه البدر ألا يا نحاة النحو من نحو عبديكم

٢٨ قلولاه لا نحو يُقال ولا يُقرأ وقد جاء في شعري ونثري غيره

٢٨ وأولهم ذو عليّة قط لا تبرا ثلاثة ألفاظ [أتت] في كلامنا

٢٨ وآخرهم أعمى إلى النشأة الأخرى وأوسطهم من دونهم كان مهتدي

٢٨ بلا شك اسماً وهو يدعى به جهرا إذا رُكبوا صاروا جميعاً لواحد

٢٨ وإفرادها تعريفها دائماً تترى ويدعى باسم كل فرد مؤنث

٢٨ وأمهلتكم شهراً وأمهلتكم دهرًا فمَنّوا بتنقيح الجواب بسرعة

٢٨ ينال بها علماً لدى غيره عُشرا أيّا مَنْ له في النحو ذوق وفطنة

٢٨ وذو قدرة بالعجز عن نيله قرأ أتيت سؤالاً قد تناهى صعوبة

٢٨ عويص يفهم خُزُس إلى النشأة الأخرى وكلفت أهل النحو شرحاً لمشكل

٢٨ ولولاه لا نحو يُقال ولا يُقرأ فاسم وفعل ثم حرف ثلاثة

٢٨ ولا عَرَفُوا في البين نثراً ولا شعرا ولولاهم ما كان للخلق منطق

٢٨ تجلّت له حتى تقحمت الصدرا وأولهم ذو عليّة وهي همزة

- وأوسطهم من دُونهم كان مهتدي لأنَّ له عيناً بها قد حوى سرّاً ٢٨
- ولا اتَّخذوا من دُونهم أحرفاً ولا عليهم أخٌ قد زاد حرفاً ولا عشرة ٢٨
- وما اتَّفَقوا كلاً حروفاً وبُنيةً وما واحدٌ قد زاد حرفاً ولا عشرة ٢٨
- وإن رُكِبَتْ تلك الثلاثة (جملة) دعوا كلّها عند الجميع ولا وُزُرًا ٢٨
- وإن أفردوا كلاً يسمّى بكلمة وإفرادها تعريفها دائماً تترى ٢٨
- فهاك جواباً من أخيك بداهة ولا تمهلن شهراً ولا تمهلن دهرًا ٢٨
- وآخرهم من غير عينٍ يرى بها ومن أجلٍ ذا قد صار مختفضاً قدراً ... ٢٨
- لقد ضجَّتِ الأزْضونَ إذ قامَ من بني [هداد] خطيبٌ فوقَ أعوادٍ منبَرٍ ٩٩
- ثمَّ أضْحَوْا كأنَّهم ورقٌ جفد فَ فالوث به الصَّبَا والدُّبورُ ١٥٨
- واعلمَ فـعلمُ المرءِ ينفعُهُ أن سوفَ يأتي كلُّ ما قُدِرَا ١٦٨
- أقسمَ باللهِ أبو حفصٍ عُمرُ ١٩٩
- أنفساً تطيبُ بِنَيْلِ الثُّنى وداعي التَّنُونِ يُنادي جهازًا ٢٤١
- فيا المُلامانِ اللذانِ قرَّا وإِياكُمَا أن تُكسِبَانَا شَرًّا ٢٦٢
- وإِنِّي لَتَتَرَوْنِي لِذِكْرِكِ هِرَّةٌ كما انتفضَ العصفورُ بِلَلَّةِ القطرِ ٢٧٣
- ربُّما الجايلُ المؤبَّلُ فيهم وعَناجيجُ بينَهِنَّ المِهارُ ٢٨٥
- عليكِ بِأربابِ الصدورِ فَمَنْ غدا مضافاً لأربابِ الصدورِ تصدرا ٣٠١
- وإِياكَ أن ترضى صحابةً ناقصٍ فتنحطَّ قدراً عن عُلاكِ وتُحقرا ٣٠١
- فرفعُ (أبو مَنْ) ثمَّ خفضُ (مُزَمِّلٍ) يبيِّنُ قولِي مُغرياً ومُحذِّراً ٣٠١

قافية السين

فَأَيِّنْ إِلَى أَيْنِ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ الْإِحْقَاكُ أَحْسِسِ أَحْسِسِ ٢٠٨
وَبِلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ ٢٨٦

قافية العين

يَا بَنَ الْكَرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَيْ كَمَنْ سَمِعَا ١٢١
يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا قَدْ كُنْتُ فِي وَادِي الْعَقِيقِ رَاتِعَا ١٦٩
إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذُ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا ٢١٥
يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي فَلَيْسَ يَخْلُو مِنْكَ يَوْمًا مَضْجَعِي ٢٦٨

قافية الفاء

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَل) رَدِفُ ٧٠
وَأَيُّ فَعْلٍ آخِرُ مِنْهُ أَلِفُ أَوْ وَاوُ أَوْ يَاءُ فَمُعْتَلَّ عُرِفُ ٧١

قافية الكاف

حُوكَّتْ عَلَى نَوَلَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَشْتَبِكُ الشُّوكُ وَلَا تُشَاكُ ١٤٥
يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ ٢٦٧

قافية اللام

- يقول عليّ الراجي عفواً مبجلًا ١٠ بدأت بسم الله في النظم أولاً ١٠
- وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله ٣٤ عليّ بأنواع الهُموم ليبتلي ٣٤
- تنورثها من أذرعات وأهلها ٨٤ يثرب أدنى دارها نظر عالٍ ٨٤
- اجمع وزن عادلاً أنت بمعرفة ٧٠ ركّب وزد عجمة فالوصف قد كملاً ... ٧٠
- أعمل (إذن) إذا أتتكَ أولاً ١١٨ وسقت فعلاً بعدها مستقبلاً ١١٨
- واحدز إذا عملتها أن تُفصلا ١١٨ إلّا بحلفٍ أو نداءٍ أو بلا ١١٨
- وافصل بظرفٍ أو بمجرورٍ على ١١٨ رأي ابن عصفور رئيس النبلا ١١٨
- وبالدعا ابن بابشاذ فصلاً ١١٨ ومطلقاً قوم أبوا أن تعملوا ١١٨
- وإن تجئ بحرفٍ عطفٍ أولاً ١١٨ فأحسن الوجهين ألا تعملوا ١١٨
- مُرّ وانه واذع وسلّ واعرض لحضهم ١٢١ تمنّ وازج كذاك النفي قد كملاً ١٢١
- إذا النعجة الأدماء باتت بقفرة ١٢٩ فأَيّان ما تعدل به الريح تنزل ١٢٩
- استغنّ ما أغناك ربك بالغنى ١٣١ وإذا تصبّك خصاصةً فتحمل ١٣١
- فخير نحن عند الناس منكم ١٤٨ إذا الداعي الثوب قال يالا ١٤٨
- سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم ١٦١ فليس سواء عالم وجهول ١٦١
- حسبت الثقي والجود خير تجارة ١٧٣ ١٧٣
- فقلت له لما تمطى بجوزه وأردف أعجازاً وناء بكلكل ٢٠٠

٢٠٤ بدجلة حتّى ماء دجلة أشكلُ	فما زالت القتلى تمُجّ دماءها
٢٣٥ ولم يُشفيقْ على نَقصِ الدخَالِ	وأرسلها العِراكَ ولم يَدُدْها
٢٣٧ يَلُوحُ كأنّه خِللُ	لِمْيَةِ مُوَحِشاً طَلَلُ
٢٥٤ تَقِي المَنونَ لَدَى استِيفاءِ آجالِ	لا سابغات ولا جَاوَاءَ باسلةٌ
٢٦٠ مكانَ يا جملُ حُييتَ يا رجلُ	ليت التّحية كانت لي فأشكرها
٢٦٤ تطاولَ الليلُ عليك فانزِلِ	يا زِيدُ زِيدَ اليعمَلاتِ الذَّبَلِ
٢٧٤ لَدَى السّترِ، إلّا لَيْسَةَ المُتفضِّلِ	فجئتُ وقد نَصَّتُ لنومِ ثيابها
٢٧٤ كفاني - ولم أطلبُ - قليلٌ من المالِ	ولو أنّ ما أَسعَى لأدنى معيشَةٍ
٢٨٢ نهايةُ مسؤولِ أمانٍ وتسهيلُ	هَناءٍ وتسليمٍ تلا يومَ أنيّه
٢٨٦ فَالْهَيْتُها عن ذي تَمائِمِ مُحَوِّلِ	فَمِثْلِكَ حُبْلَى قد طَرَقَتْ ومُرضِعِ
٢٨٨ كَهُ ولا كَهْنٌ إلّا حاظِلًا	فلا تَرى بَعلاً ولا حَلالًا
٢٩٩ كَبيرُ أناسٍ في بَجادٍ مُزَمِّلِ	كَأَنَّ ثَبيراً في عرّانينِ وَئيلِه

قافية الميم

٤٠ إلّا انتفا قبُولِه العلامه	والحرفُ لم تصلحْ لَهُ علامه
٤٤ كَأَيِّنِ أَمْسٍ حَيْثُ والساكِنُ كَمِ	ومنه ذو فتحٍ وذو كسرٍ وضم
٥٥ قد خُصَّصَ الفعلُ بأنْ يَنْجَزَما	والاسمُ قد خُصَّصَ بالجرِّ كما
٩٢ لما تَرَكَ القَطَا طيِبَ المنامِ	فلولا المزعجاتُ من اللّياالي

٩٢	فإنَّ القولَ ما قالت حذامُ	إذا قالت حذامُ فصدَّقوها
٩٢	رضينا بالتحية والسلام	أتاركةٌ تدلَّلها قِطامُ
١٠٤	كيف منَّ صادَ عققانٍ وبوم	إنَّ منَّ صادَ عققاً لمشوم
١١٠	ومنَّ يشايه أبه فما ظلم	بأبيه اقتدى عديٌّ في الكرم
١١١	كلم تكوني لترومي مظلمه	وحذفها للنصب والجزم سِمه
١٢٣	عارٌ عليك إذا فعلت عظيم	لا تنه عن خلقي وتأتي مثله
١٦١	لذاته بذاكر الموت والهزم	لا طيب للعيش مادامت مُنغصّة
٢٦٠	وليس عليك يا مطرُ السلام	سلامُ الله يا مطرُ عليها
٢٦٣	أقول: يا اللهم يا اللهما	إني إذا ما حدثتُ أَلَمًا
٢٩٢	بشيءٍ أن أُمكُم شريم	لعلَّ الله فضلكم علينا
٢٩٩	يكونُ كعمرو بين عربٍ وأعجم	تجنَّبَ صديقاً مثلَ (ما) واحذرِ الذي
٢٩٩	(كما شَرِقَتْ صدرُ القناوة من الدم)	فإنَّ صديقَ السوءِ يزري وشاهدي
٢٩٩	كما شَرِقَتْ صدرُ القناوة من الدم	وتشَرِّقُ بالقولِ الذي قد أدعته

قافية النون

١٠٤	ومنَّخرين أشبها ظبيانا	أعرفُ منها الجيدَ والعِثانا
١٠٤	فالنوم] لا تألفه العيتان	يا أبتا [أرَّقني القِذَّانُ
١٠٦	وأنكرنا زعانِفَ آخرين	عرفنا جعفرًا وبني أبيه

وماذا تبتغي الشعراء مِنِّي	وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ ١٠٦
واجعلْ لنحوِ (يفعلانِ) النونا	رفعاً وتدعينَ وتألُونَا ١١١
ربُّ وفقني فلا أعِدِلَ عنْ	سننِ الساعينِ في خيرِ سننْ ١٢١
أنا ابنُ جَلَا وطلَّاعُ الثنايا	متى أضعِ العِمَامَةَ تعرفُوني ١٢٩
مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا	 ١٣٠
حَيْثُمَا تَسْتَيْمُ يُقَدِّرُ لَكَ اللّٰهُ	هُ نَجاحاً في غايِرِ الأزمانِ ١٣١
أهْمُ بفعلِ الحَزْمِ لا أَسْتَطِيعُهُ	وقد حيلَ بَيْنَ العَيْرِ والتَّرْوانِ ٢٧٤
لا ابنُ عَمِّكَ، لا أَفْضَلَتَ في حَسَبِ	عَنِّي ولا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَحْزُونِي ٢٨٣

قافية الهاء

أيا مَنْ مَقاليدُ المشاكِلِ عنْدَهُ	وصعبُها قد أصبحت طوْعَ أمرِهِ ٦٨
فما عَلِمَ مَمْنُوعُ صَرْفِ مَنُونُ	وقد دخلتُهُ كسرةُ حالَ جَرِّهِ ٦٨
وليسَ مضافاً بَلْ ولا ذا تَناسِبِ	ولا أَلْ به بَلْ لا ضرورةَ شَعْرِهِ ٦٨
لقد حَامَ مشهوراً وفي الذِّكْرِ قد أتى	فهذا غريبٌ فاكشِفْنِ لسِرِّهِ ٦٨
أيا مَنْ رَقِي كيوان في الفضلِ والذِّكا	وأصبح صَعْبُ العِلْمِ في طوْعِ أمرِهِ ٦٨
إليك جواباً محْكماً طيِبُ نَشْرِهِ	يَضوْعُ لَدَى اللَّبِّ السَّليْمِ بِذِكْرِهِ ٦٨
فذا عِرفَاتُ جَاءَ في الذِّكْرِ ظاهراً	بِتَنْوِينِهِ مَعَ كسرةِ حالَ جَرِّهِ ٦٨
وليسَ مضافاً بَلْ ولا ذا تَناسِبِ	ولا أَلْ به بَلْ لا ضرورةَ شَعْرِهِ ٦٨

٦٨	من التسع ثنتان استكنّا بظهره	وقد كان ممنوعاً من الصرف إذ به
٦٨	بتوينه يا مَنْ أضا فَجُرْ فخره	لحظهم التمكين حسب وليس ذا
٦٨	وهذا معمى قد كشفت لسره	وهذا على المشهور في القول بينهم
١٠٤	قد بَلَقَا في المجد غايتَاها	
١١٠	قد بَلَقَا في المجد غايتَاها	إِنْ أَبَاها وَأَبَا أَبَاها
١١٨	وأمكنني منها إذن لا أَقِيلُها	لَئِنْ عَادَ لي عبدُ العزيزِ بمثلها
١٣٦	وهيهاتَ خِلْ بالعقيق نواصله	فهيهاتَ هيهاتَ العقيقُ وَمَنْ به
١٤٤	مادامَ معنيّاً بذكرِ قلبه	وإنّما يُرضي المنيبُ ربّه
١٤٩	كلا(الله) برّ والأأيادي شاهده	والخبرُ الجزءُ المُتمُّ الفائدةُ
١٦٩	أن سوف يأتي كل ما قدرا	واعلم فاعلم المرء ينفعه
١٧٥	إنّ المنايا لا تطيشُ سِهامُها	ولقد علمتُ لتأتينِ منيَّتي
٢٨٠	سهوٌ فقالَ اليومَ تنساه	يا أوسُ هلْ نِمتَ وَلَمْ يَأْتِنَا
٢٨٣	لَعمرُ الله أعجبتني رِضاها	إذا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ
٢٨٦	لا يُشترى كَتَانُهُ وجَهْرُمُهُ	بل بَلَدٍ ملءُ الفِجاجِ قَتْمُهُ

قافية الياء

١٠١	فحسبي من ذو عندهم ما كفايا	فإما كرامٌ موِرونَ لقيتهم
١٢٨	به تُلفٍ مَنْ إِياءَ تأمُرُ آتيا	فإنك إذما تأتٍ ما أنتَ أمرُ
٢٦٦	كعبِدِ عَبدِي عبدَ عبدًا عَبدِيَا	واجعلْ مُناديَ صحٍّ إن يُضَفَّ لينا

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
ثعلب	١١٦
البرجانئ	٢٧٧، ١٦٢
الجرمئ	٢٦٩
ابن جنئ	١٩٥
ابن الحاجب	١٢٥
أبو حئان	٢١٦، ١٠٨، ٢٧
ابن الخبئاز	٩٥
ابن خروف	٢٥٠
الأخفش	٨٠، ٨٥، ١٤٨، ١٨٣، ٢٠١، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٩، ٢٣٤، ٢٥٢، ٢٩٨، ٣٠١

العلم	الصفحة
الرضيُّ الأستراباديُّ	٥٥، ٨٣، ١٠٨، ١٤٢، ٢١٤، ٢٤٦
الرُّمَّانيُّ	٨٢
الزَّجَّاج	٨٠، ٨٢، ١٠١، ١٠٧، ١٥٦، ١٨٩، ٢١٤، ٢٤٢، ٢٥٠، ٢٦٤، ٢٧٧
الزَّجَّاجيُّ	١٠٧، ١٥٦
الأزهرِيُّ	٨٥
الزياديُّ	١٠٧
ابن السَّراج	١٥٠، ١٦٢
سيبويه	٣١، ٣٩، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٩٣، ٩٤، ١٠١، ١٠٧، ١٠٨، ١١٧، ١٢٣، ١٢٧، ١٢٨، ١٤٨، ١٥٠، ١٦٢، ١٦٨، ١٨٣، ١٩٤، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٦، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٨٩، ٢٩٤، ٢٩٨، ٣٠١
السِّيرافيُّ	٩٥، ١٦٢، ٢٥٠
ابن عصفور	١١٨
الفارسيُّ	١٠٧، ١٦٢، ١٧٤
الفراهيديُّ (الخليل)	١١٧، ١٦٦، ١٨٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٧، ٢١٢، ٢٦٩
الفراء	١٠١، ١١٥، ١١٧، ١٤٠، ١٦٠، ١٧٠، ٢٦٥، ٢٨٧، ٣٠١
قطرب	١٠٧، ٢٠٠

العلم	الصفحة
الكسائي	٢٦٩ ، ٢٢٨ ، ١٧٠ ، ١٤٥ ، ١١٦ ، ٧٩
المازني	٢٦٩ ، ٢٦٤ ، ٢٤١ ، ٢٢٧ ، ١١٠
ابن مالك	٤٤ ، ٥٥ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩٥ ، ١١١ ، ١٣٢ ، ١٤٩ ، ١٨٥ ، ١٩٤ ، ٢٠٢ ، ٢١٣ ، ٢٣٤ ، ٢٤١ ، ٢٦٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠
المبرّد	٨٠ ، ٨٤ ، ٩٥ ، ١٥٠ ، ١٦٢ ، ١٩٤ ، ٢٤١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٩٤ ، ٢٦٩
المرادي	٢٩٥
ابن الناظم (بدر الدين)	١٥٧ ، ١٠٩
ابن هشام	٢٣١ ، ١٨٣
هشام الكوفي	١٠٧
يونس	٢٦٩ ، ٢٦٠

تراجم الأعلام

ثعلب^(١)

أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار
الشيبياني
(ت ٢٠٠ - ٢٩١ هـ / ٨١٦ - ٩٠٤ م)

- إمام الكوفيين في النحو واللغة . ولد
ومات في بغداد إثر صدمة فرس له بعد أن
ذهب سمعه.
من مؤلفاته:
- ١ - الفصيح .
 - ٢ - قواعد الشعر .
 - ٣ - شرح ديوان زهير .
 - ٤ - مجالس ثعلب .
 - ٥ - إعراب القرآن .

الجرجاني^(٢)

أبو بكر عبد القادر بن عبد الرحمن بن
محمد
(ت ٤٧١ هـ / ١٠٧٨ م)

- ولد في جرجان . كان من أئمة اللغة،
وواضع أصول البلاغة.
من مؤلفاته:
- ١ - أسرار البلاغة .
 - ٢ - دلائل الإعجاز .
 - ٣ - الجمل .
 - ٤ - التتمة .

(١) الأعلام ١: ٢٦٧ . (٢) الأعلام ٤: ٤٨ .

٥ - المغني في شرح (الإيضاح) في ثلاثين جزءاً. وهو مختصر على كتابه (المقتصد)

٦ - إعجاز القرآن، وغيرها .

٧ - (المقتصد) في الظاهرية.

٨ - (العمدة) في تصريف الأفعال.

٩ - العوامل المائة.

الجَرْمِيُّ^(١)

صالح بن إسحاق

(ت ٢٢٥هـ / ٨٧م)

عالم فقيه ، نحوي لغوي، دُرِّجَ ورع. نشأ في البصرة وسكن بغداد.
قال السيوطي: انتهى إليه علم النحو في زمانه.
من مؤلفاته:

١ - السير.

٢ - الأينية.

٣ - التنبيه.

٤ - غريب سيبويه .

٥ - كتاب في العروض.

ابن جَنِّي^(٢)

أبو الفتح عثمان ابن جَنِّي الموصلي

(ت ٣٩٢هـ / ١٠٠٢م)

ولد في الموصل ، وتوفي في بغداد. من أئمة النحو والأدب .

أخذ عن أبي علي الفارسي ، ومنه أخذ أبو إسحاق الشيرازي أسماء كتبه. ولما شرح ديوان المتنبي الذي سماه (النشر) - كان قد قرأ الديوان على صاحبه - قال عنه المتنبي: ابن جَنِّي أعرف بشعري مني. من مؤلفاته:

١ - (اللمع) في النحو.

٢ - (الخصائص) في اللغة.

٣ - التصريف الملوكي.

٤ - التنبيه.

٥ - المذكر والمؤنث.

٦ - إعراب أبيات ما استصعب من

الحماسة.

٧ - الكافي في شرح القوافي .

٨ - المصنّف.

٩ - (المحتسب) في شواذّ القراءات.

١٠ - المقتضب من كلام العرب.

١١ - سرُّ الصناعة.

(١) بغية الوعاة ٢: ٩٨.

(٢) شذرات الذهب ٣: ١٤٠ - ١٤١، الأعلام

ابن الحاجب^(١)

أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن
أبي بكر بن يونس
(٥٧٠ - ٦٤٦هـ / ١١٧٤ - ١٢٤٩م)

ولد في أسنا من صعيد مصر، ونشأ في
القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية،
من كبار علماء العربية .
فقيه مالكي، وكان أبوه حاجباً فعرف
به.
من مؤلفاته:

- ١ - الكافية.
 - ٢ - الشافية.
 - ٣ - (مختصر الفقه) في فقه المالكية،
ويسمى (جامع الأمهات).
 - ٤ - الإيضاح في شرح المفصل.
 - ٥ - (منتهى السؤل والأمل في علمي
الأصول والجدل) في علم أصول الفقه .
 - ٦ - (المقصد الجليل) قصيدة في
العروض.
 - ٧ - الأمالي التحوية.
 - ٩ - الأمالي المعلقة عن ابن الحاجب.
- وقد قام الشيخ الرضوي الاسترأبادي
الملقب بنجم الأئمة بشرح كتابيه: (الكافية)
بأربعة مجلدات ، و(الشافية) بأربع مجلدات
أيضاً.

أبو حيان^(٢)

أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن
يوسف بن حيان الغرناطيّ الاندلسي الجياني
(ت ٦٥٤ - ٧٤٥هـ / ١٢٥٦ - ١٣٤٤م)

ولد في غرناطة ، ورحل إلى مالقة
وتنقل منها إلى أن استقر في القاهرة حيث
توفي فيها.
وهو من كبار العلماء بالعربية والتفسير
والحديث والتراجم واللغات .
من مؤلفاته:

- ١ - (البحر المحيط) في تفسير القرآن
الكريم.
- ٢ - مجاني العصر.
- ٣ - طبقات نحاة الأندلس.
- ٤ - زهو الملك في نحو الترك.
- ٥ - التذيل والتكميل في شرح
(التسهيل).
- ٦ - منهج السالك في الكلام علي ألفية
ابن مالك.
- ٧ - الحلل الحالية في أسانيد القرآن
العالية .
- ٨ - النهر .
- ٩ - الإدراك للسان الأتراك
- ١٠ - نور الغبش في لسان الحبش.
- ١١ - منطق الخرس في لسان الفرس.

ابن الخبّاز^(١)

أبو عبد الله شمس الدين أحمد بن الحسين
ابن أحمد الأربلي الموصلي
(ت ٦٩٣هـ / ١٢٤١م)

الأخفش^(٣)

أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي
البلخي، المعروف بالأوسط
(ت ٢١٥هـ / ٨٣٠م)

نحويٌّ ضرير.

من مؤلفاته:

- ١ - (الغرة المخفية في الدرّة الألفية)
- وهو شرح لألفية ابن المعطي.
- ٢ - (توجيه اللمع)، وهو شرح للمع ابن جني .

ولد في بلخ، وسكن البصرة وبها أخذ
عن سيبويه وصنّف كتبه التي منها :

- ١ - تفسير معاني القرآن.
- ٢ - شرح أبيات المعاني.
- ٣ - الاشتقاق، وغيرها.
- ٤ - معاني الشعر.
- ٥ - كتاب الملوك.

٦ - القوافي.

وهو الذي أّزاد في البحور الشعرية
الفرايدية بحر الخب فجعلها ستة عشر
بحراً .

ابن خروف^(٢)

أبو الحسن علي بن محمّد بن علي بن
محمّد الحضرمي
(٥٢٤ - ٦٠٩هـ / ١١٣٠ - ١٢١٢م)

من أهل أشبيلية وبها توفي، وأصله من
حضر موت وإليها ينسب.
قال عنه ابن الساعي: كان يتنقّل في
البلاد ولا يسكن الا في الخانات، ولم
يتزوّج قط.

من مؤلفاته:

- ١ - تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب.
- ٢ - شرح كتاب سيبويه.
- ٣ - شرح جمل الزجاجي.

الرضيُّ الأستربادي^(٤)

نجم الدين محمّد بن الحسن
الملقب بنجم الأئمة
(ت ٦٨٦هـ / ١٢٨٧م)

ولد في أستراباد من أعمال طبرستان.

(١) الأعلام ١: ١١٧. (٢) الأعلام ٤: ٣٣٠.
(٣) الأعلام ٣: ١٠١٣ - ١٠٢.
(٤) أمل الأمل ٢: ٢٥٥، خزانة الأدب ١: ١٢٠،
الأعلام ٦: ٨٦.

وضع شرحه على الكافية في الحضرة
الشريفة الغروية سنة (٦٨٨هـ).
من مؤلفاته:

١ - (الوافية في شرح الكافية) في
النحو.

٢ - شرح مقدمة ابن الحاجب في
الصرف المسماة بـ (الشافية) .

٣ - شرح القوائد السبع العلويات لابن
أبي الحديد .

الرُّمَانِيُّ^(١)

أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن
عبدالله

(٢٩٦ - ٣٨٤هـ / ٩٠٨ - ٩٩٤)

ولد في بغداد، وبها توفي ، وأصله من
سامراء. وهو باحث معتزلي، ويعدُّ من كبار
النحاة.

له أكثر من مائة مصنف منها:

١ - الأكوان.

٢ - المعلوم والمجهول.

٣ - الأسماء والصفات.

٤ - صنعة الاستدلال.

٥ - شرح سيبويه.

٦ - معاني الحروف.

٧ - النكت في إعجاز القرآن .

٨ - التفسير.

٩ - شرح أصول ابن السراج.

١٠ - الحدود الأكبر.

١١ - الحدود الأصغر.

الزَّجَّاجُ^(٢)

أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل
(ت ٢٤١ - ٣١١هـ / ٨٥٥ - ٩٢٣م)

ولد ومات في بغداد . كان عالماً في
النحو واللغة .

عمل مؤدباً للقاسم بن عبيد الله بن
سليمان وزير المعتضد، حتى تولى القاسم
الوزارة فجعله كاتباً له.

كانت له مناقشات كثيرة مع ثعلب
وغيره.

من مؤلفاته:

١ - معاني القرآن.

٢ - الاشتقاق.

٣ - الأمالي.

٤ - المثلث.

٥ - خلق الإنسان .

٦ - إعراب القرآن .

٧ - خلق الفرس.

٨ - العروض.

٩ - النوادر.

١٠ - فعلت وأفعلت.

١١ - مختصر النحو.

١٢ - القوافي.

الزجاجي^(١)

أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق

النهاونديّ

(ت ٣٣٧هـ / ٤٤٩م)

ولد في نهاوند، ونشأ في بغداد، وسكن دمشق، وتوفّي في طبريّة. شيخ العربيّة في عصره.

وصفّ كتاب (الجلّ) بمكّة وكان إذا فرغ من باب طاف أسبوعاً.

من مؤلّفاته:

١ - الجمل الكبرى.

٢ - الإيضاح في علل النحو.

٣ - الزاهر في اللغة.

٤ - الإبدال والمعاقبة والنظائر.

٥ - شرح كتاب (الألف واللام) للمازني.

٦ - شرح خطبة (أدب الكاتب).

٧ - اللامات.

٨ - المخترع في القوافي.

الأزهريّ^(٢)

زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن

محمّد الجرجاويّ المعروف بالوقادة

(٨٣٨ - ٩٠٥هـ / ١٤٣٤ - ١٤٩٩م)

ولد بجرجا في صعيد مصر، وتوفّي قبل

دخوله القاهرة بعد عودته من الحجّ.

من مؤلّفاته:

١ - المقدمة الأزهرية في علم العربيّة.

٢ - موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب.

٣ - شرح الآجروميّة.

٤ - التصريح بمضمون التوضيح.

٥ - الألفاظ النحويّة.

الزياديّ^(٣)

عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ

(٢٩ - ١١٧هـ / ٦٥٠ - ٧٣٥م)

من الموالي، من أهل البصرة. عالم في النحو، وعنه أخذ كبار النحاة كابن العلاء والافخش.

قال عنه الزبيديّ في (طبقات النحويّين) - وهو كتاب لازال مخطوطاً - ما نصّه: هو أوّل من بعج النحو، ومدّ القياس، وشرح العلل.

وهو الذي فَرَعَ النحو وقاسه، وكان أعلم البصريّين به. وقال عنه الواحديّ في كتاب (الإغراب في علم الإعراب): كان عبد الله من تلامذة عنبسة بن سعدان، وهو من تلامذة أبي الاسود الدؤليّ واضع النحو، وليس في أصحاب عنبسة مثل عبد الله، واسمه ميمون الأقرن.

(١) بنية الوعاة ٢: ٧٧، الأعلام ٣: ٢٩٩.

(٢) الأعلام ٢: ٢٩٧.

(٣) خزنة الأدب ١: ١١٥، الأعلام ٤: ٧١.

ابن السراج^(١)

أبو بكر محمّد بن السريّ بن السهل
(ت ٣١٦ هـ / ٦٢٩ م)

سيبويه^(٢)

أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيّ
(١٤٨ - ١٨٠ هـ / ٧٦٥ - ٧٩٦ م)

من أهل بغداد.

قيل عنه: ما زال النحو مجنوناً حتى
عقله السراج بأصوله .

وهو من أصحاب المبرّد، وكان أحدتهم
سنّاً، وقد قرأ عليه كتاب سيبويه، وعنه
أخذه أبو علي الفارسي. وكان له معرفة
بالموسيقى .

مات شاباً.

قال المرزبانّي أحدث تلامذة المبرّد سنّاً
مع ذكاء وفطنة.

من مؤلفاته:

١ - الأصول.

٢ - شرح كتاب سيبويه.

٣ - الشعر والشعراء.

٤ - العروض .

٥ - الخط والهجا.

٦ - (المواصلات والمذكرات) في الأخبار.

٧ - الموجز في النحو.

٨ - الاشتقاق.

٩ - احتجاج القرّاة.

١٠ - الجمل.

١١ - الرياح والهواء والنار.

١٢ - جمل الأصول.

نسبته إلى بني الحارث بالولاء.

ولد في إحدى قرى شيراز. إمام النحاة،
وأوّل من بسط علم النحو.

قدم البصرة فلزم الخليل فأخذ عنه
وفاهه. ناظر الكسائيّ فيما عرف فيما بعد
ب(المسألة الزنبريّة) فكانت السبب في
وفاته؛ لما ظهر من مغالطة الكسائي
واستمالته الرشيد إلى جانبه.

ومعنى سيبويه بالفارسية: رائحة التفاح.

توفيّ في الأهواز، وقيل في شيراز،
وقبره فيها .

وكان أنيقاً جميلاً، توفيّ شاباً. وفي
مكان وفاته والسنة التي توفي فيها خلاف
بين المؤرخين.

قيل: إن الرشيد أجازة بعشرة آلاف
درهم بعد مناظرته مع الكسائيّ.

وقيل: إن سبب تسميته بسيبويه هو أن
مرّبّيته كانت ترقصه به.

كتابه الذي غلب عليه اسم (الكتاب) لم
يصنع قبله ولا بعده مثله.

(١) بغية الوعاة ١: ١٠٩ / ١١٠، الأعلام ٦: ١٣٦.

(٢) الأعلام ٢: ٨١.

السِّيرَافِيُّ^(١)

أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان
(٢٨٤ - ٣٦٨ هـ / ٨٩٧ - ٩٧٩ م)

ولد في سيراف من بلاد فارس ، وتفقَّه
في عمان ، وسكن بغداد، وتوفِّي فيها بعد أن
تولى القضاء بها حتى مات.
كان معتزلياً متمسكاً لا يأكل إلا من
كسب يده، حيث كان يعتاش على نسخ
الكتب بالأجرة.

قال عنه أبو حيَّان التوحيدِيُّ - في
تقريب الجاحظ - : أبو سعيد السيرافيُّ شيخ
الشيوخ وإمام الأئمَّة معرفةً بالنحو والفقه
واللغة والشعر والعروض والقوافي والقرآن
والفرائض والحديث والكلام والحساب
والهندسة.

أفتى في جامع الرصافة خمسين سنة
على مذهب أبي حنيفة فما وجد له خطأ
ولا عثر له على زلَّة.

من مؤلفاته:

١ - (الإقناع) في النحو، وقد أتمَّه بعده ابنه
يوسف.

٢ - صنعة الشعر.

٣ - البلاغة.

٤ - شرح كتاب سيبويه .

٥ - أخبار النحويِّين البصريِّين.

٦ - شرح المقصورة الدريديَّة.

ابن عصفور^(٢)

أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمَّد
الحضرميَّ الأشبيليَّ

(٥٩٧ - ٦٦٩ هـ / ١٢٠٠ - ١٢٧١ م)

ولد في أشبيلية في الأندلس ، وهو حامل
لواء العربيَّة فيها في عصره.

قال عنه ابن الزبير: أخذ عن الشلوين
والدبَّاج، ولازم الشلوين فترة ثم كانت
بينهما منافرة ومقاطعة.

توفي بتونس .

من مؤلفاته:

١ - المقرَّب.

٢ - الممتع.

٣ - المفتاح.

٤ - الهلال.

٥ - المقنع.

٦ - شرح الجمل، وهو ثلاث شروح
على هذا الكتاب.

٧ - سرقات الشعراء

٨ - شرح المتنبي .

٩ - السالف والعدار.

١٠ - شرح الحماسة.

١١ - شرح الجزوليَّة.

١٢ - مختصر المحتسب.

(١) الأعلام ٢: ١٩٦.

(٢) بنية الوعاة ٢: ٢١٠، الأعلام ٥: ٢٧.

الفارسي^(١)

أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار
(٢٨٨ - ٣٧٧ هـ / ٩٠٠ - ٩٨٧ م)

ولد في فارس ، ثم رحل إلى بغداد ،
وتجول في كثير من البلدان .
زار حلب عام (٣٤١ هـ) ، فأقام عند
سيف الدولة مدّة ، عاد بعدها إلى فارس
حيث صحب عضد الدولة ابن بويه ، وعلمه
النحو، وله صف كتابه (الإيضاح).
إمام في النحو والعربيّة ، اتهم بالاعتزال
في فترة قيامه في بغداد. وله شعر قليل.
وردته أسئلة من بلدان شتى ، فصنّف
في مسائل كل بلدٍ منها كتاباً كما سيأتي.
من مؤلفاته:

- ١ - (التذكرة) في علوم العربيّة .
- ٢ - (تاليف سيبويه) .
- ٣ - (الحجّة في علل القراءات) .
- ٤ - (جواهر النحو) .
- ٥ - (العوامل) .
- ٦ - (المقصود والممدود) .
- ٧ - (المسائل الشيرازيّة) .
- ٨ - (المسائل العسكريّة) .
- ٩ - (المسائل البصريّة) .
- ١٠ - (الحليّات) .
- ١١ - (البغداديات) .
- ١٢ - (الشعر) .

الفراهيدي^(٢)

أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد عمرو بن
تميم الازدي
(١٠٠ - ١٧٠ هـ / ٧٨٦ - ٧٨٦ م)

ولد ومات فقيراً صابراً في البصرة ،
وكان سبب موته أنه فكّر في وضع طريقة
تسهّل الحساب على السامّة ، فدخل
المسجد وهو يتأمّل فصدته سارية وهو
غافل فكانت سبب موته.
قال عنه النظر بن شميل: ما رأى
الراؤون مثل الخليل، وما رأى الخليل مثل
نفسه. من أئمّة الادب واللغة .
وهو واضع علم العروض . وكان يحج
سنة ويفزو أخرى.
من مؤلفاته:

- ١ - (العين) في اللغة
- ٢ - معاني الحروف.
- ٣ - تفسير حروف اللغة.
- ٤ - كتاب العروض.
- ٥ - النغم .
- ٦ - النقط والشكل.
- ٧ - الجمل.
- ٨ - كتاب فائت العين.
- ٩ - كتاب الإيقاع.
- ١٠ - الشواهد.

الفراء^(١)

أبو زكريّا يحيى بن زياد الأقطع بن عبد الله
ابن منظور الديلمي
(١٤٤-٢٠٧هـ / ٧٦١-٨٢٢م)

ولد في الكوفة وانتقل إلى بغداد، وتوفي
في طريق مكة .
عهد إليه المأمون بتربية ابنه.
قيل : الفراء أمير المؤمنين في النحو .
وقال ثعلب : لولا الفراء ما ولدت اللغة .
وكان فقيهاً متكلاً ، عالماً بأيام العرب
وأخبارها ، عارفاً بالطب والنجوم .
ولقب أبوه بالأقطع؛ لأنَّ يده قطعت في
معركة فنج عام (١٦٩هـ) ، وقد شهدا مع
الحسين بن علي بن الحسن (رض) .
من مؤلفاته :

١ - المقصور والمدود .

٢ - معاني القرآن . وهو أمالٍ له كان يملئها
على جمع ، من جملتهم نحو ثمانين قاضياً .

٣ - المذكر والمؤنث .

٤ - الجمع والتننية في القرآن .

٥ - الحدود .

٦ - مشكل اللغة .

٧ - اللغات .

٨ - (الفاخر) في الأمثال .

٩ - ما تلحن فيه العامة .

قطرب^(٢)

أبو علي محمد بن المستنير
(ت ٢٠٦هـ - ٨٢١م)

من أهل البصرة ، وكان يرى رأي
المعتزلة النظامية . عالم بالأدب واللغة ،
وهو أول من وضع المثلث اللغوي وله فيه
كتاب .

من مؤلفاته :

١ - معاني القرآن .

٢ - النوادر .

٣ - الأزمنة .

٤ - الأضداد .

٥ - خلق الإنسان .

٦ - غريب الحديث .

الكسائي^(٣)

أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله
الكوفي

(ت ١٨٩هـ / ٨٠٥م)

ولد في إحدى قرى الكوفة ، وتوفي
بالري . إمام في النحو واللغة والقراءة ، وهو
مؤدب الرشيد وابنه الأمين .

قال الجاحظ : كان أثيراً عند الخليفة ،
حتى أخرجته من طبقة المؤدبين إلى طبقة

(١) الأعلام ١٤٥٨ . (٢) الأعلام ٩٥٠٧ .

(٣) الأعلام ٢٨٣٤ .

الجلساء والمؤانسين .

من مؤلفاته:

١ - معاني القرآن.

٢ - المصادر.

٣ - الحروف .

٤ - القراءات .

٥ - النوادر.

٦ - مختصر في النحو .

ابن مالك^(٢)

محمّد بن عبد الله الطائي

(٦٠٠ - ٦٧٢ / ١٢٠٣ - ١٢٧٤م)

ولد في جيان في الأندلس ، وانتقل منها

إلى الشام ، وتوفي فيها.

أحد الأئمّة في علوم العربيّة. والقراءات

وعلمها.

له مؤلفات كثيرة نظمها بعضهم في (٢٨)

بيتاً من الشعر .

من مؤلفاته:

١ - الألفية.

٢ - تسهيل الفوائد.

٣ - الضرب في معرفة لسان العرب.

٤ - الكافية الشافية.

٥ - سبك المنظوم وفك المختوم.

٦ - عدّة الحافظ وعمدة الالفاظ .

٧ - لامية الأفعال.

٨ - إيجاز التعريف.

٩ - شواهد التوضيح.

١٠ - إكمال الإعلام بمثلث الأعلام.

١١ - تحفة المودود في المقصور

والممدود.

المازني^(١)

أبو عثمان بكر بن محمّد بن عثمان

(ت ٥٢٤٩ هـ / ١١٦٣م)

نشأ في البصرة وبها توفي. كان إمام

النحو والعربيّة في عصره.

ومن لطائف ما ينقل عنه أنه ردّ مائة

دينار من ذمّي بذلها له مقابل تعليمه إياه

كتاب سيبويه، ولما عورض في ذلك، قال:

إن هذا الكتاب يشتمل على ثلاثمائة وكذا

آية من كتاب الله عزّ وجلّ ، ولست أرى أن

أمكن منها ذمياً غيراً على كتاب الله وحميّة

له.

من مؤلفاته:

١ - ما تلحن فيه العامّة.

٢ - الألف واللام.

٣ - التصريف.

٤ - العروض.

٥ - القوافي .

(١) وفيات الأعيان ١: ٢٨٣ - ٣٨٤، الأعلام

٦٩:٢.

(٢) الأعلام ٦: ٢٢٣.

المبرِّد^(١)

محمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي
(٢١٠ - ٢٨٦ هـ / ٨٢٦ - ٨٩٩ م)

ولد في البصرة. كان إمام العربية في بغداد بعد طبقة الجرّمي والمازني. وكان سبب تلقّيه بالمبرِّد أن المازنيّ لما صَنَّف كتابه (الألف واللام) سأله - أي المازنيّ - عن دقيقه وعويصه ، فأجابه بأحسن جواب، فقال المازنيّ له: قم فأنت المبرِّد - بكسر الراء - فحرَّفه الكوفيّون إلى المبرِّد ، وفتحوا الراء.

من مؤلفاته:

١ - الكامل.

٢ - المذكر والمؤنث.

٣ - المقتضب.

٤ - التعازي والمراثي.

٥ - شرح لامية العرب.

٦ - إعراب القرآن.

٧ - طبقات النحاة البصريّين .

المرادي^(٢)

أبو محمَّد بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله المصريّ المعروف بابن أمّ قاسم
(٧٤٩ هـ / ١٢٤٨ م)

ولد وتوفّي في مصر وأقام واشتهر في المغرب، مفسّر أديب.

من مؤلفاته:

١ - إعراب القرآن.

٢ - شرح ألفيّة ابن مالك.

٣ - (شرح الشاطبيّة) في القراءات .

ابن الناطم^(٣)

بدر الدين محمَّد بن محمَّد بن عبد الله بن مالك الطائيّ
(ت ٦٨٦ هـ - ١٢٨٧ م)

ولد وتوفّي بدمشق ، وسكن بعلبك مدّة. قال ابن العماد الحنبلي : شيخ العربية ، وقدوة أرباب المعاني والبيان . أخذ عن والده النحو واللغة والمنطق.

وقال الذهبيّ : كان إماماً ذكياً فهماً حادّ الذهن ، إماماً في النحو ، إماماً في المعاني والبيان والنظر، جيّد المشاركة في الفقه والأصول وغير ذلك .

قال: تكهّل ، وقيل : لم يتكهّل.

من مؤلفاته:

١ - شرح الألفيّة المعروف بشرح ابن

الناظم.

٢ - المصباح في المعاني والبيان.

٣ - شرح تصريف ابن الحاجب.

٤ - شرح لامية الأفعال .

(١) الأعلام ٧: ١٤٤. (٢) الأعلام ٢: ٢١١. (٣) شذرات الذهب ٥: ٣٩٨ - ٣٩٩. الأعلام ٧: ٣١٠.

ابن هشام^(١)

أبو محمّد جمال الدين عبد الله بن يوسف
بن أحمد بن عبد الله بن يوسف
(٧٠٨ - ٧٦١ هـ / ١٣٠٩ - ١٣٦٠ م)

ولد وتوفّي في مصر .

قال عنه ابن خلدون: (مازلنا ونحن
بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربيّة
يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه).
من مؤلفاته:

- ١ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.
- ٢ - عمدة الطالب في تحقيق تصريف
ابن الحاجب.
- ٣ - رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة.
- ٤ - شذور الذهب.
- ٥ - قطر الندى وبل الصدى.
- ٦ - التذكرة في (١٥) جزءاً .
- ٧ - الجامع الصغير.
- ٨ - الجامع الكبير.
- ٩ - الإعراب عن قواعد الإعراب.
- ١٠ - التحصيل والتفصيل لكتاب
(التذيل).

- ١١ - نزهة الطرف في علم الصرف.
- ١٢ - (موعد الأذهان) في الألفاظ التحويّة.
- ١٣ - رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة.
- ١٤ - أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن

مالك.

هشام الكوفي^(٢)

أبو عبد الله هشام بن معاوية الكوفي
(ت ٩٠٧ هـ / ٨٢٤ م)

من أصحاب الكسائي، وكان ضريباً.
من مؤلفاته:

- ١ - الحدود.
- ٢ - المختصر.
- ٣ - القياس .

يونس^(٣)

أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبيّ
(٩٤ - ١٨٢ هـ / ٧١٣ - ٧٩٨ م)

وكانت نسبته إلى بني ضبّة بالولاء .
ولد في قرية جبّيل - بفتح الجيم وضم
الباء المشدّدة - الواقعة بين بغداد وواسط.
وهو شيخ سيبويه والقراء وغيرهم من
أئمّة النحو. ومما نسب له قوله: ليس لعبيّ
مروءة ، ولا لمنقوص البيان بهاء.
من مؤلفاته:

- ١ - معاني القرآن.
- ٢ - اللغات.
- ٣ - النوارد .

(١) الأعلام ٤: ١٤٧ . (٢) وفيات الأعيان ٦: ٨٥ .
(٣) الأعلام ٨: ٢٦١ .

مصادر التحقيق

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - أساس البلاغة ، الزمخشريّ (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ، ت ٥٣٨هـ) تحقيق : عبد الرحيم محمود (بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ١٩٧٩م) .
- ٣ - الأعلام ، الزركلي (خير الدين) بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٩م ط ٨ .
- ٤ - أمل الأمل في علماء جبل عامل ، الحرّ العاملي (محمّد بن الحسن ، ت ١١٠٤هـ) تحقيق : السيد أحمد الحسينيّ (نجف : مطبعة الآداب) .
- ٥ - إملأ ما منّ به الرحمن ، العكبريّ (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، ت ٦١٦هـ) تصحيح وتحقيق : إبراهيم عطوة عوض (مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده ١٩٦٩م) ط ٢ .
- ٦ - الإنصاف في مسائل الخلاف الأنباري (أبو البركات عبد الله بن محمّد بن عبد الله بن مصعب كمال الدين الأنباري ، ت ٥٤٢هـ) تحقيق : محيي الدين عبد الحميد (مصر : المكتبة التجارية ١٩٦١م) ط ٤ .
- ٧ - أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين ، البلاديّ (عليّ

٣٦٤ التُّحْفُ النُّحُويَّةُ فِي شَرْحِ الْآجُرُومِيَّةِ

ابن حسن بن عليّ بن سليمان البحرانيّ ، ت ١٣٤٠هـ) تصحيح : محمّد عليّ محمّد رضا الطبسي (نجف : مطبعة النعمان ١٣٧٧هـ) .

٨ - أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ ، ابن هشام (أبو محمّد عبد الله جمال الدين الأنصاري ت ٧٦١هـ) تحقيق : محيي الدين عبد الحميد (بيروت : دار إحياء التراث العربي ١٩٨٠م) ط ٦ .

٩ - الْإِيضَاحُ فِي عِلَلِ النَّحْوِ ، الرَّجَاجِيُّ (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاونديّ ، ت ٣٣٧هـ) تحقيق : الدكتور مازن المبارك (بيروت : دار النفائس ١٩٧٩م) ط ٣ .

١٠ - الْبَحْرُ الْمُحِيطُ فِي التَّفْسِيرِ ، أَبُو حَيَّانٍ (محمّد بن يوسف الغرناطيّ الاندلسيّ ، ت ٧٥٤هـ) بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٢م .

١١ - بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ فِي طَبَقَاتِ اللَّغَوَيْنِ وَالنَّحَاةِ ، السَّيُوطِيُّ (أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت ٩١١هـ) تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم (بيروت : دار الفكر ١٩٧٩م) ط ٢ .

١٢ - الْبَهْجَةُ الْمَرْضِيَّةُ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ ، السَّيُوطِيُّ (أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت ٩١١هـ) تحقيق : نقي منفرد (قم : مكتب الإعلام الإسلامي ١٤١٧هـ) ط ١ .

١٣ - الْبَيَانُ فِي غَرِيبِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ، الْأَنْبَارِيُّ (أبو البركات عبد الله بن محمّد بن عبد الله بن مصعب كمال الدين الأنباريّ ، ت ٥٤٢هـ) تحقيق : الدكتور طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقّا .

١٤ - الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ ، الْقُرْطُبِيُّ (أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاريّ ، ت ٦٧١هـ) تصحيح : أحمد عبد العليم البردوني (بيروت : دار إحياء التراث العربيّ ١٩٨٥م) ط ٢ .

١٥ - حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ ، الصَّبَّانُ (محمّد بن عليّ الصَّبَّانُ ، ت ١٢٠٦هـ) طبع ونشر ملتزمي دار إحياء الكتب العربيّة : عيسى

البابيّ الحلبيّ وشركاه .

١٦ - تاج العروس من جواهر القاموس ، الزبيديّ (محبّ الدين أبو الفيض السيد محمّد مرتضى الحسينيّ الواسطيّ، ت ١٢٠٥هـ) مصر: المطبعة الخيريّة ١٣٠٦هـ، ط ١.

١٧ - الحقّ الواضح في أحوال العبد الصالح ، البلادي (عليّ بن حسن بن سليمان البحرانيّ) . مطبوع ضمن (زاد المجتهدين في شرح بلغة المحدثين) ، وهو من تأليف الشيخ أحمد بن صالح آل طعان) تحقيق: ضياء بدر آل سنبل، ١٤١٤هـ، ط ١.

١٨ - الحيوان ، الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر ، ت ٢٥٥) تحقيق : عبد السلام محمّد هارون (بيروت : دار إحياء التراث العربيّ ١٩٦٩) ط ٣ .

١٩ - خزنة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، البغداديّ (عبد القادر بن عمر ، ت ١٠٩٣هـ) ، بيروت : دار صادر ، ط ١ .

٢٠ - ديوان كثير عزة (كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة ، ت ١٠٥هـ) شرح : مجيد طرّاد . (بيروت : دار الكتاب العربيّ ١٩٩٥) ط ٢ .

٢١ - ديوان النابغة الذبيانيّ ، النابغة (أبو أمانة زياد بن معاوية بن ضباب ، ت ٦٠٤م) تحقيق وشرح : كرم البستاني (بيروت : دار صادر) .

٢٢ - الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، آقا بزرك الطهراني (محمّد محسن ، ت ١٣٨٩) بيروت : دار الأضواء ١٩٨٣ ، ط ٣ .

٢٣ - شرح ابن عقيل ، (بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيليّ ، ت ٧٦٩هـ) تحقيق : محيي الدين عبد الحميد (قم : مطبعة أمير ١٣٥٧هـ . ش) .

٢٤ - شرح أبيات سيبويه ، النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمّد ، ت ٣٣٨هـ) تحقيق : زهير غازي زاهد (نجف : مطبعة الغريّ الحديثة ١٩٧٤م) ط ١ .

٢٥ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الأشموني (عليّ بن محمّد ، توفي في القرن السابع) . مطبوع ضمن حاشية الصبّان .

٢٦ - شرح الفية ابن مالك ، ابن الناظم (محمّد بن محمّد بن عبد الله ، ت ٦٨٦هـ)

٣٦٦..... التُّحْف النُحْوِيَّة فِي شَرْحِ الْآجُرُومِيَّة

تحقيق : محيي الدين عبد الحميد (بيروت : دار الجيل) .

٢٧ - شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور . (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد ، ت ٦٦٩هـ) تحقيق : د . صاحب أبي جناح (بغداد . وزارة الأوقاف والشؤون الدينية / إحياء التراث الإسلامي ١٩٨٠) .

٢٨ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن عماد الحنبلي (أبو الفلاح عبد الحي ابن العماد ، ت ١٠٨٩هـ) بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٢٩ - شرح الرضي على الكافية ، الرضي الأسترابادي (نجم الدين محمد بن الحسن ، ت ٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر (مصر : جامعة قاريونس ١٩٧٨م) .

٣٠ - شرح شذور الذهب ، ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري ، ت ٧٦١هـ) تحقيق : محيي الدين عبد الحميد (قم : مؤسسة الطباعة والنشر ١٤١٤هـ ط ٢) .

٣١ - شرح الشواهد ، العيني (محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد ، توفي في القرن السابع) ، مطبوع ضمن حاشية الصبّان على شرح الأشموني على الفية بن مالك .

٣٢ - شرح القصائد التسع المشهورات ، النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد ، ت ٣٣٨هـ) تحقيق : أحمد الخطّاب (بغداد : دار الحرية للطباعة ١٩٧٣م) ط ١ .

٣٣ - شرح المعلقات السبع ، الزوزني (أبو عبد الله الحسين بن علي بن أحمد بن حسين ، ت ٤٨٦) تحقيق : لجنة التحقيق في الدار العالمية (بيروت : الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٣م) .

٣٤ - الصحاح : تاج اللغة وصحاح العربية ، الجوهري (إسماعيل بن حماد ، ت ٣٩٣هـ) تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار (بيروت : دار العلم للملايين ١٩٩٠م) ط ٤ .

٣٥ - صحيح البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ، ت ٢٥٦) تحقيق : الدكتور مصطفى ديب البغا (دمشق : اليمامة للطباعة ونشر والتوزيع ١٩٩٢م) ط ٥ .

٣٦ - صحيح مسلم (أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ،

ت ٢٦١ هـ) بيروت : دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٥ م ، ط ١ .
 ٣٧ - الفصول الخمسون ، ابن معطي (أبو الحسين زين الدين يحيى بن عبد المعطي المغربي ، ت ٦٢٨) تحقيق : محمود محمد الطناحي (القاهرة : نشر عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٩٧٦ م) .

٣٨ - الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب) ، الجامي (نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد ، ت ٨٩٨ هـ) تحقيق : أسامة طه الرفاعي (بغداد : مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ١٩٨٣ م) ط ١ .

٣٩ - القاموس المحيط ، الفيروز ابادي (أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي ، ت ٨١٧) بيروت : دار إحياء التراث العربي ١٩٩١ م ، ط ١ .

٤٠ - قطر الندى وبلّ الصدى ، ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري، ت ٧٦١ هـ) تحقيق: محيي الدين عبد الحميد (مصر: مطبعة السعادة ١٩٦٣م) ط ١١ .
 ٤١ - الكتاب ، سيبويه (أبو بشر عمر بن عثمان ، ت ١٨٠ هـ) بيروت ١٩٦٧ .

٤٢ - كتاب العين ، الفراهيدي (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد ، ت ١٧٥ هـ) تحقيق : الدكتور مهدي المخزومي ، الدكتور إبراهيم السامرائي (قم : مؤسسة دار الهجرة ١٤٠٩ هـ) ط ٢ .

٤٣ - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ، ت ٥٣٨ هـ) تصحيح : مصطفى حسين أحمد (بيروت : دار الكتاب العربي) .

٤٤ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله ، ت ١٠٦٧) تصحيح : محمد شرف الدين بالتقايا ، ورفعت بيلگه الكليسي (بيروت : دار إحياء التراث العربي) .

٤٥ - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، الهندي (علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي ، ت ٩٧٥ هـ) تصحيح : الشيخ صفوة السقا (بيروت : مؤسسة

(الرسالة ١٩٩٣ م) .

٤٦ - الكواكب الدرِّيَّة على متَّمَّة الآجرومية ، الأهدل (محمَّد بن أحمد بن عبد الباري ، ت ١٢٩٨ هـ) ، تصحيح : أحمد سعد علي (القاهرة ١٩٣٨ م) .

٤٧ - لسان العرب ، ابن منظور (محمَّد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري ، ت ٧١١ هـ) ، تعليق : علي شيري (بيروت : دار إحياء التراث العربي ١٩٨٨ م) ط ١ .

٤٨ - مجلَّة الموسم (العدد ٩ - ١٠) ١٩٩١ م / ١٤١١ هـ ، بحث : من أعلام القطيف عبر العصور .

٤٩ - مجمع البحرين ومطلع النُّيرين ، الطريحي (فخر الدين بن محمَّد علي بن أحمد بن علي ، ت ١٠٨٥ هـ) تحقيق : أحمد الحسيني (بيروت : مؤسَّسة الوفاء ١٩٨٣ م) ط ٢ .

٥٠ - مجمع البيان في تفسير القرآن ، الطبري (أبو علي الفضل بن الحسن ، ت ٥٤٨ هـ) تحقيق هاشم المحلَّاتي (بيروت : دار إحياء التراث العربي ، مؤسَّسة التاريخ العربي ١٩٩٢ م) ط ١ .

٥١ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، الفيومي (أحمد بن محمَّد بن علي المقرئ ، ت ٧٧٠ هـ) قم : مؤسَّسة دار الهجرة ١٤٠٥ هـ ، ط ١ .

٥٢ - معجم البلدان ، الحموي (أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله ، ت ٦٢٦ هـ) بيروت : دار إحياء التراث العربي ١٩٧٩ م .

٥٣ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام (أبو محمَّد عبد الله جمال الدين الأنصاري ، ت ٧٦١ هـ) تحقيق الدكتور مازن المبارك ، ومحمَّد علي حمد الله . (بيروت ١٩٧٩) ط ٥ .

٥٤ - المقاصد النُحويَّة في شرح شواهد شروح الألفيَّة (مطبوع في حاشية خزانة الأدب ولُبُّ لباب لسان العرب) ، العيني (محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد ، توفي في القرن السابع) .

٥٥ - المقرَّب ، ابن عصفور (علي بن مؤمن بن محمَّد ابن منظور ، ت ٦٦٩ هـ)

تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، عب الله الجبوري (بغداد : مطبعة العاني ١٩٧١م) ط ١ .

٥٦ - منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (محيي الدين عبد الحميد) ضمن شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك .

٥٧ - النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي ، ت ٨٢٢) مراجعة : علي محمد الضياع (بيروت : دار الفكر)

٥٨ - النهاية في غريب الحديث والأثر ، ابن الأثير (مجد الدين أبو السعادات المبارك ابن محمد الجزري ، ت ٦٠٦ هـ) تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، محمود أحمد الطناحي (القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ١٩٦٣) .

٥٩ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، السيوطي (أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت ٩١١ هـ) تصحيح : محمد بدر الدين النعساني (قم : منشورات الرضي ١٤٠٥ هـ) .

٦٠ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ، ت ٦٨١ هـ) تحقيق : الدكتور إحسان عباس (قم : منشورات الرضي ١٣٦٤ هـ . ش) ط ٢ .

فهرس الموضوعات

١- فهرس الأبواب العامة المبحوثة في الكتاب

٢٣	الكلام وما يتألف منه
٤٢	باب الإعراب
٥٧	باب علامات الإعراب
١١٣	باب الأفعال
١٣٥	باب الفاعل
١٤٨	باب المبتدأ والخبر
١٥٥	باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر
١٧٧	باب التوابع
١٧٨	باب النعت
٢١٣	باب البدل
٢١٩	باب المفعول به
٢٢٥	باب المصدر
٢٢٨	باب ظرف الزمان وظرف المكان
٢٣٢	باب الحال

٣٧٢ التُحف النحوية في شرح الآجرومية

٢٣٨ □ باب التمييز

٢٤٣ □ باب المُستثنى

٢٥٣ □ باب اسم لا

٢٥٨ □ باب المنادى

٢٧٢ □ باب المفعول من أجله

٢٧٤ □ باب المفعول معه

٢٧٨ □ باب مخفوضات الأسماء

٢ - الفهرس التفصلي للموضوعات

٧	مقدمة التحقيق
٢١	مقدمة المؤلف
٢٣	❑ الكلام وما يتألف منه
٢٦	أقسام الكلام
٣٠	علامات الاسم
٣٧	علامات الفعل
٤٠	علامات الحرف
٤٠	تنبيه:
٤٢	❑ باب الإعراب
٤٢	الإعراب لغة
٤٢	الإعراب اصطلاحاً
٤٥	الإعراب اللفظي
٤٩	الإعراب التقديري

أنواع الإعراب	٥٤
تَمَّة:	٥٦
▣ باب علامات الإعراب	٥٧
في المعربات	٧٣
ما يعرب بالحركات	٧٤
الاسم المفرد	٧٤
جمعُ التكسير	٧٥
جمعُ المؤنَّث السالم	٧٦
المضارع غير المتصل به شيء	٧٧
ما خرج عن الأصل في الإعراب	٨٠
جمعُ المؤنَّث السالم	٨٠
الممنوع من الصرف	٨٠
معنى الصرف	٨٢
اشتقاق المنصرف	٨٦
موانع الصرف	٨٨
شرط إعراب الممنوع من الصرف	٩٥
الثالث مما خرج عن الأصل	٩٦
ما يعرب بالحروف	٩٧
المثنى	٩٧
تَمَّة	٩٨
جمع المذكر السالم	٩٨
تَمَّة	٩٩
الأسماء الخمسة	١٠٠
الأفعال الخمسة	١٠٢

إعراب المثنى	١٠٣
إعراب جمع المذكر السالم	١٠٥
إعراب الأسماء الخمسة	١٠٧
إعراب الأفعال الخمسة	١١١
❑ باب الأفعال	١١٣
الفعل الماضي	١١٣
فعل الأمر	١١٤
الفعل المضارع	١١٤
نواصب الفعل المضارع	١١٦
جوازم الفعل المضارع	١٢٤
❑ باب مرفوعات الأسماء	١٣٣
❑ باب الفاعل	١٣٥
ضمائر الرفع المتصلة	١٣٨
ضمائر الرفع المنفصلة	١٤٠
نائب الفاعل	١٤٣
❑ باب المبتدأ والخبر	١٤٨
تعريف المبتدأ	١٤٨
تعريف الخبر	١٤٩
العامل في المبتدأ والخبر	١٥٠
صور المبتدأ	١٥١
صور الخبر	١٥٢
أنواع الرابط	١٥٤
❑ باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر	١٥٦
كان وأخواتها	١٥٦

١٦١	تسمّة:
١٦٢	تقديم الأخبار على الأفعال
١٦٥	إنّ وأخواتها
١٦٧	معاني الحروف المشبّهة بالفعل
١٧١	تنبيه
١٧٢	ظنّ وأخواتها
١٧٤	أحكام ظنّ وأخواتها
١٧٥	أنواع المعلّقات
١٧٧	▣ باب التوابع
١٧٨	▣ باب النعت
١٧٨	النعت لغة
١٧٨	النعت اصطلاحاً
١٨٢	فائدة النعت
١٨٤	أقسام المعارف
١٨٤	الضمير
١٨٧	العَلَم
١٨٧	العلم شخصيٌّ وجنسيٌّ
١٩٠	اسم الإشارة
١٩٢	الموصول
١٩٤	المعرف باللام
١٩٧	المضاف إلى أحد المعارف
١٩٨	النكرة
١٩٩	باب العطف
١٩٩	العطف لغة

فهارس الكتاب / فهرس الموضوعات	٢٧٧
العطف اصطلاحاً	١٩٩
حروف العطف	٢٠٠
حكم المعطوف	٢٠٦
باب التوكيد	٢٠٨
التوكيد لغة	٢٠٨
التوكيد اصطلاحاً	٢٠٨
□ بابُ البَدَل	٢١٣
البَدَل لغة	٢١٣
البَدَل اصطلاحاً	٢١٣
أقسام البَدَل	٢١٣
□ باب منصوبات الأسماء	٢١٧
□ باب المفعول به	٢١٩
ضمائر النصب المتّصلة	٢٢٠
ضمائر النصب المنفصلة	٢٢٢
□ باب المصدر	٢٢٥
المصدر لفظي، ومعنوي	٢٢٦
□ باب ظرف الزمان وظرف المكان	٢٢٨
تعريف ظرف الزمان	٢٢٨
تعريف ظرف المكان	٢٣٠
□ بابُ الحال	٢٣٢
الحال لغة	٢٣٢
الحال اصطلاحاً	٢٣٢
□ باب التمييز	٢٣٨
التمييز لغة	٢٣٨

٢٣٨	التمييز اصطلاحاً
٢٤١	هل يتأخر التمييز عن عامله؟
٢٤٣	□ باب المُستثنى
٢٤٣	الاستثناء لغة
٢٤٣	الاستثناء اصطلاحاً
٢٤٦	أدوات الاستثناء
٢٤٦	حالات المستثنى بِ(إِلَّا)
٢٤٧	الاستثناء المسبوق بنفي
٢٤٩	الاستثناء المفرغ
٢٥٠	العامل في المستثنى بِ(إِلَّا)
٢٥١	المستثنى بِ(غير) وأخواتها
٢٥٢	بقية أدوات الاستثناء
٢٥٣	□ باب اسم لا
٢٥٦	تكرار لا
٢٥٧	وصف اسم لا
٢٥٨	□ باب المنادى
٢٥٨	النداء لغة
٢٥٨	النداء اصطلاحاً
٢٥٩	المنادى المبني
٢٦١	المنادى المنصوب
٢٦٢	نداء المعرّف بالألف واللام
٢٦٤	حكم المنادى المكرر
٢٦٦	المنادى المضاف لياء المتكلم
٢٦٨	فائدة في ذكر توابع المنادى

فهارس الكتاب / فهرس الموضوعات	٣٧٩
خاتمة: في ترخيم المنادئ	٢٧١
شروط الترخيم	٢٧١
ما يحذف للترخيم	٢٧١
حكم آخر المرخّم بعد الحذف	٢٧٢
▣ باب المفعول من أجله	٢٧٣
تعريفه	٢٧٣
موارد جزّه باللام	٢٧٣
▣ باب المفعول معه	٢٧٦
العامل في المفعول معه	٢٧٦
أقسام الاسم الواقع بعد الواو	٢٧٧
بقية المنصوبات	٢٧٩
▣ باب مخفوضات الأسماء	٢٨٠
أنواع المخفوضات	٢٨٠
المخفوض بالحرف	٢٨١
معاني حروف الجرّ	٢٨٣
حروف القسم	٢٩٢
بقية حروف الجرّ	٢٩٣
فائدة:	٢٩٥
المخفوض بالإضافة	٢٩٧
الإضافة: معنويّة ولفظيّة	٢٩٧
ما يحذف من المضاف	٢٩٩
المخفوض بالتبعيّة	٣٠١
▣ الخاتمة	٣٠٣
▣ فهارس الكتاب	٣٠٥

٣٨٠ التُّحْف النحوية في شرح الآجروميَّة

فهرس الآيات القرآنيَّة ٣٠٧

فهرس الأحاديث النبويَّة الشريفة ٣٣١

فهرس الشواهد الشعريَّة ٣٣٣

فهرس الأعلام ٣٤٥

تراجم الأعلام ٣٤٩

مصادر التحقيق ٣٦٣

فهرس الموضوعات ٣٧١

مذكرة الطالب

مذكرة الطالب

مذكرة الطالب

مذكرة الطالب